العولمة
والمنظمات الدولية المالية

دراسة قانونية

شيماء عبد الستار جبر الليلة



الطبعة الأولى
١٤٣٠ هـ - 2010 م

المملكة الأردنية الهاشمية
رقم الأيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(٩١٠/ ٣/ ٢٠١٠)

٣٨٢
الليلة، شيماء عبدالستار جبر
العولمة والمنظمات الدولية المالية/ شيماء عبدالستار جبر الليلة.ـ
عمـــان : دار أيله للنشر والتوزيع، ٢٠١٠.
(٢٨٤) ص .
ر. ا . : (٩١٠ /٣/ ٢٠١٠) .
الواصفات : العولمة// الاقتصاد المالي/ / التجارة الدولية

❖ يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبّر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية اخرى.

ISBN 978-9957-533-10-6 (ردمك)

دار أيله للنشر والتوزيع

ص .ب ١٤٧٢ عمان ١١١١٨ الأردن
تلفاكس ٤٦١١٠٣٣ - خلوي ٠٧٩٥٢٩٤٤٠٠

المحتويات

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

تعتبر العولمة مرحلة من مراحل تطور الرأسمالية ذلك أن الرأسمالية منذ نشأتها تسعى إلى توحيد أسواق العالم وذلك من اجل تصريف الفائض الإنتاجي ، وقد تم تحديد المتضمنات الأساسية للعولمة في نهاية القرن العشرين مع جدلية تاريخية طويلة عبر مسيرة النظام الرأسمالي .

حيث أن مقتضيات التطور الرأسمالي قد تطلب تشكيلات اقتصادية ترتب عليها في إحدى مراحلها تكوينات لحماية التركيز الرأسمالي وتطوير معدلات نموه وتأخذ هذه التكوينات بعدها الزمني وفقاً لمدى قدرة النظام الرأسمالي للتعامل مع هذه التكوينات كإحدى مراحل تطوره .

ولقد أدت المنظمات الدولية ولاسيما المالية منها دوراً كبيراً في تعزيز التعاون الاقتصادي والنقدي بين الدول وذلك من خلال إيجاد أرضية خصبة للتعاون والتفاهم بين الدول حول المسائل الاقتصادية المهمة ومن اجل توحيد السياسات الاقتصادية لتحقيق مزيد من التعاون والتقارب بين الدول والى مزيد من العولمة للأسواق العالمية بل يمكن القول بان هذه المنظمات كصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير والشركات المتعددة الجنسية هي التي وضعت حجر الزاوية للعديد من القواعد الاقتصادية والمالية الدولية .

وقد غيرت تلك المنظمات في فكرة السيادة تلك الفكرة التي تقوم عليها الدول فضلاً عن القانون الدولي ، من خلال قبول الدول لتدخل المؤسسات المالية في شؤونها الداخلية حيث وجدت بعض الدول أن من المفيد ان يتم التخلي عن بعض مظاهر السيادة (وبشكل أدق عن بعض الاختصاصات) ما دامت المكاسب التي يمكن تحقيقها كثيرة من وجهة نظرها .

وهنا تبدو العملية قائمة على حساب توازنات المكاسب والخسائر التي تلحق بالدولة وليس بسيادتها .

ويؤكد العديد من المختصين أن الأزمة المالية وليدة النظام الاقتصادي الحر ، وان العالم قد عرف الأزمات المالية منذ العقود الأولى من القرن العشرين بدأ من الأزمة الاقتصادية في سنة 1929 وهي اول ازمة على مستوى عالمي تبعتها ازمة السيولة في عقد الستينات من القرن الماضي ثم ازمة المديونية في معظم الدول النامية في الثمانينات من القرن المنصرم .

وبدخول العالم عقد التسعينات بمتغيراته وتعقيداته كلها تتابعت الازمات فكانت ازمة المكسيك والدول الاسيوية وتركيا وروسيا .

واذا كان العالم قبل عقد التسعينات (العقد الاخير من آخر قرن في الالفية الثانية) من القرن المنصرم يشهد ازمة كل عقد من السنين فانه منذ بداية العقد الاخير من القرن الماضي اخذ يشهد ازمات عدة في العقد الواحد كان اخرها الازمة المالية العالمية التي ابتدأت في امريكا في 15/ 9/ 2008 ولازالت تضرب دول العالم كونها ازمة ولدت من رحم من يقود العالم ويوجهه على جميع الأصعدة .

وتنبع اهمية الدراسة من كون الازمات المالية تؤرق حكومات العديد من الدول والمنظمات الدولية والمؤسسات المالية الدولية على الرغم مما برز من تحالفات وشراكات واتفاقيات اثر نشوء منظمة التجارة العالمية التي تعمل الى جانب البنك الدولي وصندوق

النقد الدولي بوصفه الدواء الواحد لجميع الامراض الاقتصادية مهما اختلفت اعراضها من دولة الى دولة اخرى هذه المؤسسات هي التي تحدد كمية النقد ومسار حركته وسعر صرفه وهي التي تملك القرار فيما يختص بالادخار وحركة راس المال وتراكمه وتنظيم الانتاج ، وعبر هذه السياسات فان المؤسسات المذكورة تصبح المؤثر الفاعل والاقوى على ميزانيات التعليم والصحة وغيرها .....

وهنا الدولة تصبح ضحية تقلبات السوق ورهن سيطرته ، ثم يتقلص دورها تدريجياً حتى ينحصر في الامن وحماية السوق من مليارديرات وشركات متعددة الجنسية .

وبالرغم من التداخلات المالية وتوزيع المنافع والكلف ففي ظل الرأسمالية ومنظومتها لامناص من ازمة تنشأ وتولد في دولة وقد تنقل عدواها وتبرز اثارها في دول اخرى سواء كانت قريبة ام بعيدة .

كما تكمن مشكلة الدراسة في قدرة المنظمات الدولية المالية على اداء دور معين في معالجة الازمات المالية العالمية ومحاولة اصلاح هذه المؤسسات واخراجها من دائرة العولمة المالية والاقتصادية لحماية النظام المالي والاقتصادي للدول بشكل عام وللدول النامية بشكل خاص .

ونحن هنا نتحدث في الإطار الذي تؤديه المنظمات المالية الدولية سواء في تجنب الازمات المالية العالمية ام ما يجب عليها القيام به من اجراءات علاجية للدول التي لحقت بها هذه الازمات في ظل الاقتصاد الدولي الحالي (اقتصاد العولمة) الذي تعمل به هذه المنظمات الدولية المالية التي قلصت دور الدولة من خلال تدخلها في برمجة نظام الدولة المالي والاقتصادي مع مراجعة لدور المنظمات الدولية المالية قبل تجلي ظاهرة العولمة في العقد الاخير من القرن المنصرم ... فضلاً عن الاشارة الى ما يقدمه الاقتصاد الاسلامي من حلول لهذه الازمات وفق منظوره الشرعي والفقهي .

كما انه تم الإعتماد على المنهج التاريخي في تحليلها لظاهرة العولمة وأسبابها

ومراحلها وصولاً الى انبعاثها الذي يسجل حالة اكتمال النضوج لتطور الفكر الرأسمالي وعلى المنهج العلمي الاستقرائي في بيان ركائز العولمة وأدواتها المالية وتأثيرها على اقتصاديات الدول وسياستها المالية .

وعلى المنهج القانوني لتوضيح ما هو ثابت ومتفق عليه قانونياً وعلمياً وما هو متغير او عرضه للتغيير بشأن اسباب الازمات المالية العالمية وسبل مواجهتها وتخفيف حدتها وتلافي اثارها .

وجاء هذا الكتاب في اربعة فصول تطرقنا خلال الفصل الاول الى العولمة كنتيجة لتطور النظام الاقتصادي العالمي .

وخصصنا الفصل الثاني للبحث في ركائز العولمة وادواتها المالية في حين تناولنا عبر الفصل الثالث التأثير المتبادل بين العولمة والمنظمات الدولية المالية واثر ذلك في مبدأ عدم التدخل في حين كرسنا الفصل الرابع للبحث في ماهية الازمات المالية وسبل مواجهتها واستعراض ضوابط الاقتصاد الاسلامي لتجنب تداعيات الازمات المالية العالمية .

آملين أن يكون هذا الكتاب قد قدم الجديد والمفيد للقارىء، وأن يكون إضافة علمية للمكتبة العربية . والله الموفق،،،

المؤلفة

الفصل الأول

تطور النظام الاقتصادي العالمي في ظل العولمة

المبحث الأول

تطور النظام الإقتصادي العالمي

المبحث الثاني

انبعاث ظاهرة العولمة

الفصل الأول

تطور النظام الاقتصادي العالمي في ظل العولمة

شهد عقد التسعينيات من القرن الماضي جمله من المتغيرات التي تركت أثرها الواضح على الساحة الدولية ، وقد كان من أبرزها انهيار الاتحاد السوفيتي وسقوط النظم الاشتراكية في دول أوربا الشرقية ، وقد تزامن ذلك مع شيوع استخدام مصطلح "النظام الدولي الجديد" ومع انهيار التوازن الدولي وظهور القطبية الأحادية جرى الترويج لمفاهيم وأفكار مختلفة كان من أبرزها العولمة .

وبالنظر لما يكتنف مصطلح العولمة من غموض ، ولعدم وجود إجماع حول حقيقة ما يعنيه هذا المصطلح فسوف نحاول في هذا الفصل الاحاطه قدر المستطاع بماهية هذا المصطلح وذلك من خلال تتبع ابرز التطورات التي شهدها النظام الاقتصادي العالمي والتي أدت في النهاية إلى بروز ظاهرة العولمة وذلك من خلال مبحثين نتناول عبر الأول تطور النظام الاقتصادي العالمي في حين نخصص الثاني للبحث في انبعاث ظاهرة العولمة .

المبحث الأول
تطور النظام الاقتصادي العالمي

ابتداء من عصر النهضة وانتشار الثورة الصناعية الأوربية أخذت العصور الإقطاعية في الأفول وازدادت بل وانتشرت الشركات الزراعية والصناعية الرأسمالية واعتمد الاقتصاد الغربي بل والعالمي حتى نهاية القرن التاسع عشر على الرموز الرأسمالية ونهب ثروات البلدان المستعمرة من العالم الثالث وتصنيعها وإعادة تصديرها واستمر الأمر

كذلك حتى نهاية حقبة الاستعمار في النصف الأخير من القرن العشرين[1] وعلى الجانب الأخر زاحمت الأيدلوجية الشيوعية الفكر الرأسمالي بداية من نجوم الثورة البلشفية عام 1917 حيث اعتمدت أيدلوجيتها على الاقتصاد المركزي الذي تتحكم ألدوله فيه من القاع إلى القمة على أساس التوزيع العادل للثروة (الدخل القومي) وإزالة الفوارق بين الطبقات وهي الشعارات الماركسية البراقة التي مهدت للاشتراكية التي تبنتها العديد من دول العالم ولا تزال تتبناها حتى وقتنا الحاضر رغم تفكك الاتحاد السوفيتي[2] وانتصار الرأسمالية سلمياً[3] .

ولدراسة تطور النظام الاقتصادي العالمي نقسم هذا المبحث إلى مطلبين نخصص الأول للبحث في مراحل تطور النظام الجديد ونركز من خلال الثاني على علاقة النظام الاقتصادي العالمي الجديد بالمنظمات الدولية المالية .

المطلب الأول

مراحل تطور النظام الاقتصادي العالمي الجديد

لقد امتاز القرن العشرون بانتشار المنظمات المالية الدولية على الرغم من الوجود الفاعل والمؤثر للدول ذات السيادة التي هي الشخص الأصيل في القانون الدولي ولقد بدأت الجماعة الدولية في إنشاء هذه المنظمات انطلاقاً من أنها الأدوات أو الوسائل الأكثر متابعة لمعالجة قضايا ومشاكل الاعتماد المتبادل التي يثيرها التجمع الإنساني . أما فيما يتعلق بالقرن التاسع عشر فلم يشهد سوى منظمات بدائية وكان يقتصر أداؤها وأهدافها على علاقات سلمية محددة. كما في لجان الأنهار الدولية في الحلف المقدس عام 1815 واللجنة

(1) انظر د. سالم توفيق ألنجفي ، متضمنات النظام الاقتصادي الدولي الجديد (المنهج الاقتصادي للعولمة) ، مجلة دراسات اقتصادية ، السنة (1) ، العدد (4/3) ، قسم الدراسات الاقتصادية ، بيت الحكمة ، بغداد 1999 -2000 ، ص5 .

(1) من الدول التي لاتزال تسير على الأيدلوجية الشيوعية الاشتراكية الصين الشعبية وكوريا الشمالية وكوبا وفيتنام وذلك بعد تفكك الاتحاد السوفيتي واتجاه روسيا نحو اقتصاد السوق .

(2) انظر د. مراد جابر مبارك السعداوي ، مصير مبدأ السيادة في ظل العولمة ، اطروحة دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة عين شمس ، القاهرة، 2003 ،ص154 .

المركزية لنهر الراين وهي أول الأشكال البدائية للمنظمات الدولية الحديثة[1] . وذلك لان التفكير الاقتصادي في ذلك الوقت من اجل التنمية دعا الدول إلى ضرورة اعتماد مبدأ التجارة الدولية الحرة المؤسس على الملكية الفردية مع حراسة الدول لهذه الحرية وتأييد حرية التبادل ولذا فانه خلال القرن التاسع عشر لم تنشأ إلا المنظمات ذات الطابع الفني بين الدول مع امتلاكها علاقة محدودة بالاقتصاد والتجارة[2] .

وبعد اشتعال الحرب العالمية الأولى ورغم فشل عصبة الأمم إلا انه كان لها دور في تنمية الروح العالمية الاقتصادية والإحساس المشترك بين الدول بمشاكل العالم والرغبة في إنشاء منظمة دولية حقيقية تتفادى عيوب العصبة ومع نهاية الحرب العالمية الثانية تنامت المنظمات الدولية بشكل كبير وخاصة في المجال المالي حيث ان الحرب دمرت اقتصاديات العام ولاسيما الدول التي اشتركت مباشرة بالحرب . فمن اجل مشاكل تحويل وتقييم العملة أنشئ صندوق النقد الدولي عام **1944** ومن اجل مكافحة نقص القروض اللازمة لإعادة البناء أنشئ البنك الدولي للإنشاء والتعمير ومن اجل محاربة أساليب الحماية التي تفرضها الدول على تجارة الآخرين أنشئت منظمة الجات عام **1947** ، ومن اجل حفظ التضامن بين الدول الرأسمالية المتطورة أنشئت المنظمة الأوربية للتعاون الاقتصادي بهدف تقديم المساعدة المباشرة لبرامج إعادة البناء في اوربا عام **1948** .

ويرى العديد من الفقهاء في القانون الدولي أن هناك أسباباً عديدة وراء انتشار المنظمات الدولية المالية منذ الحرب العالمية الى الآن ، أهمها[3] :

1- التقدم الهائل في وسائل المواصلات والاتصالات وأثره في انكماش المسافة وسرعة تبادل المعلومات والإحساس بالمشاكل المشتركة .

---

(3) انظر د. علي ابراهيم يوسف ، منظمة التجارة العالمية ، دار النهضة العربية ،بيروت، 1997 ، ص3 حيث يشير الى ان الحلف المقدس لم يكن إلا بمثابة نقابة للسلوك لحفظ الانظمة الملكية في اوربا اما لجنة نهر الراين فكانت ذات طابع اقتصادي بشان تنظيم الملاحة النهرية الاقتصادية .

(4) مثل المكتب الدولي للمقاييس والموازين عام 1875 ، واتحاد السكك الحديدية 1890 والمكتب الدولي للزراعة 1905 ، واتحاد التلغراف الدولي 1865 ، والمكتب الدولي للصحة 1907 . ... الخ .

(1) انظر د. علي ابراهيم يوسف ، مصدر سابق ، ص5 ؛و د. عبد العزيز سرحان ، المنظمات الدولية ، دار النهضة العربية ، بيروت، 1990 ، ص3 ومابعدها .

2- الرغبة في استمرار الحوار وتقليل المشاكل والخلافات والمنازعات في العلاقات الدولية المالية .

3- الاختلال الاقتصادي لم يعد قابلاً للحل في إطار وطني مع تزايد اعتماد الدول المتطورة على الدول الأخرى فضلاً عن الأزمات المالية المتوالية بين الدول ومشاكل الاحتكار والتضخم والبطالة والهجرة والمبادلات الاقتصادية الدولية وكلها أفكار لا يمكن حلها إلا ضمن حوار دولي بين أطراف ذوي مصالح متعارضة ومتضاربة إلى حد كبير .

4- القضاء على الاستعمار وظهور دول جديدة في نصف الكرة الجنوبي شرقاً وغرباً أدى إلى تعقيد الأوضاع الاقتصادية الدولية الأمر الذي ادى إلى انتشار منظمات إقليمية عامة واخرى متخصصة (المالية وغير المالية) .

5- التقدم العلمي والتكنولوجي جلب بدوره تعاونا متزايداً بين الدول وخاصة في المجالات الاقتصادية والمالية .

6- زيادة عدد الشركات العالمية العابرة للحدود الأمر الذي أدى إلى عالمية الاقتصاد .

هذا وقد قامت الأمم المتحدة عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لها بإنشاء العديد من الوكالات المتخصصة في المجال الاقتصادي والمالي فضلاً عن الدور المتنامي للجمعية العامة في المجال ذاته وهذا ما سنتناوله في المطلب الثاني من هذا المبحث.

المطلب الثاني

المنظمات الدولية المالية والنظام الاقتصادي العالمي الجديد

أصبح من الصعب في كثير من الأحيان التمييز أو الفصل بين المنظمات الدولية السياسية والمنظمات الدولية ذات الأهداف المالية نظراً لتشابك المصالح العالمية إلا ان المنظمات الدولية المالية تضطلع بصفة رئيسية بثلاث مهام أساسية هي[1] :

(1) انظر د. مراد جابر مبارك السعداوي ، مصدر سابق ، ص156 .

1- تنظيم الإنتاج والتبادل التجاري بين الدول .

2- تحقيق التنسيق والتعاون والتكامل بين الدول.

3- تحديد النظام الدولي في المدفوعات وتمويل برامج التنمية والاستثمار . ومن هنا بدأ التفكير جدياً في إقامة نظام اقتصادي عالمي يقوم على ثلاث منظمات عالمية تعمل على إدارة هذا النظام اقتصادياً ومالياً وهكذا قام صندوق النقد الدولي في 25 كانون الأول من عام 1945 طبقاً لاتفاقية بريتون وودز كمنظمة مسؤولة عن إدارة النظام النقدي العالمي ومهمتها الأساسية وضع القواعد التي تحكم سلوك كل دولة فيما يتعلق بثبات أسعار الصرف . بينما أنشئ البنك الدولي عام 1946 طبقاً لاتفاقية بريتون وودز ايضاً كمنظمة دولية مسؤولة عن تطبيق السياسات الاقتصادية الكفيلة بتحقيق التنمية الاقتصادية للدول الأعضاء وسياسات الإصلاح الهيكلي[1] ويرى الفقهاء ان هذه المؤسسات الاقتصادية ولاسيما مؤسسات بريتون وودز أنشئت لتحقيق العديد من الأهداف والمهام لعل من اهمها :

1- العمل على بقاء أسواق الدول مفتوحة امام سلع الدول الصناعية والمتقدمة .

2- ضمان استمرار تبعية دول الجنوب النامية لدول الشمال الصناعية والمتقدمة .

3- الاستمرار القانوني والمنظم لعملية تراكم رأس المال عالمياً .

4- استمرار نزوح الفائض من الدول النامية إلى الدول الرأسمالية تحت ستار تحرير التجارة الدولية[2] .

كما ان الهيمنة الاقتصادية التي تمارسها الدول الكبرى على الاقتصاد العالمي الدولي وإصرارها على حماية أسواقها وصناعتها الوطنية ضد المنافسة الأجنبية جعلت من ألغات مؤسة للاغنياء لايحصل منها الفقراء على أية مكاسب تذكر لعدم قدرتهم التنافسية

---

(2) انظر د.عبد المطلب عبد الحميد ، الجات واليات عمل منظمة التجارة العالمية ، الدار الجامعية ، مصر ، 2005 ، ص19 - 20

(1) انظر د. ابراهيم العيسوي ، الغات واخواتها ، مركز دراسات الوحدة العربية ،ط3 ،بيروت 2001 ، ص1 .

واقتصار تجارتهم على المواد الأولية التي يتم تصنيعها في الشمال ثم يعاد بيعها إليهم بأغلى الأسعار .

غير ان ذلك التوجه العالمي التميزي في شأن المنظمات العالمية المالية لمعطيات تعظيم التراكم الدولي للدول الرأسمالية الكبرى ما لبث ان خرجت عليه دول العالم الثالث حينما دعت الى إقامة نظام عالمي جديد من خلال تكثيفها لجهودها الشارعة داخل المنظمة الدولية العالمية وعلى الاخص داخل اروقة الجمعية العامة للأمم المتحدة وايضاً داخل الوكالات المتخصصة التابعة لها [1] الأمر الذي أدى إلى صدور القرارات الاتية[2] :

1- القرار رقم **3201** الصادر عن الجمعية العامة عام **1974** بشأن إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد .

2- القرار رقم **3202** الصادر عن الجمعية العامة عام **1974** والخاص بإقرار برنامج العمل الدولي لإقامة النظام العالمي الجديد .

3- القرار رقم **3271** والصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية اشتمل على :

أ: حق كل دولة في السيادة الدائمة على مواردها الطبيعية .

ب: حق كل دولة في التأميم وتنظيم الوضع القانوني للشركات عبر القارية القائمة على أراضيها .

ج: ضرورة تعديل الأسعار للمواد الأولية الخاصة بدول العالم الثالث على نحو من العدالة .

د: أهمية تشجيع قيام تكتلات الدول المنتجة للمواد الأولية .

ه: ضرورة كفالة وتنظيم نقل التكنولوجيا لدول العالم الثالث .

---

(2) مثل منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية واليونسكو والفاو .
(3) انظر د. مراد جابر مبارك السعداوي ، مصدر سابق ، ص156 .

و: حق كافة الدول في المساهمة الفعالة في التجارة الدولية وحق دول العالم الثالث في الحصول على معاملة تفضيلية من قبل الدول الصناعية .

ز: ضرورة إعادة النظر في النظام النقدي الدولي والنظام الدولي لتمويل الإنماء .

ح: حق دول العالم الثالث بالمشاركة الكاملة الفاعلة والمتكافئة في إعادة بناء النظام الاقتصادي العالمي الجديد[1] .

ورغم الانتقادات التي وجهت لهذه القرارات إلا انها أدت الى القليل من الفوائد والمزايا الأمنية لدول العالم الثالث والتي تماشت في مضمونها مع نتائج المؤتمرات اللاحقة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الانكتاد[2] ومن أهمها المزايا التفضيلية التي قررتها المجموعة الأوربية وهي اتفاقيات باوندى (1963 -1974) واتفاقيات لومي (1974 - 1999) مع الدول النامية وخاصة في المستعمرات السابقة إلا ان غالبية الفقهاء يرون ان اعمال هذه النظم التفضيلية في ظل مبادئ التأقيت والاعتماد المتبادل وفي ظل التقسيم غير المتكافئ للعمل الدولي والمساواة الشكلية في السيادة قد أظهرت محاولة فاشلة لتجميل الوجه القبيح للمبادئ الرأسمالية في مواجهة دول العالم الثالث المتمثلة في : مبدأ عدم التمييز – مبدأ التكافؤ – مبدأ الدولة الأكثر رعاية – مبدأ شرط الحقوق المكتسبة للأجانب وهي نفس المبادئ التي لا يزال صداها باقياً في اتفاقيات الشراكة الأوربية مع الدول العربية (دول حوض البحر المتوسط) الى ان وصل المجتمع الدولي في ظل النظام العالمي الجديد الى منظمة التجارة العالمية بعد جولات عديدة من المفاوضات ، ويرى البعض ان النظام العالمي الجديد يركز على العلاج الاقتصادي كبديل عن السلاح العسكري ويتطلب هذا الشكل

(1) انظر د. مراد جابر مبارك السعداوي ، المصدر نفسه ، ص157 .
(2) (UNCTD) وهو جهاز تابع الى الجمعية العامة للامم المتحدة والمجلس الاقتصاي والاجتماعي وينعقد بصفة دورية ومهمته الصناعة القانونية لتطلع دول العالم الثالث الى اقامة نظام دولي تجاري جديد في مجابهة الطابع التمييزي لاتفاقية الغات .

العالمي الجديد محورية دور الدولة في الإستراتيجية الاقتصادية وفي التطلع لبلوغ القوة الاقتصادية كهدف رئيسي"[3] .

المبحث الثاني
انبعاث ظاهرة العولمة

يرى الكثير من الباحثين ان ظاهرة العولمة ليست ظاهرة جديدة الأصل والتكوين بل هي ظاهرة كانت لها ملامح وأصول تاريخية في العلاقات الدولية ولكن بصورة متواضعة تحتمها تلك العلاقات ودون ان تسعى إليها معظم الأمم في علاقاتها وبالتالي فهي ظاهرة ليست وليدة التغيير في النظام العالمي وتوازنات القوى بل ان هذا التغيير هو الذي حفزها وبعثها من رقدها لتصبح ظاهرة عالمية كاسحة اختلفت ولاتزال تختلف جميع الآراء حولها ولذا سنتعرض من خلال هذا المبحث للنشأة التاريخية للظاهرة عبر المطلب الأول أما المطلب الثاني فسنخصصه للتصورات الزمنية للعولمة أما المطلب الثالث فسنبحث من خلاله عن أسباب العولمة في حين نتطرق الى مفهوم العولمة وأهدافها من خلال المطلب الرابع ونختم بالحديث عن مظاهر العولمة وأثرها في سيادة الدولة وذلك عبر المطلب الخامس من هذا المبحث .

المطلب الأول
نشأة وتاريخ العولمة

يقرر الكثير من الباحثين ان النظام الاقتصادي الدولي الجديد لم ينشأ فجأة ولكنه ولد ونما في أحضان النظام القديم وخرج منه .

وقد بدأت بذوره الأولى في منتصف الستينيات من القرن العشرين ، ثم بدأت توجهاته تتضح في السبعينيات وتسارعت بحيث اتضحت خطوطه العامة وملامحه

(3) انظر د. شريف دلاور ، الاقتصاد المصري والعولمة ، دار المعارف ، القاهرة ، 2000 ، ص42 .

الرئيسية مع بداية التسعينيات من القرن الماضي[1] ، وفي نفس الاتجاه يمكن القول إن للعولمة تاريخاً قديماً وبالتالي فهي ليست نتاجاً للعقود القليلة الماضية التي ازدهر فيها مفهوم العولمة في السياسة والاقتصاد والثقافة والاجتماع ، إلا أن ما جعل العولمة تبرز أثارها في هذه المرحلة التاريخية التي يمر بها العالم هو تعميق أثار الثورة العلمية والتكنولوجية وخاصة في مجال الاتصالات والحواسيب الالكترونية والأقمار الصناعية . وبناءاً على هذه الاعتبارات ، صاغ روبر تسون[2] في دراسته " تخطيط الوضع الكوني "مراحل نشأة العولمة[3] تاريخياً خلال المراحل الخمس الاتية :

1- المرحلة الجنينية :

استمرت في أوربا منذ بداية القرن الخامس عشر حتى منتصف القرن الثامن عشر حيث شهدت هذه المرحلة نمواً للمجتمعات القومية وإضعافا للقيود التي كانت سائدة في القرون الوسطى كما تعمقت الأفكار الخاصة بالفرد وبالإنسانية وبدأت الجغرافيا الحديثة والنظريات عن العالم .

2- مرحلة النشوء : من منتصف القرن الثامن عشر حتى عام 1870 م وما بعده حيث حصل تحول حاد في فكرة الدولة المتجانسة الموحدة ، وأخذت تتبلور

---

(1) انظر د. عمرو محيي الدين ، المحاور الأساسية لاقتصاديات التنمية وظاهرة العولمة . دار النهضة العربية ، بيروت ، 1997 ، ص29.

(2) Roland robrtson ,Global culture :Nationalism ,Globalization and modernity : theory culture and society (London ,Newbury.park pub ,1990 ,pp.15-30).

(2) هناك من يرى ان نشوء العولمة مر بثلاث مراحل هي : 1-مرحلة البداية : حيث ابتداءت هذه المرحلة مع ظهور مشروع مارشال الامريكي الشهير الذي اقيم بهدف اعادة اعمار اوربا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية والذي استهدف الى جانب اعادة اعمار اوربا اعادة تنظيم العلاقات النقدية واسعار الصرف ووسائل الدفع الدولية وقد تمثل ذلك بظهور البنك الدولي وصندوق النقد الدولي .
2- مرحلة العولمة الاقليمية : ابتداءت هذه المرحلة مع بداية النصف الثاني من عقد الخمسينات وذلك عن طريق انتشار سوق مشتركة ضمن (معاهدة روما) المشهورة فسوق اوربية موحدة فاتحاد اقتصادي ونقدي ضمن معاهدة (ماستريخت) مما ادى الى ظهور فضاء اقتصادي وتجاري عتيد .
3- مرحلة العولمة الكونية : حيث ابتداءت هذه المرحلة مع عام 1985 عندما اعلن الرئيس السوفياتي الاسبق ميخائيل غورباتشوف عن حلول ثورة (البروستويكا) والتي كانت بمثابة الاعلان عن انهيار الاتحاد السوفياتي سياسياً واقتصادياً . للمزيد من التفصيل انظر د. محمد بن سعيد بن سهو ابو زعرور ، العولمة (الخيار البديل) دار البيارق ، عمان ، الاردن ، بدون سنة طبع ، ص14-16 .

المفاهيم الخاصة بتنظيم العلاقات والاتصالات بين الدول ، وبدأت مشكلة قبول المجتمعات غير الأوربية في " المجتمع الدولي " وبدأ الاهتمام بموضوع القومية والعالمية .

3- مرحلة الانطلاق: استمرت من عام 1870 م وما بعده حتى العشرينات من القرن العشرين ، وظهرت مفاهيم تتعلق بالهويات القومية والفردية ، وتم إدماج عدد من المجتمعات غير الأوربية في المجتمع الدولي ، وبدأت عمليات الصياغة الدولية للأفكار الخاصة بالإنسانية ومحاولة تطبيقها ، وحدث تطور هائل في عدد وسرعة الاشكال الكونية للاتصال .

4- مرحلة الصراع من اجل الهيمنة : استمرت هذه المرحلة من العشرينات حتى منتصف الستينات من نفس القرن ، وبدأت الخلافات والحروب الفكرية حول المصطلحات الناشئة الخاصة بعملية العولمة التي بدأت في مرحلة الانطلاق ونشأت صراعات كونية حول صور الحياة واشكالها المختلفة ،وقد تم التركيز على الموضوعات الإنسانية بحكم حوادث واثأر الحروب العالمية الأولى والثانية ، ودور الأمم المتحدة .

5- مرحلة عدم اليقين : بدأت في الستينات وأدت الى اتجاهات وأزمات في التسعينات وقد تم ادماج العالم الثالث في المجتمع العالمي ، وتصاعد الوعي العالمي وبوشر بالهبوط على سطح القمر وتعمقت القيم المادية وما بعد المادية وشهدت هذه المرحلة نهاية الحرب الباردة وشيوع الأسلحة الذرية وزادت الى حد كبير المؤسسات الكونية والحركات العالمية . وتواجه المجتمعات الانسانية اليوم مشكلة تعدد الثقافات والأعراق داخل المجتمع نفسه . واصبحت المفاهيم الخاصة بالإفراد أكثر تعقيدا ، وظهرت حركة الحقوق المدنية ، وأصبح النظام

الدولي أكثر سهولة ، وزاد الاهتمام بالمجتمع المدني العالمي والمواطنة العالمية ،وتم تدعيم الاعلام الكوني .

وبطريقة اكثر تحديداً يرى بعض المفكرين(1) ، انه قد تمت عولمة النشاط الاقتصادي من خلال آليتين مهمتين هما التجارة الدولية والاستثمار الدولي المباشر ، وقد أدت الدور الأساسي والرئيسي في هذا المضمار الشركات العالمية المتعددة الجنسيات ، التي اتخذت شكل الشركات المساهمة منذ القرن التاسع عشر (**1820 -1870**) وما بعدها ، حيث بدأت الثورة الصناعية وكانت بمثابة نقطة التحول الأولى للرأسمالية الصناعية . وهكذا شهدت هذه الفترة اكبر حركة لانسياب رؤوس الأموال واتجاهها نحو قطاعات إنتاج المواد الأولية للتصدير من الدول النامية . وتم بناءً على ذلك إدماج هذه الدول في السوق الرأسمالي العالمي. ونشوء نمط تقسيم العمل الدولي الذي ظل سائداً حتى منتصف السبعينيات من القرن العشرين ، ولم يكن من الممكن لهذه العولمة ان يكتب لها النجاح مالم تصاحبها وتساندها عولمة سياسية وثقافية للتأثير في قرارات النخبة السياسية في هذه البلدان وفي خياراتها الاستهلاكية . وقد ساعد على ذلك بعض التطورات العلمية " التقنية " المهمة ، ولعل أهمها هو اختراع التلغراف بين لندن ونيويورك وهنا تتجلى لنا عولمة أوربية النشأة والمظاهر .

وفي نهاية عام **1913** م تحطمت اليات العولمة وشهدت الفترة من **1913** م الى **1945** تراجعاً كبيراً في معدل التجارة الدولية وزادت معدلات الحماية . ثم تسارعت معدلات العولمة إنتاجيا وماليا بعد ان توقفت خلال الحرب العالمية الثانية وبعدها. وزادت معدلات نمو التجارة الدولية بعد عام **1950** بنسبة **8,6**٪ سنوياً حتى عام **1973** م ثم تراجعت في الفترة من **1973** -**1983** م الى نسبة **3,5**٪ ثم بدأت في التسارع مرة اخرى

(1) انظر د. عمرو محي الدين ، مصدر سابق ، ص35.

لتبلغ اوجها في التسعينيات من القرن العشرين وتماشياً مع ذات المفهوم يؤكد المفكرون على ان هذه التحولات التي تجلت بوضوح في التسعينيات هي حلقة ثالثة في التحرك الغربي نحو العالمية سبقتها تحولات ما بعد الحرب العالمية الاولى في نهاية العقد الثاني من القرن العشرين وتحولات ما بعد الحرب العالمية الثانية في النصف الثاني من نفس القرن مما أدى إلى انحسار مضمون العولمة الأوربية .

ومع استعراض التاريخ الإنساني ، يلاحظ انه حفل بتحركات " نحو العالمية " في مختلف عصوره عبر عنها نزوح الإنسان نحو السياحة في كوكبنا الأرضي استجابة لدعوة خالصة بان يمشي في مناكب الأرض وينتشر فيها[1] كما يؤكد جانب اخر من الباحثين نفس الاتجاه[2] ، حيث يرون ان محتوى العولمة اخذ صورته الجنينية الأولى في بدايات النصف الثاني من القرن العشرين خلال الحرب الباردة عبر الانفجار الهائل في الثورة الإعلامية . وعلى الرغم من ان العولمة تاريخياً قد ظهرت مع نشوء الإمبراطوريات في العالم وتكرست واقعيا في مرحلة الاستعمار والرأسمالية ، الا ان التوظيف الشمولي لالية التدفق الاعلامي والسيطرة على معطيات الحدث وتسويقه وقياس ردود الفعل حوله قد أسهمت في ظهور هذا المفهوم ومن هنا بزغت عولمة جديدة هي العولمة الأمريكية بعد ترك الولايات المتحدة الأمريكية لسياسة العزلة.

ويؤكد هذا الفكر (فكر ان العولمة لها جذور تاريخية) بعض المحللين والباحثين في هذا المجال[3] حيث يرون اننا في خضم عالم ونظام جديد في شكل مختلف ، لقد تلاحقت

(1) انظر د. احمد صدقي الدجاني ، في تعقيبه على بحث السيد ياسين الموسوم ب في مفهوم العولمة ، والمنشور ضمن ندوة العرب والعولمة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط3 ، بيروت ، 2000 ، ص63 .
(2) انظر أ. صباح ياسين علي ، في تعقيبه على بحث السيد يسين الموسوم ب في مفهوم العولمة والمنشور ضمن ندوة العرب والعولمة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2000 ، ص71.
(3) انظر أ.د. حسين كمال بهاء الدين " الوطنية في عالم بلا هوية " ـ تحديات العولمة ، دار المعارف ، 2000 ، ص59 وما بعدها .

أحداث التطوير بسرعة مذهلة فاقت قدرة الكثيرين على المتابعة والاستيعاب ، فكانت صدمة المستقبل التي تحدث عنها البعض من قبل كما ان طبيعة النظام الاعتباري كانت تجري في معظمها في مجال الحقيقة الاعتبارية وفي إطار الكتروني لايمكن الإحساس به مادياً ،لقد ادركت القلة فقط حجم التغير الذي طرأ على العالم ، ولكن جو النظام الجديد لا يزال على حد تعبير نعوم شومسكي Noam Chomsky شيئاً جديداً في النظام العالمي . فالقواعد الأساسية مازالت كما هي قواعد القانون للضعفاء ، وسطوة القوة للأقوياء تغيرت الأشكال – شكل القوة وأسلوب تطبيقها – شكل القانون وقواعد ممارسته – نوعية المصالح وكيفية حمايتها .

لقد كان تعريف العولمة شائعاً منذ الستينيات من القرن العشرين حيث ساد شعار " فكر عالميا ونفذ محلياً" (Think globally and act locally)، ولكن المفهوم نفسه يمتد ابعد من هذا بكثير الى القرن الخامس عشر ونقلته النوعية عبر الحدود التقليدية حيث بدأت تتبلور إرهاصات العولمة اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً ، وفرضت انتقالاً غير مسبوق للسلع والمنتجات والأفكار والتقنيات عبر الحدود وعبر المحيطات[1] .

بينما يرى توماس فريد مان[2] ان العولمة الحالية هي مجرد جولة جديدة " الجولة الثانية في تقديره " بعد الجولة الأولى التي بدأت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر بحكم التوسع الهائل في الرحلات البحرية باستخدام طاقة البحار التي أدت الى اتساع حجم طاقة التجارة الدولية بشكل لم يسبق له مثيل .

وإذا كان النظام العالمي يعني الوضع الذي تحاول فرضه بعض الدول على العالم بأسره مستفيدة في ذلك بالتغيرات التي تحدثها العولمة .

---

(1) انظر أ.د. حسين كمال بهاء الدين ،المصدر نفسه ، ص113 .

(2) Tomas Fredman ,the Globalization povrety .impacts of Lmf and World nova Scation Zed Books Ltd ,London and new Jeisey ,1996 ,p421 .

إلا ان النظام العالمي " هدف" بينها العولمة "اداة " والخلط بين الاثنين قد يفقدنا مشروعية استخدام هذه الأداة نفسها للوصول إلى أهداف تتفق ومصالحنا الوطنية ويضيع حقنا في تشكيل النظام العالمي فيما يتماشى مع هذه الأهداف .

المطلب الثاني

التصورات الزمنية للعولمة

العولمة وان كانت اصطلاحاً هي ظاهرة جديدة إلا أنها كفكرة وكنهج تطبيقي قديمة قدم الحضارة والعقيدة والتنظيم .

ولمعرفة جذور هذا النهج في أعماق الزمن نتوقف عند المحطات الرئيسية التي أثرت في الفكر الإنساني وطبيعة العلاقات بين البشر وسوف نتطرق من خلال هذا المطلب إلى نهج العولمة في الحضارات القديمة عبر الفرع الأول وننتقل للحديث عن وجود هذه الفكرة في الديانات الرئيسية من خلال الفرع الثاني ونخصص الفرع الثالث لمناقشة مراحل العولمة ذات الشكل المعاصر .

الفرع الأول

العولمة في الحضارات القديمة[1]

شهد العالم العديد من الحضارات كحضارة الفراعنة وبلاد مابين النهرين وحضارات اخرى في بلاد الشام والصين والهند وحضارة الرومان والفرس واليونان حيث

---

(1) يرى استاذنا الدكتور عامر عبد الفتاح الجومرد ان للعولمة تاريخاً قديماً وهي ليست وليدة السنوات القليلة الماضية فقد عرف الرومان العولمة وحاولوا نشر علومهم ومعارفهم على الامم الاخرى وخاصة فيما يتعلق بالنظم الادارية والبناء كالحصون والمسارح الرومانية اما فيما يتعلق بالاسلام فيرى الدكتور عامر الجومرد ان الاسلام هو صاحب حضارة تفتح بلدان وان هذا على خلاف الحضارات السابقة عليه كالرومان واليونان حيث كانوا يحتلون البلدان ويحاولون الاستيلاء على ثروات تلك البلدان بينما المسلمون حاولوا نشر تعاليم الاسلام والثقافة الاسلامية حيث حرص الرسول الكريم محمد صلى الله علية وسلم عند فتح أي بلد ببناء جامع حيث يمثل هذا الجامع مدرسة لنشر وتعليم الثقافة الاسلامية .

اما فيما يتعلق بالعولمة الامريكية فهي عولمة رعاة بقر وقد ابتدأت هذه العولمة بنشر مظاهر الحياة الامريكية على العالم ككل والترويج للمنتجات الامريكية كالكوكا كولا وارتداء الجنز وبعد ذلك انتقلت الى مظاهر الحياة الاخرى كالكمبيوتر والحاسبات الالكترونية .لقاء مع الدكتور عامر عبد الفتاح الجومرد ، حول تعريف العولمة وتاريخها ، كلية الحقوق ، جامعة الموصل ، 2009/7/16 .

كانت تلك الحضارات قد مارست العولمة ونقلت حضارتها للآخرين حتى ان الصراع فيما بينها كان له طابع العولمة اذ كان الصراع يستهدف ما هو ابعد من وطن ذلك المتصارع[1] .

حيث اتسمت العلاقات فيما بين شعوب تلك الحضارات بطابع العداء من اجل بسط نفوذ إمبراطورياتها الى اكبر رقعة ممكنة من الأرض ونشر ثقافتها وان التبعية هي التي كانت تربط بين تلك الدويلات بحيث تكون الاخيرة تابعة لها . وخاضعة لتوجيهاتها[2] .

غير أن طابع العداء هذا لم يمنع من وجود بعض القواعد القانونية الدولية المنظمة للعلاقات فيما بين تلك الدويلات ، فمثلاً في عام **3100** ق.م. عقدت معاهدة صلح بين مدينة لكش ومدينة اوما العراقيتين وقد تضمنت هذه المعاهدة ((وجوب احترام خط الحدود وحجر الحد الذي وضع من قبل ملك كيش)) فضلاً عن كونها قد تضمنت شرط التحكيم لفض المنازعات بين الأطراف التي يكون سببها انتهاك الحدود[3] .

هذا وعندما جاءت حضارة اليونان حاولت ان تتوسع على حساب باقي الحضارات وان تخضع العالم لسيطرتها وانها كانت بفعلها هذا تسعى الى العولمة وقد اثبت ذلك ملكها الاسكندر عندما اجاب على رسالة أستاذه ارسطو الذي بعث له قائلاً :((ان غزو الشرق من شأنه ان يقضي على الجيش اليوناني حيث يحتك اليونانيون بالشرقيين وهم أصحاب حضارات عريقة)) فأجابه الاسكندر ((انه يغزو الشرق حتى يجعل الثقافة والفكر اليونانيين هما فكر العالم وثقافته))[4] .

---

(2) انظر خلف رمضان الجبوري :اعمال الدولة في ظل الاحتلال ، رسالة ماجستير غير منشورة ، مقدمة الى مجلس كلية القانون ،جامعة الموصل ، 2003 ، ص81.

(1) انظر د. محسن الشيشكلي : الوسيط في القانون الدولي العام ، ج1 ، منشورات الجامعة الليبية ، بنغازي ، 1972 ،ص 311

(2) انظر د. طلعت جياد الحديدي ، مبادئ القانون الدولي العام والعولمة ، رسالة ماجستير ، كلية الحقوق ، جامعة الموصل ، 2001 ، ص19.

(3) انظر فراس علي حسين الجبوري ، اشخاص القانون الدولي العام في ظل العولمة ، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى مجلس كلية القانون، جامعة الموصل ، 2003 ،ص 18.

هذا واذا كانت المخرجات النهائية للعولمة تتمثل في إقامة الإمبراطوريات بمفاهيم معاصرة تهيمن بها فكرة الاستلاب السياسي والاقتصادي والفكري للشعوب والامم ، فقد كانت الحضارات القديمة تنتهج المنهج ذاته وقد عبر الاسكندر الاكبر في عهد الإغريق عن ذلك بوضوح عندما بكى على ساحل بحر ظناً منه انه لا توجد بعده عوالم يفتحها ويخضعها لسلطانه[1] .

هذا ولأتقل الحضارة الرومانية شأناً عن الحضارة اليونانية فقد تمكنوا من نشر حضارتهم وتوسعوا على حساب الأقوام الأخرى وقد أطلق الرومان على حضارتهم تسمية (زهرة الإنسانية) حيث عدوها نموذجاً للعدالة والرحمة وكانوا يعتقدون ان هدف روما هو تحقيق الترابط العالمي ونشر الحضارة الإنسانية وتكوين الاندماج والترابط العالمي وان أعداءهم هم أعداء الإنسانية[2] لذلك فقد عمل الرومان على نشر حضارتهم بما فيها لغتهم وثقافتهم وقوانينهم وطرق معيشتهم ، ويتبين ذلك بشكل واضح من خلال الحروب التي كانوا يخوضونها حيث أظهرت هذه الحروب نزوعهم نحو السيادة على العالم إي (رومنة العالم) وتعني في عصرنا الحاضر عولمة العالم وذلك عن طريق فرض تقاليد وقيم روما متجاهلة بذلك العديد من القواعد الدولية المتعارف عليها التي تتعارض مع مصلحتها[3] .

وبعد سقوط الإمبراطورية الرومانية نشأت على أنقاضها العديد من الإقطاعيات والتي كانت ترتبط مع الأمير او الملك برابطة الخضوع والولاء وهذه الإقطاعيات لم تكن

---

(4) انظر د. عبد الجبار عبد مصطفى النعيمي :" الاسلام والعولمة مظاهر الصراع والسيادة "، مجلة الرافدين للحقوق ، العدد 13 ،كلية الحقوق ، جامعة الموصل ، 2002 ، ص 221.

(1) انظر د. محمد طلعت الغنيمي : الاحكام العامة في قانون الامم ، دراسة في الفكر الشيوعي والرأسمالي ، منشأة المعارف ، الاسكندرية ، بدون سنة طبع ، ص49

(2) انظر د.طلعت جياد الحديدي ، مصدر سابق ، ص21.

تمثل دولاً لها سيادة وتمارس حقوقاً سيادية لذلك فالعلاقات بين هذه الإقطاعيات اتسمت بطابع العداء والإغارة المتكررة فيما بينها[1] .

الفرع الثاني

العولمة لدى بعض الديانات

أولاً : الدين المسيحي

لقد أسهمت تعاليم الدين المسيحي في تحقيق الاتصال بين الشعوب حيث ان الديانة المسيحية لم تكن منغلقة على نفسها بل دعت إلى نشر تعاليم السيد المسيح[2] وكان هدف المسيحية نشر مبادئ المساواة والمحبة بين الشعوب من خلال تحريم الحروب ونبذها . وقد استحوذت فكرة السيطرة على العالم على البابوات من خريجي ((دير كلوني)) وعندما اعتلى السلطة (جريجوري السابع) نادى ((بان العالم يجب ان يكون دولة مسيحية واحدة يسيطر عليها بابا له القدرة وله العصمة وله الملك ، لا يحده قانون ولا يزعه وازع ، يخلع العصاة من الملوك ويحل من طاعتهم رعاياه)) ومع إطلالة القرن الثالث عشر حاول البابا (اينوس الثالث) ان يحقق حلم الإمبراطورية الرومانية بالسيطرة على العالم حيث قام بالاستيلاء على القسطنطينية وفرض سلطان الإمبراطورية عليها وانتزع الولاء من ملوك فرنسا وبريطانيا والبرتغال[3] .

وهكذا نجد ان تعاليم الدين المسيحي كانت تتضمن نشر مبادئ وتعاليم السيد المسيح بما تتضمنه من محبة وإخاء ومساواة فكانت تستهدف تحقيق العالمية ونشر المسيحية على نطاق واسع .

---

(3) انظر د. محمد حافظ غانم : مبادئ القانون الدولي العام ، مطبعة النهضة الجديدة ، القاهرة ، 1967 ، ص 47 .
(4) انظر د. محمد حافظ غانم ، المصدر نفسه ، ص47.
(1) انظر د. طلعت جياد الحديدي ، مصدر سابق ، ص25.

ثانياً : الدين الإسلامي

الاسلام نظام شامل اشتمل على جميع المبادئ والأحكام التي تنظم امور الدين والدنيا ومنذ ان ظهرت الدعوى الاسلامية مع بداية القرن السادس الميلادي رفع الرسول الكريم محمد صلى الله علية وسلم لواء التوحيد لله وقد جاءت الدعوى الإسلامية عالمية لكل البشر ويمكن تلمس ذلك من خلال العديد من الايات القرآنية كقوله تعالى ((وما أرسلناك إلا رحمةً للعالمين))[1] .

((وما أرسلناك الا كافة للناس بشيراً ونذيراً))[2] . وقولة تعالى ((تبارك الذي نزل الفرقان على عبده ليكون للعالمين نذيراً))[3] اما في السنة المطهرة فقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (..... وكان النبي يبعث الى قومه خاصة وبعثت الى الناس كافة)[4] وبهذا المعنى مثل الاسلام ديناً ودولة ويجسد حضارة متكاملة وبمعنى اخر مثل الاسلام اعلاناً عاماً لتحرير الانسان من عبودية العباد وهو ثورة على حاكميه البشر في كل صورها وأنظمتها وأشكالها كما انه لم يكن من قصد الاسلام ابداً ان يكره الناس على اعتناق عقيدته ((ولكنه يهدف ابتداءاً الى ازالة الانظمة والحكومات التي تقوم على اساس حاكمية البشر للبشر وعبودية الانسان للانسان ثم يطلق الأفراد احراراً بالفعل في اختيار العقيدة التي يريدونها بمحض اختيارهم))[5] .

وقد وضع الاسلام نظماً سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية وقانونية مكنته من السيطرة على العالم فهو يتصف بصفات تجعله يختلف عن جميع الحضارات والإمبراطوريات التي سبقته وهو يسعى الى بناء الانسان والمجتمعات بزرع قيم ومبادئ

(2) سورة الانبياء الاية (107)
(3) سورة سبأ الاية (28).
(4) سورة الفرقان الاية (1)
(5) انظر الشيخ منصور علي ناصيف : التاج الجامع للاصول في احاديث الرسول ، ج1 ، دار الفكر ، بيروت ، 1981 ، ص 35.
(6) النظر د. محسن الشيشكلي ، مصدر سابق ، ص 340

سامية انزلها رب العالمين عن طريق الرسول صلى الله عليه وسلم الى العالم اجمع من اجل بناء حضارة ازلية وهو بذلك يختلف عن العولمة الحالية التي تسعى الى هدم الإنسانية وزراعة قيم مادية انانية فيها[1] .

وقد امتثل الرسول الكريم لأوامر الله سبحانه وتعالى فعمل على نشر الدعوى الإسلامية في أصقاع العالم فأرسل الرسول عليه الصلاة والسلام الرسائل الى ملوك وأباطرة العالم يدعوهم للإسلام فان امتنعوا فليس إمامهم خيار إلا الحرب وهكذا انتشر الإسلام في كافة أصقاع العالم ولم يعد محصوراً في الجزيرة العربية ، اذ استمرت الفتوحات الإسلامية بعد وفاة الرسول الكريم في عهد الخلفاء الراشدين وكذلك في عهد من تلاهم من الخلفاء الأمويين والعباسيين حتى سقوط بغداد سنة 656 هـ/ 1258م[2] .

الفرع الثالث

مراحل العولمة المعاصرة

في عام 1258 م (656 هـ) غزا المغول بغداد فعاثوا في الأرض فساداً ونظراً للنزاعات الداخلية التي اتسمت بها الخلافة فقد انتقل ميزان القوة من العرب إلى الغرب ، وفي تلك الفترة بدأت القوى الأوربية الغربية بالظهور على الساحة الدولية فبدأت الحملات الاستعمارية من خلال هيمنة البرتغاليين ثم تلاهم الأسبان في حملاتهم الاستعمارية واكتشافهم للعالم الجديد (أمريكا) حيث قام المستعمرون باستبعاد سكان المناطق التي وصلوا إليها بل أنهم قاموا في مناطق اخرى بحملات إبادة للسكان الأصليين وخير شاهد على ذلك ما تعرض له الهنود الحمر والاستراليين القدماء من حملات إبادة جماعية[3] .

---

(1) انظر فراس علي الجبوري ، مصدر سابق ، ص 20 .
(2) انظر طلعت جياد الحديدي ، مصدر سابق ، ص 28
(3) انظر د. محمد عبد العزيز الشناوي : اوربا في مطلع العصور الحديثة ، بلا ناشر ، القاهرة ، 1977 ، ص 21 .

ومع بداية الثورة الصناعية ارتبط مفهوم العولمة بالمجال الاقتصادي اثر انتشار الثورة العلمية والتكنولوجية التي مثلت نقلة جديدة لتطوير الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الثورة الصناعية . حيث أدى التطور في استخدام الطاقة (الغاز والكهرباء) الى تغيير جذري في أسلوب الانتاج وقواه وعلاقاته ، وقد أدت هذه الأحداث المتلاحقة إلى التوسع الاقتصادي حيث استلزمت الثورة الصناعية الحصول على الموارد الطبيعية وفتح الأسواق العالمية وارتبطت بمرحلة الحروب الاوربية وظاهرة الاستعمار وذلك من اجل توفير احتياجات الرأسمالية الصاعدة[1] .

وقد أدت ثورة المعلومات والاتصالات إلى إحداث تغيير في شكل التفاعلات الدولية حيث لم تعد الحروب هي الوسيلة من اجل حسم الخلافات وإنما ظهرت الحاجة إلى توحيد أسواق الدول في سوق واحدة وهذا مما يستوجب القضاء على الأوضاع الاحتكارية وتجاوز حدود القومية وإعادة توزيع الدخل وذلك من اجل التوسع في سوق الدول الصناعية وإعادة توزيع الدخل من اجل استيعاب المنتجات الحديثة[2] .

وقد أصبح من أهم سمات العصر الحديث تحول دول العالم من نمط الرأسمالية القومية إلى الرأسمالية العابرة للقوميات ولقد أدى دوراً مهماً في هذا المجال فاعلون اقتصاديون هم الشركات متعددة الجنسية وهي رمز لسيطرة القطاع الخاص على جميع مجالات الإنتاج والتسويق والمنافسة ليس هذا فقط بل أصبحت هذه الشركات تمثل مراكز قوة في دولها لا يقتصر على ضرورة حصول حكومات دول هذه الشركات على تأييدها فقط بل أصبحت هذه الشركات توجه سياسات حكوماتها فيما يتعلق بالسياسات المالية والاقتصادية الداخلية والخارجية[3] .

(1) انظر د. خالد سعد زغلول : "العولمة والتحديات الاقتصادية وموقف الدول النامية" ، مجلة الحقوق ، السنة (26) ، العدد (1) ، مجلس النشر العلمي ، جامعة الكويت، 2002 ، ص23 .
(2) انظر د. هالة مصطفى ، العولمة دور جديد للدولة ، مجلة السياسة الدولية ، السنة (34) ، العدد (34) ، مؤسسة الاهرام ، مطبعة الاهرام ،القاهرة ، 1998 ، ص43.
(3) انظر خالد سعد زغلول ، مصدر سابق ، ص25.

وإذا ما حاولنا تتبع التأصيل التاريخي لكلمة (العولمة) في التداول السياسي والاقتصادي يتبين لنا ان أول من استخدم هذا المصطلح (العولمة) كتاب أمريكان وتحديداً في كتاب (ماكلوهان ، وكينثن فيور) حول الحرب والسلام في القرية الكونية وكتاب (بريجنسكي) الذي حمل عنوان (بين عصرين) ، دور امريكا في العصر الالكتروني ، ويتضمن الكتاب الأول تجربة الولايات المتحدة الأمريكية في فيتنام أما الكتاب الثاني فقد استخدم فيه الكاتب بريجنسكي مصطلح المدينة الكونية لان مفهوم العودة إلى الجماعة والألفية المرتبطة بالقرية لم يبد له مناسباً لتغير البيئة الدولية التي حولها التقدم التقني إلى عدة علاقات ومصالح متشابكة ومتداخلة(1) .

يتضح لنا من مجمل ما تقدم ان العولمة ليست مجرد آخر موضة فكرية أو مجرد أيدلوجيا نستوردها من الغرب بعد ثنائيات الأصالة والحداثة والتنمية والتخلف حيث ان هناك قوى حقيقية تعصف بمجتمعاتنا نصطلح على تسميتها بالعولمة ولكن دون ان نتفق على مضامينها أو عناوينها ، ويتضح لنا كذلك أن العولمة ليست ظاهرة وليدة العصر الحاضر وإنما هي ظاهرة ذات أصول تاريخية وربما تيارات تاريخية ، ومهما يكن أمر الخلاف الدائر بين الفقهاء حول مراحل تطور العولمة فان الإجماع بين الفقهاء يشير إلى ان عمر العولمة يمتد إلى خمسة قرون ببزوغ ظاهرة الدولة القومية إذ تطلب التقدم العلمي وزيادة الإنتاجية في ذلك الوقت توسيع نطاق السوق ليشمل الأمة بأسرها بعد ان كان محدوداً بحدود المقاطعة .والعولمة المعاصرة ظهرت بشكلها الواضح الذي نعرفه ألان مع ظهور المصطلح في منتصف عقد التسعينيات بعد انهيار المعسكر الاشتراكي لهذا فالعولمة الحالية تمثل مرحلة من المراحل التاريخية التي يمر بها المجتمع الدولي الذي تتزعمه الولايات المتحدة الأمريكية بما تمتلكه من قوة عسكرية فضلاً عما وصلت إليه من تقدم في مجال التقانة

---

(1) انظرعماد خليل ابراهيم ، حقوق الانسان في ظل العولمة ، رسالة ماجستير غير منشورة ،مقدمة الى مجلس كلية القانون،جامعة الموصل ، 2004 ،ص 52 .

وثورة المعلومات التي مكنتها من اختراق كل الحدود الوطنية وأصبحت واقعاً مفروضاً على العالم والمجتمعات كافة .

المطلب الثالث

أسباب العولمة

يرى بعض المفكرين ان هناك سبعة عوامل رئيسة تفاعلت لتأسيس العولمة كمضمون ومصطلح وأدت إلى هذا الانبعاث السريع المستمر هي:[1] .

1- الغزو العسكري من اجل استلاب الآخرين وفرض شريعة القوة والبقاء للأصلح .

2- التجارة والتبادل القائم بين الأفراد والجماعات والشعوب.

3- الحوار والفكر وما يتبعه من وسائل للإقناع ومن وسائل لتدمير آية مقاومة تعرقل المصلحة الذاتية .

4- الرؤية والتصور المشترك نحو عالم الغد والمستقبل.

5- الإعلام الذي استطاع ان يمكننا من معايشة الحدث حال وقوعه .

6- السيطرة الحضارية بقيمها ومثلها ومبادئها التي تفرض على الأخر الانهيار وتسلب ارادته دون أية دراية او يقين .

7- إملاء إرادة الخضوع والإخضاع وبدون توقف وجعل الآخرين يستسلمون بإرادتهم ويدمنون الخضوع بشكل دائم ومستمر .

(2) انظر د. محسن احمد الخضرى ، مقدمة في فكر وإدارة وعصر واقتصاد اللادولة ، الطبعة الاولى ، النيل العربية ، القاهرة ، 2000 ، ص40 ومابعدها .

ومن واقع الأحداث المتراكمة التي تعرضت لهذه الظاهرة الحديثة فان البعض يضيف الى ذلك بعض الأسباب التي حفزت هذه الظاهرة في جانبها الايجابي بما جعل منها ظاهرة سريعة الانتشار ورغم سلبياتها إلا ان البشرية تخضع لها ولا تستطيع ان تنكرها ومن هذه الأسباب ما يأتي[1] :

1- يرى كثير من البشر ان العولمة يمكن ان تحقق لهم الاندماج في عالم الحرية والديمقراطية التي يحتاجون لها ويتشوقون إليها .
2- أنها سوف تحقق الرفاهية الإنسانية والتي تكفل مزيدا من الحياة الجيدة والكريمة للإنسانية في شتى المجالات الصحية والاجتماعية والثقافية وحقوق الإنسان وزيادة الدخل ..... الخ .
3- تعظيم الأخلاق والمبادئ الحميدة عن طريق إشاعة المبادئ العامة السامية والقيم المثالية والنماذج المثلى للسلوك نظرا لعالمية وكونية الظاهرة .
4- تحقيق العقلانية الرشيدة في استخدام الموارد بالشكل الذي يحافظ على توازنات البيئة الطبيعية ، رغم العراقيل التي لاتزال تجابه تحقيق هذا الهدف.
5- الرغبة في تحقيق المزيد من التعاون الخلاق في مجال العلم واكتشاف المجهول .
6- الرغبة في تحقيق المزيد من الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان .

المطلب الرابع
مفهوم العولمة وأهدافها

سنحاول في هذا المطلب تسليط الضوء على مفهوم العولمة في الفرع الأول ثم نتناول في الفرع الثاني الأهداف الحيوية للعولمة .

(1) انظر أ. عبد الباسط عبد المعطي ، العولمة والتحولات المجتمعية في الوطن العربي ، مركز البحوث العربية ، الجمعية العربية لعلوم الاجتماع ، 1998 ، ص211-216 .

الفرع الأول

مفهوم العولمة

نحاول في هذا الفرع تناول التعاريف المتعددة للعولمة وتمييز العولمة من غيرها من المصطلحات .

أولاً : تعريف العولمة

1: العولمة لغةً: العولمة لغةً على وزن فوعلة وهي "تعميم الشئ وتوسيع دائرته ليشمل العالم كله"[1] ، هذا وان العولمة ترجمة للمصطلح الانكليزي Globalization ، حيث أثار هذا المصطلح العديد من الجدل بين الفقهاء فذهب البعض إلى انه يعني من الناحية اللغوية جعل الشئ على مستوى عالمي أي نقله من حيز المحدود الى أفاق اللا محدود ، أي جعله على نطاق العالم كله[2] .

في حين يفضل البعض الآخر استعمال تعبير الكوكبة في تفسير معنى مصطلح (Globalization)) ذلك ان هذه الكلمة مشتقة من كلمة (Globe) أي الكرة الأرضية وهو التداخل الواضح في الاقتصاد والاجتماع والسياسة دون الأخذ بنظر الاعتبار الحدود السياسية للدول أو الإجراءات الحكومية[3] .

فيما يرى جانب من الفقه تسمية العولمة بالرسملة وحصر العولمة بالنطاق الرأسمالي فقط[4] .

ويعترض آخرون على تسمية العولمة بالرسملة ذلك لان في هذا الاستخدام حصراً للعولمة بالنطاق الاقتصادي فقط وبالنظام الرأسمالي ، ولا نتفق مع من يسمي ظاهرة العولمة بالكوكبة ذلك لأننا وان كنا متفقين معه بان التفسير الحرفي لكلمة (Globalization)مشتق

(1) انظر د.محمد عابد الجابري ، قضايا في الفكر المعاصر ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1997 ، ص 135.
(2) انظر د. هالة مصطفى ، مصدر سابق ، ص43.
(3) انظر د. اسماعيل صبري عبد الله ، "الكوكبة : الرأسمالية في مرحلة ما بعد الامبريالية" ، مجلة المستقبل العربي ،السنة (20) ، العدد (222)، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت 1997، ص5.
(4) انظر د. مزاحم العاني ،"هي رسملة وليست عولمة" ، جريدة الاعلام العراقية ، العدد (120) ، العراق،2000 ، ص7

من كلمة Globa أي الكرة الأرضية لكن حقيقة ظاهرة العولمة لاشتمل فقط الكرة الأرضية وانما العالم كله لذلك فاننا نجد ان استخدام لفظ العولمة هو الأدق للتعبير عن حقيقة الظاهرة التي تعني حرية انتشار الأفكار والمعلومات والبضائع على نطاق العالم كله .

2: العولمة اصطلاحاً[1]: لقد تعددت التعاريف التي أعطاها الفقهاء للعولمة وكان التباين واضحاً فيما بينهم في تحديد تعريف دقيق لها نظراً لتعدد الآراء حولها اذ تتأثر أساسا بانحيازاتهم الأيدلوجية واتجاهاتهم نحوها رفضاً او قبولاً لها . فهناك من ركز في تعريفه للعولمة على الجانب الاقتصادي وهناك من ركز في تعريفة للعولمة على الجانب السياسي فرأى في العولمة نوعاً من انواع الاستعمار وهناك من رأى في العولمة نظام عالمي جديد يقوم على العقل الالكتروني وثورة المعلومات ، وهذا يشابه إلى حد ما اختلاف الفلاسفة فيما بينهم في تعريف الفلسفة فكل فيلسوف عرف الفلسفة تعريفاً ينسجم مع طبيعة النظام الفلسفي الذي يعتنقه ، وكذلك الحال في تعريف العولمة فإذا كان واضع التعريف سياسياً كان التعريف سياسياً وإذا كان واضع التعريف اقتصادياً كان التعريف اقتصادياً وهكذا[2] .

سنقوم بإيراد بعض من هذه التعاريف وكما يأتي : فلقد عرفها السيد كوفي عنان الامين العام السابق للأمم المتحدة ((بأنها مصطلح يجسد التفاعلات المتزايدة التعقيد بين الإفراد والشركات والمؤسسات والأسواق عبر الحدود الوطنية)).

في حين يعرف الدكتور محمد سعد سماحه العولمة بأنها تعني ((القوى التي تمكنها السيطرة على الأسواق الدولية والشركات متعددة الجنسية التي ليس لها ولاء لآية دولة او قومية))[3] وقد عرفها بعض الفقهاء بأنها ((وصول نمط الإنتاج الرأسمالي عند منتصف هذا القرن تقريباً الى نقطة الانتقال من عالمية دائرة الإنتاج وإعادة الإنتاج ذاتها ، أي ان

(1) يرى استاذنا الدكتور عامر عبد الفتاح الجومرد ان العولمة هي حضارة موجودة داخل الدولة وعندما تخرج الى العالم توزع حضارتها على الامم الاخرى . لقاء مع الدكتور عامر عبد الفتاح الجومرد حول تعريف العولمة وتاريخها ، في كلية الحقوق ، جامعة الموصل ، بتاريخ 16/7/ 2009

(2) انظر د. حميد نفل النداوي : "العولمة ومستقبل الدولة الوطنية في الوطن العربي" ، مجلة السياسة الدولية ، السنة (1) ، العدد (1) ، مؤسسة الاهرام ، مطبعة الاهرام ، القاهرة ، 2005 ، ص 105 .

(3) انظر د. محمد سعد سماحة : العولمة والعولمة البديلة ،مجلة النور الاردنية ، العدد (85) ،المملكة الاردنية الهاشمية، 1998 ، ص22.

ظاهرة العولمة التي نشهدها هي بداية عولمة الإنتاج والرأسمال الإنتاجي وقوى الإنتاج الرأسمالية ، ومن ثم علاقات الإنتاج الرأسمالية ايضاً))[1] .

من خلال التعاريف المتقدمة نجد ان فيها تركيزاً على ان العولمة تعني حرية المنافسة الاقتصادية بين الدول وحرية انتقال البضائع والخدمات وما يترتب على ذلك من سيادة قوى السوق .

في حين نرى أن هناك من الفقهاء من يركز في تعريفهم للعولمة على الجانب السياسي فيعرفها الدكتور ريتشارد هيجوت ((هي ما اعتدنا في العالم الثالث ولعدة قرون ان نطلق عليه الاستعمار))[2] .

ويؤيده في هذا الرأى الدكتور محمد دحام العزاوي الذي يرى فيها مشروعاً استعمارياً سياسياً مهيمناً يهدف الى فتح الحدود وإزالة الحواجز وتقليص سيادة الدول بشكل قسري وإرغامي[3] . هذا ويرى الرئيس الجزائري السابق احمد بن بله (حكم خلال المدة من 1962 -1965) ان العولمة مشروعاً استعمارياً حيث يعرفها بأنها ((تتمة للنظام الاستعماري وهي تعمل على تطوير أساليبه وتحاول دائماً ان تحكم قبضتها على موارد عالم الجنوب))[4] .

وهكذا نجد هؤلاء الاساتذه يركزون في تعريفهم للعولمة على الجانب السياسي ويرون فيها مشروعاً استعمارياً بأسلوب جديد مختلف عن الاحتلال العسكري المباشر عن طريق وسائل الإعلام وثورة المعلومات التي تجتاح كل الحدود وتتجاوز سيادة الدول .

فضلاً عن البعد الاقتصادي والسياسي الذي كان موضع اهتمام الكتاب في تعريفهم للعولمة ذهب آخرون في تعريفهم للعولمة انها تعبر عن شكل من أشكال تنظيم

---

(1) انظر د. محمد سعد سماحة ، المصدر نفسه ، ص 22

(2) انظر د. طلعت جياد لجي على الحديدي ، مصدر سابق ، ص 7 .

(3) انظر د. محمد دحام العزاوي : "عرض ونقد وتحليل لكتاب (مستقبل العولمة)" ، جريدة الثورة العراقية ، العدد 9873 ،العراق، 1999 ، ص3 .

(4) انظر د. احمد بن بله ، العولمة تتمة للنظام الاستعماري الرأسمالي ، مجلة الحكمة ، السنة (4) ، العدد (21) ، ، بيت الحكمة ، مطبعة الزمان ، بغداد ، 2001 ، ص6 .

العلاقات الدولية وهو يعتمد على الديمقراطية (أيدلوجية مهيمنة هي في حقيقتها نموذج أمريكي يحمل في طياته القدرة على ضمان (الثابت) داخل أطراف ويحول دون وجود حركات تسعى نحو التقدم ، وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى مقولة الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الابن ((كان القرن المنصرم أمريكيا بامتياز وينبغي ان يكون هذا القرن كذلك)) والهدف من وراء ذلك هو ان تبقى امريكا بمثابة قطب القوة الاول في العالم وتعميم نموذج الحياة الأمريكية[1] .

من كل ما تقدم يتبين لنا تعدد التعاريف التي أعطاها الفقهاء للعولمة وإنهم لم يتفقوا على تعريف واحد لها وذلك لاختلاف أفكارهم وأيدلوجياتهم وحسب الزاوية التي نظروا منها للعولمة وهناك اعتراف من لدن الفقهاء بصعوبة إيجاد تعريف شامل للعولمة ذلك أنها اصبحت ظاهرة منتشرة على صعيد العالم ، حيث انها ظاهرة تعبر عن نسيج غير محدد من العلاقات بين مستويات متعددة في التحليل والاقتصاد والثقافة والايدلوجيا[2] .

ويبدو واضحاً ان العولمة لا يمكن ان تكون اقتصادية او مالية فقط نعم ان العولمة قد تؤدي في إحدى جوانبها الى إلغاء الحدود فيما بين الدول وحرية انتقال السلع والبضائع ، لكن هذه احدى جوانب العولمة ، اما فيما يتعلق بالتعاريف التي ركزت على الجانب السياسي واعتبرت العولمة صورة من صور الاستعمار بثوب جديد يستتر خلف ثورة المعلومات والاتصالات وترويج شعارات حقوق الإنسان والديمقراطية فان فيها نوعاً من المبالغة والتجني على العولمة فالعولمة فيها الصالح وفيها الطالح ولا يمكن ان ننكر ما تؤديه العولمة من الاطلاع على ثقافات وأفكار الأمم الأخرى من اجل التواصل معها لذلك فان النظر الى العولمة على انها ذات طابع سياسي بحت يجعلها مبتورة ولا يحيط بالعولمة من كافة الجوانب وبذلك يمكننا تعرف العولمة بأنها :حرية انتقال البضائع والافراد ورؤوس

---

(1) انظر د. عبد الجبار عبد مصطفى النعيمي و أ. فائز صالح محمود : "العولمة وتحديات المصير العربي" ، مجلة الرافدين للحقوق ، العدد (10) ،كلية القانون ، جامعة الموصل ، العراق، 2001 ، ص 224.

(2) انظر د. نسيم الخوري ، الاعلام العربي وانهيار السلطات اللغوية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1 ، بيروت ، 2005 ، ص393 .

الأموال وكذلك المعلومات عبر بلاد العالم وهي تمثل إستراتيجية تستهدف ترويج افكار وسياسات لصالح جهة معينة ترى في ذلك ما يخدم مصالحها))

خلاصة القول ان العولمة مرحلة تاريخية وحضارية وما هو مؤكد حولها هو :

1 – ان هناك شيئاً جديداً في هذه اللحظة لابد من ادراكه على حقيقته .

1- إن الظاهرة لا يعرف عنها في هذه اللحظة سوى القليل وما خفي هو الكثير .

2- إن ظاهرة العولمة مليئة بالمتغيرات بل هي لحظة متغيرة وغير ثابتة وبالتالي هي في حالة سيولة وهذه حقيقة تتطلب جهداً فكرياً مضاعفاً لفهمها .

ثانياً : تمييز العولمة عما يشابهها من أوضاع

هناك العديد من المصطلحات التي قد تختلط مع مفهوم العولمة والتي قد تلتبس بها ومن هذه المصطلحات مصطلح (العالمية) و(التدويل) و(تعدد الجنسية) فالعولمة نجد جذورها في المساعي المتواصلة لوضع قواعد قانون دولي عام ومنظمات دولية تسمو على القوانين الوطنية وتعبر عما هو مشترك بين المجتمعات والدول بينها العالمية (Universalism) فتعني الانتقال الى العام المشترك من الخاص الوطني او أسبقية العام على الخاص مع ترك الخيار للدول للدخول في العالمية او ان تنأى بنفسها عنها[1] .

اما التدويل (internationaliz) فهو نظام دولي وضعته الدول لتحديد شكل علاقاتها في مسألة من المسائل ومضمون هذا النظام إخراج قناة او مضيق او غيرهما من سيادة دولة ما ووضع حق إدارتها بين عدة دول لتدخل بذلك ضمن مفهوم ((ارث الإنسانية المشترك))[2].

وبنفس المعنى يذهب د. خليل محمد شهاب الجبوري الى ان الفرق بين اقتصاد دولي واقتصاد عالمي يكون متوقفاً على الوحدات التي يتكون منها العالم ففي ظل الاقتصاد

(1) انظر د. ابراهيم ابراش : "في عصر العولمة تجدد تساؤلات عصر النهضة العرب وتحديات عصر النهضة "، مجلة المستقبل العربي ، السنة (29) ، العدد (37) ، مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت، 2007 ، ص11.

(2) انظر جوستاف ماسيا : كيف نواجه العولمة ، ترجمة (بسمه بربري)بحث مقدم الى المؤتمر القومي ، القاهرة، 1997 ، ص234 .

الدولي تقوم التجارة والتدفقات المالية بين الدول بناءاً على قواعد خاصة بتلك الدول بينما في ظل الاقتصاد العالمي فان العلاقات التجارية الاقتصادية تحكمها قوانين عالمية موحدة تنفذها مؤسسات دولية عالمية[1] .

في حين ان تعدد او تعدي الجنسية فقد تجلت في الرأي العام العالمي والنقابات والجمعيات (كالاشتراكية والشيوعية) التي تفتح أبوابها امام جميع الإفراد والجماعات التي تنتمي إلى جنسيات مختلفة من الانتماء إليها[2] .

الفرع الثاني

الأهداف الحيوية للعولمة

إن الكثير من المحللين الذين ينادون بالجانب الايجابي للعولمة يلتمسون العذر لسلبياتها التي فندتها كثير من الآراء عند تحديد مفهوم ومدلول العولمة[3] ان تلك الظاهرة لها العديد من الأهداف الحيوية التي تسعى البشرية إلى تحقيقها ومنها[4] :

1- الوصول بالعالم إلى وحدة واحدة مندمجة ومتكتلة من حيث المصالح والمنافع للبشرية جميعاً وفي شتى المجالات.
2- الوصول الى سوق عالمي واسع ومفتوح دون حواجز .
3- الوصول إلى شكل من أشكال التجانس العالمي اقتصادياً وثقافياً واجتماعياً ... الخ .

(3) انظر د. خليل محمد شهاب الجبوري ، العولمة واثرها على الامن الاقتصادي العربي ، مجلة السياسة والدولية ، السنة (1) ، العدد (1) ، مجلة كلية العلوم السياسية ، الجامعة المستنصرية ، بغداد ، 2005 ، ص78 ، لمزيد من التفصيل انظر د. كاظم جاسم العيساوي ، العولمة وانعكاسها على التنمية في الدول النامية ، مجلة الافاق ، السنة (5) ، العدد (5) ، ، جامعة الزرقاء الاهلية ، الزرقاء ، الاردن ، 2001 ، ص37 .

(4) انظر ابراهيم ابراش ، مصدر سابق ، ص 11.

(1) انظر أ. محمد مستجيد مصطفى ، ترجمة لكتاب عولمة الفقر ، كتاب سطور العاشر ، الطبعة العربية الثانية ، 2000 ، ص 119 .

(2) تلك هي الاهداف التي عددها غالبية الفكر المؤازر للعولمة اذ لا يرى الا جانبها الايجابي الا ان نتائج الاحداث السياسية والامنية والاقتصادية منذ انبعاث الظاهرة وحتى الان تسير عكس تحقيق هذه الاهداف.

4- تنمية الاتجاه نحو إيجاد لغة إصلاحية واحدة تتحول بالتدريج الى لغة وحيدة للعالم اجمع .

5- الوصول الى وحدة الإنسانية جمعاء.

6- تعميق الإحساس والشعور العام واذابة كل أشكال التعصب والتمييز .

7- بعث حركة تنوير كبرى تداعب طموحات البشر .

واتفق الخبراء والمحللون الذين يجيدون سرعة مسايرة العولمة وصولاً الى تحقيق هذه الأهداف السامية ، ان ذلك يتم من خلال[1] .

1- تقليل وإزالة الحدود والفواصل وإنهاء التوجهات الجزئية للاقتصاد والانعزال القومي وكل ما من سبيله ان يحقق عبئاً على العولمة .

2- بناء هياكل إنتاجية مثلى لإنتاج السلع وتقديم الخدمات وصناعة الأفكار .

3- إعطاء فرصة كاملة لقوى الابتكار والخلق والإبداع والتحسين والتطوير والتنمية في شتى المجالات .

4- الانطلاق الى افاق واسعة من التنمية المتواصلة والعدالة الاجتماعية وتوسيع نطاق الطموحات والآمال .

5- وجود حكومة عالمية تطبق تشريعات موحدة للعالم باسره .

كما عدد البعض مصادر الاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال[2] :

1- الإنتاج المشترك الدولي القائم على تعميق مبادئ التخصص وتقسيم العمل .

2- التسويق الدولي المشترك القائم على تطوير الاحتياجات والارتقاء بالرغبات .

3- التمويل الدولي المشترك القائم على تفعيل دور رأس المال وزيادة العائد والإنتاج .

4- الكوادر البشرية الدولية التي تشترك في المشروع الواحد.

---

(3) انظر د. محمد يونس الصائغ ، المركز القانوني للاستثمارات الاجنبية الخاصة في الدول النامية في ظل القانون الدولي المالي ، اطروحة دكتوراه ، كلية القانون ، جامعة الموصل ، 2005 ، ص 56 -59 .

(1) انظر أ. رياض صالح عبد الحافظ ، أزمة الديون ودور المنظمات الدولية في علاجها في ظل النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، اطروحة دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة طنطا ،مصر ، 1993 ، ص 514 539.

وفي تقديرنا ان هذه الأهداف السامية للعولمة والطرق المثلى لتحقيقها التي يسوقها المتحمسون للظاهرة هي في مضمونها مجموعة من المنح الذهنية النظرية التي تقدمها الليبرالية الرأسمالية ومن يدور في فلكها الى ثلاثة أرباع العالم من دول نامية ومتعطشة الى الخروج من عزلة الفقر والى أن ترى الحرية ومن ورائها الديمقراطية المزعومة . الا انهم لم يقدموا لنا الدليل على صحة هذه المقولة وما تحقق على ارض الواقع طيلة السنوات الماضية من مراسيم لتحقيق هذه الأهداف السامية فتجربة احتلال العراق من اجل جلب الديمقراطية لشعبه ولزيادة رفاهيته بتطبيق برامج مصّدر العولمة الى العالم لم تأت بثمار وفتت العراق وصادرت ثروات وحقوق اجيال لاحقة .

فالواقع حتى الان ينم عن انها ظاهرة تقودها الرأسمالية العالمية ، وباقي أعضاء المجتمع الدولي مضطرون طواعية وكرهاً الى الانخراط فيها لان زمام الأمور ليست إلا في يد هذه القوى . كما ان الواقع أيضا لم يتحقق خلاله إلا مجموعة من السلبيات في ظل هذه الظاهرة ومنها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي[2] :

1- وجود محاولات لسحق الهوية الوطنية والشخصية والحضارة والثقافة الوطنية .
2- محاولة لاستباحة " الخاص " الوطني وسحق المصالح والمنافع الوطنية .
3- السيطرة على الأسواق المحلية بواسطة الشركات الرأسمالية العالمية .
4- محاولة فرض الوصاية الأجنبية والإذلال للشعوب النامية .
5- عولمة الأمن والسياسة وانتهاك السيادة الوطنية والإقليمية للدول تحت دوافع اقتصادية وثقافية عامة وجعل النزعات الإقليمية والمشاكل الوطنية الداخلية مسائل عالمية بغية التدخل وتقويض السيادة .

(2) انظر أ. رياض صالح عبد الحافظ ، المصدر نفسه ، ص 541.

كما ان الهوامش الايجابية بشأن الديمقراطية وحقوق الإنسان والبيئة وحقوق المرأة والطفل وتنظيم العمل الدولي طغت عليها المصالح الذاتية والسرعة في الهيمنة وإخضاع الدول لهيمنة ومصالح القوى المسيطرة على النظام العالمي .

المطلب الخامس
مظاهر العولمة وأثرها في سيادة الدولة

للعولمة تجليات وانعكاسات وأثار متنامية في شتى المجالات الاقتصادية والسياسية والأمنية والاجتماعية والثقافية وأكبرها حجماً في المجال الاقتصادي والسياسي والأمني وأدت جميعها في جانبها السلبي إلى انحسار دور الدولة في شتى هذه المجالات وتقويض مبدأ السيادة الوطنية للدول بالأخص النامية منها .

وعلى هذا سوف نتطرق عبر هذا المطلب الى مظاهر العولمة عبر الفرع الأول ثم نكرس الفرع الثاني للبحث في تأثير العولمة في سيادة الدولة .

الفرع الأول
مظاهر العولمة

ان أهم مظاهر العولمة وصورها البارزة هو المظهر المالي والمظهر الثقافي والمظهر السياسي نتناولها فيما ياتي :

أولاً : المظهر المالي[1] ان العولمة المالية تعني سيادة نظام مالي واحد تنضوي تحته مختلف الدول وذلك من خلال منظومة متشابكة من العلاقات الاقتصادية تقوم على أساس من

---

(1) ان للعولمة المالية العديد من المزايا والمخاطر على الاقتصاديات النامية فمن جملة مزاياها ما يأتي :
* إمكانية تصدير منتجاتها الى الاسواق العالمية واقتناء التقانة والمعرفة .
* مكنت الدول النامية من الاستيراد بأسعار ارخص نتيجة للخيارات المتعددة والمنافسة .
* فرض الانضباط على السياسات الاقتصادية ذلك انه مع تطور العولمة وتوسعها ونجاحها على الصعيد المالي لم يعد بمقدور دولة بمفردها تجاهل الأسواق المالية العالمية وردة فعلها .

وفي مقابل هذه المزايا التي توفرها العولمة الاقتصادية فان لها العديد من المخاطر على البلدان النامية منها :
- إمكانية انتشار عدوى الأزمات التي تصيب بعض دول العالم وانتقالها إلى مناطق اخرى .

تبادل السلع والخدمات بين مختلف الدول[1] .

وتنطلق العولمة المالية من مقولة ان التكامل الاقتصادي على الصعيد العالمي يؤدي الى تحسين الأداء الاقتصادي والمالي الوطني حيث الانفتاح الاقتصادي وتقليل الحواجز بين الدول وتشجيع رؤوس الأموال على الاستثمار عبر الحدود وأيضاً الى زيادة كفاءة استخدام الموارد واستغلال الميزات النسبية على أفضل وجه وتحسين معدلات النمو الاقتصادي وتشير الدراسات الى ان معدلات النمو الاقتصادي في الدول الأكثر انفتاحاً مثل دول جنوب شرق اسيا وأمريكا اللاتينية أعلى من معدلات النمو في الدول الأخرى[2] .

وقد ارتبطت العولمة ومنذ بدايتها بالمجال الاقتصادي والمالي وذلك كنتاج للثورة العلمية والتكنولوجية التي مثلت نقلة جديدة لتطور الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الثورة الصناعية حيث ظهرت الحاجة إلى توحيد أسواق الدول الصناعية ويعني تجاوز حدود الدولة القومية وإزالة الأوضاع الاحتكارية وإعادة توزيع الدخل والعمل على رفع مستوى المعيشة حتى يمكن التوسع في سوق الدول الصناعية لاستيعاب المنتجات الحديثة ، وشكلت هذه المقومات بذور التحول من الرأسمالية القومية الى الرأسمالية العابرة للقوميات . حيث لم يعد الاقتصاد محكوماً بمنطق الدولة القومية وحدها وإنما ظهر هناك فاعلون اقتصاديون من نوع جديد أي ان الفاعلية الاقتصادية لم تعد مقتصرة على أصحاب رؤوس الأموال من التجار والصناع في حدود الدولة التي ينتمون إليها وإنما أصبحت

- من مخاطر العولمة كذلك تأثيرها في عدم الاستقرار في مجال العمالة وتوزيع الدخل .
- اما التحدي الأكبر للدول النامية فهو احتمال التهميش .

لمزيد من التفصيل انظر د. احمد زكي يماني واخرون ، الوطن العربي بين قرنين (دروس من القرن العشرين وافكار من القرن الواحد والعشرين)، مركز دراسات الوحدة العربية ، دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر ، ط1 ،بيروت ، 2000 ، ص60-62 .

(1) انظر عبد الجليل كاظم الوالي ، جدلية العولمة بين الاختيار والرفض ، مجلة المستقبل العربي ، السنة (24) العدد (275) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2002 ، ص69 .

(2) انظر ماجد عبد الله المنيف ، النفط والعولمة الاقتصادية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (142) ، مطبعة الاهرام ، 2000 ، ص35 .

الفاعلية الاقتصادية مرتبطة بالمجموعات المالية والصناعية الحرة – مع مساعدة دولها – وذلك عن طريق الشركات المتعددة الجنسية[1] .

لقد نظرت الدول الصناعية ومنذ البدء الى العولمة المالية بكونها وسيلة لتكوين سوق مالية و اقتصادية عالمية ، وهي بالتالي تفتح باب المنافسة بين الدول على أشده ويستدعي تحسيناً سريعاً في الأداء المالي والاقتصادي يسمح لشركات كل بلد بزيادة قدرتها التنافسية لضمان وجودها في السوق[2] .

ذلك ان دخول الدول الكبرى في الميدان الاقتصادي أدى الى خلق أنماط جديدة من الشراكة الدولية[3] في أواخر القرن العشرين اثرت في أنماط التفاعلات الاقتصادية الدولية سواء من حيث شكلها او مضمونها او من حيث التوجهات الغالبة عليها ولعل ذلك يكمن كما أشار المفكر سمير امين ((ان الاقتصاد العالمي كان في الواقع مجموعة من الاقتصاديات الوطنية المتمحورة على ذاتها أي اقتصاد دولي قائم على علاقات بين الدول المستقلة ثم جاءت العولمة لتنطلق عبر تفكيك هذه البنى في ظل النظام السياسي العالمي لتستبدل بها اقتصاد عالمي فعلاً))[4] .

لقد حصل تطور مهم في الأسواق المالية فقد تصاعدت التدفقات المالية بما فيها تنظيم المعاملات التجارية (السندات التجارية) حتى أصبح رأس المال القومي مندمجاً مع رأس المال العالمي فقد كان هدف العولمة من ذلك تسهيل التعاون للاندماج المشترك[5] .

---

(3) انظر د. هالة مصطفى ، مصدر سابق ، ص44.

(1) انظر برهان غليون ،الوطن العربي امام تحديات القرن الواحد والعشرين : تحديات كبيرة وهمم صغيرة ، مجلة المستقبل العربي ، السنة (21) ، العدد (232) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1998 ، ص16 .

(2) ان العولمة المالية تهدف في النهاية الى (التركيز والتهميش) التركيز في الدول الصناعية السبع الكبرى والفقر والتبعية والتهميش للاطراف وتسجيل التنمية المستقلة في زمن العولمة نظراً لعجز الدول النامية وهشاشتها امام الصدمات الخارجية . لمزيد من التفصيل انظر د. حسن حنفي ، ود. صادق جلال العظم ، ما لعولمة ، دار الفكر المعاصر ، بيروت ، ودار الفكر، دمشق ، ط1 ، مطابع سيكو ، بيروت ، 1999 ، ص23 .

(3) انظر د. حكيمة بو بعيو ، واقع العولمة وابعادها (دراسة في المتغيرات) ، مجلة المعرفة ، السنة (46) ، العدد (524) ، وزارة الثقافة، مطابع وزارة الثقافة ، سوريا، 2007، ص118 .

(4) انظر د. طلال عبد المعطي مصطفى ، العولمة والدولة ، مجلة المعرفة ، السنة (45) ، العدد (513) ، وزارة الثقافة ، مطابع وزارة الثقافة ، سوريا ، 2006 ، ص74 .

ويصف ادور لتواك (Edward -luttwak) الكاتب السياسي الأمريكي العصر الجديد بانه ((عملية انصهار الاقتصاديات القروية والإقليمية في اقتصاد عالمي شمولي واحد لإمكان فيه للخاملين بل يقوده أولئك الذين يقدرون على مواجهة عواصف المنافسة الهوجاء)) .

وفي عصرنا الحاضر يستعين صناع العولمة برؤساء الدول من اجل زيادة مدخولاتهم المادية وتنمية مصالحهم الاقتصادية ففي عام 1998 زار الرئيس الامريكي الاسبق (بل كلنتون) القارة الافريقية واصطحب معه ثمانمائة من رجال الأعمال معظمهم من السود وكان يروج بل يطبق فكرة التجارة لا المساعدة مع القارة الإفريقية وكذلك الحال مع الرئيس الصيني عندما زار الولايات المتحدة الأمريكية والتقى مع قادة الشركات الكبرى وكذلك الرئيس الفرنسي السابق جاك شيراك فقد كان يسافر برفقة رجال الأعمال الفرنسيين وبذلك فقد أصبح رؤساء الدول الصناعية مروجي مبيعات لمصلحة بلدانهم(1) .

وتمتلك كل من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وفرنسا وألمانيا وبريطانيا اكثر من (172) شركة من اكبر مئتي شركة في العالم وهذه الشركات مسؤولة عن ثلث الناتج العالمي (من سلع وخدمات) و 75٪ من الطاقة العالمية الخاصة بالبحث والتطوير وهي تستخدم اكثر من (75) مليون عامل وتعتمد هذه الشركات على شبكة عملاقة من الفروع في الخارج كامتداد لها في الدول النامية وتحقق 70٪ من الاستثمارات المباشرة في الخارج باعتبارها المحرك الرئيسي لتوسعها(2) .

ثانياً : المظهر الثقافي

تمثل الثقافة ذلك المركب المتجانس من الذكريات والتصورات والقيم والرموز والتعبيرات والإبداعات والتطلعات التي تحفظ لجماعة بشرية ، تشكل امة او ما في معناها ، بهويتها الحضارية ، في أطار ما تعرفه من تطورات بفعل ديناميكيتها الداخلية وقابليتها

(1) انظر محمد عبيد الله ، العولمة والهوية الثقافية ، مجلة راية مؤتة ،المجلد (4) ، العدد(2)، جامعة مؤتة ، مطابع الدستور التجارية ، الاردن ، 2000 ، ص15 .

(2) انظر د. سلطان بلغيث ، العولمة بين معزوفة الخطاب وصدمة الواقع ، مجلة المعرفة ، السنة (44) ، العدد (51) ، وزارة الثقافة مطابع وزارة الثقافة ، سوريا ، 2005 ، ص111.

للتواصل والآخذ والعطاء وبعبارة أخرى ان الثقافة هي ((المعبر الأصيل عن الخصوصية التاريخية لآمة من الأمم عن نظرة هذه الأمة إلى الكون والحياة والموت والإنسان ومهامه وقدراته وحدوده، وما ينبغي ان يعمل وما لا ينبغي ان يأمل))(1) غير أن من الملاحظ ان هذه المكونات المهمة بدأت تتلاشى بفضل الانفتاح الكبير بين الشعوب وتطور وسائل الإعلام وكثرتها وسرعة انتقال المعلومة والتوسع الكبير للشركات الغربية في كل أنحاء العالم التي بدأت تروج للأفكار أحادية الجانب المنسجمة مع الرؤية الغربية العامة والأمريكية الخاصة(2). ان العولمة تحمل في طياتها نوعاً من الغزو الثقافي أي قهر الثقافة الضعيفة لصالح ثقافة اقوى منها فما فعله المهاجرون الأوائل إلى القارة الأمريكية بالهنود الحمر هو نوع من الغزو الثقافي وان كان بالغ القسوة وهذا ما فعله ايظاً المهاجرون الأوربيون إلى استراليا بسكانها الأصلين وسائر صور الاستعمار الأخرى التي هي صور للعولمة وللغزو الثقافي في الوقت ذاته(3) كذلك كان حال البعثات التبشيرية والرحلات الاستكشافية التي اعتمدت عليها الدول الاوربية للتعرف على الدول المراد استعمارها واستعمار ثقافتها اذ احتلت اوربا المركز الثقافي الاول في العالم الرأسمالي وذلك من خلال انتاجها للثقافة القادرة على التأثير المباشر في الثقافات المجاورة(4).

وهذا الآمر سيؤدي الى نشوء قيم ثقافية وأنماط سلوكية ليس هناك رابط يربطها بنظامها الاقتصادي والاجتماعي وهذا بدوره سوف يؤدي الى إحداث اضطراب في الهوية الثقافية للمجتمع وذلك ان هذه الثقافة الجديدة هي ليست من إنتاج التطور الاجتماعي والاقتصادي والعلمي في هذه المجتمعات(5).

---

(3) انظر د. محمد عابد الجابري، العولمة والهوية الثقافية : عشر اطروحات، من كتاب العرب والعولمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000، ص297.
(1) انظر د. حكيمة بو بعيو، مصدر سابق، ص117.
(2) انظر د. جلال امين، العولمة والهوية الثقافية والمجتمع التكنلوجي الحديث، المستقبل العربي، السنة (21)، العدد (234)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998، ص60-61.
(3) انظر جهان سليم، عولمة الثقافة واستراتيجيات التعامل معها في ظل العولمة، مجلة المستقبل العربي، السنة (26)، العدد (293)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2003، ص124.
(4) انظر جهان سليم، المصدر نفسه، ص119.

وعلى الرغم من الآمال التي عقدها الكثيرون على الحوار بين الثقافات وحول إمكان توليد ثقافة عالمية تفنى بها في داخلها من فوارق ، فان مثل هذه الثقافة العالمية لم يتم التوصل إليها إلى الآن ولا تزال الصراعات الثقافية قائمة وتزداد يوماً بعد آخر . وعلى الرغم من أن هناك العديد من الشعارات الجديدة التي طرحت ولاسيا بعد الحرب العالمية الثانية وبعد سقوط النازية ، ومن بين هذه الشعارات : تحقيق الديمقراطية للشعوب ، وعالمية الحوار الثقافي المشترك وضرورة التواصل بين الشعوب فان شيئا من ذلك لم يحصل[1] .

وفي هذا المجال يقول السيد محبوب الحق رئيس مركز التنمية البشرية في اليونسكو ((مع اقترابنا من القرن الحادي والعشرين يظهر اتجاهان متناقضان يتنازعان الساحة العالمية : فمن ناحية نجد ان الاتجاه نحو العولمة السريعة لاقتصادياتنا ومجتمعاتنا يهدد بتوحيد جميع الثقافات ، ومن ناحية اخرى نجد ان الناس يتجهون بصورة متزايدة نحو جذورهم الثقافية ليستمدوا منها زادهم الروحي واستقرارهم في عالم سريع التغيير)) ولكن المشكلة التي ستواجه العالم هي كيفية الفرز بين التفاعل الثقافي الإنساني وبين عولمة الثقافة ذلك ان هناك تأثيرا قوياً تمارسه العولمة على جميع مناحي الحياة في المجتمعات العالمية ، فما الذي يمكن عمله للمحافظة على ما يقارب عشرة آلاف ثقافة متميزة تواجه اليوم عولمة أنماط الحياة ، ذلك انه لا يمكن ان تبقى أي ثقافة منعزلة فكل الثقافات تؤثر وتتأثر بعضها في البعض الأخر فالثقافات الإنسانية يتفاعل بعضها مع بعض وهي تملك خطوطاً متشابهة في بعض أسسها إلا ان العولمة تريد تجاهل التمايز بينها ، وعليه يجب ان يرفض العالم الإبادة الجائرة والطائشة للثقافات عن طريق التأثيرات الخارجية الطاغية[2] .

(5) انظر د. حفيظ الرحمن الاعظمي ، كيف ندرس التاريخ الاسلامي في ظل العولمة الثقافية ، مجلة افاق الثقافة والتراث ، السنة (15) ، العدد (60) ، مركز طعيمة الماجد للثقافة والتراث ، دبي ، 2008 ، ص53.

(1) انظر محمد مظفر الادهمي ، العولمة والهوية الثقافية ، مجلة افاق عربية ، السنة (22) ، العدد (3) ، دائرة الشؤون الثقافية ، وزارة الثقافة ، بغداد ، 1997 ، ص32 .

ويمكن ان يتخذ الغزو الثقافي او العولمة الثقافية العديد من الصور وان يوصف بالعديد من الصفات فمن الممكن ان يوصف بأنه اعتداء على الهوية الثقافية للأمة المعتدى عليها من اجل استغلالها اقتصادياً كما يمكن ان نصفها بأنها غزو دين لدين او إحلال ثقافة امة محل ثقافة امة أخرى . وقد دافع أصحاب هذا الغزو عنه كحجة تعظيم الإنتاج ونشر الحضارة فبحجة نشر الحضارة جاء نابليون الى مصر وبحجة زيادة الإنتاج غزت الولايات المتحدة امة بعد اخرى متخفية وراء المعونات الاقتصادية واستخدمت حجة زيادة الإنتاج وتعمير الأرض من جانب الصهاينة من اجل استيلائهم على فلسطين وبالحجة نفسها انتشر موظفو البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في مختلف أنحاء العالم وبحجة نشر الديمقراطية وتوفير الحرية للشعوب حقق الأمريكان والبريطانيون غزوهم واحتلالهم للعراق خلال نيسان 2003 [1] .

فالعولمة الثقافية تهدف الى عولمة الثقافة (الغربية الأساس والمنشأ) والى صهر الثقافات المحلية في بودقة واحدة تنصهر وتذوب معها الخصوصيات الثقافية والهوية الوطنية والقومية ومنها الثقافة العربية[2] .

ومن ابرز الوسائل التي تستخدمها العولمة في عملية اختراق الثقافات الأخرى التقدم الهائل في وسائل الإعلام ومايوفره لها من الدعاية فالقنوات التلفزيونية الفضائية والتي عن طريقها يتم عرض البرامج المؤثرة على مشاعر الأفراد من خلال ما تقدمه من إثارة واستفزاز وإغراء للناس وتجعلهم تدريجياً يتجردون من ثقافتهم الأصلية ويحاولون التشبث بتقاليد وثقافة الغرب وتجعلهم يعتقدون أنها تمثل التقدم والتطور وذلك عن

(2) انظر جلال امين ، العولمة والهوية الثقافية والمجتمع التكنلوجي الحديث ، مصدر سابق ، ص61 .
(1) انظر مهدي غالب حسن المقري ، افاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجمهورية اليمنية في ظل العولمة للفترة من (1990 -2000)، رسالة ماجستير ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة البصرة ، العراق ، 2002 ، ص 12 .

طريق زرع مفاهيم ان العالم اصبح على غير ما كان عليه وان عصر الإباء والأجداد يختلف عن عصر الأبناء[1].

والوسيلة الثانية التي تستخدمها العولمة الثقافية لترويج الثقافة الغربية هي اللغة فالانكليزية أصبحت في عالمنا المعاصر لغة شبه عامه يستعملها العلماء ورجال الإعمال والسياح وغيرهم وتدريجياً سيتم إزاحة اللغة العربية لتحل محلها اللغات الأوربية سواء أكان ذلك في الخطاب الشفوي او في المراسلات او وسائل الإعلام وحتى كلغة للتعليم في المدارس والجامعات بل ان الشركات باتت تفضل في العاملين لديها ان يكونوا ممن يجيدون التكلم باللغات الاوربية ، وقد امتدت هذه الظاهرة حتى إلى اكثر الأشياء قداسة فشهر رمضان مثلاً يجري تحويله عاماً بعد عام الى مناسبة للترويج الكثيف والحاد لمختلف السلع ويساهم في ذلك وسائل الإعلام ولاسيما التلفاز بينما يجري المزج بين الدين والجنس في برامج اخرى بشكل منافي لأخلاق شرائح كبيرة من المجتمع[2] . والوسيلة الثالثة التي تستخدمها العولمة لترويج الثقافة الغربية هي الجامعات الامريكية حيث انها تجذب الكثير من طلاب العلم وتعمل على ترويج الثقافة الأمريكية ولاسيما ان لها العديد من الفروع في البلدان الاخرى ومنها الوطن العربي .

ولا يعني تنبيهنا الى المخاطر الكبيرة للعولمة دعوى للانغلاق والعودة بصورة سلفية الى الماضي وانما التقليل قدر المستطاع من الانجرار خلف دعوات تدعونا الى العصرنة والحداثة من داخل الهوية ذاتها ذلك ان كل تجارب القرن العشرين تدلنا على ان النسخ والنقل والتقليد للغرب تنتج تمزيقاً حاداً للذات العربية وللمعتقدات الإسلامية[3] .

---

(2) انظر فراس علي الجبوري ، مصدر سابق ، ص 12 .
(3) انظر جلال امين ، العولمة والتنمية العربية ، (من حملة نابليون الى جولة الاورغواي 1798 -1998) ، مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ، 2001 ، ص117-ص118.
(1) انظر محمد عبيد الله ، مصدر سابق ، ص15 .

من كل ما تقدم يتبين لنا انه لابد من وضع إستراتيجية لمواجهة ظاهرة العولمة الثقافية وذلك لما تمثله هذه العولمة من تهديد للثقافة والقيم والأخلاق العربية من خلال الأخذ بالمقترحات الاتية :

1- معالجة عدم التوازن المعلوماتي بين العرب والغرب وذلك من خلال تطوير السياسات الإعلامية العربية وتشجيع الاتصال الثقافي على الصعيد العربي .
2- كسب ثقة الشباب العربي بوسائل الإعلام العربية والعمل على جذبه نحوها .
3- تأسيس قناة تلفازية خاصة بالطفل العربي .
4- تأهيل الكوادر الإعلامية القادرة على مخاطبة الجمهور واقتناعهم وكسب ثقتهم .
5- العمل على نشر الثقافة الإسلامية غير المتعصبة الخالية من الغلو وترويجها وذلك من اجل تشجيع الشباب للرجوع للقيم الإسلامية والابتعاد عن تقليد الغرب .
6- أما على المستوى اللغوي لابد من المحافظة على لغة الضاد لان ضياعها لاقدر الله يؤدي الى زوال ركن مهم من هويتنا فلتكن اللغة العربية وسيلة التخاطب والإبداع في الشارع العربي وفي المحافل الدولية ولتكن لغة التدريس الرسمية في المدارس والجامعات .

ثالثاً : المظهر السياسي

العولمة في مظهرها السياسي تعني نقل العالم الى دورة سياسية جديدة ترتكز على أحادية القطب والشمولية والتسلط فهي تشكل طريقة حياة مفروضة لا خيار معها وهي تؤمن لجهة محددة البقاء على قمة الهرم الدولي في محاولة منها لتطويع الإرادة السياسية للقبول بمنهج الاستغلال والاختراق من جانب واحد[1] .

---

(2) انظر محمد حسين الفلاحي ، سلام الخطر من حرب ((خطاب العولمة)) ، ط1 ، المغرب للطباعة والتصميم ، بغداد ، 2001 ، ص45 .

وظاهرة عولمة السياسة التي لاتزال في بدايتها هي من الظواهر الجديدة المصاحبة لبروز وتطور العولمة وحركة عولمة العالم ، كذلك فان مفهوم العولمة السياسية هو من المفاهيم التي أطلت خلال الآونة الأخيرة وعلى الرغم من كثرة تداول هذا المصطلح في الآونة الأخيرة إلا انه لم يضع تعريفاً دقيقاً له او حتى تحديد عناصره في الكتابات المتعددة حول العولمة[1].

والسؤال الذي يدور هنا هو ما هي العولمة السياسية وكيف تتم عولمة السياسة؟

ان عولمة السياسة تأخذ العديد من المظاهر لعل في مقدمتها ظاهرة المجال السياسي العالمي الذي اخذ يحل محل المجال السياسي المحلي وكذلك ظاهرة التدفق الحر والغير مقيد للسياسة على الصعيد العالمي وظاهرة لحظنه السياسة ، وظاهرة لبرلة الثقافة السياسية وظهور النموذج الفكري والسياسي اللبرالي على الصعيد العالمي وأخيرا ظاهرة الأمركة التي قطعت شوطاً مهماً على ارض الواقع خلال السنوات العشر الأخيرة[2] وذلك بتسخير العالم بشكل يخدم المصالح والمطامع الأمريكية وفي هذا الصدد يذهب الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الابن إلى القول ((نحن لسنا مجرد ركاب في قطار التاريخ بل نحن قادة وإمامنا فرصة لنصنع قرناً أمريكيا ثانياً)) ان هذه العبارة تحمل في طياتها معنى الإخضاع للعالم وذلك عن طريق ما تؤديه الولايات المتحدة الأمريكية من سياسات للهيمنة على العالم عن طريق التجسس على البلدان الأخرى بحجة ممارسة دور الرقابة على إنتاج الأسلحة المحظورة وبحجة حماية حقوق الإنسان وحماية الأقليات[3] .

---

(1) انظر عبد الخالق عبد الله ، عولمة السياسة والعولمة السياسية ، من كتاب العولمة وتداعياتها على الوطن العربي ، مجموعة مؤلفين ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1 ، بيروت ، 2003 ، ص39 .
(2) انظر عبد الخالق عبد الله ، المصدر نفسه ، ص 46 .
(3) انظر سلطان بلغيث ، مصدر سابق ، ص113 .

وان هذه المبادئ قد دخلت حيز التنفيذ من خلال مشروع الشرق الأوسط الكبير اذ (نشرته جريدة الحياة اللندنية بتاريخ 13/ 2/ 2004) اذ صرحت فيه بأنه ينبغي على أمريكا ان ترعى مصالحها في الدول العربية مقابل أن تضمن لها حقوقها السياسية والاقتصادية ولكن هذه المساعي كانت مرتبطة بالإرهاب والجريمة فقد تم غزو أفغانستان في خريف 2001 والعراق في 19/ 3/ 2003 والاخطر من هذا كله هو تهميش الدور الاقليمي الفعال للدول الرئيسة في المنطقة العربية ومنعها من أحداث تغيرات سياسية جوهرية او ممارسة أي نفوذ في توجيه السياسة النفطية[1] فضلاً عن الحملات المتكررة التي تقودها امريكا ضد كل دولة تريد ان تكون سيدة نفسها في قراراتها وترفض سياسة التركيع المنتهجة من قبل غلاة السياسة في العالم ولعل ما أقدمت عليه أمريكا من احتلال العراق برهان ساطع على عولمة الاستكبار ، كون حكومة العراق قبل الاحتلال رفضت الاملاءات الامريكية وأرادت ان تكون سيدة في بلدها ومما يجدر ذكره في هذا الصدد تصريح وزيرة الخارجية الامريكية في عهد الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون[2] (مادلين اولبرايت) ((ان امريكا هي الآمة الضرورة وهي صاحبة المسؤوليات العالمية والمستعدة لعمل كل شئ وقت ما تريد وليعلم الجميع اننا نفعل ما نريد ونغير ما نشاء ولا تقف في طريقنا عقبات لان العالم لنا العالم للأمريكان[3] .

كذلك إعلان وزير الخارجية الأمريكي السابق (هنري كيسنجر) الذي قال ((ان ما سمي بالعولمة هو في الواقع اسم آخر نضفيه على الموقف الاستبدادي للولايات المتحدة))[4]

---

(4) انظر حكيمة بو بعيو ، مصدر سابق ، ص116.

(1) انظر في المعنى نفسه تصريح الرئيس السابق جورج بوش الابن في تجمع طلابي في جامعة ميشغان في (3 / ايار 1992) حيث قال بالنص الواحد (ليس ثمة أي نظام تنمية ازدهرت فيه الفضيلة بهذا القدر من الكمال والدقة كما في نظامنا ، كما اصبحنا النظام الاكثر مساواة في التاريخ .... يتوجب علينا نشر الديمقراطية واقتصاد السوق في العالم لان ذلك يعكس القيم العليا التي هي امريكية وعالمية في ان واحد) د. كاظم جاسم العيساوي ،مصدر سابق ، ص 37 .

(2) انظر سلطان بلغيث ، مصدر سابق ، ص113- ص-114

(3) انظر د. نيلسون اروجودي دي سوزا ، العولمة هي الاسم الجديد للاستعمار من كتاب العولمة في الاقتصاد العربي ، بحوث ومناقشات ندوة بغد (14-16) نيسان 2002 ، ج2 ، بيت الحكمة ، بغداد ، بدون سنة طبع ،ص127 .

كذلك فان العولمة السياسية أمام مفارقة واضحة ففي الوقت الذي تبشر بالديمقراطية وحقوق الإنسان نجدها من جانب آخر تتبع سياسة ازدواج المعايير فهي تغض البصر عن انتهاك هذه الحقوق في الكثير من بلدان العالم اما خشية على مصالحها السياسية او خوفاً على حلفائها وخير شاهد على ذلك تعاملات أمريكا مع الكيان الصهيوني فعلى الرغم من احتلاله لأراضي العرب بالقوة وانتهاكه المستمر لحقوق الإنسان فان أعماله لا توصف بالإرهاب والاعتداء على الشرعية الدولية بينما تتعامل هذه الدول مع المقاومة الفلسطينية على كونها منظمة إرهابية[1] .

اما فيما يتعلق بالعراق فلم يكف أمريكا (73) قراراً جعلت مجلس الأمن يصدرها بحقه وتم تطبيقها بحذافيرها بل لقد تذرعت بكل الحجج الواهية حتى تمكنت من احتلال العراق وبعد هذا كله نتساءل : أهذا عالم الرخاء الذي وعدنا به الأمريكان أهذه هي العولمة الأمريكية ؟ عولمة المعايير المزدوجة التي تعاقب الضحية وتبرئ الجاني عولمة تكرس القوة ليس لحماية الضعفاء بل لإسكاتهم[2] .

يتضح لنا من مجمل ما تقدم ان الستراتيجية التي تعتمدها العولمة السياسية قائمة على التفكيك وإشاعة روح الاستسلام والتسليم بالعولمة كقدر محتوم وتتبع الولايات المتحدة الأمريكية في سبيل ذلك ثلاث وسائل الأولى هي الأسلحة النووية للولايات المتحدة دون سواها والوسيلة الثانية هي حقوق الإنسان والثالثة هي ترويج الأسلوب الأمريكي في ديمقراطية الانتخابات وبهذه الوسائل الثلاث تتبنى الولايات المتحدة دور الشرطي العالمي وتفرض سيادتها وهيمنتها وتتدخل في الشؤون الداخلية لباقي الدول

(4) انظر فيصل بن محمد التيجاني ،الامم المتحدة في ظل العولمة ، رسالة ماجستير ، كلية القانون ، جامعة الموصل ، 2001 ، ص31.
(5) انظر سلطان بلغيث ، مصدر سابق ، ص116.

فضلاً عن تجنيدها لمنظمة الامم المتحدة ومجلس الامن خاصة لاملاءاتها فهي التي تضع قواعد القانون الدولي وتعدلها وتفسرها وفقاً لوجهة نظرها ومصالحها .

الفرع الثاني
تأثير مظاهر العولمة في سيادة الدولة

ان الدولة هي اللاعب الرئيس في العلاقات الدولية لأنها تتمتع بالسيادة ، ذلك انه لا توجد سلطة تعلو على سلطة الدولة ما لم تكن قد قبلتها بإرادتها ، ومع هذا فان وجهة النظر السائدة حالياً في العلاقات الدولية ان الدولة لم تعد تتمتع بالسيادة الكاملة كما كان عليه الحال في عصر ما قبل التنظيم الدولي[1] ، فمع ظهور المنظمات الدولية وازدياد العلاقات الاقتصادية والاجتماعية وظهور العولمة اخذ مفهوم السيادة الوطنية بالتقهقر والانكماش بالرغم من ثبات جهاز الحكم الذي ازدادت قوته وهيمنته على الشعب ، فالسيادة ليست ظاهرة أزلية فلم يكن لها وجود قبل القرن السابع عشر وليس هناك أي سبب لبقاء السيادة الى الآبد[2] .

ولغرض الإحاطة بمدى تأثير العولمة في سيادة الدولة لابد من التطرق أولا لمفهوم السيادة وتطوره لذلك سوف يتم تقسيم هذا الفرع الى ثلاث جزئيات ، كما يأتي :

اولاً – مفهوم السيادة
ثانياً – السيادة في ظل الأمم المتحدة
ثالثاً – السيادة في ظل العولمة

---

(1) انظر د. سعد حقي توفيق ، علاقات العرب الدولية مع مطلع القرن الحادي والعشرين ، ط1 ، دار وائل للنشر ، عمان ، الاردن ، 2003 ، ص342.
(2) انظر د. كمال مجيد ، العولمة والدولة Woodstock publishing ودار الحكمة ، ط1 ، لندن ، 2002 ، ص39 .

أولاً : مفهوم السيادة

السيادة سلطة مستقلة وسامية يعترف بها في إطار جغرافي لجهاز الدولة بسن القوانين وإعطاء الأوامر للسكان وضمان تطبيقها باستعمال أساليب القوة والإكراه لاحتكارها ((العنف المشروع)) وعلى الصعيد الخارجي لا تخضع الدولة لأية سلطة خارجية وتمارس حقوقها الدولية كاملةً ولا يقيد من سلطاتها الخارجية سوى التزاماتها الدولية[1] .

ويعد مبدأ السيادة احد الأعمدة التي يقوم عليها النظام الدولي الحالي وزيادةً على ذلك يعد احد دعائم القانون الدولي التقليدي[2] ، وتشكل السيادة الى جانب الشخصية القانونية العنصرين القانونين للدولة وبدونها لا يمكن ان يكون للدولة أي وجود قانوني ذلك انه لا يمكن ان تكون هناك دولة من دون سيادة[3] .

وقد شاع استعمال مصطلح السيادة في أوربا خاصة في القرون الوسطى وذلك من اجل التعبير عن فكرة قانونية معينة ،وعلى الرغم من ورود مصطلح السيادة بمعنى سلطة الدولة في مؤلف السياسة لأرسطو واستعمالها في مؤلف الجمهورية لأفلاطون كوصف للدولة تبعاً لعدالتها حيث ذكر أفلاطون على لسان سقراط ((ان الدولة تكون سيدة نفسها اذا ((سادها)) العفاف والعدالة ، وتحققت((السيادة)) العنصر الصالح فيها[4] .

غير ان الشخص الذي ارتبطت به نظرية السيادة هو المفكر السياسي والقانوني (جان بودان jean Bodin) حيث اصدر هذا الكاتب كتاباً بعنوان (الكتب الستة للجمهورية) ويتضمن هذا الكتاب نظرية كاملة عن السيادة[5] . وقد ساهم بودان في

---

(1) انظر سمير امين واخرون ، العولمة والنظام الدولي الجديد ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1 ، بيروت ، 2004 ص 117 .

(2) انظر باسل يوسف ، النظام الدولي الجديد ، اراء ومواقف ، وزارة الثقافة والاعلام ، دائرة الشؤون الثقافية العامة ، مطبعة دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، 1992 ، ص35 .

(3) انظر سمير امين واخرون ، مصدر سابق ، ص117

(4) انظر د. ابراهيم عبد الكريم الغازي، السيادة دلالتها واسنادها ، مجلة القانون والاقتصاد ، السنة (3) ، العدد (5-6) ، هيئة القانون والاقتصاد ، جامعة البصرة ،دار الطباعة الحديثة ، 1971 ، ص208 .

(5) انظر خليل اسماعيل الحديثي ، المعاهدات غير المتكافأة المعقودة وقت السلم ، مطبعة جامعة بغداد ، بغداد ، 1981 ، ص22.

تكريس ما يحيط بفكرة السيادة من غموض بمحاولته صياغة فكرة السيادة في ضوء ما كانت تعيشه فرنسا من ظروف في القرن الرابع عشر والخامس عشر وطبيعة العلاقة التي تربطها بالإمبراطور والبابا ومحاولة القضاء على استغلال الإقطاعيين والنبلاء من جهة اخرى ، ورغم كثرة الكتابات حول السيادة وطول مدة استقرارها في القانون والتعامل الدوليين فإنها لاتزال فكرة يكتنفها الغموض والتحديد[1] . ومن اجل التعرف على ماهية السيادة فانه سيتم تقسيم هذه الجزئية على النحو الاتي :

1 :- تعريف السيادة

2 :- السيادة والاستقلال

1- تعريف السيادة

برزت المفاهيم الحديثة للسيادة في النظريات الألمانية والفرنسية والروسية حيث ان السيادة للدولة تعني الإرادة الأعلى التي لا يمكن ان تخضع لقوة فوقية اخرى . أما اذا وضعت الدولة بعض القيود على إرادتها هذه فإنها تفعل ذلك بمحض حريتها وما يتفق وعلاقاتها بالدول الأخرى ذلك ان السيادة تعني الإرادة المطلقة للدولة هذا في رأى الفقيه جورج يلنك اما الفقيه الألماني ارنك فان السيادة في نظره ظاهرة من ظواهر القوة ، تسيطر بها الهيئة السياسية الحاكمة على ناصية الأمور في الجماعة التي تحكمها[2] .

إما الفقية مورجانثو فيرى انه من الاستحالة التوفيق بين ظاهرتين تعدان لباب القانون الدولي العام الاولى تتجلى في ان القانون الدولي يفرض قيوده القانونية على الدول فرادى اما الثانية فهي ان هذه الدول نفسها ذات سيادة أي ان لها القدرة والسلطان في فرض القوانين وتنفيذها من غير ان تكون خاضعة لآية قيود قانونية فالسيادة لا تتفق مع النظام القوي والمركز الفعال للقانون الدولي[3] اما الفقيه كوفمان Kauff mann فقد عرف السيادة

(1) انظر د. عامر عبد الفتاح الجومرد ، السيادة ، مجلة الرافدين للحقوق ، العدد (1) ، جامعة الموصل ، 1996 ، ص158 .
(2) انظر د. صلاح الدين احمد حمدي ، السيادة واللامساواة في القانون الدولي ، مجلة العلوم القانونية والسياسية ، مجلد (3)، العددان (1-2) ، كلية القانون والسياسة ، بغداد ، دار افاق عربية للنشر ، 1984 ، ص216 .
(3) انظر طلعت جياد الحديدي ، مصدر سابق ، ص50 .

بأنها خدمة عليا ومسؤولية سامية فضلاً عن وصفه السيادة الخارجية بأنها (الحرية وعدم الخضوع لإرادة دولة عليا للاعتراف وتقويم الارتباط التي تستخلص منها نتائج متعلقة بأهداف يتحتم الوصول اليها بوسائل خاصة)[1] .

اما الدكتور علي صادق ابو هيف فيعرف السيادة على انها (ما للدولة من سلطان على الإقليم الذي تختص به بما يوجد فيه من أشخاص وأموال وهو يثبت للدولة نتيجة ملكيتها للاقليم)[2] .

أما الأستاذ (schwarzenberyer) فقد قدم لنا تعداداً للمجالات التي تتضمن تحديداً للسيادة وهي :

1- التزام الدولة بالقواعد العرفية الدولية والمبادئ المعترف بها لدى الأمم المتمدنة .
2- لايمكن فرض أي التزام على الدولة دون رضاها .
3- تتمتع الدولة باختصاص شامل على اقليمها ما لم يتقيد هذا الاختصاص بقواعد دولية.
4- يشمل اختصاص الدولة ما يوجد على إقليمها من أشخاص وأشياء .
5- يعتبر خرقاً للقانون الدولي أي اعتداء غير مشروع من شخص قانوني دولي على الاختصاص الداخلي لشخص آخر من أشخاص القانون الدولي[3] .

ويرى الفقه الاشتراكي ان السيادة تعبير عن إرادة ورغبات الطبقة الحاكمة ، التي تعتمد في سلطتها هذه على الطاقات الاقتصادية في تنفيذ برامجها المختلفة ويميزون في ذلك بين مفهومين :- الاول هو ان السيادة تعبير عن طبيعة التكوين الاجتماعي والسياسي

(4) انظر معن عبد القادر ال زكريا ، عولمة المنظمات الاقتصادية الدولية وتأثيرها في الاقطار النامية ، رسالة ماجستير ، كلية الحقوق ، جامعة الموصل ، 2005 ، ص33.
(1) انظر د. علي صادق ابو هيف ، القانون الدولي العام ، ط17 ، مطبعة المعارف ، الاسكندرية ، 1997 ، ص116.
(2) انظر د. عامر عبد الفتاح الجومرد ، مصدر سابق ، ص162.

والاقتصادي لنظام الحكم في كل دولة تسيطر الأقلية المتنفذة المحتكرة للطاقة في الدول الرأسمالية وتعبر السيادة عن رغبات هذه الفئة في السياسة الداخلية والخارجية تكون الطبقة العاملة في الدول الاشتراكية هي التي تعبر عن إرادتها في السيادة في مجالات القانون والسياسة(1) .

ويرى الدكتور صلاح الدين احمد حمدي ان السيادة في عالمنا المعاصر لا تعني فقط سلطان إرادة الدولة في الشؤون الداخلية والخارجية وفقاً لقواعد القانون الدولي والداخلي وإنما أصبح من مستلزمات السيادة في عصرنا الحاضر تحقيق السيادة الاقتصادية للدول إلى جانب السيادة السياسية في إطار نظام جديد للعلاقات الدولية . ذلك ان تمتع الدولة بالاستقلال السياسي كأحد مقومات نشوء الدولة بعد وجود الإقليم والسكان والحكومة لا يكفي في ان تتمتع الدولة بالسيادة الكاملة . ذلك أن الدولة ذات السيادة في شكلها الظاهري ربما تعاني من نوع من التبعية الاقتصادية والسياسية تشكل مساساً بالسيادة(2) .

اما فيما يتعلق بالفكر السياسي الإسلامي وبصدد تحديد علاقة الهيئة الحاكمة بالشعب وبالتشريع فان السيادة لا يمكن ان تنصرف من الناحية الفقهية والسياسية والفلسفية إلا إلى التشريع وحده ذلك ان الفكر الإسلامي يقوم على تقرير السيادة للشرع او الشارع وحده أي القران الكريم والسنة النبوية الشريفة ولذلك فان السيادة بمدلولها اللغوي لا تعني إلا التشريع فقط وهذا التشريع لا يثبت لأي جهة لان القران والسنة النبوية هما مصدر التشريع والقانون ويستدل على ذلك بآيات قرآنية وأحاديث نبوية منها ((فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم)) والآية ((فاحكم بينهم بما انزل

(3) انظر صلاح الدين احمد حمدي ، مصدر سابق ، ص217.
(1) انظر صلاح الدين احمد حمدي ، المصدر نفسه ، ص217.

الله ولأتتبع أهوائهم عما جاءك من الحق)) والآية ((فان تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول ، إن كنتم تؤمنون بالله))[1] .

2- السيادة والاستقلال

لقد اختلف الفقهاء حول مدلول كل من لفظي السيادة والاستقلال وظهر هناك اتجاهان الأول يذهب الى التمييز بين السيادة وما بين الاستقلال فيذهبون إلى ان السيادة هي حسن القيادة وتعني التحرر من أية سيطرة في العلاقات الخارجية في حين ان الاستقلال هو حق الحكم الذاتي وانه حرية الدولة في شؤونها الداخلية[2] .

ومن الذين يؤيدون هذا الرأي الفقيه ماكس هوبر حيث ذهب في صدد التفسير الذي اورده في قضية (بالماس) ان السيادة في إطار العلاقات مابين الدول تعني الاستقلال ، أما الأستاذ مورجنثاو فيرى ان الاستقلال هو احد مظاهر السيادة الثلاثة (الاستقلال والمساواة والإجماع) فالاستقلال برأيه هو السلطة العليا لأية دولة أي استبعاد سلطة أي دولة أخرى عليها .ويرى الأستاذ جورج سل ان الفكرة القانونية الوحيدة التي لها الحق في ان تحل محل السيادة هي فكرة الاستقلال[3] .

اما الاتجاه الثاني فذهب إلى أن مفهوم السيادة يختلف عن مفهوم الاستقلال[4] فالأستاذ شارل روسو يرى ان مفهوم الاستقلال يختلف عن مفهوم السيادة لفظاً ومضموناً ويذهب إلى تفضيل استعمال مفهوم الاستقلال بدلاً من السيادة . ويرى ان للاستقلال خصائص ثلاثاً أولاهما مانعية الاختصاصات بحيث انه لا توجد دولة أخرى تنافس هذه الدولة بالسيادة اما الخاصية الثانية فهي حرية الاختصاصات وهي ان تتمتع الدولة بالحرية

(2) انظر ابراهيم عبد الكريم الغازي ، مصدر سابق ، ص227-ص228 .
(3) انظر د. عامر عبد الفتاح الجومرد ، مصدر سابق ، ص170.
(4) انظر طلعت جياد الحديدي، مصدر سابق ، ص54.
(1) للمزيد من التفصيل حول اختلاف مفهوم السيادة عن الاستقلال راجع د. سعيد الصديقي ،العولمة وافاق المستقبل في الوطن العربي ، هل تستطيع الدولة الوطنية ان تقاوم تحديات العولمة ، مجلة المستقبل العربي ، السنة (26) ، العدد (293) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2003 ، ص87 .

الكاملة في ممارسة اختصاصاتها اما الخصيصة الثالثة فهي عمومية الاختصاصات وهي تعني ان الدولة تتمتع باختصاصات غير محدودة وشاملة[1] .

ويذهب استاذنا الدكتور عامر الجومرد الى انه لا يمكن تجزئة الاستقلال كما هو الحال في السيادة كما انه لا توجد دولة ناقصة الاستقلال كما في نقص السيادة فالاستقلال اما ان يكون او لا يكون . فعندما تتدخل سلطة اخرى في شؤونها وتمارس إحدى اختصاصاتها دون إرادتها فعندئذ لا يقال انها فقدت استقلالها بل يقال أنها قد انتهكت سيادتها لان الاستقلال قد حصل ومر فأصبحت الدولة عضواً في المجتمع الدولي ذات سيادة كاملة وتخضع للقانون الدولي أما اذا تدخلت دولة في الشؤون الداخلية لدولة اخرى تدخلاً قد يصل الى إزالة سيادتها والمساس بكيانها كفرض الحماية مثلاً ففي مثل هذة الحالة يقال ان الدولة قد فقدت استقلالها عليه فان المعيار السليم للتفرقة بين انتهاك السيادة والمساس بالاستقلال هو حجم التدخل الأجنبي وخطورته . أي بمدى قدرة الدولة في ممارسة اختصاصاتها الداخلية والخارجية[2] .

ثانياً : السيادة في ميثاق الأمم المتحدة

تنص الفقرة الأولى من المادة الثانية من ميثاق الامم المتحدة على ((تقوم المنظمة على مبدأ المساواة في السيادة بين جميع أعضائها))[3] .

ولقد أثارت هذه الفقرة خلافاً كبيراً بين الفقهاء خاصةً فيما يتعلق بترجمتها من الانكليزية الى العربية ذلك ان عبارة Sovereigu Equality قد ترجمت الى العربية على أنها ((المساواة في السيادة بين الدول))على الرغم من التباين بين الدول في القوة والنشاط الدولي[4] .

(2) انظر د. خلف رمضان الجبوري ، مصدر سابق ، ص68 .
(3) انظر د. عامر عبد الفتاح الجومرد ، مصدر سابق ، ص174 .
(4) انظر لفقرة الاولى من المادة الثانية من ميثاق الامم المتحدة .
(1) انظر د. خلف رمضان الجبوري ، مصدر سابق ، ص74-ص75.

ويتفق الدكتور حامد سلطان مع التفسير السابق لعبارة Sovereigu Equality حيث يذهب الى انه يمكن استنتاج اربع نقاط من مفهوم المساواة في السيادة ،هي :-

1- ان تكون جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة متساوية من الناحية القانونية بمعنى أن تتساوى أصواتها قانوناً.
2- تتمتع جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بالحقوق المتفرعة عن السيادة في النطاق الداخلي وفي النطاق الخارجي .
3- ان تحترم الشخصية القانونية لكل دولة عضو في هيئة الأمم المتحدة كما تحترم سلامة اقليمها واستقلالها السياسي بمعنى انه لا يجوز التدخل في شؤونها الداخلية والخارجية في نطاق الأحكام الأخرى التي تضمنها الميثاق .
4- ان تقوم كل دولة من أعضاء الامم المتحدة بتنفيذ واجباتها والتزاماتها التي أخذتها على عاتقها بمقتضى الميثاق في حسن نية[1] .

ويرى استاذنا الفاضل الدكتور عامر الجومرد ان الترجمة الصحيحة للفقرة الأولى من المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة هي المساواة المطلقة او العليا ، في حين يذهب الفقيه كلسن الى ان الفقرة الأولى من المادة الثانية انفه الذكر تتكلم عن المساواة في السيادة[2] .

فضلاً عن الفقرة الاولى من المادة الثانية فقد نص ميثاق الامم المتحدة على السيادة في موضع آخر هو نص المادة (78)اذ تنص على ((لا يطبق نظام الوصاية على الأقاليم التي أصبحت أعضاء في هيئة الأمم المتحدة اذ العلاقات بين أعضاء هذه الهيئة يجب ان تقوم على احترام مبدأ المساواة في السيادة))[3] .

(2) انظر د. حامد سلطان ، القانون الدولي العام في وقت السلم ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، بدون سنة طبع ،ص736.
(3) انظر د. عامر عبد الفتاح الجومرد ، مصدر سابق ، ص181 .
(4) انظر المادة 78 من ميثاق الامم المتحدة .

ويعتقد الدكتور الغنيمي انه على الرغم من ان المادة (78) قد استعملت التعبير ذاته الذي استخدمته المادة (2) فقرة (1)، الا انها لا تعتبر تكراراً لها وذلك لان المادة (78) تؤكد ان العلاقات بين أعضاء هيئة الأمم المتحدة يجب ان تقوم على هذا المبدأ سواء كانت عضوة في الأمم المتحدة ام لا وبهذا تتميز المادة (78) عن المادة الثانية فقرة واحد ذلك ان الأخيرة خاصة بالعلاقات فيما بين أعضاء الأمم المتحدة[1].

وعلى الرغم من ان مبدأ السيادة من المبادئ المهمة في النظم السياسية والقانونية فان تفسير هذا المبدأ قد تطور مع التطور الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الذي شهده العالم منذ بدايات القرن التاسع عشر[2] وكان من الطبيعي نتيجةً لهذا التطور وفقاً لرأي الأستاذ الدكتور حامد سلطان ((أن يشمل ميثاق الأمم المتحدة احكاما تتضمن قيوداً تحد من سيادة الدول الاعضاء وتحول الاطلاق في مباشرتها الى تحديد، وذلك لان الإطلاق لايتوائم وفكرة التنظيم نفسها ولا يتوائم وإياها))[3].

وقد تضمن ميثاق الامم المتحدة العديد من القيود على مبدأ السيادة نذكر منها :

1- القيد الخاص باعلان الحرب والحياد .
2- القيد الخاص بالمساواة في السيادة

ومن مجمل ما تقدم يتبين لنا اعتراف الأمم المتحدة بالسيادة للدول الأعضاء بالمنظمة وعلى الرغم من إيرادها العديد من القيود فان ذلك لا يتناقض ومبدأ السيادة ذلك لان الدول قد قبلت الالتزام بالعديد من المبادئ التي فيها مساس بالسيادة هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فان مبدأ السيادة قد تأثر بالعولمة فقد انتهكته من جوانب متعددة .

(1) انظر د. محمد طلعت الغنيمي ، الغنيمي في التنظيم الدولي ، منشأة المعارف ، الاسكندرية ،1974 ،ص45.
(2) انظر معن عبد القادر ال زكريا ، مصدر سابق ، ص36 .
(3) انظر د. حامد سلطان ، مصدر سابق ، ص735 –ص745 نقلاً عن معن عبد القادر ، مصدر سابق ، ص36 .

ثالثاً : السيادة في ظل العولمة

لقد ظهرت مع تغير النظام العالمي وفي العقد الأخير من القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين العديد من المفاهيم جعلت النظرية المستقرة حول وداخل كيان الدولة محل جدل دولي صاخب ونقاش فكري حيث ظهر طرح جديد خصوصاً مع ظاهرة العولمة يرى ان قدسية مبدأ السيادة قد تهاون مع انهيار الحواجز الحدودية وان التدخل في سيادة الدول أصبح يحدث الآن وفي كثير من الأحيان تحت مظلة القانون الدولي وبقرارات من المنظمة الدولية ذاتها ، رغم بقاء الهيكل القانوني الذي يحكم العلاقات المعاصرة على ما هو عليه دون تغيير[1] . ان اكبر ضحايا العولمة هي الدولة ذلك انها فقدت سيطرتها على مجريات الأحداث وخاصة القرارات الاقتصادية التي تنعكس سلباً او إيجابا على البنية التحتية للمجتمع وأوضاعه المعيشية فالمجتمعات المستضعفة قد أحيلت على المعاش في كل ما يختص بالقرارات المهمة حيث حلت محلها الشركات المتعددة الجنسية التي يسيطر عليها الغرب لاستلام زمام الأمور بدلاً عنها[2] .

ان المسألة الأساسية التي يجب التركيز عليها ان ظاهرة العولمة جعلت مفهوم السيادة يخضع للمراجعة وبذلك ظهرت العديد من الكتابات التي تشكك في المفهوم التقليدي للسيادة وبهذا الصدد يشير بطرس بطرس غالي الامين العام الاسبق للأمم المتحدة بقوله ((من المقتضيات الفكرية الرئيسية لزماننا ان نعيد التفكير في مسألة السيادة ليس من اجل إضعاف جوهرها الذي لم تعد له اهمية حاسمة في الامن والتعاون الدولي

(1) انظر د. عماد جاد ، التدخل الدولي بين الاعتبارات الانسانية والابعاد السياسية ، مجلة السياسة الدولية ، مركز الدراسات السياسية والستراتيجية ، العدد(145) ، مؤسسة الاهرام ،مطبعة الاهرام ، القاهرة، 2001 ،ص229

(2) انظر محمد خالد الشياب ، العولمة والثقافة الوطنية ، مجلة راية مؤته ،المجلد (4) ، العدد (2) ، جامعة مؤته ، مطابع الدستور التجارية ، الاردن ، 2000 ، ص9 .

وإنما بقصد الإقرار بأنها يمكن ان تتخذ أكثر من شكل وان تؤدي أكثر من وظيفة وهذه الرؤية يمكن ان تساعد على حل المشاكل سواء داخل الدول او فيما بينها[1] .

وفي ظل عصر العولمة[2] نجد بوضوح ان لدى الدول سيطرة اقل على مجريات الأحداث داخل حدودها ، خاصة مع تأثير السلع الالكترونية والسلع الأخرى مثل الستلايت ووسائل الاتصال والكمبيوتر فالدولة في ظل العولمة لا تستطيع ممارسة التحكم في الاسواق المالية فتتأثر سيادة الدولة عبر مؤسسات مالية مثل (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي واتفاقية الغات)[3] وسنستعرض هنا المظاهر والتجليات المالية و الاقتصادية وتاثيرها في سيادة الدولة :

لقد جاءت العولمة المالية[4] لتؤكد عالمية الأفكار الليبرالية الاقتصادية التي كانت قائمة في القرن الثامن عشر ولكن مع إدخال بعض التغيرات على الدور الذي كان مرسوماً للدولة في هذه الحقبة الزمنية لقد جاءت العولمة لتحيي الأفكار اللبرالية القديمة مع تهذيب الأفكار المتعلقة بدور الدولة في ظل تلك الأفكار وتقصرها فقط على الأمن الداخلي والخارجي وتحقيق العدالة ومن هنا نشأ في ظل العولمة ما يسمى بالطريق الثالث او اللبرالية الجديدة وعلى هذا فان العولمة المالية والاقتصادية وان كانت تقوم على أكتاف الشركات الخاصة الا انها لا تهجر الدولة بل ومازالت تؤمن بوجودها ولكن هذا الإيمان مشروط بالاعتراف

---

(3) انظر بطرس بطرس غالي ، نحو دور اقوى للامم المتحدة ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (111) كانون الثاني ، 1993 ، ص11.نقلاً عن حميد نفل النداوي ، مصدر سابق ، ص117 .

(4) ومما تجدر الاشارة اليه انه يوجد تيارين متناقضين تماما حول مصير الدولة الوطنية في ظل العولمة فمن جهة هناك غلاة العولمة وهناك المتشككون في العولمة فبالنسبة للغلاة فان العولمة تعني توسيع السوق العالمية وهذا بدوره سوف يؤدي لان تفقد الدولة جزء من سلطتها ، ويرى انصار هذا الاتجاه ان السيادة الوطنية في ظل العولمة اصبحت مهجورة وانها في طريقها الى الانحلال ، اما التيار المشكك في العولمة والمتفائل بمستقبل الدولة الوطنية فعلى الرغم من اقراره بان التحولات التكنلوجية غيرت القواعد الاقتصادية للدول وزعزعت مشروعيتها الان هذه التحولات لاتعني نهاية الدول وانها لن تتلاشى نهائياً حتى وان فقدت كل شئ . للمزيد من التفصيل انظر د. سعيد الصديقي ، مصدر سابق ، ص86-87 .

(1) انظر طلال عبد المعطي مصطفى ، مصدر سابق ، ص81 .

(2) كل الدلائل التي رافقت ظهور العولمة بصيغتها الجديدة تشير الى تراجع مفهوم الدولة وتدهور مكانتها على الصعيدين المحلي والعالمي وهذه الحقيقة لم تقتصر على دول بعينها وانما طالت جميع الدول في الشرق والغرب في الشمال والجنوب وبنسب متفاوته ومتباينة تبعاً لدرجة تطور كل دولة وانخراطها في النظام العالمي . للمزيد من التفصيل انظر د. حسن حنفي ود. صادق جلال العظم ، مصدر سابق ، ص175 .

المسبق من الدولة بوجود هذه الكيانات الاقتصادية الخاصة وإعطائها التسهيلات والضمانات المختلفة للقيام بدور فعال في تسيير الحياة الاقتصادية ولذا أصبح في ظل هذا الوضع الحفاظ على كرسي الحكومة مرهوناً بمد يد الدولة الى القطاع الخاص كي تعينه وتشجعه على القيام بدوره وبالتالي تعد الدولة على هذا الأساس بمثابة المراقب والمنظم لا نشطة هذه الكيانات وهذا ما يفسر التحول الكبير في السياسات الاقتصادية للدول وأيضا يفسر المقصود من وراء القروض التي تمنح للدول النامية والمشروطة بجعل نسبة كبيرة منها للقطاع الخاص كما ان تشجيع القطاع الخاص في ظل العولمة يكون على مستويين مستوى الدولة وعلى مستوى المنظمات الدولية فعلى مستوى الدولة تتسابق الدول المختلفة في توفير المزايا والإجراءات المختلفة التي تؤكد رغبة الدول في جذب القطاع الخاص سواء كان وطنياً او أجنبيا متمثلاً في الاستثمارات الأجنبية المختلفة وسن القوانين التي تهيء له هذا المناخ[1] .

اما فيما يتعلق بالمنظمات الدولية فهي تعمل على تكريس دور القطاع الخاص في شتى الدول كي يقوم بعملية التنمية الاقتصادية وخاصة الدول النامية فالبنك الدولي للإنشاء والتعمير على سبيل المثال انشأ مؤسسة التمويل الدولية لتشجيع القطاع الخاص عن طريق منح القروض والمساعدات كي يتولى القيام بمشروعات التنمية في هذه الدول كما تم إنشاء المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار التي تنشأ بين الدول والشركات التي تعمل على الحفاظ على الحقوق الفكرية لهذه الكيانات الاقتصادية وقد كان هذا التشجيع لدور القطاع الخاص على هذه التسوية تجليات عديدة ادت الى التدخل في الميادين الاقتصادية المختلفة فكان ذلك مؤشراً قوياً على تقدمه وتراجع دور الدولة قليلاً الى الوراء .

(3) مثل منح الإعفاءات الضريبية لفترات طويلة وإمكانية اللجوء للتحكيم في فض المنازعات بعيداً عن النظام القانوني للدولة التي يمارس فيها القطاع الخاص الاجنبي متمثلاً في الشركات .

فكان بداية هذا التراجع متمثلاً في إحجام الدولة عن التدخل في المجالات الإنتاجية والسلعية وتوزيعها بحيث أضحى القطاع الخاص متولياً لهذه المسؤولية وعلى أساس انها أنشطه متفقه مع النشاط الفردي .

ان تعدي نشاط القطاع الخاص في جميع الدول النامية دور الأنشطة الإنتاجية والتوزيعية ليقوم بأعمال كانت في فترة من الفترات لا يتصور القيام بها الا بواسطة الدولة وهي مشروعات البنية الأساسية وذلك كما يراه البعض مفسراً للنظام القانوني الذي ساد في عصر العولمة وهو نظام bot مما يؤكد مدى تدخل القطاع الخاص في شؤون كانت حكراً على الدولة وحدها ويشفع لهذه الكيانات عند قيامها بهذه الأنشطة مالها من إمكانيات مادية وفنية وإمكانيات كثيرة من الدول النامية الأمر الذي ادى الى قيام القائمين على رئاسة حكومات هذه الدول بمعاملة الممثلين الرسميين لهذه الشركات معاملة اقرب إلى معاملة الدبلوماسيين[1] .

وقد كان للشركات المتعددة الجنسية دور كبير في تجاوز حدود سيادة الدولة فكما حلت منذ خمسة قرون الدولة محل الإقطاعية تحل اليوم الشركات متعددة الجنسية محل الدولة والسبب في ذلك هو تقانة المعلومات وزيادة الإنتاجية حيث لم تعد حدود الدولة القومية هي حدود السوق الجديدة بل أصبح العالم كله مجال التسويق سواء أكان تسويقاً لسلع وخدمات تامة الصنع او تسويقاً لعناصر الإنتاج فقفزت الشركات المتعددة الجنسية فوق أسوار الدولة وقد فقدت هذه الأسوار قيمها سواء تمثلت في حواجز جمركية او حدود ممارسة السياسات النقدية والمالية[2] ، فالحواجز الجمركية تتجاوزها الشركات بالاستثمار المباشر داخل البلد المطلوب غزوه اما عن طريق اتفاقيات مثل اتفاقية الغات وجولة الاورغواي ، اما فيما يتعلق بالسياسات النقدية والمالية فان الشركات تتخطاها اما بقدرتها

(1) انظر مراد جابر مبارك السعداوي ، مصدر سابق ، ص193 .
(2) انظر د.جلال امين ، العولمة والدولة ، من كتاب العرب والعولمة، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط3، بيروت ، 2000 ، ص 156 .

على التهرب مما تفرضه الدولة من سياسات مالية ونقدية واما بقدرتها على فرض ما تشاء من سياسات على الدولة نفسها عن طريق مثلاً ما يسمى ببرنامج التثبيت الاقتصادي ، اما فيما يتعلق بحدود السلطة السياسية فان الشركات المتعددة الجنسية تتعداها ليس بطريق الغزو المسلح بل عن طريق استبدال رئيس برئيس او عن طريق اجباره على اتباع المسلك المطلوب . وان الشركات المتعددة الجنسية تستعين في إحداث هذه التغييرات بجهود هيئات ومؤسسات أخرى مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنها وكالات تابعة للأمم المتحدة ومنها أجهزة المخابرات في الدول الكبرى وكذلك عن طريق الصحف والمجلات والقنوات الفضائية كما تستعين في تحقيق ذلك بتجنيد كتاب ومفكرين من مختلف البلدان يروجون لأفكار العولمة والكونية ويؤكدون ان الشعور بالولاء لامة او لطائفة قد اصبح من مخلفات الماضي[1] .

ويشير السيد كوفي عنان الامين العام الاسبق للامم المتحدة في حديثه عن دور الشركات المتعددة الجنسية في العولمة (ان هذه الشركات تحتل مركزاً مهماً في العولمة وتؤثر قراراتها على المستقبل الاقتصادي للشعوب بل والدول في جميع أنحاء العالم واتسع كثيراً نطاق حقوقها في العمل على الصعيد العالمي بفضل الاتفاقيات الدولية والسياسات الوطنية مستغلةً الهياكل التنظيمية الضعيفة للبلدان المضيفة او مركزها التفاوضي غير المتكافئ)[2] .

كما ساهمت ثورة المعلومات والاتصالات اسهاماً كبيراً في اختراق سيادة الدولة ذلك ان وسائل الإعلام أصبحت في وقتنا الحاضر تمتلك الكثير مما يجعلها قادرة على النفاذ إلى حيث يمكن ان تعمم وتنشر الأفكار بل أصبحت اليوم فاعلة في قمع وإقصاء ما هو خصوصي وهي تسهم في التأثير في الذوق وتوجيه السلوك[3] ذلك ان عالمنا المعاصر أصبح اليوم مرتبطاً مع بعضه البعض بشبكة الكترونية تنتقل عبرها المعلومات –العولمة- ايا كان

---

(1) انظر د. جلال امين ، المصدر نفسه ، ص155.
(2) انظر كوفي عنان ، قمة الالفية ، مجلة دراسات دولية ، العدد(67) ، جمعية الدراسات الدولية ، تونس ، 2000، ص18.
(3) انظر عبد الرزاق محمد الدليمي ، الاعلام والعولمة ، مجلة الاجيال ، العدد(1) ، تصدر عن نقابة المعلمين ، بغداد ، 2002 ، ص35 .

نوع هذه المعلومات سواء كانت في مصلحة البلد الذي تعنيه هذه المعلومة ام ضده سواء أكانت هذه المعلومة حقيقية ام لا . فإنها تصل بسرعة فائقة توازي سرعة الضوء إلى أي مكان في العالم مما يمثل انتهاكاً للمبدأ القائل بان الدولة حرة في تسير شؤونها الداخلية دون تحكم من أي سلطة خارجية ، حيث ان الدولة أصبحت ألان لا تستطيع التحكم في وصول الأخبار الضارة بسيادة الدولة بعكس ما كان عليه الحال في السابق حيث كانت الدولة تستطيع التحكم في وصول هذه المعلومات[1] .

وان الإعلام هو اول من بشر بولادة القرية الكونية التي تعبر عن اختصار الحدود وتجاوز المسافات وتبشر الذين يملكون تقنيات الاتصال والياته من فرض سيطرتهم ومفاهيمهم على الاخرين وفي هذا الصدد يصف الرئيس الأمريكي الأسبق ريتشارد نيكسون في كتابه نصر بلا حرب ما حققته الولايات المتحدة الأمريكية في ميدان الإعلام ((ان الولايات المتحدة الامريكية تخوض معركة الأفكار وفي احوال كثيرة جداً وهي غير مسلحة ......))[2] .

اما بالنسبة للحدود فقد ذهب العديد من المنادين بالعولمة الى إلغائها وتعرف الحدود بانها : الخط الذي يحدد اين تبدأ وأين تنتهي الأقاليم التي تخضع لسيادة دولتين جارتين[3] حيث ان هذه الحدود بدأت تفقد كثيراً من وظائفها وفعالياتها امام هذه المتغيرات كما انها تتعرض لضغوط كثيرة من مراكز القرار العالمي وقد اقترح بعض دعاة النظام العالمي مشروعاً يبغون من ورائه ازالة الحدود بين الدول وأطلقوا عليه اسم مشروع (نماذج لنظام دولي) حيث يرى أصحاب هذا المشروع ان الدولة هي العائق أمام تحقيق السلم والأمن الدوليين واهم المبادئ التي يقوم عليها هذا المشروع هي :-

1- إزالة العنف الجماعي وازالة التباينات المختلفة بين الدول .

---

(1) انظر طلعت جياد ، مصدر سابق ، ص 58 .

(2) انظر عبد الرزاق محمد الدليمي ، مصدر سابق ، ص 58 .

(3) Patriek Daillier ,Alain pellet ,Droit international public ,librairie general de droit de jurisprudence ,paris ,1999 ,p01 k20 .

2- تعزيز الرخاء الاقتصادي والاجتماعي .

3- المحافظة على حقوق الإنسان والمساواة الاجتماعية والسياسية .

4- توفير مناخ الانسجام والتوازن بين الإنسان والبيئة[1] .

ومن خلال ماتقدم يثار امامنا التسأل التالي هل تعني المخالفات الناتجة عن قوى العولمة ان السيادة في حالة تأكل او انحسار ؟ وهل يوجد معيار جيد ومقبول للحكم على نوع معين من انواع هذه المخالفات ؟ في الحقيقة يبدو ان اهمية بعض المخالفات التي يقول بها مناصرو طرح العولمة مشكوك فيها : فهم لا يميزون بين المخالفات القانونية والمخالفات الواقعية . هل يعد بعض المخالفات ذا أهمية فقط لمجرد قيمته الرمزية وليس بوصفه من القيود المهمة والحقيقية على السلطة الدستورية للدولة ؟ فمثلاً يعترف كرازنر بأن اتفاقات حقوق الأقليات في القرنين التاسع عشر والعشرين – على الرغم من انها خالفت السيادة الوستفالية للدول الاوربية الشرقية – كان لها القليل من التأثير في معاملة هذه الدول لأقلياتها ([2]).

ان ما يبدو واضحاً هو محدودية المداخل التنظيرية التي ينطلق منها مناصرو طرح العولمة لشرح وفهم الحالات التي تتم فيها مخالفة السيادة الوستفالية فتلك المداخل لاتوفر فهماً ملائماً لسيادة الدولة الوطنية ، ولما تبديه هذه السيادة من مرونة عالية وقدرة على التكيف في مواجهة ظروف السياسة الدولية المتغيرة .

الاول : بدلاً من النظر الى النموذج الوستفالي للسيادة على انه معيار ثابت تعد فيه الاقليمية والاستقلال وصفاً دقيقاً لمعظم الدول ، او على انه مسلمة تحليلية تأخذ صناع القرار على انهم قادرون دائماً ، وبشكل مستقل على صوغ السياسات

(4) انظر د. محمد صالح المسفر ، النظام الدولي الجديد وموقع العرب منه ، مجلة مركز الوثائق والدراسات الانسانية ، العدد(8) ، الدوحة ، 1996 ، ص196 .

([2])Krasner ,Stephen .((approaches to the state ;alternative conceptions and historical dynamics.)) comparative politics vol .16,1993 ,pp.223-246

المفيدة دولياً واتخاذها فان من الافضل تصور النموذج الوستفالي على انه نقطة احالة قد تقرر او قد لاتقرر سلوك صناع القرار المدفوعين هم ايضاً بمصالح مادية وامنية ، اذ تعتمد قدرتهم في التأثير في النتائج على مقدار القوة التي تمتلكها دولهم . فالدول ليست جميعها متشابهة فبعضها تمكن من مقاربة النموذج الوستفالي بشكل كبير والبعض الآخر لم يستطع فعل ذلك (1)فعلى الرغم من الإحالة الدائمة الى النموذج الوستفالي للسيادة فان تاريخ الممارسة الدولية يفيد بأنه لم يؤخذ ابداً على انه مبدأ ثابت ومعطى يمنع من محاولة تطبيق ترتيبات اخرى بديلة اذا ما اقتضت مصلحة الدولة فعل ذلك فمخالفة استقلال الدول كانت دائماً تتم عبر تاريخ المنظومة الدولية الطويل وبطرق متعددة ، وذلك بسبب غياب بنية سلطوية عليا في المنظومة الدولية تستطيع منع القوي من فرض ترتيبات معينة على الضعيف ، او منع بعض القادة من الإخلال باستقلال الآخرين او من الدخول في عقود ومعاهدات دولية تحد من سلطة دولهم بشكل او بآخر . وهذه المخالفات الشائعة للمبادئ الوستفالية لا يمكن النظر اليها على انها انعكاس لتحول منظومة الدول بل على انها انعكاس لجاذبية المبادئ الاخرى البديلة ولعدم تساوي القوة . (2)

الثاني : ان ما تقوله لنا التطورات المتلاحقة للعولمة عن طبيعة السيادة هو انها عبارة عن (مؤسسة) تشتمل على مجموعة من القواعد والمعايير والمبادئ ، التي تحتوي على مجموعة من الأطروحات المعيارية المتعلقة بالسلطة وبالاعتراف الدولي . ولهذا ينظر

---

(1) Charles tilly ,capital and European states ,AD 990-1990 (cambridge, MA : basil Blackwell,1990); david strang ((anomaly and commonplace in European political Expansion ;Realist and institutional accounts ,)) international organization ,vol .45 ,no .2(spring 1991), p.p 143 -162 ,and spruyt ,the sovereign state and Its competitors ;an analysis of systems change .

(1) عبد الله بن جبر العتيبي ، العولمة وسيادة الدولة الوطنية ، بحث منشور على الانترنت على الرابط التالي :
Abdullah 1520 @ Gmail .

اليها على انها (حجر الزاوية) الثابت للسياسة الدولية . ولكن عندما ننظر اليهـا عـلى انها ايضاً مجموعة من الجوانب المتعددة ، ستبدأ (مؤسسة) السيادة في إظهـار درجـة عالية من المرونة والقدرة على التكيف وبهذا الشكل لم يـسبق ابـداً لمؤسـسة الـسيادة ان بدت على انها مطلقة وثابتة وان كانت احياناً تقدم على انها كذلك فبدلاً مـن القـول ان السيادة في حالة انحسار فان ما نلاحظه اليوم هو مجرد زيادة في وعينا بالجوانب المختلفة والمتعددة للسيادة وبالمكاسب التي يمكن للدولة الحصول عليها من جراء مبادلة هـذه الجوانب بعضها مع بعض . [1]

الثالث : ان من شأن الاعتراف بكون السيادة مؤسسة وتحتوي على جوانب متعـددة ان يعمل على شرح ظواهر جوهرية وقضايا سياسية مهمة . ففي بعض الحالات نجـد ان علاقات السلطة المتنوعة بين الدول يتم الاعتراف المبدئي بها ومناقشتها من قبل بعض المتخصصين في الدراسات الإقليمية ولكن لا تتم مناقشتها بشكل واضـح في أدبيـات نظرية العلاقات الدولية وفي حالات اخرى يتم تجاهلها بشكل كامل فمـثلاً اعتمـدت العلاقات بين الولايات المتحدة وأمريكا اللاتينية طوال القرنين الماضيين وبشكل كبير على هرمية معينة في السلطة فرضتها الولايات المتحدة على جيرانها فمن اجل ان تحمـي استثمارات مواطنيها في أواخر القرن التاسع عـشر وأوائـل القـرن العـشرين ، أصرت الولايات المتحدة على نوع من الامبراطوريـة غـير الرسـمية في المنطقـة ، كـما في مبـدأ ويلسون ومونرو ، والحق في التدخل عند الضرورة لـ ((تصحيح الاخطـاء المزمنـة او الضعف الذي ينتج منه ضعف روابط المجتمع المتحضر)) [2] الشيء ذاته يمكـن قولـه عن فرض سلطات الامبراطوريـة غـير الرسـمية للاتحـاد الـسوفياتي عـلى دول اوربـا

(2) عبد الله بن جبر العتيبي ، المصدر نفسه ، ص108 .

([2]) Walter lafeeber ,the american age ; US foreign policy at home and abroad ,1750 to the present , 2 nd ed (new york :Lw.w .norton ,1994),p..242 .

الشرقية (1) وهذه الهرمية بين الولايات المتحدة وشركائها في المنطقة مرت جميعها دون ملاحظتها وذكرها في ادبيات نظرية العلاقات الدولية .(2)

الرابع : تعد السيادة مفهوماً مهماً لا سباب دولية وداخلية ففي المجال الدولي يكمن السبب الاول لاعتبار الدولة السيادية تصنيفاً مهماً في ان المساواة الرسمية بين الدول التي تعد اساس الدبلوماسية تمنح فرصاً في الحياة والبقاء للضعيف وتفرض قيوداً على القوي انها تكبح الوحشية التي كان من الممكن ان تسود في المسرح العالمي والسيادة بهذا المعنى لا تعني ان الصراع ينتهي ، او ان العقل سيكون المسيطر في إدارة العلاقات الدولية ، ولكنها بلا شك تشجع على استخدام الإجراءات المتحضرة لحل الخلافات الدولية . ومثل هذه الفرص تحدث فقط عندما تكون الظروف طبيعية وفي حالة عدم وجود حرب فدون مسلمة وجود الدول السيادية وافتراض المساواة بينها ستكون العلاقات الدولية اكثر عنفاً مما هي عليه . ومن الناحية الداخلية تكمن اهمية السيادة في انها تعبر عن الطريقة التي تتفق بموجبها الشعوب على ترتيب وتنظيم روابطها وعلاقاتها بعضها ببعض . فالشعوب يتم تنظيمها داخل دول تمثل مصالحها المشتركة والعلاقات الدولية الى حد كبير منظمة رسمياً ليس فقط عن طريق علاقات هذه الدول بعضها ببعض بل عن طريق العلاقات بين مجموعات من الدول المرتبة او المنظمة اقليمياً وبشكل يمثل مصلحة مشتركة لها . فدون مؤسسة كمؤسسة الدولة السيادية لن يكون في امكان الدول الصغيرة معظم دول العالم اليوم ، الاستقلال او حتى البقاء او حتى ايصال اصواتها الى اولئك الذين يملكون الثروة والقوة .

(1) David a .lake , ((beyond anarchy ;the importance of security institutions ,)) international security ,vol.26 (2001),p.p .129-160 .

(2) عبد الله بن جبر العتيبي ، مصدر سابق ، ص108.

الخامس : يفيد النظر الى السيادة بوصفها مؤسسة وبوصفها مفهوماً متعدد الأوجه بأنه يتيح الفرصة للدولة كي تتكيف مع التغيرات التي تطرأ في محيطها وتستجيب لضرورات تغير مصالحها فمثلاً تقول ليندا ويس ان ((قدرة الدولة على التحول)) هي المفتاح لنجاحها في الاقتصاد العالمي (1) فبسبب تسارع الاختراعات التكنولوجية وبسبب التغير السريع في الظروف الاقتصادية الداخلية والخارجية ، فان الدول التي تتكيف بسهولة ستكون في وضع أفضل من غيرها والسياسة الدولية مازالت سياسة بين الدول ، والقرن العشرون كان قرن الدولة القومية ، وكذلك الحال مع القرن الحادي والعشرين الذي سيبقى كذلك والانظمة السياسية الوطنية تبدي درجة عالية من المرونة والمقاومة وما يزال لدى الدول مجال واسع من الخيارات المتعددة لتحقيق مصالحها المتنوعة ومعظم الدول تبقى وتلك التي تبقى في المنظومات التنافسية هي تلك التي تملك قدرة عالية على التكيف .

اخيراً يمكن القول ان مناصري العولمة لم ينجحوا في مشروع إطاحة مفهوم السيادة : فما يزال مناصرو طرح العولمة يقدمون الأمثلة تلو الأمثلة لإثبات ان وستفاليا تمت مخالفتها وبترها وتقييدها ولكنهم لا يقدمون لنا طريقة نتمكن بموجبها من ان نناسب تلك الحالات مع الفترات والأمكنة التي تم فيها وخلالها احترام السيادة . كما ان أنصار العولمة يتجاهلون انه حتى وان كانت المعايير الوستفالية تتم مخالفتها ، فأن هذه المعايير هي التي تعرف الكيانات السياسية وتحددها اصلاً ، اذ دونها لا يمكن التعرف على هذه المخالفات او اكتسابها لاي دلالة . فالمعايير والقواعد التشكيلية للسيادة هي ما يؤسس لهذه السيادة ، وهي ما يعرف ويحدد المخالفات في المقام الاول ولذلك يمكن النظر الى ((التحديات التي تواجه السيادة)) على انها لا تمثل تحديات

(1) Weiss ,the myth of powerless state ; governing the economy in a global Era ,p. xii

كبيرة لسيادة الدولة الوطنية بقدر ما هي تحديات لفاعلية سياستها الوطنية . وعلى الرغم من ان الدولة تتمتع من الناحية القانونية بحق اتخاذ أفعال معينة داخل إقليمها وعلى مواطنيها . فأن مثل هذه الأفعال لم تعد تحقق النتائج المرجوة بسبب الاعتماد المتبادل المتزايد بين الدول .

الفصل الثاني

ركائز العولمة وأدواتها المالية

المبحث الأول

ركـــائـــز العولمــــة

المبحث الثاني

ادوات العولمــــة المالية

الفصل الثاني

ركائز العولمة وأدواتها المالية

بعد استعراضنا لمفهوم ظاهرة العولمة ونشأتها التاريخية في الفصل الأول توصلنا إلى أنها ظاهرة ليست وليدة الصدفة ولكنها ذات جذور ممتدة ولكن زاد من رسوخها وتأصلها أن أصبحت ظاهرة تشغل الرأي العام العالمي وتحتل حيزاً واسعاً من ندوات المفكرين وفي عقولهم وآراءهم كما أصبحت ذات تأثير كبير في شتى جوانب ومجالات الحياة على المستوى الكوني وخاصة بعد التغير الحاد في النظام العالمي للدرجة التي اعتبرت (ظاهرة العولمة) من النتائج المباشرة لهذا النظام الأحادي القطبية وبما أن هذه الظاهرة ممتدة فلابد وان يكون لها ركائز وأدوات مالية ولدت وظهرت بناء على هذه الامتدادات إلى أن وصلت بهذه الظاهرة الى ما نراه ألان وبصرف النظر عما اذا كانت هذه الركائز والأدوات المالية لها تأثير مباشر او غير مباشر في تغير النظام العالمي من عدمه إلا انه تم الإعداد لها فور انتهاء الحرب العالمية الثانية . وتتمثل ركائز العولمة في ركيزة سياسية وركيزة علمية وتكنولوجية وركيزة اقتصادية وهي ما سنبحثها في المبحث الأول بينما سنخصص المبحث الثاني للأدوات المالية للعولمة والمتمثلة بصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية والشركات المتعددة الجنسية .

المبحث الأول

ركائز العولمة

ارتكزت العولمة واستندت الى جملة من المرتكزات التي قامت عليها هذه الظاهرة تتمثل في الركيزة السياسية والركيزة العلمية والتكنولوجية والركيزة الاقتصادية ونتناولها في مطالب ثلاثة وهي :

المطلب الأول

الركيزة السياسية

بعد أن توصلنا إلى أن ظاهرة العولمة لم تكن وليدة الصدفة بـل هـي ممتـدة الجـذور كامنة تحت تربة النظام العالمي في انتظار تهيئة الجو الملائم لنموها وظهورها وهو الأمر الذي يكمن في ظل التناقض الأيدلوجي بين القطبين العالميين وما يدور في فلـك كـل منهما مـن دول العالم وإذا كان النظام الرأسمالي العالمي قد مر بمراحل وأطوار مختلفـة اختلفـت فيهـا ادوار وسياسة كل دولة من حيث مدى التدخل السياسي والاجتماعي لـضبط الاقتـصاد أو لتحقيق الرفاهية إلا أنها في جميع الأطوار كانت تباشر الدور الخاص بإتباع السياسة المؤديـة إلى نمو وازدهار الاقتصاد على المستويين الداخلي والخارجي[1] .

وان حجم تدخل الدولة في الاقتصاد كان مرتبطاً بالمذهب الـذي تعتنقـه الدولـة ففي ظل المذهب الفردي فان وظيفة الدولة كانت تنحصر في القيام بالوظائف الأساسية في المجتمع كالمحافظة على الأمن الداخلي والخارجي وتنفيـذ الأعـمال التـي لا يقـوى القطـاع الخاص على القيام بها او لا يحبذ ذلك دون ان تتدخل في سن القوانين التي من شأنها ان تؤثر في الحياة الاقتصادية لان فيها مساساً بالمصلحة الخاصة لافراد المجتمع التي تعد وفقـاً لهـذا المذهب محوراً للتنظيم السياسي للدولة[2] .

وبعد ذلك اعتنقت غالبية الدول المذهب الاشـتراكي (مـذهب التـدخل) نظـراً للعيوب التي اقترن بها المذهب الفردي ونظراً لعجزه عن حل العديد مـن المـشاكل ومنهـا مشكلة البطالة والاستخدام الأمثل للمـوارد وفقـاً لقـوانين الـسوق لـذلك تبنـت الدولـة المذهب الاشتراكي وذلك من اجل حماية الطبقات الاجتماعيـة الـضعيفة ومنـع اسـتغلالها وللحد من سـوء توزيـع الـدخل والمـوارد الاقتـصادية ، وبعـد هـذا وذاك سـاد المـذهب الاجتماعي (المذهب الوسطى) حيث جاء بأفكار توفيقية وسطية بين الاتجاهين المتطـرفين الفردي الذي يحصر وظيفة الدولة في أضيق الحدود ويحول دون تدخلها في شؤون المجتمع

---

(1) انظر د. مراد جابر مبارك السعداوي ، مصدر سابق ، ص183 .

(2) M .waters ,Globalization , London ,Routledge ,P.98 >'

والمذهب الاشتراكي الذي يمد يدها إلى كل شيئ ويطلق لها العنان في تنظيم أمور المجتمع في مجالاته كافه ويلغي الملكية الفردية[1] .

ولقد شهد القرن العشرون توسعاً لدور الدولة الاقتصادي في العديد من الدول الصناعية المتقدمة ومرجع ذلك العديد من الأسباب منها :

1- جهود أوربا لإعادة اعمار ما دمرته الحرب العالمية الأولى .
2- ظهور الاشتراكية كمذهب اقتصادي وسياسي .
3- اندلاع الأزمة الاقتصادية الكبرى في العالم عام (1929 – 1933).
4- ظهور الفكر الكينزي الذي كان له تأثير كبير في توسع دور الدولة الاقتصادي .

ولكن هذه الاسباب التي ادت إلى توسع دور الدولة الاقتصادي لم يكتب لها الاستمرار طويلاً اذ كشف الواقع العملي عن ضعفها ووهنها وذلك لضعف المؤسسات القانونية والاقتصادية التي تدير دور الدولة الاقتصادي الموسع وافتقارها إلى الخبرة الفنية والكفاءات البشرية المؤهلة ونقص مواردها المالية وعدم تنوع اقتصادها الوطني فضلاً عن سقوط الاشتراكية كمنظومة اقتصادية وفكرية في الاتحاد السوفيتي (سابقا) وبقية دول أوربا الشرقية[2] وما صاحب ذلك من ثورة تكنولوجية هائلة في مجال المعلومات والاتصالات كل هذه العوامل وغيرها دفعت الدولة الى انتهاج سياسة الاقتصاد الحر وما تقود اليه من ظاهرة العولمة الاقتصادية أولا وما يتبعها من عولمة ثقافية واجتماعية ولم يعد أمام الدول المترددة خياراً اخراً إلا التهميش والانغلاق في ظل هذا التغيير الحاد الناتج عن التغيير الأيدلوجي السلمي[3] وبذلك فقد خرجت ظاهرة العولمة من تربتها بعد ان زادت هذه التربة خصوبة وملاءمة وعلى هذا فقد حصل تحول في النظام السياسي العالمي وكان من ابرز ملامح هذا التحول ما ياتي .

(3) انظر د. عثمان سلمان غيلان ، دور الدولة الاقتصادي ، دراسة في الفلسفة الدستورية للدولة في المجال الاقتصادي ، مجلة القانون المقارن ، العدد (49) ، تصدر عن جمعية القانون المقارن العراقية ، 2007 ، ص139 -140 .
(1) انظر د. عثمان سلمان غيلان ، مصدر سابق ، ص142 .
(2) حيث تفكك الاتحاد السوفيتي (سابقا) تفككا ذاتيا في عهد كورباتشوف في نهاية الثمانينات من القرن الماضي بعد ان طحنت القوة الاقتصادية للامبراطورية وخارت قواها وبالتالي انتهت الايدلوجية الاشتراكية .

1- عولمة النظم الاقتصادية والاجتماعية بإعادة تشكيلها على صورة اقتصاد السوق بدل الاقتصاد ألتدخلي .

2- التوجه نحو مقتضيات تعظيم المنافسة العالمية وأسواق السلع والخدمات ونيل شرف منظمة التجارة العالمية وما تحمله من اتفاقيات تجارية واقتصادية(1) .

3- اتباع سياسات واجراءات اقتصادية بعظها تحركه المصلحة ومبدأ الاعتماد المتبادل والقوة ويحفزه الكسب وبعظها الاخر يبعثه الامل ويقيده الخوف والضعف فلقد اصبح العالم صغيراً ومتداخلاً لدرجة تسميته بالقرية الصغيرة ويرى البعض انه نتيجة هذا التغيير برز على السطح مبدأين أساسيين يسودان العالم هما : مبدأ المصلحة والاعتماد المتبادل فكانا بمثابة المحرك الاساسي العملي لنمو واستمرار ظاهرة العولمة ودعائم مقوماتها منذ البدء(2) .

أما فيما يتعلق بالأسباب التي أدت الى نمو وسيادة السياسة الخاصة بالاعتماد المتبادل فهي عديدة ولعل من اهمها(3) .

1- الدور الذي تؤديه الشركات العالمية عابرة الحدود والمتعددة الجنسيات في الاقتصاد العالمي .

2- دور المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال المساعدات الإنسانية (الاغاثة – البيئة – حقوق الإنسان – اللاجئين – نزع السلاح .... الخ) .

3- أصبح العالم في ظل ظاهرة العولمة يتجه نحو العالمية وتبادل الاعتماد في حل المشكلات التي أفرزتها هذه الظاهرة وهي المشكلات عامة التأثير نظراً لقرب المسافات الكونية حالياً ومنها :

أ- مشكلة اللاجئين وأثرها في الاستقرار الدولي والاستقرار الاقليمي .

ب-مشكلة الديون واثرها في الاقتصاد العالمي والاستقرار السياسي .

---

(3) انظر د. مراد جابر مبارك السعداوي ، مصدر سابق ، ص184 .

(4) انظر د. محمد نعمان جلال ، العولمة والخصائص القومية والمقتضيات الدولية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (145) ، مؤسسة الاهرام ، مطبعة الاهرام ، القاهرة ، 2001 ، ص42 .

(5) انظر د. مراد جابر مبارك السعداوي ، مصدر السابق ، ص 185 .

ت-قضية حقوق الإنسان والتي فرضت نفسها على الساحة الدولية في ظل العولمة .

ث-المشكلات المرتبطة بالبيئة مثل التلوث والتغيرات المناخية والاحتباس الحراري .

ج- مشكلة الإرهاب وأثاره العابرة للحدود الدولية[1] .

خلاصة القول ان التغيرات الجديدة التي حدثت في العالم أدت إلى وجود قوة سياسية واقتصادية واحدة ومهيمنة على باقي القوى الرأسمالية اتحدت جميعاً في قراراتها السياسية وأصبحت لها الغلبة في ظل غياب أية قوة عالمية مناهضة وليس أمام باقي القوى العالمية الاخرى الا القبول ومن يعترض لا يقدم البديل وبالتالي أصبحت السياسة العالمية كلها في اتجاه واحد سواء من الطرف المهيمن تماشياً مع مصالحه الإستراتيجية أو من الطرف المعترض أو الصامت تماشياً مع الخوف من التخلف عن الركب او التهميش ولذا كانت القرارات السياسية كلها الصادرة عن الدول الكبرى وما تهيمن عليها من مؤسسات دولية اقتصادية ومنظمات دولية عسكرية ركيزة من ركائز العولمة والوجه الآخر للإخطبوط الرأسمالي الجديد وما على باقي الاطراف الا القبول والإذعان .

المطلب الثاني

الركائز العلمية والتكنولوجية

يشهد العالم في ظل الوضع الدولي الراهن حقبة جديدة من التطور التكنولوجي امتزجت فيها نتائج وخلاصات ثلاث ثورات هي الثورة المعلوماتية ، والثورة في وسائل الاتصال ، والثورة في مجال الحاسبة الالكترونية[2] .

فقد حصلت تطورات مدهشة في مجال المعلومات والتقنيات فالكمبيوتر يتجه من السريع الى الاسرع ومن الصغير الى الاصغر ومن الرخيص الى الارخص ومن الثابت إلى المتحرك ومن المغناطيسي الى الضوئي اما فيما يتعلق بالاتصالات فقد تم ربط العالم بعدد لايحصى من الوسائل التقليدية وغير التقليدية من المحطات الإذاعية والقنوات التلفازية

(1) انظر د. مراد جابر مراد السعداوي مصدر سابق ، ص185 .

(1) انظر د. ثامر كامل ، الدولة في الوطن العربي على ابواب الالفية الثالثة ، بيت الحكمة ، بغداد ، 2001 ، ص279 .

الارضية والفضائية والخطوط الهاتفية والفاكسات والبريد الالكتروني وشبكة الانترنت التي ربطت العالم وقدمت معلومات على مدار الساعة وبتكاليف اقل وبوضوح اكثر ودون أي تدخل من الدولة[1].

فقد شهدت المعلومات تطوراً كبيراً وسريعاً خلال العقود الثلاثة الأخيرة وهذا مما دعا العالم الى تسمية هذه الحقبة بثورة المعلومات هذا ويتوقع الباحثون أن تسيطر ثورة المعلومات على حقل التجارة خلال العقود الثلاثة المقبلة فبعد الثورة الزراعية والثورة الصناعية سيطرت الثورة التقنية على مجريات التنمية الاقتصادية[2] حيث أحدثت العديد من التغيرات الجوهرية في بنية الاقتصاد وجوهر العلاقات الدولية ذلك أن الثورة العلمية والتكنولوجية قد حملت في جوهرها العديد من السمات والخصائص ذلك أنها جعلت المعرفة العلمية عنصراً اساسياً يمثل القوة الانتاجية المباشرة في تحديد سيطرة الإنسان على الطبيعة حيث شملت هذه المعرفة ثلاثة مجالات اساسية هي العلم والتكنلوجيا والانتاج واصبحت قاعدة للصناعة الحديثة ، وفي النصف الثاني من السبعينيات حصل تطور حاسم لهذه الثورة وذلك من خلال إقامة اقتصاد تكنولوجي للمعلومات يعتمد على الالكترونيات وهي ما تسمى بالثورة المعلوماتية ومع هذا الانتشار في شبكات المعلومات والتوسع في استعمال شبكات الاتصال والحاسبات ومختلف تقنيات المعلومات عبر الحدود الدولية أصبحت التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية تنتقل بسرعة فائقة عبر الحدود[3] ويقرر السيد ادورد كورنيش رئيس مركز المجتمع الدولي المستقبلي الأمريكي ان ((ثورة المعلومات تغير اقتصادنا بالطريقة ذاتها التي قلبت فيها الثورة الصناعية الاقتصاد المرتكز على الزراعة في القرن الثامن عشر)) ويضيف السيد كورنيش قائلاً ((ان المعلومات ستصبح سريعاً أفضل موارد العالم لجمع الثروات لتحل بذلك مكان الارض والطاقة

(2) انظر د. عبد الخالق عبد الله ، ست اطروحات حول كيفية التعامل مع العولمة ، مجلة البحرين الثقافية ، السنة (7) ، العدد (26) ، تصدر عن وزارة شؤون مجلس الوزراء والاعلام ، دولة البحرين ، 2000 ، ص127 .

(3) انظر خالد سعد زغلول ، مصدر سابق ، ص 30 .

(1) انظر د.رواء زكي يونس الطويل ، ثورة المعلوماتية بين النهوض والتبعية ، مجلة اداب الرافدين ، العدد (3/44) ، كلية الاداب ، جامعة الموصل 2006 ،ص1469 .

والعمل ورأس المال)) مشدداً في الوقت ذاته ((على أن الدول التي تحاول تقييد تدفق المعلومات ستحكم على ذاتها بالتخلف الاقتصادي)) ويقول خبير الاقتصاد دراكير ((ان اعتماد التجارة الالكترونية على نطاق واسع سيؤدي إلى ثورة فعلية في الذهنيات . ويضيف انه مع اختراع سكك الحديد في القرن الماضي سيطرت البشرية على المسافات ، لكن في الجغرافيا الجديدة التجارة الالكترونية ألغت المسافات . لم يعد هناك سوى اقتصاد واحد وسوق واحدة والمنافسة لم تعد محلية بل أصبحت لأتعرف حدوداً))[1] .

إن التطورات العلمية والتكنولوجية الحاصلة ألان على صعيد المعرفة وعلى صعيد التطبيق العملي قد شهدت العديد من الانجازات في مجالات التقنية الحيوية وفي علوم الفضاء وتقنية المعلومات والالكترونيات ، ان هذه المجالات وغيرها الكثير قد احتلت حيزاً كبيراً في اقتصاديات الدول الصناعية وتوسع نطاق تطبيقها في الصناعة والزراعة كتطوير سلالات من المحاصيل ذات إنتاجية مالية قادرة على مقاومة الآفات الزراعية ، اما فيما يتعلق بعلوم الفضاء فقد استخدمت لتيسير سبل الاتصال وجمع المعلومات عن موارد المياه والبيئة والمناخ ومراقبة الاراضي الزراعية[2] .

ان العولمة لا يمكن لها ان تتكرس وتتجذر على أسس عالمية[3] ما لم تتوافر وسائل الاتصالات والتكنولوجيا الحديثة التي سهلت إنتاج وتوزيع ونقل السلع والخدمات على نطاق شمولي ، وتشابكت الاسواق المالية والبورصات العالمية ،

ولقد أتاحت شبكة المعلومات الدولية (World Wide Web) للمستخدمين دخول اكبر مستودعات المعلومات في كل انحاء العالم وقد عبر جون تشمبرز (رئيس

(2) انظر خالد سعد زغلول ، المصدر السابق ، ص31 .
(3) انظر د. تقي عبد سالم العاني ، الثورة التكنولوجية ودورها في العولمة الاقتصادية ، مجلة اليرموك ، العدد (57) ، تصدر عن دائرة العلاقات العامة ، مطبعة جامعة اليرموك ، اربد ، الاردن ، 1997 ، ص25 .
(1) وعلى الرغم من كل هذه التطورات الكبيرة التي شهدها العالم فانه يمكننا ان نجازف بالقول ان التطور التكنولوجي الذي حصل في القرن الثامن عشر كان اكثر عمقاً من التطور الذي حصل في القرن التاسع عشر رغم انه يبدو عكس ذلك لانه في الواقع عمل على تغيير وجه وتاريخ الانسانية منذ انطلاقة الثورات التكنلوجية والصناعية التي حدثت في القرن الماضي ومن الامور التي تعزز هذا القول هي اننا عشنا منذ بداية القرن التاسع عشر ولغاية الاربعينات منه اعمق ازمة في الاقتصاد الراسمالي العالمي نتيجة للحربين العالميتين والكساد الاعظم . للمزيد من التفصيل انظر نيلسون اروجواي دي سوزا ، انهيار الليبرالية الجديدة ، ترجمة جعفر علي السوداني ، بيت الحكمة ، ط1 ، مطبعة ابداع ، بغداد 1999 ، ص16 .

شركة سيمنز) عن جبروت (الانترنت) بقوله (سيغير الانترنت حياة الناس وعملهم وتعليمهم ، لقد جمعت الثورة الصناعية الناس والآلات في المصانع ، أما ثورة الانترنت فسوف تجمع الناس والمعرفة والمعلومات في مصنع افتراضي)[1] .

هذا وقد صرح الرئيس الامريكي الاسبق بيل كلينتون في ملتقى دافوس في 29/ كانون الثاني/ 2000 ((اليوم وفي بداية قرن جديد ، العالم برمته يجد نفسه في مفترق طرق ، وليس اوربا والولايات المتحدة والدول الاخرى في اسيا فقط ، العولمة تحدث ثورة في الطريقة التي تعمل بها ، والطريقة التي تعيش بها ، وربما اكثر اهمية الطريقة التي يرتبط كل واحد بالاخر عبر الحدود القومية ، فقد انتزعت الابواب واشادت شبكة اتصالات بين الدول والأفراد ، وبين الاقتصاديات والثقافات ..... علينا ان ندرك اولاً ، إن العولمة جعلتنا جميعاً اكثر حرية واكثر استقلالاً))[2] .

ووفقاً لما تقدم يمكننا القول ان الثورة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قد ادت إلى مضاعفة إمكانيات وقنوات التفاعل داخل النظام الدولي فلم تعد تقتصر على الدول بل أصبحت قنوات الاتصال مباشرة فيما بين المجتمعات كافة دون المرور بوسيط مما دفع إلى القول بان العلاقات في ظل ثورة المعلومات والاتصالات يمكن ان يطلق عليها مصطلح (العلاقات الامية) بدلاً من العلاقات الدولية حيث ان الأمم سواء أوجدت في (دول قومية) او (مركبة) هي التي غدت تتفاعل مباشرةً مع بعضها ولم يعد ذلك قاصراً على الدول ، أي ان ذلك يشبه الى حد ما عملية خصخصة العلاقات الدولية[3] . وبالإضافة الى ما تقدم فقد ثبت ان الدول تصبح اكثر جذباً للمستثمرين الذين يريدون إقامة مشاريع جديدة بمقدار ما تملكه من قاعدة تكنولوجية للمعلومات والاتصالات هذا وان الدول التي لا تمتلك ذلك سوف تخسر كثيراً عندما تحاول اجتذاب المشروعات الاجنبية نحو

(2) انظر عماد خليل ابراهيم ، مصدر سابق ، ص 62 -ص63 .
(3) انظر اسامة الخوري واخرون ، العرب وثورة المعلومات ، ط1 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2005 ، ص43

(1) انظر د. ثامر كامل ، مصدر سابق ، ص 386.

حدودها بكل ما تحمله من وفرة في الثروات وفرص العمل ولن يرغب الا عدد قليل من المستثمرين الاستثمار في أماكن لا تتوافر فيها نسبة بنية اساسية معلوماتية واتصالية كبيرة[1] .

من كل ما تقدم يتبين لنا ايجابيات الثورة المعلوماتية التي هي على قدر كبير من الأهمية والموضوعية التي يمكن الاتفاق بشأنها ، وهذا لا يعني ان الثورة المعلوماتية والتكنولوجية تفتقر الى السلبيات بل ان لها العديد من السلبيات التي في الغالب تتصل بأخلاقنا وقيمنا الراسخة وبأيدلوجيتنا وانظمتنا الاجتماعية والسياسية وتستفزها ، وفي هذا الصدد صرح السيد جان جيجوب Gean gipguep رئيس مجلس إدارة الاتحاد الدولي للاتصالات ان فجوة المعلومات بين الدول النامية والدول المتقدمة آخذة في الاتساع وما لم تسارع هذه لان تشارك في هذه الثورة العالمية الجديدة فان هناك خطر زيادة تهميشها . ومما يجدر ذكره هنا ان الثورة المعلوماتية والاتصالية يترتب عليها عواقب اجتماعية وسياسية ومن هنا تسعى بعض الدول الى فرض رقابة على شبكة المعلومات والمحطات التلفازية الفضائية ولكن هذا الامر قد أصبح خارج السيطرة في عصرنا الحاضر[2] .

خلاصة ما تقدم ان ثورة المعلومات والاتصالات عبارة عن ثقافة ومعلومات معروضة للبيع او للإيجار لمن يريد معلومات في أي وقت ومن أي مكان وان ما نحاول التحكم فيه او منعه باعتباره خطراً على قيمنا وأخلاقنا سيعتبر تعدياً على منطق السوق وتدخلاً في التجارة الحرة من منظور الآخرين المنتجين ، ومع الآخذ بالحسبان السلبيات والايجابيات النسبية الكامنة في ثورة المعلومات فان هذه الثورة تتضمن إمكانيات جديدة لإحداث تقدم حقيقي في كل مجالات حياتنا ، وانه لم يعد هناك مجال للشك في انه لا سبيل لمجتمعاتنا الى المستقبل الواعد بغير الإقبال على ثورة المعلومات ووسائلها التكنولوجية ،

(2) انظر د. سمير ابراهيم حسن ، الثورة المعلوماتية عواقبها وافاقها ، مجلة جامعة دمشق ، المجلد (18) العدد (1) مطابع دار البعث ، دمشق ، 2002 ، ص222

(3) انظر د. سمير ابراهيم حسن ، مصدر سابق ، ص223-ص224 .

فالتغير حتمي لا محالة ولا مجال إمامنا ان نقبله او لا نقبله فما فعلته الكتابة والطباعة والإذاعة والتلفاز سابقاً تفعله اليوم ثورة المعلومات والاتصالات .

المطلب الثالث
الركائز الاقتصادية

ان حياة البشر وما يحيط بها من تطورات اقتصادية وسياسية واجتماعية ليست وليدة المصادفة وإنما هي نتاج طبيعي لتطور البشرية لذلك فان أي حدث في حياة البشرية لابد ان تكون له جذوره التاريخية وكذا الحال في ظاهرة العولمة فهي لم تكن وليدة المصادفة وإنما هي أساسا نتاج داخلي للرأسمالية المعاصرة والتي تتجسد في الشركات المتعددة الجنسية[1] .

فالرأسمالية تبدو في نهاية القرن العشرين اقدر على البقاء مما كانت عليه في بدايته كونها في تطور مستمر ان الرأسمالية اليوم تجدد قواها وبفضل الثورة العلمية والتكنولوجية الراهنة استطاعت ان تتكيف مع الأوضاع الجديدة في العالم ، فمما لاشك فيه ان الرأسمالية ومنذ بدايتها تسعى لنقل أسلوبها في الإنتاج إلى خارج حدودها في نفس الوقت الذي كانت تسعى الى مصادر الخامات والموارد وأسواق التصريف والاستثمار في الخارج[2] .
ذلك ان الرأسمالية تنطلق من مبدأ يقرر بأنه ليس لأي شعب الحق في البقاء في العالم دون ان يفتح بلاده للتجارة الرأسمالية العالمية[3] .

هذا وأننا لسنا بصدد تاريخ كامل لنشأة الرأسمالية وتطورها ، ولكننا سنحاول بإيجاز التذكير بمراحل مهمة في تطور الرأسمالية وذلك من اجل فهم ما يجري حالياً :

---

(1) انظر د. اسماعيل صبري عبد الله ، المصدر السابق ،ص 45.
(2) انظر د. فؤاد مرسي ، الرأسمالية تجدد نفسها ، عالم المعرفة ، 147 ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب ، الكويت ، 1990 ، ص160 .
(3) انظر وليفر . س. كوكس . ، الرأسمالية نظاماً ، ترجمة ميسوري وابراهيم كبة ، مطبعة العاني ، بغداد ، 1973 ، ص196

في البدء نشير الى مقولة كارل ماركس[1] في هذا الشأن ((ان كل موجود متغير ولا يبقى شئ على حاله الى الابد)) وقال ((ليس المجتمع المعاصر بلورة ثابتة وإنما هو كائن عضوي قادر على التحول وهو بالفعل في تحول مستمر ولا يمكن ان نفهمه الا من خلال عملية التحول))[2] هذا ويمكننا القول ان الرأسمالية قد ولدت في رحم الإقطاع الأوربي ونمت في ظل الثورة الصناعية وذلك بتأثير نزعتها نحو تراكم الثروة في بعض الاقتصاديات الاوربية وقد ساعد اكتشاف بعض الأوربيين لخطوط التجارة الخارجية ان سيطرة بريطانيا على مسارات التبادل التجاري ولما كان الميل نحو تزايد الإنتاج في ذاته لا يعني شيئاً دون خضوعه لممكنات التجارة الخارجية وذلك بسبب محدودية الطلب المحلي في مواجهة الفائض في الإنتاج فقد اتجهت العديد من الدول الأوربية نحو السيطرة على طرق التجارة الخارجية واحتكار التجارة الخارجية[3]. وبعد ان تغلبت بريطانيا في صراعاتها على المسارات التجارية البحرية وسيطرتها على الطرق الرئيسية للتبادل التجاري فقد تراجع نفوذ العديد من الدول أمام النفوذ البريطاني هكذا بدأ عهد جديد يتسم بالأوضاع الاحتكارية وازدهرت معه الأفكار الاقتصادية للمدرسة التجارية وبالرغم من تعدد الآراء والأفكار الاقتصادية حتى مطلع القرن (18) فان ظهور كتاب ادم سميث[4] عام 1776 بعنوان ((تحقيق عن طبيعة وأسباب ثورة الأمم)) قد عد الولادة الفكرية للرأسمالية وبقيت أفكار المدرسة الكلاسيكية ذات تأثير فاعل في اتخاذ قرارات التطور الرأسمالي حتى منتصف القرن التاسع عشر وقد جاءت معظم هذه الأفكار بعد الثورة الصناعية التي

---

(4) كارل ماركس (1818- 1883) اعطى تفسيراً كاملاً لمختلف اوجه الحياة وتحتل الفلسفة الماركسية مكان الصدارة من المذهب الماركسي الذي يضم الفلسفة الجدلية والفلسفة المادية ، والمادية التاريخية وحسب المادية التاريخية فان النظم الاجتماعية تطورت من المجتمع الميداني ، ومجتمع الرق والاقطاع والرأسمالية التي ستتحول من خلال مرحلة انتقالية نحو الشيوعية .

(1) انظر د. اسماعيل صبري ، مصدر سابق ، ص45 .

(2) انظر د. سالم توفيق النجفي ، البعد الواحد للرأسمالية المعاصرة ، مجلة دراسات اقتصادية ، السنة (3)، العدد(2) ، بيت الحكمة ، بغداد ، 2001 ، ص17 .

(3) ادم سميث (1723 -1790) اسكوتلندي تعلم في جامعتي غلاسكو واكسفورد ثم باشر مهمة التدريس ، وهو يعتبر اول اقتصادي يكتب في النظرية الاقتصادية وتعود شهرته الى كتابه ثروة الامم (عام 1776) الذي يحتوي على افكاره في النظرية الاقتصادية ونادى بحرية السوق وبانها قادرة (دون تدخل الدولة) على خلق التوازن في ظل ما يدعى (المنافسة الذرية)

حدثت خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر حيث بلغت إنتاجية العمل مستويات كبيرة مقارنة بنشاطاتها السابقة وذلك على اعتبار ان الرأسمالية نظام يهدف الى زيادة الإنتاجية وتزايد معدل النمو[1] .

ولم تكن الصناعة في هذه المرحلة من مراحل الرأسمالية قادرة على إنتاج كل ما تحتاج إليه أسواق العالم الجديد ولذلك حاول التجار إنشاء مصانع يدوية قامت على التقسيم الفني للعمل بحيث يؤدي كل عامل عملية جزئية واحدة متكررة ثم تبينوا بعد ذلك أهمية تقسيم العمل في زيادة الإنتاجية وبالتالي الانتاج واستمر هذا الاهتمام بزيادة الإنتاجية وتخفيض التكلفة لمواجهة طلب متوسطي الحال المتميز عن الطلب الترفيهي من طبقة النبلاء المحدودة العدد وقد كان هذا التراكم المالي الدعامة الرئيسية للثورة الصناعية[2] .

ونظراً لعجز النظرية الكلاسيكية في معالجة الاختناقات التي بدأت تعاني منها الرأسمالية وخاصةً فيما يتعلق بمعدلات التراكم وطبيعة التوزيع فقد ظهرت العديد من الآراء التي حاولت معالجة هذه الاختناقات وقد انضوت هذه الآراء تحت لواء المدرسة الكلاسيكية الحديثة (النيوكلاسيك) ويمكن القول إن من القواعد التي قامت عليها المدرسة الكلاسيكية الحديثة ما هو نقد للفكر الاقتصادي الكلاسيكي ، وقد كان اهتمام النموذج النيو كلاسيكي قائماً على تخصيص الموارد في ظل مفهوم (فرصة التكاليف البديلة) سواء على صعيد الاقتصاد المحلي او التجارة الخارجية ومما لاشك فيه ان هذه الآراء الاقتصادية النيوكلاسيكية قد جاءت تكيفاً للنمو والتطور الرأسمالي التي وضع إطارها الرئيس الاقتصاديون الكلاسيكيون وعندما ظهرت الأزمة الاقتصادية العالمية في مطلع الثلاثينيات من القرن الماضي تطلبت إعادة دراسة ديناميكية للاقتصاد الرأسمالي وفق منهج أكثر واقعية من منهج النظرية النيوكلاسيكية بحيث يمكن إعادة تشغيل الموارد التي كان

---

(4) انظر علي حسين الجابري واخرون ، العولمة والمستقبل العربي ، بيت الحكمة ، بغداد ،1999 ،ص55-ص56 .
(1) انظر د. محمد الاطرش ، العرب وتحديات النظام العالمي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1999 ،ص47 .

يعاني جزء منها من البطالة وفي الوقت ذاته تحقيق قدر من نمو رأس المال وتراكمه باعتباره احد الشروط الضرورية لتطوير الرأسمالية وتوسيعها وكانت الآراء الكينزية[1] في عقد الثلاثينات إحدى المعالجات التي حدثت في المتضمنات الاقتصادية للنظام الرأسمالي فقد واجهة الرأسمالية عجز الطلب الإجمالي عن استيعاب ما يمكن إنتاجه وأصبحت رؤيته في تدخل الدولة واللجوء إلى خفض الضريبة او زيادة الإنفاق ذات تأثير كبير في مسار الرأسمالية ، وعندما بدأ عقد الخمسينات من القرن الماضي أصبح من ضرورات استقرار النظام الرأسمالي ان المعالجات التنموية تتطلب وجود مؤسسات نقدية دولية تعمل ضمن وظائفها الاخرى على إجراء تعديلات للانحرافات المتوقعة في المسارات التنموية للاقتصاديات الرأسمالية ومن هنا كان إنشاء كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وهما أداتان ليس لمعالجة التقلبات الاقتصادية فقط وإنما الأهم معالجة انخفاض استخدام الموارد الاقتصادية للدخل والمؤدية إلى تراكم رأس المال في الاقتصاديات الرأسمالية ومساعدة اقتصاد الدول النامية على تحقيق هذا النمط من المسارات الاقتصادية[2] .

وقد شهد الربع الأخير من القرن العشرين أعظم تغيير في تاريخ البشرية يمكن ان نسميه التحول الثالث بعد قيام الزراعة – وعصر الثورة الصناعية اذ تمثل بثورة العلوم والتقانة فائقة التطور في المجالات الالكترونية والنووية والبيولوجية ، لقد عمقت الثورة العلمية الهوة بين البلدان الصناعية المتقدمة وغيرها وأوجدت تفاوتاً في مستوى التطور فيما بين البلدان وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والمانيا .

---

(2) لقد نظر كينز الى الاشتراكية نظرة ريبة فقد وجد ان في تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية الوسيلة الوحيدة لضمان ما يقرب من العمالة الكاملة لقد اراد الحل للازمة الاقتصادية التي عصفت بالاقتصاد العالمي عام (1929) انطلاقاً من الولايات المتحدة ، وهو في قيام الدولة بالانفاق ، واحكام سيطرتها على القرار الاقتصادي وفي ذلك انقاذ للنظام الرأسمالي وليس انقلاباً عليه لمزيد من التفصيل انظر ، د. منير الحمش ، الازمة المالية العالمية ومصير النظام الرأسمالي ، مجلة المستقبل العربي ، السنة (32) ، العدد (364) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2009 ، ص29 .

(1) انظر علي حسين الجابري واخرون ،مصدر سابق ، ص58 وما بعدها .

المبحث الثاني

أدوات العولمة المالية

تعتبر مسألة تحسين الظروف المالية والاقتصادية للدول من أهم وسائل تحقيق السلم والأمن الدوليين ، مثل تحسين ظروف معيشة الأفراد الذي يمثل حجر الزاوية في الاستقرار الداخلي للدول . وتحسين الظروف المالية والاقتصادية للدول يقتضي مجموعة من القواعد العادلة للتجارة الدولية وتقديم المساعدات المالية ، بالإضافة الى محاولة العمل من اجل تحقيق قدر من التقارب في التنمية خاصة بالنسبة للبلاد الآخذة في النمو .

وبعد اشتعال نيران الحرب العالمية الثانية اضطربت كثيراً قواعد التعاون الاقتصادي الدولي بسبب الحروب وما ينتج عنها من اثار، وقد ظهرت الولايات المتحدة بعد الحرب بمظهر الدولة الاقتصادية العظمى في العالم حيث انخفضت قيمة الجنيه الإسترليني وبدأ ظهور الدولار كعملة نقدية بديلة او على الأقل معاونة وكان اختلال معايير التبادل الدولي سبباً داعياً لضرورة الاتفاق على وضع قواعد اقتصادية ومالية لتعمير المناطق التي دمرتها الحرب ولتحديد ضوابط التبادل الدولي ، وتؤدي المنظمات الدولية ذات الصفة الاقتصادية والمالية دوراً مهماً في هذا المجال ،علاوة على الدور الكبير الذي تضطلع به الشركات المتعددة الجنسية بل انه يمكن القول بان القواعد الدولية الاقتصادية والمالية قد تم تكوينها من خلال المنظمات الدولية المالية والشركات المتعددة الجنسية فضلاً عن قيامها بالتصدي للمشاكل الاقتصادية وعولمة المعايير والقوانين الاقتصادية الدولية .

ويتعين لدراسة هذا الدور ان نتناول المنظمات المالية الدولية والشركات المتعددة الجنسية بوصفها الادوات الرئيسية للعولمة الاقتصادية والمالية لذلك سيتم تناول صندوق النقد الدولي في المطلب الاول في حين سوف نخصص المطلب الثاني لدراسة البنك الدولي للإنشاء والتعمير أما المطلب الثالث والرابع فسنخصصه لمنظمة التجارة العالمية والشركات المتعددة الجنسية .

المطلب الأول

صندوق النقد الدولي

سوف نحاول في هذا المطلب تسليط الضوء على صندوق النقد الدولي وذلك من خلال تناول الإطار التاريخي لنشأة صندوق النقد الدولي في الفرع الاول واستعراض أهداف صندوق النقد الدولي في الفرع الثاني اما الفرع الثالث والرابع فسنخصصه للبنية التنظيمية لصندوق النقد الدولي وسياسة الصندوق في مواجهة ازمة المديونية الخارجية .

الفرع الأول

الإطار التاريخي لنشأة صندوق النقد الدولي

كانت معظم الاقطار الصناعية في العالم تسير منذ اوائل القرن التاسع عشر حتى الفترة التي تلت الحرب العالمية الاولى أي خلال المدة التي اعتبرت عصر التعاون الدولي المزدهر تسير بموجب نظام ثابت للصرف يسمى قاعدة الذهب فما هي هذه القاعدة ؟

تعرف قاعدة الذهب بانها تنظيم نقدي ترتبط بمقتضاه وحدة النقد مع قيمة وزن معين من الذهب ويكون الذهب القاسم المشترك بين أنواع النقد المتداولة كافة وقد تبنت بريطانيا نظام قاعدة النقود الذهبية ابتداءاً من عام 1816 على انها لم تعتبر سارية المفعول إلا في عام 1821 ثم اتسع استخدام هذه القاعدة من بعد ذلك اذ اصبحت منذ منتصف القرن التاسع عشر هي قاعدة المدفوعات الدولية واصبح الذهب هو وحدة العملة الدولية[1] ، اذ بموجب قاعدة الذهب حددت معظم الدول عملاتها بالنسبة لمقدار ثابت من الذهب الخالص وبالتالي اسست اسعاراً ثابته لصرف العملات فيما بينها ولجأت هذه الدول الى إصدار نقود معدنية لها وزن محدد ومضمونة على انها ذهب خالص ، اما بعد عام 1914 فقد تطور النظام النقدي الى نظام ذهبي مختلف عما سبقه من خلال إصدار شهادات

(1) انظر د. جاسم محمد زكريا ، مفهوم العالمية في التنظيم الدولي المعاصر ، منشورات الحلبي الحقوقية سوريا ، 1997 ، ص27.

ورقية مضمونة من الدول الصادرة عنها بقيمة ذهبية معينة من اجل تسهيل حركـة التبـادل التجاري بين الدول حيث ان معدن الذهب ثقيل وحمله او نقله الى الدول الأخـرى لم يكـن بالأمر السهل والمناسب[1] .

وقد شهدت الأعوام التي تلت الحرب العالمية الأولى اضطرابات جديدة في النظام النقدي العالمي وذلك بسبب عدم المرونة التي تميزت بها قاعدة الذهب وكان من نتائج ذلك ان قادت الأزمة الاقتصادية العالمية في الثلاثينيات الى التخلي عن الالتزام بهذه القاعدة وقـد كان غياب النظام الذي يوفر أسباب الاستقرار النقدي والتعاون على الصعيد الدولي ومـن خلال هذه الاسباب وغيرها برزت ضرورة البحث عن نظام نقدي عالمي تكـون مـن اولى مهامه إعادة تنظيم العلاقات النقديـة الدوليـة ووضـع الأسـس الكفيلـة لتنظـيم التجـارة الدولية ودعم نموها في فترة ما بعد الحرب ولقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية في تلك الفترة تسعى الى التخلي عن الوضـع الانعـزالي الـذي تميـزت بـه سياسـتها في الثلاثينيـات والعمل نحو تزعم العالم الرأسمالي[2] .

وبناءاً على ذلك دعا الرئيس الامريكي روزفلت الى عقد مؤتمر في تموز 1944 في بريتون وودز في ولاية نيو هامبشير في الولايات المتحدة الامريكية ضـم كثـيراً مـن الخـبراء الدوليين في الاقتصاد والمال ورجال السياسة ، وبعد مرور ثلاثة أشـهر مـن المناقـشات تـم التوصل إلى عقد اتفاق يقضي بإنشاء مؤسستين هما صندوق النقد الـدولي والبنـك الـدولي للانشاء والتعمير ومقرهما واشنطن ، وفي 27 كانون الاول 1945 تمت إجراءات التأسيس لصندوق النقد الدولي برأسمال قدره 8,800 مليـون دولار وتـساهم الـدول الأعـضاء في رأسمال الصندوق وتتمتع كـل دولـة عـضوة بـالحقوق وتـرتبط بالالتزامـات بقـدر نـسبة مشاركتها في رأسمال الصندوق[3] .

---

(1) انظر وسام كلاكش ، صندوق النقد الدولي والازمة النقدية في جنوب شرق اسيا ، رسالة دبلوم الدراسات العليا في العلوم السياسية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية والادارية /الفرع الثاني ، الجامعة اللبنانية ، بيروت ، لبنـان ، 2001 ، ص7

(2) انظر د. عباس غالب الحديثي ، صندوق النقد الدولي (اداة لصنع التبعيـة والهيمنـة) ، المجلـة الثقافيـة ، العدد (51)، الجامعة الاردنية ،مطبعة الجامعة الاردنية ، عمان ، 2000 ، ص20 .

(3) انظر د. حسن العطار ، المنظمات الدولية ، ط1 ، مطبعة شفيق ، بغداد ، 1970 ، ص232 .

وتتمتع الولايات المتحدة الامريكية بنفوذ كبير داخل صندوق النقد الدولي وذلك بالنظر لوقوع مركزه الرئيس في واشنطن على بعد مئات الأمتار من البيت الأبيض ، كذلك فان معظم موظفي صندوق النقد الدولي من المناصرين الأشداء لمبدأ الاقتصاد الحر هذا الاقتصاد الذي يعمل بشكل عام لمصلحة الدول الغنية وخاصة الولايات المتحدة الامريكية ، وبتوقيع (29) دولة على اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي ولد هذا الصندوق في عام 1945[1] ومارس اعماله في اذار سنة 1947 ويبلغ عدد اعضائه (183) دولة[2] .

ويعتبر صندوق النقد الدولي مصرفاً دولياً وقد ساهمت الدول الاعضاء في رأسمال الصندوق كلاً حسب امكانيتها وطبقاً لأهميتها في المجال النقدي ، ويتولى ادارة صندوق النقد الدولي مجلس المحافظين الذي يتكون من محافظ ونائبين للمحافظ وعضو من كل حكومة من حكومات الدول الأعضاء[3] .

الفرع الثاني

أهداف صندوق النقد الدولي[4]

تتمثل أهداف صندوق النقد الدولي فيما يأتي:-

(1) انظر د. رواء زكي يونس الطويل ، دور صندوق النقد الدولي في القرار السياسي ، مجلة متابعات اقليمية ، السنة (5) ، العدد(2) ، مركز الدراسات الاقليمية ، جامعة الموصل ، 2008 ، ص1-2

(2) انظر معن عبد القادر ال زكريا ، مديات تأثير العولمة في تراتبيية نظام القانون الدولي للاقتصاد ، ط1 ، دار الصقر للطباعة والنشر ، العراق ، 2005 ، ص 173 .

(3) انظر د. رياض المومني ، صندوق النقد الدولي وازمة المديونية العالمية ، مجلة اليرموك ، العدد(27) دائرة العلاقات الثقافية العامة ، مطبعة جامعة اليرموك ،الاردن ، 1989، ص44 .

(1) هذه هي الاهداف المعلنة لصندوق النقد الدولي اما فيما يتعلق بالاهداف الخفية لمؤسسي بريتون وودز فانها تتمثل ب:-

1- الحفاظ على موقع الاحتكارات والمؤسسات المالية الكبرى والشركات متعددة الجنسية في الاقتصاديات العالمية وخاصة تجاه استثماراتها في بلدان العالم الثالث .

2- توسيع اسواق الاحتكارات الراسمالية والشركات متعدية الجنسية .

3- عدم منح القروض والمساعدات للدول التي تخرج عن طوع المنظومة الراسمالية العالمية .

4- الزام دول العالم الثالث المدينة بتطبيق اليات اقتصاد السوق .للمزيد من التفصيل انظر د.ناصر عبيد الناصر ، العولمة ومنظمة التجارة العالمية الى اين ؟ من كتاب العولمة واثرها في الاقتصاد العربي ، بحوث ومناقشات ندوة بغداد ، (14-16) نيسان 2004 ، ج3، بيت الحكمة ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بدون سنة طبع ، ص61 .

1- تشجيع التعاون الدولي في الميدان النقدي وذلك عن طريق إيجاد هيئة دائمة تهيئ سبل التشاور والتآزر فيما يتعلق بالمشكلات النقدية الدولية .

2- تيسير التوسع والنمو المتوازن في التجارة الدولية وبالتالي الإسهام في تحقيق مستويات مرتفعة من العملة والدخل الحقيقي والمحافظة عليها ، وفي تنمية الموارد الإنتاجية لجميع البلدان الاعضاء[1] .

3- تقديم المعونة من اجل قيام نظام للدفع متعدد الأطراف من شأنه التيسير على الاعضاء في عقد الصفقات النقدية فيما بينهم[2] .

4- بث الثقة لدى الاعضاء بان موارد الصندوق تحت متناولهم مع ضمانات كافية بما يتهيأ لهم من تصحيح الاختلال في موازين المدفوعات دون الالتجاء الى تدابير هدامة للرخاء الوطني او العالمي .

5- العمل على تقصير امد الاختلال في موازين المدفوعات للدول الأعضاء والتقليل من حدته[3] .

ولتحقيق هذه الاهداف يقوم الصندوق بما يأتي :-

* مراقبة التطورات والسياسات الاقتصادية والمالية في الدول الاعضاء على المستوى العالمي وتقديم المشورة بشأن السياسات لاعضائه استناداً الى الخبرة التي اكتسبها طوال اكثر من خمسين عاماً . ومن امثلة ذلك (حث المجلس التنفيذي الحكومة اليابانية في اطار مراجعته السنوية لاداء الاقتصاد الياباني لعام 2000 على تنشيط النمو بالحفاظ على انخفاض اسعار الفائدة وتشجيع اعادة الهيكلة في الشركات والبنوك وتعزيز جهود التحرير والمنافسة .

(2) انظر د. رواء زكي يونس الطويل ، تركيا وصندوق النقد الدولي ، مجلة دراسات اقليمية ، السنة (5) ، العدد(12) ، مركز الدراسات الاقليمية ، جامعة الموصل ، 2008، ص57.
(3) انظر د. ابراهيم احمد شلبي ، اصول التنظيم الدولي ، بيروت ، 1985 ، ص539.
(4) انظر محمد زكي شافعي ، صندوق النقد الدولي ، مجلة القانون والاقتصاد ،كلية الحقوق ، جامعة فؤاد الاول ، السنة (23) ، العدد(1-2) ، مطبعة جامعة القاهرة ،مصر ، 1953 ، ص4 .

* اقراض البلدان الاعضاء التي تمر بمشكلات في موازين مدفوعاتها ليس لامدادها بالتمويل المؤقت فحسب بل لدعم سياسات التصحيح والاصلاح الرامية الى حل مشكلاتها الاساسية . (مثال ذلك خلال الازمة المالية الاسيوية في الفترة من (1998-1997) قام صندوق النقد الدولي بمساعدة كوريا على تعزيز ما تملكه من احتياجات فتعهد بتقديم (21) بليون دولار امريكي لمعاونتها في إصلاح الاقتصاد وإعادة هيكلة القطاع المالي وقطاع الشركات وما عرضه الصندوق على حكومة العراق عام 2009 وهو منحها قروضاً بفائدة سنوية مقدارها 5و1 ٪ لمواجهة العجز في الموازنة العامة الناجمة عن انخفاض اسعار النفط .

* تقديم المساعدة الفنية والتدريب في مجالات خبرة الصندوق الى حكومات البلدان الاعضاء وبنوكها المركزية ومن امثلة ذلك (في اعقاب انهيار الاتحاد السوفيتي ، تدخل الصندوق لمساعدة دول البلطيق وروسيا وغيرها من بلدان الاتحاد السوفيتي[1] .

ويمكن لاي بلد عضو ان يلجأ الى صندوق النقد الدولي للحصول على التمويل اللازم لأغراض ميزان المدفوعات ، اي اذا احتاج الى قرض رسمي ليتمكن من سداد مدفوعاته الخارجية والحفاظ على مستوى مناسب من الاحتياطات من غير ان يتخذ تدابير مدمرة للرخاء الوطني او الدولي ، وقد تتضمن هذه التدابير فرض قيود على التجارة والمدفوعات وضغط الطلب في الاقتصاد المحلي ضغطاً شديداً ، وبغير المساعدة المقدمة من صندوق النقد الدولي قد تضطر الدول الأعضاء الى إجراء اصلاحات فجائية قد تضر بالاقتصاد الوطني[2] .

وزيادةً على ما تقدم فان من جملة الخدمات التي يؤديها الصندوق لأعضائه هو تقديمه المشورة من اجل حل المشكلات المالية وعلاج التضخم النقدي وتنظيم مصروفات

(1) انظر ما هو صندوق النقد الدولي بحث منشور على الانترنت بتاريخ 2008/11/10 على الرابط التالي W.W.W .imf .org .

(2) انظر د. رواء زكي يونس الطويل ، تركيا وصندوق النقد الدولي ، مصدر سابق ، ص59.

الحكومات والضرائب . فضلاً عن قيامه بتقديم المعونة الفنية للدول وقيامه بطبع إحصائيات وتقارير مختلفة[1] .

الفرع الثالث

البنية التنظيمية لصندوق النقد الدولي

هنالك انطباع سائد بين البعض ان صندوق النقد الدولي هو مؤسسة مستقلة إداريا وتنظيمياً وبشكل يؤدي الى ان خط سير اتخاذ القرار يتجه من ادارة الصندوق ليدخل حيز التنفيذ في سياسات الدول وبطريقة قد تكون تعبيراً عن الاملاءات وفرض السياسات بحيث لا تكون نابعة من ارادة الدول الاعضاء ولكن الواقع العملي لا يؤكد هذه المقولة بل يدحضها لان الصندوق هو تعبير عن ((مؤسسة تمثل إرادة أعضائها))[2] .

ان صندوق النقد الدولي مسؤول امام بلدانه الأعضاء وهي مسؤولية تمثل عنصراً لازماً لتحقيق فعاليته ويتولى القيام بأعمال الصندوق اليومية مجلس تنفيذي يمثل البلدان الأعضاء البالغ عددهم 183 بلداً وهيئة موظفين دوليين يقودهم المدير العام وثلاث نواب للمدير العام علماً بان كل عضو في فريق الإدارة يتم اختياره من منطقة مختلفة من العالم ، علماً ان صندوق النقد الدولي يتكون من ثلاثة اجهزة رئيسية هي مجلس المحافظين ومديرون تنفيذيون ومدير اداري ،ففيما يتعلق بمجلس المحافظين فانه يعتبر الجمعية العامة للصندوق ويتكون من ممثلين عن كل الدول الأعضاء حيث ان كل دولة تكون ممثلة في مجلس المحافظين بمحافظ ومحافظ مناوب اما فيما يتعلق باختصاصات هذا المجلس فانه يمكن القول انه يتولى جميع الاختصاصات الداخلة في نشاط الصندوق هذا وانه يجوز له ان يفوض المديرين التنفيذيين في ممارسة كل الصلاحيات باستثناء ما تعلق منها بقبول

(1) وكجزء من نشاط الصندوق في مجال المساعدات الفنية تم انشاء معهد صندوق النقد الدولي لغرض تنسيق ونشر برامج التدريب المخصصة لموظفي وزارات المالية والبنوك المركزية في الدول الاعضاء . لمزيد من التفصيل انظر د. حسن العطار ، مصدر سابق ، ص 233-234 .

(2) انظر وسلم كلاكش ، صدر سابق ، ص17 .

الأعضاء او وقف العضوية وتغيير الانصبة او تعديل قيمة عملات الدول الأعضاء وتقرير توزيع الدخل الصافي او تقرير تصفية الصندوق[1] .

اما فيما يتعلق بالمديرين التنفيذيين فان عددهم عشرون عضواً وهم كل من ممثلي الولايات المتحدة الامريكية وانكلترا والمانيا الغربية واليابان وفرنسا هذه الدول تمثل في الصندوق بشكل دائمي اما عن بقية المديرين وعددهم خمسة عشر عضواً يقوم باختيارهم المحافظون الممثلون للاعضاء الاخرين وهؤلاء المديرون التنفيذيون مسئولون عن نشاط الصندوق اما فيما يتعلق بالمدير الإداري فالمديرون التنفيذيون يقومون باختياره وهو لا يمثل دولة بعينها كما انه يرأس جميع العاملين في الصندوق ويتولى إدارة اعمال الصندوق المعتادة[2] .

الفرع الرابع

سياسة الصندوق في مواجهة ازمة المديونية الخارجية

يتمثل الدور الذي يقوم به صندوق النقد الدولي في تقديم القروض قصيرة الاجل الى الدول الأعضاء التي تعاني من عجز مؤقت في ميزان مدفوعاتها او التي ترغب بإعادة جدولة ديونها وتقترن القروض المقدمة من الصندوق بإبرام اتفاقيات للتثبيت الاقتصادي او ما يسمى بإعادة الهيكلة[3] .

وقد كان لزاماً على معظم اقتصاديات البلدان النامية إتباع سياسات إعادة الهيكلة وذلك لكثرة أعبائها من الديون وقد كان الهدف الأساس من تطبيق هذه السياسات مساعدة اقتصاديات دول الجنوب من اجل دفع ديونها المستحقة لدول الشمال مقابل فتح أبوابها امام العالم كله مما ينتج عن ذلك ان اية وسيلة لحماية الانتاج الوطني واية عمليات اقتصادية اخرى تم تطبيقها قبل اتباع هذه السياسة يجب الغائها . وبذلك تصبح الدول النامية مكشوفة على السوق العالمية حتى لو كانت لديها الموارد اللازمة لمنافسة

(3) انظر د. ابراهيم احمد شلبي ، التنظيم الدولي ، الدار الجامعية ، بيروت ، لبنان ، 1984 ، ص473 .
(1) انظر د. محمد سعيد الدقاق ، التنظيم الدولي ، الدار الجامعية ، بيروت ، لبنان ، 1983 ، ص42 .
(2) لمزيد من التفصيل انظر د. رياض المومني ، مصدر سابق ، ص 45 .

عمالقة السوق[1] . ذلك ان سياسة التكييف الهيكلي تلزم البلدان المدينة بتنفيذ سلسلة من الإجراءات المخلة بمصالحهم وسياساتهم فعلى صعيد التجارة الخارجية يحدد صندوق النقد الدولي مطالبه في تخفيض قيمة العملة الوطنية وفتح أسواق حرة لصرف العملات الاجنبية والغاء نظام الرقابة على النقد الاجنبي وازالة القيود المفروضة على التعامل بالعملات الاجنبية والغاء القيود المفروضة على الصادرات والاستيرادات ودعم انشطة القطاع الخاص في هذه العملية[2] ، وكذلك إتباع سياسة انكماشية للحد من التضخم عن طريق تخفيض عجز الموازنة العامة ويتم ذلك من خلال زيادة الضرائب وأسعار بيع السلع والخدمات التي تقدمها الحكومة وتخفيض الإنفاق العام الجاري والاستثماري[3] .

وبذلك يمكننا القول ان هذه السياسة تمثل وصفة أيدلوجية رأسمالية هدفها تبعية الدول النامية للرأسمالية العالمية بفتحها امام صادرات رؤوس اموال المركز الرأسمالي .

ولقد افصحت ازمة المديونية العالمية عن الدور الخطير الذي يؤديه صندوق النقد الدولي سواء أكان دائناً او وسيطاً بين الدائنين والدول المدينة فعلى سبيل المثال ارتفع نصيب الصندوق من اجمالي الديون المستحقة على الدول النامية الى حوالي (30) مليار دولار عام 1986 وكان من نتيجة هذا التوجه في سياسة الصندوق والشروط التي يجب على الدول الاعضاء الالتزام بها من اجل إجراء الإصلاح الهيكلي ان تعرض الى العديد من الانتقادات ،منها :-

1- ان البرامج التي يشارك في صياغتها الصندوق نابعة من النظام الرأسمالي لذلك فإنها غالباً ما كانت تستهدف صيانة هذا النظام أكثر من مراعاة النظم الاقتصادية القائمة في البلدان المعنية.

(3) انظر معن عبد القادر ال زكريا ، مديات تأثير العولمة في تراتبية نظام القانون الدولي للاقتصاد ، مصدر سابق ، ص177.
(1) انظر د. رواء زكي يونس الطويل ، دور صندوق النقد الدولي في القرار السياسي ، مصدر سابق ، ص4.
(2) انظر د. عباس غالب الحديثي ، مصدر سابق ، ص21.

2- ان الشروط التي يفرضها الصندوق على الدول الأعضاء كثيراً ما تترك عواقب اجتماعية وسياسية يصعب تداركها مثل الاضطرابات التي حدثت في الهند والبرازيل وتركيا ومصر[1] .

3- ان السياسة المقدمة من الصندوق هي سياسة نقدية وليست اقتصادية بمعنى ان الإصلاح الاقتصادي هو التحكم في كمية النقود وليس تعديل البناء الاقتصادي .

4- ان تخفيض سعر الصرف في الدول التي تعتمد في تغطية معظم احتياجاتها على الاستيراد الخارجي يصاحبه زيادة التضخم وزيادة العجز في ميزان المدفوعات وهذا يخالف ما يهدف إليه الصندوق[2] .

5- ان النهج الذي يتبناه صندوق النقد الدولي يهدف الى التخلي عن دعم الدولة للسلع الضرورية التي تشكل القوت اليومي لحياة الناس .

وعندما انهار الاتحاد السوفيتي في تسعينيات القرن الماضي وتفككت المنظومة الاشتراكية فان مشروطية صندوق النقد قد زادت زيادة كبيرة وأصبحت تتمثل بحزمة من الشروط أطلق عليها اسم الوصايا العشر يمكن إيجازها فيما يأتي[3] :

1- الإحلال الشامل لاقتصاد السوق الحر محل الاقتصاد المركزي الموجه والمختلط ليسود النظام الاقتصادي الرأسمالي الحر في جميع بلدان العالم .

2- الالتزام باليات السوق ممثلة بقوى العرض والطلب في تخصيص الموارد الاقتصادية .

3- تحرير التجارة الخارجية من كافة القيود الكمركية والكمية والإدارية بما يكفل انسياب السلع والخدمات بين مختلف الدول وفق مبدأ المنافسة الدولية .

4- تحرير كافة اسعار السلع والخدمات من التدخل الاجباري للدولة وترك مهمة تحديدها لآلية السوق الحر ممثلة في العرض الكلي والطلب الكلي .

(3) انظر عباس غالب الحديثي ،المصدر نفسه ، ص 23..
(4) انظر د. رياض المومني ، مصدر سابق ، ص45 .
(1) انظر مهدي غالب حسن المقري ،مصدر سابق ، ص36 .

5- خصخصة المشروعات الاقتصادية العامة .

6- إيجاد حل لمشكلة الديون من خلال إتباع أسس وقواعد نادي باريس .

هذا وتقود الولايات المتحدة الأمريكية وصندوق النقد الدولي حالياً جهود إعادة هيكلة اقتصاد العراق على وفق أيدلوجياتهم ومصالحهم وليس على اساس إرادة الشعب العراقي ، وتمثل الخصخصة اساس هذه الاجندة اما الوسيلة الرئيسية لتنفيذ هذه الأجندة فهي الديون .

وحول خطط الصندوق المتعلقة بالعراق فقد نص البيان الصحفي لصندوق النقد الدولي والصادر في 30 ايلول عام 2004 حيث أعلن فيه إطلاق برنامج ((المساعدات الطارئة لحالات ما بعد النزاع)) على ضرورة تنفيذ إصلاحات هيكلية اساسية لتحويل العراق الى اقتصاد السوق بما في ذلك الإصلاح الضريبي وإصلاح القطاع المالي وإعادة هيكلة مؤسسات القطاع العام وأكد البيان ضرورة تحقيق تقدم في هذا المجال في عام 2005[1] .

ان أهم ركيزة ستستخدم لتنفيذ مشاريع صندوق النقد الدولي هي الشروط الموضوعة لخفض ديون العراق التي تقدر ب (125) بليون دولار ففي تشرين الثاني من عام 2007 وافق نادي باريس على تخفيض مستحقاته من ديون العراق بما نسبته (42) بليون من اصل (125) بليون إلا ان هذا التخفيض كان مشروطاً بتنفيذ العراق للشروط التي وضعها صندوق النقد الدولي في نهاية عام 2008[2] .

وهكذا يتبين لنا من مجمل ماتقدم ان الإستراتيجية الرئيسية لصندوق النقد الدولي قائمة على تضييق الخناق على البلدان النامية بما يخدم مصالح الرأسمال الطفيلي ودفعها إلى المزيد من الاستدانة الخارجية في سبيل تكبيلها بديون باهضة لتكون مدخلاً لفرض شروط الدول الدائنة ومصادرة قرارها الوطني وتكتسب موافقة الصندوق على تمويل البلد المعني أهمية كبيرة اذ ان موافقة الصندوق على تقديم القروض تمثل شهادة

(2) انظر د. رواء زكي يونس الطويل ، دور صندوق النقد الدولي في القرار السياسي ،مصدر سابق ، ص 5 -6 .

(1) انظر د. رواء زكي يونس الطويل ، دور صندوق النقد الدولي في القرار السياسي ،المصدر نفسه ، ص 5-6 .

حسن سلوك في ان البلد المدين يسير في طريق الإصلاح والهيكلة التي هي اهم شروط صندوق النقد الدولي .

ونظراً للدور المتزايد لصندوق النقد الدولي في تمويل العجوز الخارجية وتجهيز المصادر الاخرى للتمويل فضلاً عن زيادة وتشديد قيود المشروطية في اللجوء الى موارد الصندوق كل ذلك جعل من صندوق النقد حارساً على النظام الاقتصادي الدولي وأصبح ينظر اليه على انه الطبيب الذي يعطي الوصفات وبذلك تمكن الصندوق من ان يؤدي دوراً بارزاً في تطبيع الاقتصاديات وتدويل النشاط الاقتصادي وعولمته وذلك عن طريق برامج التثبيت والتكييف الهيكلي .

المطلب الثاني

البنك الدولي

سنحاول في هذا المطلب إلقاء الضوء على البنك الدولي للإنشاء والتعمير وذلك من خلال تناول الجذور التاريخية للبنك في الفرع الأول وأهداف البنك عبر الفرع الثاني في حين نخصص الفرع الثالث للحديث عن خصائص البنك بينما نتطرق الى البنية التنظيمية للبنك عبر الفرع الرابع .

الفرع الأول

الجذور التاريخية لنشأة البنك

ترجع بداية التفكير في إنشاء منظمة للتمويل الدولي الى سنة 1889 حين بدأت مناقشة إنشاء مصرف للتنمية بين دول امريكا اللاتينية بيد ان تلك المحاولة لم تؤد الى نتيجة[1] .

(1) انظر د. عبد المعز عبد الغفار نجم ، الجوانب القانونية لنشاط البنك الدولي للانشاء والتعمير ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ،مصر 1976 ، ص33 .

ولكن فكرة إنشاء هذه المنظمة لم تمت حتى جاءت الفرصة لإنشاء هيئة للتمويل عالمية النطاق تمخضت في البنك الدولي للانشاء والتعمير الذي تم انشائه من اجل تشجيع الاستثمارات وتنمية الموارد ورفع مستوى المعيشة[1] .

لقد تم انشاء البنك الدولي على اثر المؤتمر الذي عقد في بريتون ودز في ولاية نيو هامبشير في سنة 1944 حيث اسفر هذا المؤتمر عن إنشاء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وقد ساهمت الدول العربية في انشاء البنك الدولي الذي ابتدأ اعماله سنة 1946 مستخدماً وسيلتي الاقراض وضمان القروض لانجاز اعماله[2] .

وقام بوضع التصميم الاساسي للبنك الدولي للإنشاء والتعمير وتوأمه صندوق النقد الدولي موظفو حكومة الولايات المتحدة وبخاصة ((هاري ديكسنر هوايت)) ومساعد وزير الخزانه انذاك هنري مورجانثو مع مساعدة محدودة من العالم الاقتصادي البريطاني (اللورد كينز)[3] .

وبما ان الولايات المتحدة الأمريكية كانت من الدول التي نجت من الدمار في الحرب فان هذا قد ساعدها بان تكون الدولة الوحيدة المالكة للمواد القابلة للاقتراض ومكنها هذا من ان تستأثر باكثر من 37٪ من حقوق التصويت عشية نهوض البنك الدولي[4] .

ومن اجل ذلك فقد اصبحت هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على البنك الدولي حقيقة واقعية نص عليها ميثاق البنك الدولي اذ جاء فيه (يقام المكتب الرئيس للبنك في أراضي البلد العضو الذي يمتلك اكبر عدد من الاسهم) وكان تفضيل واشنطن على

---

(2) انظر د. جاسم محمد زكريا ، مصدر سابق ، ص305 .

(3) انظر كليب سعد كليب ،اقتصاد المعرفة والامن الاقتصادي العربي ، مجلة المستقبل العربي ،السنة (26) ، العدد (293) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2003 ، ص23-42 .

(1) انظر شيريل بيبار ، البنك الدولي ، دراسة نقدية ، ترجمة احمد فؤاد بلبع ، دار سينا للنشر ، ط1 ، القاهرة ، 1994 ، ص27-28 .

(2) لا تزال الولايات المتحدة هي اكبر حملة الاسهم بالرغم من تراجع قوتها التصويتية الى 21% الا ان قوة الولايات المتحدة الاقتصادية تعد قيداً على قرارات البنك الدولي ومجموعة اكثر فعالية مما تشير اليه التسمية المؤدية للقوة التصويتية للمزيد من التفصيل انظر شيريل بيبار ، المصدر نفسه ، ص50 .

نيويورك مقراً للبنك انتصاراً لوجهة النظر الأمريكية القائلة بان البنك والصندوق ينبغي ان يكونا خاضعين لرقابة من قبل حكومات قومية وذلك على نقيض ما كان يامله (كينز) في ان يكون من المستطاع إدارة كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي كمؤسستين تكنوقراطيين لهما استقلال ذاتي بمنأى عن تقلبات السياسات القومية ولاشك ان السبب المباشر لانتصار وجهة النظر هذه يعود الى ان الولايات المتحدة كانت تمتلك في عام **1945** ثلاثة ارباع الاحتياطي العالمي من الذهب مما جعلها البلد الوحيد القادر على إبدال عملتها الوطنية بالذهب وقد كانت هذه القاعدة (قابلية التبديل بالذهب) هي محور نظام (بريتون وودز) الذي نقضته الولايات المتحدة عندما اوقفت مبادلة الذهب بالدولار في **15**/ آب/ **1971**[1] .

ويعد البنك الدولي وبموجب اتفاقية انشائه مؤسسة تقوم بين الحكومات في صورة شركة تملك الحكومات الأعضاء رأسمالها[2] . وقد تأسس البنك برأسمال قدره (**10**) مليارات دولار[3] ورأسماله مقسم الى اسهم قيمة السهم الواحد (**100**) الف دولار وحق الاكتتاب في هذه الأسهم يقتصر على الدول وهي تساهم في البنك حسب مواردها الاقتصادية ، وعلى الدول الراغبة في المشاركة في البنك الدولي ان تسدد نقداً (**20**٪) من المبلغ الذي تشارك به (**2**٪ بالذهب والدولار الأمريكي و**18**٪ من عملتها الخاصة) اما ال**80**٪ الاخرى فتبقى لديها كاحتياطي يستطيع البنك ان يسحب منها لتسديد التزاماته عند الحاجة . وان للبنك موارد اخرى تتأتى عن طريق الفائدة التي يحصل عليها من تقديم القروض ومن اخذه للعمولة عن المعاملات التي ينجزها كما انه يستطيع الاقتراض لسد حاجة الدول الاعضاء[4] .

---

(3) انظر د. جاسم محمد زكريا ، مصدر سابق ، ص306-307 .
(4) انظر معن عبد القادر زكريا ، عولمة المنظمات الاقتصادية الدولية ، مصدر سابق ، ص79 .
(5) انظر د. حسن العطار ، مصدر سابق ، ص 236 .
(1) انظر د. حسن العطار ،مصدر سابق ، ص236 .

ويبلغ عدد أعضاء البنك (183) دولة تصب مصالحها جميعاً في مجلس المحافظين ومجلس الادارة ومقرهما في واشنطن العاصمة الأمريكية هذا ولكي تصبح أي دولة عضوة في البنك الدولي يجب ان تنضم أولاً الى عضوية صندوق النقد الدولي[1] .

اما فيما يتعلق بعضوية البنك فهي تنقسم الى نوعين من العضوية كما هو الحال في غيره من المنظمات الدولية الاولى عضوية اصلية والثانية عضوية انضمام والأعضاء الأصليون هم كل الدول التي وقعت ميثاق البنك واودعت تصديقاتها لدى حكومة الولايات المتحدة الامريكية قبل يوم 31 كانون الاول 1945 والاعضاء المنضمون هم كل الدول التي انضمت بعد ذلك .وشروط الانضمام هي .

1-ان تكون الدولة مستقلة .

2-ان تكون الدولة عضوة في صندوق النقد الدولي[2] .

الفرع الثاني
أهداف البنك

للبنك العديد من الاهداف التي يسعى الى تحقيقها ومنها :-

1- يهدف البنك وكما هو مبين من تسميته (الإنشاء والتعمير) والمقصود بالتعمير هو تعمير المناطق التي دمرتها او خربتها الحرب وذلك عن طريق تسهيل الاستثمار وتخصيص رأس المال اللازم لتحقيق الأغراض الإنتاجية في الاقتصاديات المدمرة او المعطلة بسبب الحرب . وبناءاً عليه كانت القروض في عام 1947 التي بلغ مجموعها نحو (497) مليون دولار موجهة الى بعض دول غرب اوربا الأعضاء في البنك ، و يتمثل هذا الهدف حالياً في مساعدة البلدان الحديثة الاستقلال وذلك من

(2) انظر معن عبد القادر ال زكريا ، مديات تأثير العولمة في تراتبية نظام القانون الدولي للاقتصاد ، مصدر سابق ، ص 115

(3) انظر د. ابراهيم احمد شلبي ، اصول التنظيم الدولي ، مصدر سابق ، ص 546 .

خلال مساعدتها في إصلاح ما دمرته حروب الاستقلال ومساعدتها على استثمار ثرواتها القومية[1] .

ولتحقيق هذا الغرض فهو يقوم بتقديم القروض الطويلة الاجل والمتوسطة الأجل الى الدول الأعضاء ، وتختلف مدة القرض باختلاف الحالات ولكن المعدل العام للقرض هو (20) سنة وقبل ان يقوم البنك بتقديم القروض علية القيام بدراسة المشاريع التي يراد تمويلها لكي يتأكد بان المبالغ المطلوبة سوف تستخدم في الأغراض المثمرة وتعطى القروض عادة بعملة الدولة المقترضة وتعاد بنفس العملة الا اذا وافقت الجهة المقترضة على تسلم عملة اخرى . ويتأكد البنك قبل تقديم القرض من قدرة الدولة المقترضة على السداد[2] .

ويتضمن عقد القرض فائدة تتراوح بين خمسة ونصف الى سته ونصف بالمائة كما ان البنك يتقاضى عمولة تبلغ حوالي 1٪[3] .

2- المساهمة في تنمية المبادلات التجارية والدولية.

3- رعاية الإصلاحات الهيكلية بسبب ازمة الطاقة حيث حدث في الآونة الأخيرة تغيير في سياسة البنك يتضمن اعطاء قروض تهدف الى اجراء إصلاحات هيكلية دون ان يكون هدف هذا القرض الربح الفوري وقد منحت هذه القروض الى الدول المستوردة للبترول وتأثرت بازمة الطاقة[4] . اذ مع تصاعد موجة العولمة في منتصف الثمانينات من القرن العشرين عانت دول نامية كثيرة من أزمات اقتصادية مما دفع البنك الدولي الى اتباع سياسة جديدة قائمة على تقديم قروض الى هذه الدول من اجل القيام بإصلاحات هيكلية من اجل النهوض باقتصادياتها . مع ترك الحرية لهذه

(1) انظر د. ابراهيم احمد شلبي ، التنظيم الدولي ، مصدر سابق ، ص 475 .
(2) انظر د. حسن العطار ، مصدر سابق ، ص237 .
(3) انظر د. حسن العطار ، المصدر نفسه ، ص 237
(4) انظر د. غسان الجندي ، قانون المنظمات الدولية ، مطبعة التوفيق ، عمان ، الاردن ، 1987 ،ص 78-79 .

الدول في استخدام هذه القروض من اجل مواجهة احتياجات الدولة من السلع والخدمات المستوردة[1] .

مما تقدم يمكننا القول ان البنك الدولي قد قدم هذه القروض المسماة ((بقروض التصحيحات الهيكلية))[2] منذ عام 1980 اما قبل هذا التاريخ فلم يعرف البنك ومن تاريخ إنشائه والى عام 1980 الا نوعين من القروض هما :-

الاول :- قروض المشروعات Project lending :- حيث تعطى هذه القروض لتمويل مشروع معين مثل بناء طريق او توليد كهرباء او ما شابه ذلك ويمثل هذا النوع من القروض النسبة الساحقة من قروض البنك وتخضع مشروطية هذا النوع من القروض بالمشروع ذاته وليس لها أية علاقة بالسياسات العامة للبلد المقترض .

الثاني :- قروض البرنامج Program lending وهذه القروض لا تعطى لتمويل مشروع معين وانما تعطى لتمويل برنامج إنمائي او قطاعي ليتناول عدة مشروعات او لتخفيف الاختناقات في العملة الاجنبية وان البنك قد حصر هذا النوع من القروض في أضيق نطاق بحيث لا تتجاوز في اية سنة من السنوات عن 10٪ من مجموع القروض التي يقدمها البنك[3] .

هذا هو الوضع الذي كان سائداً في البنك الدولي الى سنة 1980 حينما بدأ البنك الدولي باستحداث قروض التصحيحات الهيكلية وهي تشبه الى حد كبير قروض البرامج من حيث انها لا تعطى لتمويل مشروع معين ولكن لدعم ميزان المدفوعات للبلد الا أنها تختلف عن قروض البرامج من حيث انها تشتمل على درجة عالية من المشروطية[4] .

---

(5) انظر د. ابراهيم شحاته ، البنك الدولي والعالم العربي ، منشورات دار الهلال ، العدد(474) ، القاهرة ، 1990 ، ص24025 .

(1) ان التثبيت يعني الاستقرار (stabilization) وهو يعبر عن السياسات الموجهة نحو تحقيق تغيرات في التوازن الداخلي والخارجي اما التكيف الهيكلي فهو يعبر عن السياسات التي تعمد الى تغيير هيكل الحوافز والمؤسسات ، لمزيد من التفصيل حول سياسات الاصلاح والتكييف الهيكلي انظر ، د. اكرام عبد العزيز ، الاصلاح المالي بين نهج صندوق النقد الدولي والخيار البديل ، ط1 ، بيت الحكمة ، بغداد ، 2002 ، ص51-52 .

(2) انظر د. سعيد النجار ، التطورات الجديدة في النظام المالي الدولي ، مجلة مصر المعاصرة ، السنة (78) ، العددان (409_410) ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع ، القاهرة 1987 ، ص18 .

(3) انظر د. سعيد النجار ، المصدر نفسه ، ص19

4- تقديم المعونة الفنية او المساعدة الفنية في تنفيذ برامج استثمار طويلة الأجل .
5- ومن اهداف البنك الاخرى المساعدة على فض المنازعات الدولية بالطرق السلمية ومن الامثلة على ذلك قيامه بفض الخلاف الذي نشب بين الهند والباكستان والخاص بمياه نهر السند وقد توسط البنك في حل هذا الخلاف وادى دوراً تكلل في النهاية بتوقيع رئيسي حكومتي الدولتين لاتفاقية خاصة بتقسيم مياه النهر المذكور[1] .

الفرع الثالث

خصائص البنك الدولي

لقد ظهرت الى الوجود الاتفاقية المنشئة للبنك الدولي بعد انتهاء المؤتمر الذي عقد في بريتون وودز في 22/ تموز / 1944 وبدأ هذا البنك بمزاولة أعماله حالما أودعت الدول التي تمتلك ما يقارب 65٪ على الأقل من رأسمال البنك المقرر وثائق تصديقها في 15/ 7/ 1947 وقد رفضت بعض الدول الانضمام الى البنك ومنها مثلاً الاتحاد السوفيتي سابقاً الذي رفض منذ البداية الانضمام الى البنك على اعتبار ان النظام السياسي والاقتصادي الاشتراكي لا يتفق مع النظام الذي يقوم علية البنك[2] . وللبنك الدولي العديد من الخصائص منها :-

1- البنك الدولي هو المؤسسة الام الذي انبثقت عنه ثلاث هيئات دولية هي مؤسسة التنمية الدولية IDA والمؤسسة المالية الدولية IFC والوكالة الدولية لضمان الاستثمار الجماعي MIGA .
2- البنك الدولي للاعمار والتنمية هو منظمة حكومية Inter governmetal وهو كغيره من هذه المنظمات قائم على الحقيقة التي يقوم عليها التنظيم الدولي الحالي وهي مبدأ عدم المساواة في الحقوق بين الدول لان هذه الحقوق قد ارتكزت على الوزن

(1) انظر د. ابراهيم احمد شلبي ، اصول التنظيم الدولي ، ص545. .
(2) انظر د. ابراهيم احمد شلبي ، اصول التنظيم الدولي ، مصدر سابق ، ص546 .

الاقتصادي للدول لذلك فان الدول الكبرى تتمتع بقوة تصويت كبيرة مكنتها من السيطرة على البنك(1) .

3- وقد قام البنك الدولي على فكرة التوفيقية(2) كتلك التي سادت في مؤتمر (دمبارتون اوكس) الا ان اكثر مواطن تجلي صدقية (بريتون وودز) تظهر في تفسير الاتفاقية المنشئة للبنك الدولي ذلك انها يمكن ان تعد ظاهرة خاصة في حياة التنظيم الدولي المعاصر حيث انها منحت الحق في تفسير الاتفاقية المنشئة للبنك للهيئات الحاكمة فيه على سبيل الاستئثار ذلك ان قرار البنك في هذا الشأن لا يقبل الاستئناف امام اية جهة اخرى(3) .

4- يقوم البنك الدولي على فكرة راس المال القابل للاستدعاء أي ان الجزء الأكبر من راس مال البنك مقسم الى اسهم تتضمن التزام اصحابها بسدادها عند طلبه إياها اما موارد البنك الماليه التي يستخدمها في الإقراض فانها تأتيه عن طريق اقتراضها من اسواق رأس المال الدولية(4) .

الفرع الرابع

البنية العضوية للبنك الدولي للانشاء والتعمير

ان الدول المهيمنة على البنك وما تمثله من فلسفة من جهة ودول العالم الثالث وقضايا التنمية فيها من جهة أخرى دفعوا بالمؤسسة الام للبنك الدولي الى ان تتوالد لتغدو رابع أربعة من أبنائها وبذلك أصبح البنك الدولي يتكون من(5) :

---

(3) انظر د. حازم الببلاوي ، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر ، سلسلة عالم المعرفة ، العدد 257 ، 2000 ، 45-46 .

(4) التوفيقية منهاج فلسفي يهدف الى تاكيد ظاهرة (وحدة الحقيقة) فيما تقوم به من جمع بين المتعارضين لصبها في بوتقة الاتفاق وتعتمد مبدأ التوازن بين العنصرين الذين تجمع بينهما اذ لو تقررت عنصر على اخر لانتفت ضرورة التوفيق .

(1) انظر د. عبد المعز عبد الغفار ، مصدر سابق ، ص53 .

(2) انظر د. عبد المعز عبد الغفار ،المصدر نفسه ، ص97 .

(3) انظر د. جاسم محمد زكريا ، مصدر سابق ، ص318 .

1- البنك الدولي للإنشاء والتعمير : المؤسسة الام التي نهضت في مؤتمر (بريتون وودز) .
2- مؤسسة التنمية الدولية IDA.
3- المؤسسة المالية الدولية IFC .
4- الوكالة الدولية لضمان الاستثمار الجماعي MIGA .

ولن نخوض في تفاصيل الصفات المميزة لهذه المؤسسات كونها تحمل ذات صفات المؤسسة الام ولكننا سنحاول تسليط الضوء عليها بشيئ من الإيجاز :

أولاً : مؤسسة التنمية الدولية IDA :

لقد تم إنشاء هذه المؤسسة عبر الخطاب الذي وجهه رئيس المجلس الاستشاري الى رئيس البنك الدولي في 31/ 7/ 1959 بالموافقة على إنشاء هذه المؤسسة[1] وبالرغم من ان المؤسسة لها دستورها الخاص بها الذي يعلن في مادته الثانية انها ((كيان مستقل ومتميز عن البنك) الا انها لا تعدو ان تكون مجرد حساب مستقل يديره البنك الدولي وموظفوه اذ انها تقوم بتمويل المشروعات ذاتها التي يمولها البنك والتي يتم اختيارها وفقاً للمعايير المعتمدة من قبل البنك هذا با لاضافة الى ان العضوية في هذا البنك شرط سابق على عضوية مؤسسة التنمية الدولية وان ائتمانات هذه المؤسسة هي قروض يتعين سدادها وتتميز بخاصتين هما الفائدة وطول المدة فالفائدة هنا زهيدة جداً لا تتجاوز 0,75 ٪ وهي تمثل الأجور الإدارية لتمشية القرض كما ان اجل القروض قد بلغ 50 سنة هذا بالإضافة الى ذلك فان هذه القروض يمكن ان تسدد بالعملة الوطنية غير القابلة للتحويل[2] .

اما السبب الاخر وراء إنشاء هذه المؤسسة فيتمثل في كونها كانت المنقذ للبنك من ان تهدد فاعليته بالانكماش والتراجع وهذا ما دفع بالبعض الى القول (كانت توقعات المستقبل في عام 1960 غير مشروعة على الإطلاق بالنسبة لوكالة مجهزة فقط لتقديم

(4) انظر د. عبد المعز عبد الغفار ، مصدر سابق ، ص 386 .
(1) انظر د. شيريل بيبار ، مصدر سابق ، ص41-42

قروض بأسعار فائدة قريبة من الاسعار التجارية الى بلدان ليس باستطاعتها الاقتراض من مكان اخر) ، خلاصة القول انه كان لابد من ابتداع مؤسسة التنمية الدولية لكي يظل للبنك تفوقه بالنسبة للوكالات الإنمائية المتعددة الأطراف التي تحاول تيسير التنمية الدولية[1] .

هذا وتعود فكرة إنشاء مؤسسة التنمية الدولية الى السيناتور Monorony وزير الخزانة الأمريكية ورئيس البنك الدولي وكانت مؤداها عقد مؤتمر ثان(لبريتون وودز) وقد عارضت الولايات المتحدة في البدء هذه الفكرة خشية عدم الوصول الى نتائج مرضية وإزاء ذلك قدم (Monorony) مشروعاً الى مجلس الشيوخ الأمريكي لإنشاء هيئة التنمية الدولية[2] .

وهنالك العديد من الشروط الواجب توافرها في الدولة الراغبة في الاقتراض حتى يتم لها ذلك وهذه الشروط هي[3]:-

1- ان تكون الدولة فقيرة جداً وحدة الفقر هو من المعايير التي يستأثر البنك الدولي بتحديدها.

2- ان تكون الدولة متمتعة بالاستقرار الاقتصادي والمالي والسياسي الذي يؤهلها للاقتراض في سبيل التنمية طويلة الامد .

3- يجب ان يعاني ميزان المدفوعات[4] للدولة الطالبة للقرض من اختلال[5] .

---

(2) انظر شيريل بييار ، المصدر نفسه ، ص 41 .

(3) لم يكن مشروع Monorony هو وحيد عصره فقد كان هناك العديد من المحاولات والافكار التي اريد بها التغلب على جمود اليات الاقراض من البنك الدولي ولانعتقد ان المراد كان مساعدة الدول النامية بل خلاف هذا . لمزيد من التفصيل انظر د. عبد المعز عبد الغفار ، مصدر سابق ، ص386.

(4) انظر د.جاسم محمد زكريا ، مصدر سابق ، ص320 .

(1) ميزان المدفوعات : هو سجل منظم لكل العمليات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في الدولة والمقيمين في الخارج خلال فترة معينة من الزمن هي سنة في الغالب واذا كان القيد في ميزان المدفوعات يخضع لمبدأ القيد المزدوج فان يقتضي ان يتساوى دائماً الجانب الدائن والمدين بالميزان وعدم تحقق ذلك يعني اختلال الميزان الذي يأخذ احد الاشكال التالية (الاختلال العارض ، الاختلال الموسمي ، الاختلال الدوري ، الاختلال طويل الامد) لمزيد من التفصيل انظر د. زين العابدين عبد الناصر ود. صفوت عبد السلام عوض الله ، الاقتصاد الدولي ، دار الثقافة الجامعية ، 1996 ، ص25-27 .

(2) يعاني ميزان المدفوعات من اختلال عندما تكون ايرادات الدولة الخارجية من تجارة السلع والخدمات وتدفق الاستثمار والقروض غير كافية للوفاء بالتزاماته الخارجية وعندما تكون احتياطيات البلد النقدية الضرورية للوفاء بالتزاماته المباشرة في حالة هبوط .

4- ان يكون استعدادها للتنمية حقيقياً .

ثانياً : المؤسسة المالية الدولية IFC

تم إنشاء هذه المؤسسة في تموز 1956 وأصبحت بعد ذلك وكالة تابعة للامم المتحدة في 20/ 2/ 1957 وتعتبر عضوية البنك شرطاً لازماً لعضوية هذه المؤسسة وتقوم هذه المؤسسة بدعم النمو الاقتصادي عن طريق تشجيع نمو المشروعات الإنتاجية الخاصة في الدول الأعضاء الاقل نمواً ، اما فيما يتعلق بالسمات الأساسية للمساعدات التي تقدمها هذه المؤسسة فيمكن القول انها تتمتع بالعديد من المميزات منها .

أ: يجب ان تكون الصفة الصناعية هي الغالبة على المشروع المراد تمويله .

ب: الحد الادنى الذي تقدمه للمشروع الواحد 100 الف دولار .

ج: لا تطلب هذه الهيئة الضمانات الحكومية لتسديد أي واحد من استثماراتها .

د: يخضع سعر الفائدة للمفاوضة في كل حالة ويلاحظ فيها درجة المخاطر وسعر الفائدة في الاستثمارات الاخرى[1] .

ثالثاً : الوكالة الدولية لضمان الاستثمار M IGA

لقد تم انشاء هذه الوكالة في شهر نيسان 1988 وقد بلغ عدد الدول الأعضاء فيها حتى عام 1992 (77) دولة فضلاً عن (35) دولة في طور الانضمام إليها وتستهدف هذه الوكالة تحقيق العديد من الأهداف منها :

1- تشجيع التعاون بين الدول في مجال التنمية الاقتصادية ودعم مساهمة الاستثمار الاجنبي فيها .

2- تشجيع تدفق راس المال والتكنولوجيا للأغراض الانتاجية للدول النامية .

(3) انظر د. جاسم محمد زكريا ، مصدر سابق ، ص323 – 324 .

3- تشجيع تدفق الاستثمارات للأغراض الإنتاجية فيما بين الدول الأعضاء ولاسيما باتجاه الدول النامية من خلال قيامها بالبحوث اللازمة عن فرص الاستثمار المتاحة في تلك الدول .

هذا وان عضوية الوكالة مفتوحة لكافة الدول الأعضاء في البنك الدولي الا ان عضوية البنك سابقة على عضوية الوكالة[1] .

المطلب الثالث
منظمة التجارة العالمية

يأتي إنشاء منظمة التجارة العالمية استكمالاً لأركان النظام الاقتصادي العالمي الجديد حيث تمثل هذه المنظمة الركن الثالث من أركان هذا النظام الى جانب صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبالتالي فان هذه المنظمة تعمل مع كل من البنك والصندوق على إقرار وتحديد معالم النظام العالمي للتبادل الحر عالمياً وقد جاءت هذه المنظمة نتيجة لمخاض عسير من المفاوضات الشاقة ولمدة سبع سنوات بين (120) دولة غنية وفقيرة وهذه المنظمة هي رمز لخيار وتعهد المجتمع الدولي بالمضي في طريق اقتصاد السوق والتبادل الحر دون ميزات تفضيلية ودون قيود[2] .

ويقتضي التعرف على منظمة التجارة العالمية التطرق على الخلفية التاريخية لإنشاء هذه المنظمة وأهدافها وأجهزتها وشروط الانضمام إليها والمبادئ التي تحكمها وعلاقة هذه المنظمة بالبلدان النامية وذلك من خلال البحث عبر الفرع الأول في الخلفية التاريخية لنشأة منظمة التجارة العالمية في حين نخصص الفرع الثاني للبحث في أهداف منظمة التجارة العالمية وسنتطرق عبر الفرع الثالث إلى أجهزة منظمة التجارة العالمية وسنتناول في الفرع

(1) انظر د. جاسم محمد زكريا ، مصدر سابق ، ص325 .
(2) انظر محمد ولد عبد الدايم ، انتقادات منظمة التجارة العالمية بحث منشور على الانترنت بتاريخ 2008/11/10 على الرابط التالي www. aljazera .com

الرابع شروط الانضمام الى منظمة التجارة العالمية بينما نخصص الفرع الخامس لمبادئ منظمة التجارة العالمية وأخيرا سنتناول في الفرع السادس منظمة التجارة العالمية والبلدان النامية .

الفرع الأول

الخلفية التاريخية لمنظمة التجارة العالمية

لم تأت منظمة التجارة العالمية من فراغ بل كانت لها مقدمات كثيرة هي في الوقت ذاته مقدمات للقانون الدولي التجاري[1] ويمكننا تلمس البدايات في أفكار الاقتصاديين الذين دعوا إلى تحرير التجارة الدولية منذ القرن السابع عشر بيد ان المنهج الجماعي الواسع النطاق للتجارة الدولية لم يكن طابعاً مميزاً للتنظيم الدولي التجاري[2] .

هذا فضلاً عن ان مبدأ حرية التجارة كان قد شهد نكوصاً في فترة مابين الحربين العالميتين حيث عمت القيود التي تفرضها الدولة على تجارتها الخارجية وتنوعت وان كانت المحاولات قد قادت على المستوى الدولي للرجوع إلى حرية التجارة حيث اتجه التفكير إلى وضع ميثاق دولي ينظم سلوك الدول في مجال المبادلات الدولية ويلزمها بأحكامه . وجاء ميثاق الأطلنطي ليعبر عن اعتزام الحكومتين الأمريكية والبريطانية على بذل الجهود لتمكين جميع الدول من الوصول إلى المواد الأولية[3] ومن الاشتراك في التجارة الدولية على قدم المساواة وهكذا وضع هذا الميثاق مبدأ إعادة تنظيم التجارة الدولية بحيث تصبح أكثر تحرراً كما أثار فكرة إنشاء منظمة دولية للتجارة يناط بها الرقابة الدائمة على السياسات الكمركية التي تنتهجها الدول المختلفة ومن جانب اخر تم عقد لقاءات ثنائية بين مندوبي الولايات المتحدة وكندا وكذلك بين مندوبي الولايات المتحدة والمملكة المتحدة لبحث

---

(1) وهو القانون القائم على افتراض مفاده ان الحدود ينبغي الا يكون لها ثمة وجود ، وان البضائع والخدمات ورأس المال يجب ان تكون قادرة على التدفق بحرية .

(2) انظر جوزيف تشمبرلين ، التعاون الدولي وتنظيمه ، ترجمة د. عبد الله العريان ، القاهرة ، نيويورك ، 1961 ، دار المعرفة ، ص32.

(3) انظر د. علي ابراهيم ، التجارة الدولية وجدلية التقدم والتخلف ، دار النهضة العربية ، بيروت ،1997 ، ص122.

تنظيم السياسة التجارية تنظيماً دولياً وعقد بروتكول بين الأخيرتين تضمن تأييد حكومتيهما لمقترحات الولايات المتحدة الخاصة بتوسيع نطاق التجارة الدولية واستعدادهما للدخول في مفاوضات مع الدول الأخرى لاتخاذ الترتيبات اللازمة لوضع تلك المقترحات موضع التنفيذ وكان من بينها إنشاء منظمة دولية تشرف على تطبيق السياسة التجارية الجديدة على المستوى العالمي وبناءاً على طلب من الولايات المتحدة الامريكية التي كانت تنادي بإنشاء منظمة دولية للتجارة عند إعداد ميثاق الاطلنطي وفي مؤتمر بريتون وودز وفي مذكراتها الختامية وامام المجلس الاقتصادي والاجتماعي قرر الأخير عقد مؤتمر دولي في لندن لدراسة مشروع أمريكي يتعلق بميثاق منظمة دولية للتجارة وقد انعقد المؤتمر في اكتوبر 1946 [1] ثم شكلت لجنة لتدوين مشروع الميثاق واجتمعت في نيويورك في1947 وحررت نصوصاً جديدة للميثاق وقد نوقشت هذه النصوص باستفاضة في مؤتمر جنيف 1947 حيث أقرت الصيغة النهائية للمشروع وفي العام نفسه اجتمع مندوبو 56 دولة في هافانا في كوبا واستمر المؤتمر حتى عام 1948 حيث تم التوقيع على الميثاق المشهور بميثاق هافانا من قبل 53 دولة وقد تضمن الميثاق مجموعة من القواعد التي تحكم سلوك الدول في مجال المبادلات الدولية من خلال إنشاء منظمة التجارة الدولية لكن هذا الميثاق فقد أهميته بسبب عدم توافر التصديقات اللازمة[2] .

وقد اتجهت الدول بعد فشل ميثاق هافانا الى عقد الاتفاقية العامة للتعريفات الكمركية والتجارة (الغات) وعلى الرغم من ان ألغات ليست منظمة عالمية كما هو الحال في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي فإنها قد اكتسبت بقوة الممارسة عبر ما يقارب من نصف قرن وضع المنظمة العالمية غير الدائمة التي تمارس مهامها من مقرها الكائن في جنيف[3] .

(1) انظر د. ابراهيم العناني ، منظمة التجارة العالمية ، مجلة الامن والقانون ، كلية شرطة دبي ، السنة الرابعة ، العدد (1) ، 1996 ، ص268 .
(2) انظرعلي ابراهيم ،مصدر سابق ،ص122 .
(3) انظر د. ابراهيم العيسوي ، مصدر سابق ، ص19 .

ويقتضي التعرف على اتفاقية الغات التعرض للموضوعات الاتية :-

أولاً : نشأة اتفاقية الغات

ثانياً : مبادئ الغات

ثالثاً : المفاوضات التجارية بين الدول الاعضاء

أولاً : نشأة وتطور الغات:

لقد اتجه تفكير دول العالم الى إنشاء منظمة للتجارة العالمية وذلك من اجل إنقاذ اقتصاديات الدول المنهارة من جراء الحرب ،حيث بدأ المجتمع الدولي يبحث عن مخرج من اجل إعادة بناء العالم ولاسيما في تحسين علاقاته عبر مختلف المؤسسات الدولية التي توجه بعضها في إصلاح وضمان السلام والأخرى في تشجيع التعاون في مختلف المجالات الاقتصادية والتجارية والنقدية[1] .

وكذلك تطبيق سياسات الإصلاح الهيكلي ولقد تم إنشاء هذه المنظمة في عام 1947 وسميت بمنظمة التجارة الدولية (ITo) حيث طرحت فكرت إنشائها عندما اصدر المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة بناءاً على مقترح أمريكي توصية بعقد مؤتمر دولي للتجارة والتوظيف في لندن عام 1946 ولقد تم عقد المؤتمر بالفعل وتم استكمال اعماله في عام 1947 ثم اختتمها في هافانا عام 1948 حيث صدر ميثاق هافانا الذي تضمن العمل على إنشاء منظمة للتجارة الدولية ورغم ان مؤتمر هافانا الذي أسفر عنه ميثاق هافانا انعقد في الأساس من خلال مبادرة أمريكية الا ان الكونكرس الأمريكي قد رفض التصديق عليه عام 1950 بعد ان كان الرفض منصباً على عدم إنشاء منظمة للتجارة الدولية خشية ان تنقص هذه المنظمة من السيادة الأمريكية على تجارتها الخارجية فضلاً عن وجود خلافات حادة مع الجانب الاوربي في مجال تحرير التجارة الدولية ، ومع هذا الرفض الامريكي الا أنها دعت في الوقت ذاته الى توقيع اتفاقية شاملة لتحرير التجارة

(1) انظر د. عبد الحميد خضر الصافي ، تطور التجارة الدولية (1974 -1986) الكات من التبادل الحر الى مبدأ الحماية ، مجلة النفط والتنمية ، السنة (12) ،العدد(1) ، دار الثورة للصحافة والنشر ، العراق ، 1987 ، ص111 .

الدولية السلعية من القيود التعريفية وغير التعريفية . وقد أسفر هذا التوجه عن عقد مؤتمر جنيف ويتماشى هذا التوجه مع الطريقة الامريكية في تلك المجالات فيما يطلق عليه بالتحرك المزدوج (Double –Track Approach) وبالتالي فقد نشأت اتفاقية الغات لتكون مجرد تنظيم دولي مؤقت حتى يخرج ميثاق هافانا الى النور[1] .

ولقد كان الهدف الرئيس من وراء اتفاقية الغات تحرير التجارة الدولية أي إزالة الحواجز الكمركية وغير الكمركية وفتح الأسواق وإتاحة أوسع المجالات للمنافسة الدولية ويتجسد هذا الهدف في مبادئ الليبرالية الاقتصادية التي تذهب الى ان حرية التجارة بل الحرية الاقتصادية عموماً تدفع كل دولة الى التخصص في ما هي مؤهلة لإنتاجه بشكل أفضل وارخص من غيرها من الدول ولذلك كان الهدف الذي تدور حوله جولات المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف هو إجراء تخفيضات متتابعة في الرسوم الجمركية وإلغاء هذه الرسوم عن بعض السلع[2] .

ثانياً : مبادئ الغات:

قامت الغات منذ نشأتها على مجموعة من المبادئ التي يجب مراعاتها والالتزام بها من قبل الدول الأعضاء عند إجراء المفاوضات المتعددة الأطراف وتنفيذ الالتزامات وما اقر من اتفاقيات لتكون هذه المبادئ المنظم للعمل بتلك الاتفاقات وهذه المبادئ يمكن تلخيصها على النحو الاتي :-

1- مبدأ الدولة الأكثر رعاية (Most favored nation clause) :- وهذا المبدأ يقضي بان يسري أي تخفيض في القيود التجارية الذي تمنحه دولة لدولة اخرى على جميع الدول الأعضاء في الغات .

(2) انظر د. عبد المطلب عبد الحميد ، مصدر سابق ، ص21 .
(3) انظر د. ابراهيم العيسوي ، مصدر سابق ، ص20 .

2- مبدأ الوضوح :- حيث تعمل الغات على تحويل القيود المختلفة على التجارة من قيود إدارية يصعب احتسابها مثل الحصص ومنع الاستيراد وتحويلها الى قيود كمركية واضحة ومحددة في التعريفة[1] .

3- مبدأ التبادلية :- ويعني التخفيض العام والمتوالي للرسوم الكمركية على اساس التبادل لذلك تجري مفاوضات بين الدول الأعضاء من اجل تحقيق هذا المبدأ أهمها جولة كيندي وجولة طوكيو[2] .

4- مبدأ المعاملة التفضيلية للدول النامية :- وفقاً لهذا المبدأ فان الدول النامية تتمتع بالعديد من الامتيازات التي تنطوي على إقرار والتزام الدولة المتقدمة بضرورة ان تقدم للدول النامية معاملة تفضيلية متميزة بهدف مساعدتها في القيام ببرامج التنمية بما ينطوي على ذلك من فتح أسواق الدول المتقدمة أمام منتجات الدول الآخذة في النمو .

5- مبدأ المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف :- وفقاً لهذا المبدأ فانه يجب على الدول الاعضاء في اتفاقية الغات إتباع أسلوب المفاوضات التجارية كوسيلة لدعم النظام التجاري العالمي ووضع هيكل للمفاوضات على أساس جماعي وليس ثنائياً يتم من خلاله خفض التعريفات الكمركية والقيود والموانع التي تعوق التجارة الدولية[3] .

6- مبدأ الحكم الوقائي : يتضمن هذا المبدأ إعطاء الحق لبلد معين في حالة الطوارئ ان يتخذ إجراءات وقائية لزيادة التعريفة الكمركية او فرض قيود كمية على الاستيراد وأوضاع الطوارئ الاستثنائية هي تلك الأوضاع التي تتسبب عنها في

(1) انظر د. تيسير عبد الجابر ، منظمة الجات وحرية التجارة الدولية ، مجلة اليرموك ، العدد(47)، تصدر عن دائرة العلاقات العامة، جامعة اليرموك ، الاردن ، 1995 ، ص216 .
(2) انظر د. مصطفى سلامة حسين ، المنظمات الدولية ، الدار الجامعية ، بيروت ،ص437 .
(3) انظر د. عبد المطلب عبد الحميد ، مصدر سابق ، ص34 .

أوضاع زيادة الاستيرادات إضرار بالمنتجات الوطنية والصناعة الوطنية بشرط ان تكون قيود الاستيراد المفروضة في حالة الطوارئ غير تميزية[1] .

وهكذا يتبين لنا ان اتفاقية الغات تعد الإطار القانوني الذي من خلاله يتم تحقيق حرية المعاملات التجارية الدولية ووضع القواعد الدولية الواجبة الاحترام . ولكن الواقع العملي يفترض اقتضاء شرط التبادل في التعامل بين الدول وهو ما لا يمكن أن يتحقق بالنسبة للدول النامية ، وذلك نظراً للوضع المتميز للدول المتقدمة التي تتحكم في مجريات العلاقات الدولية كونها تسيطر على أسواق تصدير منتجات الدول النامية وذلك من خلال تحديد أسعارها والقدر المسموح من الاستيراد[2] .

وهكذا يتضح لنا ان مبادئ الغات غير صالحة للتطبيق على الدول النامية خاصة اذا أدركنا طبيعة الظروف التي نشأت فيها اتفاقية ألغات وبوجه خاص بروز الولايات المتحدة الأمريكية كقوى عظمى تتحكم في مجريات التجارة الدولية[3] .

ثالثاً : المفاوضات التجارية بين الدول الأعضاء

ان اتفاقية الغات هي منبر دولي للتفاوض بين الدول الأعضاء بهدف الاتفاق على تخفيضات في التعريفة الكمركية وإزالة او تخفيض القيود الأخرى التي تعيق حرية التجارة العالمية .

ولقد شملت الغات منذ انشائها ثماني جولات للتفاوض الأولى في عام **1947** والثانية عام **1949** والثالثة **1950** - **1951** والرابعة **1952** - **1956** والخامسة **1959** - **1962** ولقد ركزت هذه الجولات على الحواجز الكمركية[4] .

ويتبع هذه الجولات الخمس ثلاث جولات أخرى هي :

---

(1) انظر د. حميد الجميلي ، المحتوى الايدلوجي لمنظمة التجارة العالمية ، رؤية تحليلية للاقتصاد السياسي للعولمة النيوليرالية ، العولمة واثرها في الاقتصاد العربي ، بحوث ومناقشات ندوة بغداد (14- 16 نيسان 2002) ، ج3 ، بيت الحكمة ، بغداد ، بدون سنة طبع ، ص9 .

(2) انظر د. مصطفى سلامة حسين ، مصدر سابق ، ص437 .

(3) انظر معن عبد القادر ال زكريا ، عولمة المنظمات الاقتصادية الدولية ، مصدر سابق ، ص93 .

(4) انظر د. تيسير عبد الجابر ، مصدر سابق ، ص21 .

1- جولة كيندي (1964 -1967) وقد تمخض عن هذه الجولة اتفاق الغات على مكافحة الإغراق لكنها فشلت في الاتفاق على القضايا الزراعية في أول محاولة للتفاوض على التدابير غير الكمركية كما رفضت الاتفاقيات الاخرى غير الكمركية في الولايات المتحدة الامريكية كذلك فشلت الاتفاقيات حول مكافحة الإغراق وتقدير الكمارك . لان قانون عام 1962 الخاص بالتوسع في التجارة لم يرد فيه ما يتعلق بالاجراءات غير الكمركية ورفض الكونكرس الامريكي إقرار تشريع للاتفاقات[1] .

2- جولة طوكيو :- (1973 -1974):- وقد ركزت هذه الجولة على تحرير التجارة من مختلف القيود وكذلك مواجهة سياسة الإغراق[2] .

3- جولة الاورغواي[3] ونهاية الغات وتأسيس منظمة التجارة العالمية (1986 – 1994) . وتعتبر هذه الجولة من اهم واكثر الجولات طموحاً اذ دشنت لأول مرة التفاوض حول السلع الزراعية وأدخلت قطاع الخدمات وتحرير وانتقال رؤوس الأموال من دولة الى أخرى وحماية الملكية الفكرية كما انها اختلفت عن

---

(1) انظر نشات اتفاقية الغات بحث منشور على الانترنت بتاريخ 2008/11/10 على الموقع التالي WWW . aljazera .com

(2) وقد ركزت هذه الجولة على تحرير التجارة من مختلف القيود وكذلك مواجهة سياسة الاغراق وقد شارك في هذه الجولة 102 دولة من الدول الاعضاء وقد تمخضت هذه الجولة عن انخفاض المتوسط العام للرسوم الصناعية في الدول المتقدمة بنسبة 34% الى من 7% الى 7و4 % لمزيد من التفصيل انظر د. حميد الجميلي ، دراسات في اقتصاد الغات ، دار الشؤون الثقافية العامة ، وزارة الثقافة والاعلام ، ط1 ، افاق عربية ، بغداد ، 1998 ، ص11 .

(3) لجولة الاورغواي العديد من الاثار الايجابية والسلبية والتي يمكننا ان نوجزها فيما ياتي :-

أ- الاثار الايجابية

1- انعكاس اثر انتعاش اقتصاديات الدول الصناعية على الدول النامية .
2- زيادة امكانية نفاذ صادرات الدول النامية الى اسواق الدول المتقدمة .
3- انتعاش بعض قطاعات الانتاج في الدول النامية .
4- زيادة الكفاءة الانتاجية في الدول النامية من خلال تصاعد المنافسة الدولية

ب- الاثار السلبية :-

1- الالغاء التدريجي للدعم المقدم للمنتجات الزراعية سيزيد من اسعار الواردات الغذائية وله بالتالي اثار ضارة على ميزان المدفوعات .
2- صعوبة تصدي الدول النامية لمنافسة المنتجات المستوردة من الخارج
3- تقليص العمالة التفضيلية لمنتجات بعض الدول النامية مع الاتحاد الاوربي او الولايات المتحدة الامريكية .
4- قد يؤدي الانخفاض التدريجي في الرسوم الكمركية الى عجز او زيادة الموازنة او زيادة الضرائب لمزيد من التفصيل انظر د. عبد المطلب عبد الحميد ، مصدر سابق ، ص113- 115 .

سابقاتها في ان النتائج يجب قبولها ككل او رفضها ككل ولا مجال للقبول الجزئي فيها وبعد مفاوضات دامت سبع سنوات وقع ممثلو 117 دولة في مدينة مراكش وبالتحديد في 15/ 4/ 1994 اتفاقاً عاماً للتجارة اصبح يعرف باتفاق مراكش كما تم الإعلان عن إنشاء منظمة التجارة العالمية التي بدأت أعمالها في 1/ 12/ 1995 لتحل محل اتفاقية الغات التي عملت مراقباً للتجارة العالمية منذ عام 1947[1] .

الفرع الثاني

اهداف منظمة التجارة العالمية

لقد كان وراء إنشاء منظمة التجارة العالمية جملة من الأهداف التي تسعى الى تحقيقها والتي تدور مجملها حول تحرير التجارة الدولية ومن جملة هذه الأهداف ماياتي :-

1- إيجاد وضع تنافسي دولي في التجارة الدولية وذلك بالاعتماد على الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد .
2- رفع مستوى المعيشة والعمل على زيادة الدخل القومي من خلال العمل على زيادة معدلات نمو الدخل الحقيقية .
3- تحقيق التوظيف الكامل لموارد العالم .
4- توسيع وخلق أنماط جديدة لتقسيم العمل .
5- محاولة إشراك الدول النامية والأقل نمواً في التجارة الدولية[2] .
6- العمل على حل النزاعات التجارية بصورة أكثر فاعلية[3] .
7- التعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والوكالات الملحقة به من اجل تأمين المزيد من التناسق في عملية صنع السياسة الاقتصادية على الصعيد الدولي[1] .

---
(1) انظر د.عبد المطلب عبد الحميد ، المصدر نفسه ، ص 20 .
(2) انظر د. عبد المطلب عبد الحميد ،المصدر نفسه ، ص182_183.
(3) انظر د. تيسير عبد لجابر ، مصدر سابق ، ص22 .

الفرع الثالث

أجهزة منظمة التجارة العالمية

أولاً : المؤتمر الوزاري : ويعد اعلى سلطة في المنظمة ويتكون من ممثلين عن جميع أعضاء المنظمة ويجتمع مرة كل سنتين على الأقل ويتخذ القرارات في جميع الشؤون المتعلقة بالاتفاقيات التجارية المتعددة الأطراف .

ثانياً : المجلس العمومي : ويتكون أيضا من جميع أعضاء المنظمة ويرفع تقاريره الى المجلس الوزاري ويجتمع مرة كل شهر ويسير امور المنظمة[2] .

ثالثاً : الامانة العامة : ويرأسها المدير العام ويحدد المؤتمر الوزاري سلطاته وواجباته ويقوم المدير العام بتعيين موظفي الأمانة وإدارتهم في مهامهم الإدارية.

رابعاً : جهاز فض المنازعات : ويقوم جهاز فض المنازعات بمباشرة اختصاصاته من خلال المجلس العام وينظر في المسائل الاتية :

1- التصدي للمنازعات الدولية التجارية كافة.
2- يستمد عمله من الطابع الرضائي حيث لا يمكن ان يتدخل في أي نزاع الا برضاء الأطراف المعنية.
3- يعمل على توفير الحلول الايجابية لأي خلاف يرضي كل الأطراف .
4- الإشراف على تطبيق القواعد والمقترحات اللازمة لحل المنازعات وتقرير العقوبة اللازمة[3] .

خامساً : السكرتارية : يتضمن هيكل المنظمة سكرتارية يرأسها سكرتير عام يعينه المجلس الوزاري ويحدد صلاحياته وواجباته وشروط عمله .

---

(4) انظر د.ابراهيم العيسوي ، مصدر سابق ،ص87 .
(1) انظر نشاة منظمة التجارة العالمية ، مصدر سابق ، www. Aljazera .com
(2) انظر د. عبد المطلب عبد الحميد ، مصدر سابق ، ص191.

يتضح من طريقة تشكيل مجالس المنظمة ولجانها وطريقة اتخاذ القرارات فيها انه من غير الممكن ان تجبر الدول النامية على الموافقة على القرارات المتخذة داخل المنظمة ذلك كونها ذات أغلبية عديدة لكن الواقع هو غير ذلك فالمسألة ليست مسألة تمثيل عددي بقدر ما هي مسألة نفوذ اقتصادي وعلاقات سياسية وان ميزان القوى ليس في مصلحة الدول النامية[1] .

الفرع الرابع

شروط الانضمام الى منظمة التجارة العالمية

على الدول الراغبة في الانضمام الى منظمة التجارة العالمية الامتثال إلى مجموعة من الشروط نوجزها فيما يأتي :-

1- تقديم تنازلات في التعريفات الكمركية : على الدولة الراغبة في الانضمام الى منظمة التجارة العالمية تقديم جدول للتنازلات يحتوي تعريفات كمركية لا يمكن زيادتها الا في أحوال خاصة .

2- تقديم التزامات في الخدمات : تقدم الدولة جدولاً بالالتزامات في قطاع الخدمات يشتمل على قائمة بالحواجز والشروط التي تعترض القطاعات والنشاطات المهنية والخدماتية ووضع جدول زمني لأزالتها .

3- الالتزام باتفاقيات منظمة التجارة العالمية : يتعين على الدولة الراغبة بالانضمام الى منظمة التجارة العالمية بالتوقيع على بروتوكول انضمام يشمل الموافقة على تطبيق جميع اتفاقات منظمة التجارة العالمية ماعدا اتفاقية المناقصات الحكومية واتفاقية الطائرات المدنية فإنها من الاتفاقات الاختيارية[2] . ان قبول عضوية الدولة في منظمة التجارة العالمية يتطلب موافقة جميع الأطراف المتعاقدة على ذلك وبعد

(3) انظر د. ابراهيم العيسوي ، مصدر سابق ، ص89 .
(1) انظر معن عبد القادر آل زكريا ، مديات تأثير العولمة في تراتبية نظام القانون الدولي للاقتصاد ، مصدر سابق ، ص 159

إجراء مفاوضات يتم على أساسها تحديد ما للدولة طالبة العضوية من حقوق وما عليها من التزامات[1] .

الفرع الخامس

مبادئ منظمة التجارة العالمية[2]

للمنظمة العديد من المبادئ التي تضمنتها اتفاقيتها والتي يجب على الدول الأعضاء الالتزام بها ومن جملتها ما ياتي :

1- مبدأ الدولة الاولى بالرعاية : ويعني ان الدولة تمنح الصلاحيات او الميزات التي خصصتها لدولة معينة في علاقاتها التجارية معها الى جميع الدول الأعضاء بالمنظمة.

2- الشفافية : ويعني انه يجب على الدولة الإعلان عن جميع القوانين والأنظمة التي تحكم التجارة فيها بصفة عامة مع عدم التمييز في تطبيقها بين الدول الأعضاء .

3- الحماية عن طريق التعريفة الكمركية فقط : ويقصد بذلك حماية الصناعة الوطنية عن طريق التعريفات الكمركية فقط وليس عن طريق أي إجراءات حمائية مثل القيود بالحصص التجارية او الحضر الاستيرادي[3] .

4- تخفيض العوائق التجارية : ويجب على الدولة بموجبه ان تخفض عوائق التجارة التي تعيق تدفق السلع والخدمات .

---

(2) انظر د. فلاح سعيد جبر ، انعكاسات العولمة وتحرير التجارة على الصناعة العربية ، من كتاب العولمة واثرها في الاقتصاد العربي ، بحوث ومناقشات ندوة بغداد (14-16نيسان 2002) ج3 ، بيت الحكمة ، بغداد ، بدون سنة ، ص109 .

(1) للمزيد من التفصيل حول هذا الموضوع انظر دليل دوائر الاعمال الى النظام التجاري العالمي ، ط2 ، مركز التجارة العالمية ، امانة الكومنولث ، جنيف ، 1999 ، ص7 .

(2) انظر نشأة منظمة التجارة العالية ، بحث منشور على الانترنت على الرابط التالي ،

www .aljazera .com

5- التشاور من اجل تسوية الفوارق وتحقيق المساواة في المعاملة : يمكن هذا المبدأ الاطراف المتعاقدة من اللجوء الى الجات لإجراء تسوية عادلة فيما يتعلق باختلاف المعاملة او المنازعات بشأن التطبيق .

6- حق الإعفاء من التطبيق بموجب الحالات الطارئة : ويمكن هذا المبدأ الدولة العضو من طلب إعفائها من تطبيق بعض التزاماتها اذا طرأ على اقتصادها أي تغييرات او تعرضت لظروف اقتصادية غير متوقعة تقتضي ذلك[1] .

الفرع السادس

منظمة التجارة العالمية والبلدان النامية

ان لإنشاء منظمة التجارة العالمية العديد من الاثار بالنسبة للبلدان النامية وقد ارتأينا توضيح هذه الاثار مبتدئين بإدراج الاثار السلبية وبعدها نتناول الاثار الايجابية .

أولاً : الآثار السلبية :

1- ان إلغاء الدعم للمنتجات الزراعية في الدول المتقدمة المصدرة لهذه المنتجات سيؤدي الى ارتفاع اسعارها ومن ثم زيادة المبالغ المخصصة لاستيراد تلك المنتجات وما لذلك من تأثير سلبي في الميزان التجاري وهذا ما سيؤدي الى انخفاض الإنتاج في الدول الصناعية وخاصة القمح الأمر الذي سيؤدي الى ارتفاع اسعار هذه المواد عالمياً[2] .

2- تآكل المزايا الخاصة التي كانت صادرات الدول النامية والاقل نمواً بوجه خاص تتمتع بها في النفاذ الى اسواق الدول الصناعية المتقدمة ومن اهمها المزايا المرتبطة بالنظام العام للتفضيلات والمزايا المرتبطة باتفاقية لومي .

---

(3) انظر نشأة منظمة التجارة العالمية ، المصدر نفسه .

(1) انظر غازي صالح محمد الطائي ، احمد ابراهيم منصور ، منظمة التجارة العالمية واثارها الاقتصادية في الدول النامية ، اتحاد غرف التجارة والصناعة ، الامارات العربية المتحدة ، 2004 ، ص65 .

3- ارتفاع تكلفة برامج التنمية نتيجة ما سوف يترتب على تطبيق الاتفاقات الخاصة بحقوق الملكية الفكرية من ارتفاع في تكلفة استيراد التقانة وفي الاتاوي والمصروفات الاخرى المرتبطة باستخدام العلامات التجارية وحقوق الطبع والنشر والبرامجيات وما الى ذلك(1) .

4- الدول النامية مجبرة على الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية :- حيث وقعت الدول النامية على اتفاقيات التجارة العالمية في نيسان 1994 تحت التهديد حيناً بتحميلها مسؤولية فشل المنظمة وما سينجر عن ذلك من تداعيات وإمكانية نشوب حروب بين الأقطاب الاقتصادية العالمية وكذلك فيما بين هذه الأقطاب والدول النامية وبالإغراء احياناً اخرى بالوعود التي تقدمت بها الدول الصناعية لمساعدة الدول النامية في التغلب على المشاكل التي ستواجهها(2) .

5- ان الدول النامية تشتكي من هيمنة الدول الكبرى على التشريعات المتعلقة بتحرير الاستثمار الاجنبي(3) .

6- من المحتمل ان يؤدي الرفع الكبير في مستوى النواحي والمتطلبات الفنية والقانونية والاجرائية والمعلوماتية للنظام الجديد للتجارة العالمية الى بعض الخسارة للدول النامية.

7- تقليص قدرة الدول النامية على تصميم سياستها التنموية بما يتفق وظروفها الواقعية واهدافها الوطنية(4) .

---

(2) انظر د. ابراهيم العيسوي ، مصدر سابق ، ص128 .

(3) انظر د. محمد ولد عبد الدائم ، انتقادات منظمة التجارة العالمية بحث منشور على الانترنت على الرابط التالي . www aljazera .com

(1) انظر د. عبد المنعم محمد الطيب ، الاقتصاديات العربية والعولمة والبدائل المطروحة ، ورقة عمل مقدمة الى المائدة المستديرة للاساتذة العرب ، ليبيا ، ص12 -25

(2) انظر د. ابراهيم العيسوي ، مصدر سابق ، ص128 .

8- اصبحت الدول النامية مطالبة بسرعة التوافق مع ما توصلت إليه منظمة التجارة العالمية في الماضي الى جانب سرعة الاستعداد لاستيعاب القضايا التي ستكون محلاً للتفاوض في الجولة القادمة وإعداد موقف محدد منها وإلا ستتأخر عن المسيرة[1] .

ثانيا : الآثار الايجابية :

1- ان اتفاقيات منظمة التجارة العالمية تعطي للدول النامية فرصاً أوسع لتصدير منتجات تملك فيها مزايا نسبية مهمة كالمنتجات الزراعية والمنسوجات والملابس .

2- ان اتفاقيات منظمة التجارة العالمية تمنح الدول النامية معاملة تفضيلية في الكثير من الأحيان ولاسيما فيما يتعلق بحماية المنتجات الوطنية ومنحها فترات زمنية أطول من غيرها من الدول من اجل ان تنفذ التزاماتها .

3- ان الضوابط التي ادخلتها الاتفاقيات على تطبيق الكثير من قواعد الغات تعطي للدول النامية فرصاً افضل لحماية حقوقها التجارية والوقاية من إجراءات الدعم وسياسات الإغراق من جانب الدول الأخرى[2] .

4- ان تطبيق الاتفاقيات الجديدة للتجارة الدولية قد يؤدي الى تحقيق فوائد غير مباشرة ومنها على سبيل المثال :

- ان الارتفاع المتوقع في أسعار السلع الزراعية المستوردة والتقليص المحتمل في المعونات الغذائية سوف يمثلان حافزاً للدول النامية على تحسين الإنتاجية في قطاعاتها الزراعية والتوسع في الإنتاج الزراعي بوجه عام .
- ومن جملة الفوائد غير المباشرة التي من الممكن ان تحققها الدول النامية هو ان تحرير التجارة وبالتالي الاحتدام المتوقع في المنافسة سوف يمثل حافزاً للصناعات المحلية على رفع مستوى الجودة والكفاءة .

(3) انظر د. عبد المطلب عبد الحميد ، مصدر سابق ، ص452 .
(4) انظر د. ابراهيم العيسوي ، مصدر سابق ، ص131

• ان اتفاقيات الخدمات واتفاق الاستثمار بما يتضمناه من إلغاء للكثير من القيود والاشتراطات على الاستثمارات الأجنبية سوف يؤديان الى تشجيع تدفق هذه الاستثمارات الى الدول النامية التي اعتادت على وضع الكثير من هذه القيود على حرية الحركة من جانب المستثمرين الأجانب(1) .

خلاصة ماتقدم يمكننا القول ان النظام التجاري العالمي متعدد الأطراف سيشهد تفاوضاً شاقاً حول توجهاته المستقبلية والدول النامية إمامها طريق كفاح طويل تحتاج فيه ان تجمع كل ما لديها من قدرات وتبحث في كل آليات التقارب فيما بينها لتدخل المفاوضات القادمة وهي أكثر تناسقاً واتحاداً في الفكر وتعظيم المصالح والعائد ويا حبذا ان تستغل التناقضات في مواقف الدول المتقدمة لكي تعظم مكاسبها حيث لازال البحث قائماً ومستمراً حول الوصول الى نظام تجاري عالمي اكثر وضوحاً وأكثر عدالة من خلال منظمة التجارة العالمية والياتها .

المطلب الرابع
الشركات المتعددة الجنسية

إذا كان المجتمع الدولي محلاً لدراسات متعددة تتركز حول أشخاصه المعترف بهم من دول ومنظمات دولية ، فان هؤلاء الأشخاص أصبح يلازم وجودهم كيانات أخرى ان لم تكن تتساوى معهم في الحقوق والواجبات فإنها على الأقل تمارس من النشاطات ما يتجاوز تلك التي تمارسها الدول والمنظمات الدولية . بل ان هذه الكيانات أصبحت توجه وتتحكم في نشاطات وسياسات الدول والمنظمات الدولية ويقصد بذلك الشركات المتعددة الجنسية(2) ومع التسليم بالدور المتعاظم للشركات المتعددة الجنسية في المجتمع الدولي إلا ان

(1) انظر د. ابراهيم العيسوي ،المصدر نفسه ، ص131 .
(1) انظر د. محمد سامي عبد الحميد ود. مصطفى سلامة حسين ، القانون الدولي العام ، الدار الجامعية ، بيروت ، 1988 ، ص341 .

هناك من يرى ان هذه الشركات تمثل تحدياً لسيادة الدول وإنها نتيجة لذلك تشكل مساساً خطيراً لهذه السيادة ان لم تكن تفريغاً لها من مضمونها[1] .

وفي هذا المطلب نحاول التعرض لظاهرة الشركات المتعددة الجنسية في ثلاثة فروع نخصص الفرع الأول لمفهوم وخصائص الشركات المتعددة الجنسية بينما نخصص الفرع الثاني لتناول التنظيم الدولي لنشاط الشركات المتعددة الجنسية بينما نخصص الفرع الثالث والاخير لتناول السياسات القانونية للبلدان النامية تجاه المشروعات الاقتصادية الدولية المشتركة .

الفرع الأول

مفهوم وخصائص الشركات المتعددة الجنسية

أولاً : مفهوم الشركات المتعددة الجنسية

ان مصطلح الشركات المتعددة الجنسية من المصطلحات الحديثة التي شاعت في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية ذلك انه لا يمكن العثور على مثل هذا المصطلح في الأدبيات الاقتصادية والسياسية التي صدرت ما قبل عام **1960** ويمكن إرجاع تاريخ اشاعة هذا المصطلح الى عام **1963** حيث نشرت مجلة (اسبوع الاعمال) **BusinessWeek** الامريكية تقريراً خاصاً لها بعنوان(الشركات المتعددة الجنسية) في عددها الصادر في **20/ نيسان/ 1963**[2] ، وان المتتبع للأدب الاقتصادي في مجال العلاقات الدولية يلاحظ تعدد المصطلحات المعبرة عن الشركات المتعددة الجنسية العملاقة التي تمارس نشاطها في عدد من الدول فالبعض من الفقهاء يستخدم اصطلاح الشركات العابرة القوميات او الجنسيات بينما فريق أخر يفضل استخدام اصطلاح الشركات دولية النشاط معبرين

---

(1) **Condec (p.F) charvin (R.) Relation international editions montcarestien paris 1981 K p155 .**

(1) انظر طالب عبد صالح الدليمي، دور الشركات المتعدد الجنسية في المشروعات العربية المشتركة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد ،الجامعة المستنصرية ،بغداد،1983 ، ص6.

جميعهم عن نفس الظاهرة ، إلا انه قد ظهر مؤخراً ميل إلى استخدام مصطلح دولية النشاط دون غيره من المصطلحات ذلك ان هـذا الاصـطلاح يـشير الى ان هـذه الـشركات تـزاول نشاطها في عدد كبير من الدول المشتركة في المشروع ، هذا بينما اصطلاح متعددة الجنسيات يوحي بنوع من التجمع الاختياري كما ان اصطلاح عابرة الجنسيات قد يوحي بان الـشركة تعبر بنشاطها حدودها القومية لتزاوله ربما في دولة واحدة اخرى[1] .

وقد تبنت الأمم المتحدة اصطلاح (تعـدي القوميـات) في وصـفها للـشركات ذات النشاط العالمي حيث تحولت الجمعيـة العامـة للأمـم المتحـدة في اسـتخدامها لعبـارة متعـددة الجنـسية (Multinational) الى عبـارة متعديـة القوميـة (Transnational) في قرارهـا الصادر عام 1976[2] .

هذا ونذهب الى تفضيل استخدام اصطلاح الشركات المتعـددة الجنـسية ذلـك ان اصطلاح عابرة القوميات او تعـدي القوميـات يـشير الى تجـاوز نـشاط الـشركة للحـدود القومية الى قومية اخرى بينما تعبير دولية النشاط ينصرف الى ان الشركة تـزاول نـشاطها في اكثر من دولة لذلك فهو تعبير أكثر دقة من الناحية الواقعية .

اما فيما يتعلـق بتعريـف الـشركات المتعـددة الجنـسية فقـد ظهـرت العديـد مـن التعاريف للشركات المتعددة الجنسية وقد اختلفت هذه التعريفات تبعاً للزاوية التـي نظـر فيها اصحابها للشركات المتعددة الجنـسية . فقـد عرفـت هيئـة الامـم المتحـدة الـشركات المتعددة الجنسية بأنها التي تمارس نشاطها في دولتين او اكثر وفي ظـل إسـتراتيجية للإنتـاج توضع في مركز الشركة الرئيسي الذي يقع في دولة رأسمالية متقدمة[3] بينما الدكتور اسماعيل

(2) انظر د. سميحة السيد فوزي ، ظاهرة الشركات دولية النشاط والدول النامية ، مجلة مصر المعاصرة ، السنة (80) ، العددان (415 -416) ،تصدر عن الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع ، 1989 ، ص180 - 181 .

(3) انظر د. طلعت جياد الحديدي ، المركز القانوني الدولي للشركات متعددة الجنسية ، اطروحة دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة الموصل ، 2005 ، ص11 .

(3) U.n muitiuational gorporation in world development (new york ,1970) p.4

صبري عبد الله فيصف الشركات المتعددة الجنسية بكونها شركات عملاقة تتميز باقتسام ملكية اسهمها التي تؤثر في اختيار مجلس الإدارة وبالتالي توجيه فعاليات الشركة بين جماعات رأسمالية من جنسيات مختلفة وامتداد أعمالها الى بلدان عديدة واستخدامها لعناصر فنية وادارية من جنسيات مختلفة[1] .

اما الدكتور محمد طلعت الغنيمي فقد عرفها بانها (شركات خاصة تستمد رأس مالها من عدة دول وتكون لها عدة فروع ذات جنسيات متباينة)[2] .

اما الدكتور عماد الشربيني فقد عرفها بانها (عبارة عن مجموعة من الوحدات الفرعية المنتشرة في مناطق جغرافية متعددة يربطها بالمركز الاصلي علاقات قانونية وتلتزم في استثمار أموالها بسياسة اقتصادية موحدة[3] .

هذا ويعرفها الدكتور محمد يونس الصائغ بانها(مجموعة من الشركات تتمتع بجنسيات دول مختلفة ويتعدى نشاطها حدود دولة واحدة وتمارس إحداها (الشركة الام) سيطرتها ورقابتها على الشركات الأخرى (التي تسمى بالشركات الوليدة او التابعة) عن طريق مساهمتها في رأسمال الشركة الوليدة بنسبة تسمح لها بممارسة هذه السيطرة وتخضع الشركات الوليدة لإدارة الشركة الأم في إطار ستراتيجية عالمية واحدة) (٠).

من خلال التعاريف المتقدمة يمكن القول ان الشركات المتعددة الجنسية تشمل ثلاثة عناصر ضرورية وأساسية من اجل قيام الشركات متعددة الجنسية :

---

(2) انظر د. إسماعيل صبري عبد الله ، نحو نظام اقتصادي عالمي جديد ، ط1 ، مطابع الهيئة المصرية للكتاب ، 1977القاهرة ، ، ص115 .

(3) انظر د. محمد طلعت الغنيمي ، الوجيز في التنظيم الدولي (النظرية العامة) ط3 ، منشأة المعارف ، الاسكندرية ، 1973 ، ص85 .

(4) انظر د. عماد الشربيني ، موقف المشرع المصري من المشروعات متعددة القوميات ، مجلة مصر المعاصرة ، السنة 71 ، العدد (380) ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع ،1980 القاهرة ، ص 217 .

(5) انظر د. محمد يونس الصائغ ، مصدر سابق ، ص220 .

1- ان توجد عدة وحدات قانونية مستقلة تتمتع كل منها بشخصية قانونية منفصلة ومن ثم بذمة مالية خاصة بها ، هذه الوحدات هي الشركات الداخلة في المجموعة .

2- ضرورة خضوع هذه الوحدات القانونية المستقلة لسيطرة اقتصادية موحدة ، أي لسيطرة اقتصادية يمارسها نفس الشخص او الأشخاص القانونية .

3- ان تتحقق هذه السيطرة بواسطة أدوات فنية مستمدة من قانون الشركات وخصوصاً عن طريق المشاركة في رأس مال كل وحدة من هذه الوحدات بنسبة تكفي للسيطرة عليها [1].

ثانياً : الخصائص المميزة للشركات المتعددة الجنسية[2]

ان الشركات المتعددة الجنسية تتميز بالعديد من الخصائص والملامح التي تشكل قواسم مشتركة بين هذه الشركات ، وبقدر ما توضح هذه الخصائص والملامح طبيعة الأنشطة التي تزاولها الشركات متعددة الجنسية فإنها تفسر أسباب القدرة غير الاعتيادية التي تتمتع بها في إحداث النتائج والآثار الاقتصادية والسياسية والاجتماعية داخل البلدان التي تشكل ميداناً لنشاطها وفيما يأتي ابرز هذه الخصائص :-

1- الحجم الكبير : لقد وصلت أحجام العديد من هذه الشركات إلى أرقام قياسية فشركة (جنرال موتورز) الأمريكية تجاوز رقم عملياتها (35) مليار دولار سنوياً

(1) انظر د. حسام عيسى ، الشركات المتعددة القوميات ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، بدون سنة طبع ، ص48 .

(2) مما لاشك فيه ان هذه الشركات متفوقة في حقلين :
فهي قد راكمت قدراً هائلاً من المعرفة التكنلوجية والتسويقية وهي قد طورت كذلك آليات اتخاذ قرارات متخطية للحدود القومية العالية الفعالية وما لم تخضع هذه القدرات للصالح العام فان استخدامها يصطدم بشكل مطرد ومتزايد بالابعاد الاجتماعية الاكبر للتنمية للمزيد من التفصيل انظر ، بعض المسائل الاقتصادية في الاقطار النامية ، سلسلة الدراسات الاستراتيجية (العدد 16) ،ط1 ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، مركز العالم الثالث للدراسات والنشر ،بيروت ، مركز العالم الثالث للدراسات والنشر ، لندن ، 1980 ، ص17 .

وهو رقم يتجاوز الناتج القومي الإجمالي للعديد من الدول ومنها سويسرا والدنمارك[1] .

2- ان مقر هذه الشركات في بلد مختلف عن البلد الذي توجد فيه الفروع او الشركات الوليدة .

3- ان الشركات الوليدة تتميز بوحدة الرقابة المباشرة من الإدارة العليا القائمة في المركز الرئيسي[2] .

4- تنوع المنتجات : لقد تجاوزت الشركات المتعددة الجنسية دائرة التخصص في الإنتاج كجزء من سياستها وذلك من اجل تفادي مخاطر الارتباط بسوق سلع معينة .

5- التشتت الجغرافي : الى جانب توسع نشاط هذه الشركات فإنها تسعى إلى نشر فروعها ووحداتها الإنتاجية على اكبر عدد ممكن من البلدان[3] .

6- ان هذه الشركات في الغالب تلجأ الى السيطرة على شركات قائمة بالفعل وتحولها الى شركات تابعة وذلك إذا كانت هذه الشركات المراد السيطرة عليها تنتج مواد أولية او سلعاً وسيطة ضرورية للإنتاج الذي تقوم به الشركات المتعددة الجنسية[4] .

الفرع الثاني

التنظيم الدولي لنشاط الشركات المتعددة الجنسية

ان الحديث عن العلاقات الاقتصادية الدولية لا يعني بالضرورة العلاقات التي تربط الأمم والدول ببعضها البعض بل يتضمن كذلك الحديث عن الدور المتزايد

(3) انظر طالب عبد صالح الدليمي ، مصدر سابق ، ص13 .
(4) انظر د. محمد يونس الصائغ ، مصدر سابق ، ص37 .
(1) انظر طالب عبد صالح الدليمي ، مصدر سابق ، ص17 .
(2) انظر د. محمد يونس الصائغ ، مصدر سابق ، ص37 .

للشركات المتعددة الجنسية في توجيه وتحديد مضامين هذه العلاقات وانعكاسات ذلك على عملية التنمية خاصةً في شقها الصناعي في البلدان النامية[1] ذلك ان الشركات المتعددة الجنسية أصبحت ذات قوة اقتصادية لا يستهان بها خاصة بعد الحرب العالمية الثانية وذلك بسبب ما حققته من مكاسب كبيرة فأصبحت تؤثر في النظام الاقتصادي العالمي في جوانبه كافة (التجارية والمالية والنقدية)[2] .

ونظراً للأهمية الكبيرة التي يحتلها نشاط الشركات المتعددة الجنسية فقد اهتمت العديد من المنظمات الدولية سواء كانت منظمات اقتصادية دولية او إقليمية مثل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، والسوق الاوربية المشتركة بنشاط هذه الشركات وكانت منظمة الأمم المتحدة من المنظمات التي أولت اهتماماً بالغاً بنشاط هذه الشركات وذلك بعد التحذير الذي أورده تقريرها السنوي عن الوضع الاقتصادي العالمي في بداية عقد السبعينيات وبالتحديد في مطلع عام 1971 اذ أورد هذا التقرير ما يأتي (قد تكون هذه الشركات – أي الشركات المتعددة الجنسية – في بعض الأحيان من العوامل الفعالة في نقل وتحليل التكنولوجيا وراس المال الى البلدان النامية إلا ان دورها ينظر إليه أحيانا نظرة ريبة وتخوف لان حجمها وقوتها تفوق حجم الاقتصاد الوطني الذي تمارس نشاطها فيه بأكمله وعلى المجتمع الدولي ان يضع سياسة ايجابية ويكون جهازاً فعالاً لمعالجة القضايا التي يثيرها نشاط الشركات المذكورة)[3] .

وفي عام 1973 تم تشكيل مجموعة من الخبراء الدوليين تحت إشراف المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة لدراسة دور الشركات عبر الوطنية في

(3) انظر عبد الوهاب شمام ، البلدان النامية والنظام الاقتصادي العالمي الراهن ، العدد (10)، مجلة العلوم الانسانية ،منشورات جامعة منتوري ، قسطنطينية ، دار الهدى ، عين مليلة ، الجزائر ، 1998 ، ص11 .
(4) انظر د. محمد يونس الصائغ ، مصدر سابق ، ص38 .
(1) انظر محمد صبحي الاتربي ، مدخل الى دراسة الشركات الاحتكارية متعددة الجنسية ، دار الثورة للصحافة والنشر ، بغداد ، 1977 ، ص7 .

العلاقات الدولية وعملية التنمية وقد قدمت هـذه اللجنـة في عـام 1974 تقريرهـا الـذي يتضمن مجموعة من التوصيات منها .

1- ضرورة قيام الدول المضيفة بتوضـيح الظـروف التـي سـتعمل فيهـا الـشركات بأقصى قدر ممكن من الدقة ، وما هي السبل التـي يمكـن عـن طريقهـا ان تجعـل الشركات نشاطها متكاملاً مع الاقتصاد الوطني .
2- على الدول المضيفة ان تحدد المجالات العامة المسموح للشركات المتعددة الجنسية ممارسة أنشطتها فيها .
3- على الدول المضيفة ان تعامل الشركات المتعددة الجنسية معاملة مماثلـة لـشركاتها الوطنية .
4- ضرورة قيام المجلس الاقتصادي والاجتماعـي بـدعوة الـدول المـضيفة إلى دعـم استخدام الشركات المتعددة الجنسية وادارتها لتحقيق أهداف سياساتها الخارجية .
5- على الدول المضيفة في حالة تم تأميم اصول بعض الشركات ان تضمن لها عدالـة التعويض .
6- على الدولة الام عـدم تـوريط نفـسها في الخلافـات والمنازعـات التـي تقـع بـين الشركات والدول المضيفة .
7- على الدول المضيفة إضفاء صفة الاستقرار على مجموعة التفاوض الخاصة بها وان تكون جميع الاتصالات حول الاستثمار الأجنبي من خلالها .
8- عـلى الأمـم المتحـدة ان تركـز كـل اهتمامهـا عـلى مـساعدة الـدول المـضيفة في مفاوضاتها مع الشركات .

9- على الدول الآخذة في النمو ضرورة تضمين اتفاقياتها المبدئية مع الشركات شرطاً يعطي الدول المتعاقدة الحق في إمكانية تخفيض نسبة الملكية الأجنبية بمرور الزمن [1].

10- على المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة بان يهتم بإصدار القرارات التي تضع التوصيات الواردة في هذا المجال موضع التنفيذ [2].

ومن أكثر الاقتراحات التي لقيت ترحيباً اقتراح لجنة الخبراء في تكوين مدونة قواعد سلوك لتنظيم نشاط الشركات المتعددة الجنسية وفي عام 1976 أصدرت لجنة الشركات المتعددة الجنسية مدونة قواعد السلوك ومن بين ما تضمنته هذه المدونة التعريف بالشركات المتعددة الجنسية ونطاق نشاطها وسلوكها السياسي والية التعاون بين الدول المختلفة لتطبيق هذه المدونة والية التنفيذ لهذه المدونة ، وفيما يتعلق بالمسائل السياسية فقد جاء بمدونة السلوك ان على الشركات المتعددة الجنسية احترام القوانين والأساليب المعمول بها في الدول المضيفة وعلى الشركات عدم اللجوء الى طريق غير مشروع لتحقيق أهدافها في الدول المضيفة [3].

اما فيما يتعلق بالمسائل المالية والاقتصادية والاجتماعية فان التقنين أكد سيادة الدولة وحقها في تنظيم الاستثمار الاجنبي المقام على اقليمها كذلك نص التقنين على الزا م الشركات المتعددة الجنسية ان لا تضر ميزان مدفوعات الدول المضيفة وذلك عن طريق الزامها بتصنيع المواد الأولية في الدول المضيفة والتقليل من وارداتها وتصدير جانب من الإنتاج الذي تقوم به ، كذلك الزم التقنين الشركات المتعددة الجنسية بعدم الإضرار بالاقتصاد الوطني والصناعة الوطنية وذلك عن طريق تحديد كمية المنتجات التي تنتجها الشركات الوطنية او تحديد اثمان هذه المنتجات وكيفية تأميم الدول

(1) انظر د. محمد يونس الصائغ ، مصدر سابق ، ص39-40 .
(2) انظر د. محمد يونس الصائغ ، مصدر سابق ، ص 40 .
(3) انظر د. طلعت جياد الحديدي ، المركز القانوني الدولي للشركات المتعددة الجنسية ، مصدر سابق ، ص72 .

للشركات العاملة على اراضيها والتعويض الواجب دفعه لتلك الشركات فضلاً عن المنازعات المتعلقة بالاستثمار[1] .

وقد واجه وضع هذه المدونة موضع التطبيق العديد من الصعوبات وذلك بالنظر لتعارض مصالح الدول المختلفة في هذا الشأن فالدولة الام صاحبة هذه الشركات تسعى من خلال هذه المدونة الى توفير المناخ القانوني الملائم لنمو وتنوع نشاطها بينما الدول المضيفة لهذه الشركات فهي تسعى الى فرض نوع من الرقابة على هذه الشركات وذلك عن طريق الحصول على اكبر قدر ممكن من المعلومات عن نشاط هذه الشركات[2] .

يتبين لنا من مجمل ماتقدم ان مدونة السلوك هذه تضع قواعد ومعايير لكل من الشركات والدول المضيفة يتعين على كليهما الالتزام بها وذلك من اجل مراعاة مصلحة كلا الطرفين الشركات المتعددة الجنسية عن طريق تحقيق مشاريعها الإنمائية والدول المضيفة الساعية الى حماية صناعاتها الوطنية وجلب الاستثمارات الأجنبية لتحقيق التنمية.

الفرع الثالث

السياسات القانونية للبلدان النامية تجاه المشروعات الاقتصادية الدولية المشتركة

تحتل الشركات المتعددة الجنسية أهمية واضحة بالنسبة للبلدان النامية خصوصاً بعد إحراز العديد من هذه البلدان لاستقلالها السياسي وتوجهها نحو تحقيق أهداف وطموحات اقتصادية واجتماعية بهدف تنمية شعوبها ولكن الملاحظ وجود نوع من التباين في السياسات التي تنتهجها البلدان النامية تجاه التعامل مع مثل هذه الشركات .

---

(4) انظر د. طلعت جياد الحديدي، المصدر نفسه ، ص72-73 .
(1) انظر د. محمد يونس الصائغ ، مصدر سابق ، ص43 .

وتتلخص هذه السياسات في ثلاث اتجاهات نوجزها فيما ياتي :

الاتجاه الاول : الترحيب بالاستثمارات الأجنبية في القطاعات الاقتصادية كافة ومن اجل ذلك يتم تقرير العديد من الحوافز والضمانات القانونية لتشجيعها على الوفود اليها بهدف الإسراع في تنمية اقتصادها .

الاتجاه الثاني : هناك دول أخرى تفرض قيوداً قانونية على الاستثمار الأجنبي الخاص في معظم القطاعات الاقتصادية وذلك تجنباً لعودة الاستعمار الأجنبي بصورة جديدة وبدلاً من هذه الشركات الاجنبية تستعيض الدولة بالاستثمارات العامة التي يمكن الحصول عليها من البلدان الأخرى في صورة قروض ومساعدات مالية وتسهيلات ائتمانية .

الاتجاه الثالث : تنتهج دول اخرى منهج وسط فهي ترغب في جلب الاستثمارات الأجنبية الخاصة والخبرة الأجنبية للمساهمة في التنمية الاقتصادية مع رغبتها في الوقت ذاته في الحفاظ على سيطرة العناصر الوطنية على الاقتصاد القومي . ذلك عن طريق ترك الاستثمار في القطاعات الأساسية المؤثرة في الحياة الاقتصادية للعناصر الوطنية وترك المجال مفتوحاً للاستثمارات الاجنبية في القطاعات الاخرى مع ضرورة مشاركة العناصر الوطنية في المشروع الدولي المشترك[1] .

ووفقاً لما تقدم وبعد استعراض اتجاهات الدول النامية حيال المشروعات الاقتصادية الدولية المشتركة فانه باعتقادنا ان الاتجاه الثالث أكثر تماشياً مع واقع البلدان النامية كون هذه المشروعات توفر لرأس المال المحلي فرص اشتراك اكبر في الفوائد المتحققة من التنمية الاقتصادية الوطنية والمساعدة على نقل المهارات الفنية والمعرفة بسرعة وفاعلية أكثر من المشروعات المملوكة بالكامل للأجانب الى جانب انها تقلل الى حد كبير من مخاطر السيطرة الأجنبية على الحياة الاقتصادية الوطنية وهو أمر تتحسس منه كثير البلدان

(1) انظر نجدت صبري عقراوي ، البلدان النامية والمشروعات الاقتصادية الدولية المشتركة ، مجلة النفط والتنمية ، السنة (12) ، العدد (5) ، دار الثورة للصحافة والنشر ،مطابع دار الثورة ، بغداد ، 1987 ، ص155 .

النامية التي عانت حقباً طويلة من الزمن من السيطرة الاستعمارية والتبعية الأجنبية علاوة على ذلك الخبرة العلمية التي يمكن ان يقدمها المشروع الاقتصادي الدولي المشترك بين أطراف محلية وأخرى أجنبية بينما لا يكون لدى المستثمر الأجنبي رأس المال الكافي لإقامة المشروع بمفرده .

الفصل الثالث

التأثير المتبادل بين العولمة والمنظمات الدولية المالية

المبحث الأول

مبدأ عدم التدخل في إطار صندوق النقد الدولي

المبحث الثاني

مبدا عدم التدخل في البنك الدولي للأنشاء والتعمير

المبحث الثالث

مبدا عدم التدخل في منظمة التجارة العالمية

الفصل الثالث

التأثير المتبادل بين العولمة والمنظمات الدولية المالية وأثر ذلك في مبدأ عدم التدخل

حال العولمة اليوم سيئ إنها سيئة بالنسبة الى فقراء العالم وسيئة بالنسبة إلى البيئة وسيئة بالنسبة للاستقرار الاقتصادي العالمي فالتحول من الشيوعية الى اقتصاد السوق قد جرى في كل مكان بصورة سيئة ، ماعدا في الصين وفيتنام وفي بضعة بلدان قليلة من اوربا الشرقية الى حد جعل الفقر يزداد بسرعة والمداخيل تنهار.

الحل في نظر البعض يكمن في العدول عن العولمة ولكن هذا غير ممكن ولا مرغوب فيه من الكثيرين[1]، فالعولمة جاءت بمنافع عظيمة ايضاً ، فعليها بنت دول اسيا الشرقية نجاحها مستندة على المبادلات التجارية ومن خلال الدخول بشكل أفضل الى الأسواق والى التكنولوجيات وهي التي سمحت بإحراز تقدم كبير في حقل الصحة هي تخلق مجتمعاً دولياً ذا حيوية يناضل من اجل المزيد من الديمقراطية والعدالة الاجتماعية فالمشكلة ليست العولمة ولكنها تكمن في كيفية إدارتها وبصورة خاصة من جانب المنظمات الدولية المالية (صندوق النقد الدولي ، البنك الدولي ، منظمة التجارة العالمية) وفي اغلب الأحيان أدارت هذه المؤسسات العولمة تبعاً لمصالح البلدان الصناعية المتقدمة وعلى هذا لا يمكن التراجع عن العولمة ، لكن المشكلة تكمن في ان نجعلها تعمل بصورة صحيحة ولكي تعمل بهذه الصورة يجب ان تكون هناك مؤسسات مالية دولية تعمل على تنظيم

---

(1) هنالك امران من الاهمية بمكان يجب الاشارة اليهما هما :

الاول : انه ليس بوسع أي دولة حتى ولو كان ناتجها المحلي الاجمالي اكثر من خمس الناتج المحلي الاجمالي للعالم كله (الولايات المتحدة) ، ان تنسحب من عملية العولمة لتعيش في عزلة عنها ، ومهما سمعنا عن صدام مصالح (حقيقي في احيان كثيرة) او حرب تجارية بين دولتين من الدول الصناعية لا يجوز ان نتوهم للحظة واحدة ان عملية العولمة ليست العملية السائدة التي تجرف في طريقها ما يعوقها .

الثاني : ان السلطة الاقتصادية على اقتصاد العالم لاتقابلها سلطة سياسية على نفس المستوى وهنا يكمن الخطر الاساسي حتى على العولمة ذاتها . للمزيد من التفصيل راجع بهجت محمد ابو النصر ، التحول في دور الدولة واعادة اكتشاف الحكومة ، مجلة الوحدة الاقتصادية العربية ، السنة (14) ، العدد (24) ، بدون ناشر القاهرة 2002 ، ص141 .

الدولية العديد من الآثار التي ترمي بظلالها على حرية ممارسة الدول لخياراتها المتاحة الى درجة قد تحرم بعض الدول من ممارسة حريتها الاقتصادية بل الأكثر من ذلك قد تمتد إلى الجوانب الأخرى لحياة الدول بالشكل الذي يهدد وجود الدولة ذاته . ان ما يميز مبدأ عدم التدخل انه في إطار المنظمات الدولية المالية يأخذ طابعاً اقتصادياً ومالياً وذلك بالنظر إلى طبيعة المهمات الملقاة على عاتق هذه المنظمات .

سنحاول في خضم هذا الفصل ان نتناول مبدأ عدم التدخل في إطار المنظمات الدولية المالية وذلك عبر تناول مبدأ عدم التدخل في صندوق النقد الدولي في المبحث الأول أما المبحث الثاني فسنخصصه لمبدأ عدم التدخل في إطار البنك الدولي للإنشاء والتعمير في حين سيكون المبحث الثالث مكرساً لإيضاح مبدأ عدم التدخل في إطار منظمة التجارة العالمية.

المبحث الأول
مبدأ عدم التدخل في إطار صندوق النقد الدولي

ان صندوق النقد الدولي هو احد مؤسستين تم إنشائهما بموجب الاتفاقية التي عقدت في بريتون وودز عام **1944** كما ذكرنا سابقا وكان الهدف وراء إنشائه هو لتدعيم استقرار أسعار الصرف وللمحافظة على التدابير المنظمة للصرف بين الدول الأعضاء ولتفادي التنافس على تخفيض اسعار الصرف وللمساهمة في اقامة نظام للمدفوعات متعدد الاطراف بالنسبة للعمليات الجارية بين الدول الاعضاء .

سنحاول في خضم هذا المبحث التطرق الى مبدأ عدم التدخل في اتفاقية صندوق النقد الدولي وذلك عبر المطلب الاول اما المطلب الثاني فسنخصصه لعناصر المشروطية وللطبيعة القانونية لاتفاقيات الدعم مع الصندوق اما المطلب الثالث فسنتناول في خضمه المشروطية وعدم التدخل في صندوق النقد الدولي اما المطلب الرابع والأخير فسنتناول فيه حالة تطبيقية لتدخل الصندوق (في يوغسلافيا السابقة).

المطلب الاول

مبدأ عدم التدخل في اتفاقية صندوق النقد الدولي

ان الاتفاقية المنشئة لصندوق النقد الدولي لا تتضمن أي نص يحظر بشكل صريح على الصندوق التدخل في الاختصاص الداخلي للدول(1) هذا من جانب ومن جانب أخر فانه لا يوجد كذلك نص محدد للجزاءات الاقتصادية وانما تتحدث الاتفاقية فقط بعبارات عامة عن التعاون مع أي منظمة سياسية عامة وتفيد ان بإمكان الصندوق ان يوقف العمل ببعض نصوص الاتفاقية عند حدوث أي طارئ ولكن اصبح من المعروف ان عدم التدخل هو من المبادئ التي يجب ان تسري على اشخاص القانون الدولي كافة بما في ذلك صندوق النقد الدولي . واذا كان هذا المبدأ صحيحاً من الناحية النظرية فان الصندوق لم يلتزم به في مناسبات كثيرة فقد كان للسياسات التي اتبعها اثر حاسم في تفتيت اقتصاديات بعض الدول(2)

ان الواقع يشير الى ان تدخل الصندوق في شؤون الدول الاخرى كان ولا يزال مرتبطاً بسياسات الدول التي تمتلك النصيب الأكبر من الحصص في الصندوق وعلى رأس هذه الدول الدول الخمسة الكبار الذين يختارون المجلس التنفيذي للصندوق وبالتالي يمكن القول ان موافقة الصندوق على منح القروض لأي دولة تعني موافقة هذه الدول ورفضه يعني رفض هذه الدول(3) .

---

(1) لقد اعتبرت محكمة العدل الدولية في قضية الديون الصربية ان النقد او اصدار العملة او تنظيمها من المسائل التي تقع في الاختصاص الداخلي للدولة .هذا ويؤكد جانب من الفقه ان هذا الحق يمكن الدولة من إصدار النقد وتنظيم تداوله ضمن اقليم الدولة وتغيير نسب التداول في ظروف معينة لمزيد من التفصيل انظر:

Fawcett ,the international monetary fund and international .low ,byil ,19 ,4,vol 40 ,pp .49-50

(2) انظر د. ياسر خضر الحويش ، مبدأ عدم التدخل واتفاقيات تحرير التجارة العالمية ، اطروحة دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة عين شمس ، 2001، ص270 .

(3) يذهب جانب من الفقه الى ان الهدف من انشاء صندوق النقد الدولي كان من اجل خدمة مصالح الدول الرأسمالية الكبرى ولم تعنه مشاكل الدول النامية ولاحتى مساعدتها في تسوية حقوقها لدى دائنيها المستعمرين انذاك. لمزيد من التفصيل انظر د. رمزي زكي ، التاريخ النقدي للتخلف ، دراسة في اثر نظام النقد الدولي على التكوين التاريخي للتخلف بدول العالم الثالث – سلسلة عالم المعرفة – رقم 118 – اكتوبر 1987 ، ص155 .

هذا وأننا عندما نتحدث عن صندوق النقد الدولي كشخص من أشخاص القانون الدولي يمكن ان يتدخل في شؤون الدول الأعضاء فانه يمكننا ملاحظة تطورات خاصة قد حصلت في اداء صندوق النقد الدولي وعلاقته بالدول الأعضاء فادا كان صندوق النقد الدولي كمؤسسة دولية قد أنشئ من اجل مراقبة وضبط اسعار الصرف والإشراف على موازين المدفوعات واذا كانت هذه المجالات دليلاً على إمكانية الصندوق في التحرك بعيداً عن سيطرة الدول بشكل منفرد على السياسة الاقتصادية وقبول درجة من التدخل الدولي في الاقتصاديات الداخلية للدول[1] .

غير أن سياسة الصندوق في التدخل في شؤون الدول الأعضاء التي ارتضاها هؤلاء عند بدء تأسيس الصندوق قد اتسعت كثيراً خاصةً مع التطورات الكبيرة التي لحقت بالمجتمع الدولي بالشكل الذي عزز من مقدرة الصندوق على التدخل تحت ضغط حاجة الدول الى القروض التي يقدمها الصندوق لتصحيح اختلال موازين مدفوعاتها ولكن تدخل الصندوق لا يكون دون تمييز وإنما على العكس فهو يكتفي بالنسبة للدول الرأسمالية بتسجيل المواقف والسياسات التي تتخذها هذه الدول في حين انه يمارس دوراً تدخلياً سافراً في شؤون الدول الفقيرة ويعمل على إخضاعها وإعادة احتوائها بشكل مباشر من قبل الدول الرأسمالية[2] .

ان ابرز تحول حدث في سياسة الصندوق كان في أواخر الستينات من القرن الماضي وبالتحديد في عام **1968** وتمثل هذا التحول في استحداث ما أطلق عليه (المشروطية) في اللجوء الى موارد الصندوق وقد كان الهدف من وراء المشروطية هذه هو

---

(1) Williams (Marc) ,international economic organization and the third world , new york harvester .wheotsheaf, 1994 p.53

(2) انظر د. رمزي زكي ، مصدر سابق ، ص332 .

تأمين تجدد موارد الصندوق (أي تسديد قروضه) وقد كانت هذه المشروطية ليست قاعدة في البدء الى انها انتهت بان اصبحت قاعدة في نهاية الستينات[1] .

وقد اعيد النظر في المشروطية من اجل تدعيمها وتقويتها في عام 1979 ثم في عام 1988 مما ادى في النهاية الى تحكم الصندوق باقتصاديات الدول التي هي بامس الحاجة الى موارد الصندوق وأصبحت المشروطية من ابرز الوسائل التي بواسطتها يستطيع الصندوق ممارسة الرقابة على السياسات الاقتصادية للبلدان المدينة[2] .

المطلب الثاني

عناصر المشروطية والطبيعة القانونية

لاتفاقيات الدعم مع الصندوق

ان تحليل عناصر المشروطية التي تتضمنها اتفاقيات صندوق النقد الدولي تظهر انها تتكون من عدة عناصر فهنالك اهداف البرنامج والسياسات التي يجب إتباعها إضافة إلى معايير الاداء فمبدئياً على الدولة الطالبة للقرض ان تحدد الاهداف التي تريد تحقيقها من وراء هذا القرض ولا يتعارض هذا مع ما لبعثة صندوق النقد الدولي من دور في تحديد هذه الاهداف التي ترمي من حيث الظاهر الى إحداث توازن في ميزان المدفوعات ومما

---

(3) انظر ماري فرانس ليريتو ، الصندوق النقدي الدولي وبلدان العالم الثالث ، ترجمة الدكتورهشام متولي ، دار طلاس ، ط1 ،القاهرة ، 1993 ، ص103 .

(4) من الغريب ان التوجه نحو تقنين المشروطية كان رداً على مطالبات الدول النامية بالمساواة في المعاملة وعدم التميز بين الاعضاء والذي ظهر في اتفاق الدعم الذي قدمه الصندوق لبريطانيا عام 1967 حيث لم يشترط الصندوق في هذا الاتفاق مبدأ التدرج في المسحوبات من ناحية والذي طبق على اتفاقيات الصندوق السابقة مع الدول النامية .وقد حدث ذلك لاول مرة في اتفاق الصندوق مع تشيلي عام 1956= =ويقضي هذا الشرط انه اذا تجاوز السحب مقداراً معيناً (36%) فلايمكن للبلد الساحب دون موافقة صريحة من الصندوق ان يلجا الى شراء عملات يتجاوز مقدارها حداً معيناً (18 بالمئة) خلال فترة تقل عن 31 يوماً كما انه لم يشترط مبدأ الاداء الاجباري من ناحية ثانية والذي طبق ايضاً على الدول النامية وقد حدث ذلك لاول مرة في اتفاق الصندوق مع الارجواي عام 1957 ومفاد هذا الشرط انه في حال تجاوز سقف محدد للتسليف والاتفاق العام فان ذلك يؤدي حكماً الى تعليق السماح باجراء السحب وهذا التمييز في المعاملة بين الدول المتقدمة والدول النامية حمل الاخيرة على المطالبة بالمساواة مما جعل الصندوق يعيد النظر في اجراءات اتفاقيات الدعم واستعمال موارد الصندوق ولكن النتيجة كانت لمصلحة تشديد قبضة الصندوق على السياسات الاقتصادية للبلدان المدينة وهي غالباً من البلدان النامية . لمزيد من التفصيل انظر ماري فرانس ليريتو ، المصدر نفسه ، ص108 -115 .

لاشك فيه ان لهذه البعثة دوراً في التأثير على إرادة الدولة في تحديد الأهداف هذا من ناحية ومن ناحية اخرى فانه يقتضي لبلوغ الأهداف المحددة التزام الدولة المعنية باتخاذ تدابير وإجراءات معينة في السياسة الاقتصادية وتطبيق هذه الإجراءات ويرى البعض ان تطبيق الدولة المعنية لهذه الاجراءات هو التزام ادبي ولا يترتب على مخالفتها له أي عقوبة إلا ان موضوع التنفيذ من عدمه يناقش كل ثلاثة أشهر ضمن إطار المشاورات التي يجريها الصندوق مع الدول المعنية ولهذه المشاورات انعكاس على تقييم الصندوق لمدى استجابة الدولة للإجراءات التي تم الاتفاق عليها[1] .

اما بالنسبة لمعايير الأداء التي يحددها الصندوق فهي ذات صفة إجبارية وترمي هذه المعايير الى محافظة اقتصاد الدولة على مستوى كمي محدد سلفاً ، طيلة مدة الاتفاق ويمكن القول أن معايير الأداء هي وسائل لتحقيق البرنامج وهي ايضاً مؤشر على ان عملية التنفيذ تسير بشكل حسن[2] اما فيما يتعلق بالطبيعة القانونية لاتفاق الدعم بين الصندوق والدولة ؟ وهل يعد اتفاقاً دولياً ؟

فيمكن القول انه في البدء حاول كل من صندوق النقد الدولي والدول نفي الصفة الدولية عن اتفاقيات الدعم ونظروا اليها على انها مجرد تسهيلات ائتمانية يوافق عليها الصندوق من طرف واحد دون الحاجة الى موافقة الطرف الاخر (الدولة) إلا ان هذه الصفة قد زالت عام 1968 حيث ذهب مجلس المدراء التنفيذيين الى ان هذه الاتفاقيات هي قرارات يتبناها الصندوق بعد ان تعلن الدولة العضو عن نواياها وتضع الشروط التي يمكن بموجبها ان تشتري مستقبلاً المبالغ المحددة .

(1) انظر ماري فرانس ليريتو ، مصدرسابق ،ص119 .
(1) انظر د. ياسر خضر الحويش ، مصدر سابق ، ص274 .

ولدى إعادة النظر في المشروطية اتخذ مجلس المدراء التنفيذيين قراراً في 2/ 3/ 1979 مفاده ان ((اتفاق الدعم ليس اتفاقاً دولياً وبناءاً على ذلك يجب ان يتضمن نصه الرسمي وكذلك خطاب النوايا مفهوماً تعاقدياً[1] .

ويعود السبب في رغبة الصندوق في تجنب اعتبار اتفاقيات الدعم انها اتفاقيات دولية هو بسبب النتائج التي ترتبت على ذلك فلو اعتبرنا هذه الاتفاقيات اتفاقيات دولية لوجب خضوعها للاجراءات القانونية الداخلية من حيث المناقشة والاقرار وذلك ان الدولة يجب ان تكون سيدة قراراتها في سياساتها الاقتصادية هذا من ناحية ومن ناحية اخرى فان إعطاء الصفة الدولية لهذه الاتفاقيات من شانه تقليص استقلالية الصندوق ذلك لكون المادة 102 من ميثاق الأمم المتحدة تقضي بتسجيل الاتفاقيات الدولية لدى الامم المتحدة[2] .

هذا فضلاً عن ان إطلاق وصف الاتفاق الدولي على هذه الاتفاقيات سوف يفسح المجال واسعاً أمام محكمة العدل الدولية لمناقشة هذه الاتفاقيات والاعتراض عليها في حين ان الصندوق يرغب في ان يبقى الجهة الوحيدة التي يمكنها تفسير هذه الاتفاقيات كونها تتعلق باستقلاله[3] .

ولكن السؤال الذي يثار في هذا المجال هو هل يمكن اعتبار هذه الاتفاقيات اتفاقيات دولية ؟

ان المستشار القانوني لصندوق النقد الدولي السيد joseph Gold فيرى في اتفاقيات الدعم انها ليست اتفاقيات دولية وذلك من ناحيتين الاولى شكلية والثانية موضوعية فمن الناحية الشكلية فان الوثائق التي يتم بناءاً عليها اتخاذ قرار الصندوق باتفاق الدعم هي

---

(2) انظر د. باسرخضر الحويش المصدر نفسه ، ص275 .

(3) تنص المادة (102) من ميثاق الامم المتحدة (1- كل معاهدة وكل اتفاق دولي يعقده أي عضو من اعضاء الامم المتحدة بعد العمل بهذا الميثاق يجب ان يسجل في امانة الهيئة وان تقوم بنشره باسرع مايمكن 2- ليس لاي طرف في معاهدة او اتفاق دولي لم يسجل وفقاً للفقرة الاولى من هذه المادة ان يتمسك بتلك المعاهدة اوذلك الاتفاق امام أي فرع من فروع الامم المتحدة)

(4) انظر ماري فرانس ليريتو ، مصدر سابق ، ص122 .

وثائق منفصلة فالدولة ترسل خطاب نوايا تصدره السلطات المسئولة في الدولة المعنية وبعد ذلك يتم اتفاق الدعم فقط بموجب قرار صادر عن مجلس المدراء التنفيذيين للصندوق بيد ان هذه الحجة يسهل تفنيدها مادامت هاتان الوثيقتان تشكلان وحدة واحدة لا تتجزأ فكلتاهما شرط لعقد اتفاق القرض الذي لن يتم في حال تخلف أي منهما ومن المعروف ان الاتفاق الدولي لا يشترط فيه وحدة الوثائق وبالتالي فان تجزئة الوثائق الخاصة باتفاق الدعم لا تنفي إمكانية اعتباره اتفاقاً دولياً[1] .

اما من الناحية الموضوعية فقد نفى المستشار القانوني الصفة الدولية عن اتفاقيات الدعم على اساس ان نية التعاقد غير متوافرة لدى الطرفين فاذا كان احد الأطراف لا ينوي التعاقد ويبلغ نيته هذه بوضوح للطرف الاخر فان المفاوضات بينهما لا يمكن ان تؤدي الى إبرام اتفاقية بالمعنى القانوني بين الطرفين وذلك مهما بلغت درجة تفاهمهم من الناحية الرسمية والتفصيلية[2] .

وعلى الرغم من صعوبة تفنيد وجهة النظر هذه من الناحية القانونية لكن السؤال الذي يثار هنا هو هل يكفي مجرد وصف هذه الاتفاقيات على انها قرارات صادرة عن الصندوق لاستبعاد طبيعتها الحقيقية ؟ هذا من جانب ومن جانب اخر فقد اعترف صندوق النقد الدولي في العديد من المناسبات بالصفة الدولية لقراراته؟ ان الواقع يشير الى أن صندوق النقد الدولي يعترف بالصفة الدولية لقراراته عندما يكون مقترضاً فقد تنازل عن سلطته الأحادية الجانب في تفسير الاتفاق عند قيام نزاع بشأنه مثال على ذلك عندما عقد اتفاقاً مع المملكة العربية السعودية على تقديم قرض للصندوق[3] .

---

(1) عرفت اتفاقية فينا لقانون المعاهدات لعام 1969 المعاهدة في مادتها الثانية فقرة (أ) على انها ((اتفاق دولي يعقد بين دولتين او اكثر كتابة ويخضع للقانون الدولي سواء تم في وثيقة واحدة او اكثر وايا كانت التسمية التي تطلق عليه ، كما عرفتها اتفاقية فينا لقانون المعاهدات بين الدول والمنظمات الدولية او بين المنظمات الدولية لعام 1916 في المادة 1/1/2أ بما ياتي ((المعاهدة اتفاق دولي يحكمه القانون الدولي وتكون بصيغة مكتوبة بين واحدة او اكثر من الدول من جانب وواحدة او اكثر من المنظمات الدولية من جانب اخر ، او بين منظمات دولية سواء كانت الاتفاقية متضمنة في وثيقة واحدة او وثيقتين متصلتين او اكثر مهما يكن مدلولها الخاص .

(2) انظر ماري فرانس ليريتو ، ، مصدر سابق ، ص123 .

(1) انظر د. ياسر خضر الحويش ، مصدر سابق ، ص277 .

خلاصة ما تقدم يمكننا القول انه لا يوجد أي اختلاف بين الصفة التي يتميز بها قرار الصندوق فيما يتعلق باتفاقيات الدعم والصفة التي يتميز بها الاتفاق الدولي وإذا كان الصندوق ينكر الصفة الدولية لاتفاقيات الدعم فان السبب يعود الى انه يتمتع بمركز يمكنه من إتباع هذا السلوك زيادةً على ان الحكومات التي تطلب التسهيلات بموجب اتفاقيات الدعم لا تجد من مصلحتها هي ايضاً ان تعترف بالصفة الدولية لاتفاقيات الدعم، وفي تقديرنا ان الصندوق يتهرب من الخضوع لمبادئ وقواعد القانون الدولي ومن أهمها مبدأ عدم التدخل طالما انه في وضع يسمح له بان يكون أعلى من كثير من الدول وذلك بالنظر الى حاجة العديد من الدول للقروض التي يقدمها لذلك نجد ان الصندوق يحرص على توصيف اتفاقيات الدعم التي يعقدها مع الدول بأنها قرارات صادرة عن هيئات حاكمة وهو ما يجافي المنطق القانوني .

المطلب الثالث

المشروطية وعدم التدخل[1]

أصبح صندوق النقد الدولي عن طريق فرض أهداف محددة ومعايير أداء معينة يتضمنها البرنامج المالي ، يتدخل للمحافظة على النظام الاقتصادي الدولي القائم .ولم يعد ممكناً التسليم بان مشروطية الصندوق تسير بوحي من الاعتبارات الاقتصادية البحتة كضمان تسديد السحوبات او إعادة التوازن الى ميزان المدفوعات ومع مرور الوقت لاقت هذه المشروطية اعتراضات يمكن وصفها انها ذات طابع أخلاقي وسياسي فبعضها يتعلق بالعدالة والإنصاف وبعضها يتعلق بسيادة الدولة وعدم التدخل في شؤونها الداخلية ، وان الواقع يفرض الاعتراف بضرورة تعاون الدولة المقترضة مع الصندوق من اجل تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات خاصة عندما يكون اختلاله ناتجاً عن أسباب داخلية هذا من

(2) انظر ماري فرانس ليريتو، مصدر سابق ، ص128 .

ناحية ومن ناحية أخرى فان الدول المعنية بالمساعدة تعترف في الوقت ذاته بضرورة عدم تدخل الصندوق في شؤونها الداخلية وما ينتج عن ذلك من حد لسيادتها وذلك عند تطبيق البرامج المالية المصاحبة لاتفاقيات الدعم .

لقد عمد الصندوق مرتين الى إعادة النظر بشكل معمق في مسألة المشروطية أولاهما عام 1979 ولكنها ادت الى تقنين المشروطية وثانيهما عام 1988 بيد انها خلصت الى ان التوجهات التي اعتمدت عام 1979 يجب ان تبقى مصدراً موجهاً لتعامل الصندوق ورغم ان قرار عام 1979 قد اهتم باحترام الاهداف الخاصة بكل دولة حيث جاء في فقرته الرابعة انه ((عندما يساعد الصندوق البلدان الأعضاء على تهيئة براجها التصحيحية فانه يأخذ بعين الاعتبار أهداف السياسة الاجتماعية الداخلية وأولوياتها الاقتصادية والوضع الذي هي فيه بما في ذلك اسباب صعوبات موازين مدفوعاتها وعلى الرغم من ذلك فانه مقيد من ناحيتين الاولى ان مفهوم الاهداف السياسية والاجتماعية لا ينطبق على المجالات المحددة في أهداف الصندوق كما وردت في المادة الاولى من نظامه[1] التي يكون للصندوق عليها حق الرقابة . اما الناحية الثانية فتتمثل في ان الصندوق غير ملزم قانوناً بمراعاة الاعتبارات المرتبطة بالسياسة الداخلية وهذا ما يوحي به النص ذاته اذ انه يأخذ بعين الاعتبار بمعنى ان هذه الصيغة تترك للصندوق الحرية في تقدير النتائج الاقتصادية للأهداف السياسية والاجتماعية الداخلية التي يحترمها الصندوق من حيث المبدأ[2] .

وعلى الرغم مما ورد في قرار عام 1979 من وجوب احترام السياسة الداخلية للدول الأعضاء في الصندوق فان سنوات الثمانينات من القرن الماضي شهدت توسعاً كبيراً في تدخلات الصندوق ولاسيما مع ازدياد حاجة الدول الى اتفاقيات الدعم وبروز مفهوم

(1) انظر د. ياسر خضر الحويش ، مصدر سابق ، ص279 .
(2) انظر ماري فرانس ليريتو، مصدر سابق ، ص136- 140 .

التصحيح الهيكلي بشكل واضح وازدياد عناصر المشروطية لذلك فان الصندوق بدأ يرى ان من مهامه التدخل في ميادين لم تكن تقليدياً داخله في مجال اختصاصه[1] .

وهكذا فان طبيعة عمل الصندوق لم تعد تقتصر على أجراء إصلاح هيكلي من اجل إعادة التوازن الى ميزان المدفوعات وإنما تتطلب اجراء تحول في سياسة الدولة وتوجهها نحو اقتصاد السوق .والأخذ بالخصخصة وبيع القطاع العام[2] او على الاقل تغيير تركيب المرافق العامة وإصلاح القطاع العام فضلاً عن تطوير او إلغاء أنظمة الرقابة على الأسواق والأسعار وبالتالي فان أي تحديد او طلب لاتفاقات الدعم ولاسيما من الدول النامية أصبح يخضع لشروط الإصلاح الهيكلي ، ومع هذه التحولات الكبيرة في مشروطية الصندوق فان الصندوق بدأ يتدخل في كل اشكال المفاوضات المستجدة للديون الرسمية او المصرفية كما انه يراقب عن قرب السياسة الاقتصادية الوطنية وبالتالي فان الوصفات في أنظمته يجب ان ينظر اليها من خلال هذه الغاية ، ان المهمة الأساسية للصندوق ألان هي إعداد السياسات الاقتصادية والسهر على تطبيقها فوصاية الصندوق على السياسات الاقتصادية للبلدان المدينة اتسع نطاقها شيئاً فشيئاً مع بروز ظاهرة العولمة واتساعها حيث ان مهماته هذه هي تطبيقات للعولمة[3] .

ومع بداية الثمانينيات نجد ان هناك العديد من الدول التي عقدت اتفاقيات دعم شكلية دون ان تجري أي سحب وذلك من اجل الحصول على شهادة (حسن سلوك) من المدير العام للصندوق عن سياستها الاقتصادية حتى ان بعض الحكومات التزمت في المراحل الاولى لإعادة جدولة ديونها[4] كالمكسيك وفنزويلا عام 1985 ان تقدم لدائنيها تقارير نصف سنوية عن الأوضاع الاقتصادية في كل منها ، ومع نهاية الثمانينات نلاحظ انه

---

(3) انظر د. رمزي زكي ، مصدر سابق ، ص319 – 327 .

(4) انظر د.حازم الببلاوي ، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر ، مصدر سابق ، ص72 وص188-191 وقد واجهت هذه السياسات انتقادات حادة باعتبارها وسائل لإضعاف قوة الدولة وتدخلها في إدارة النظام الاقتصادي والشؤون الداخلية للدولة .

(1) انظر د. رمزي زكي ، مصدر سابق ، ص239 وما بعدها .

(2) انظر نزيرة الافندي ، الاعتماد المتبادل لمجابهة العولمة ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (141) ، مؤسسة الاهرام ، القاهرة، مطبعة الاهرام ،2000 ، ص143 .

طرأ تغيير جديد على مشروطية الصندوق حيث انه اخذ يمارس دور الحارس للدول الدائنة من خلال إجباره للدول المدينة على تبني شروطه وسياساته ليس فقط من اجل استلام اعتمادات الصندوق وإنما لتلقي أي منحه او قرض من الدول الدائنه فقد اصبح الصندوق يؤدي دور الوسيط ، ومع انهيار الاتحاد السوفيتي والبلدان الاشتراكية واتجاه هذه الدول الى اقتصاد السوق ابتدع صندوق النقد الدولي نظام العلاج بالصدمة shock therapy لمساعدة هذه الدول على تكييف أوضاعها مع متطلبات اقتصاد السوق مما كان له اثر بالغ في الأوضاع الداخلية في هذه البلدان[1] .

وعلى الرغم من هذا كله يظل الصندوق مزيجاً معقداً يجمع بين المبادئ التي يقوم عليها والوسائل التي يتبعها بحيث تنتج التزامات قانونية حاكمة للعلاقات الدولية مع الصندوق[2] .

المطلب الرابع
تدخل صندوق النقد الدولي
في يوغسلافيا السابقة (حالة تطبيقية)

إن تدخل المؤسسات الدولية المالية قد يساهم في هدم وتفتيت الدولة كشخص دولي ذي سيادة وليس مجرد التأثير في عناصر سياستها المالية والواقع ان هذا ما حدث في يوغسلافيا السابقة .

ان المسألة اليوغسلافية غالباً ما يستشهد بها على انها مثال للتدخل الإنساني ، وان نظام الحكم فيها وتنوع الثقافات والأعراق كل هذه العوامل كانت قد ساهمت في تطور الأزمة اليوغسلافية[3] ولكن تحليل تصرفات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والموقف

(3) انظر د. ياسر خضر الحويش ، مصدر سابق ، ص281 .
(4) انظر د. صلاح عبد البديع شلبي ، التدخل الدولي ومأساة البوسنة والهرسك ، ط1 ، 1996 ، ص33 -48 .
(1) انظر د. صلاح عبد البديع شلبي ، مصدر سابق ، ص33-48 .

في يوغسلافيا السابقة يوحي بوجهة نظر مختلفة وفضلاً عن ان سبب تفكك يوغسلافيا يمكن ان يكون عائداً الى العداوات القديمة بين القوميات المختلفة من ناحية او الى العدوان الصربي على المسلمين وغيرهم من ناحية ثانية فقد كان هناك تدخل جماعي عسكري من قبل حلف الأطلسي تم تبريره على انه تدخل إنساني .

وعلى الرغم من ذلك فقد بدأ جانب من الفقه ينظر الى المسألة اليوغسلافية من زاوية اخرى فبرنامج التحرر الاقتصادي والإصلاح الهيكلي لأجهزة الدولة بواسطة المؤسسات الدولية (الصندوق والبنك الدوليان) خلال السبعينات والثمانينات وحتى التسعينات ساهم في خلق الظروف التي دفعت الأوضاع في يوغسلافيا الى التدمير فقد كانت السياسات التي فرضها الصندوق من اجل إعادة جدولة الديون اليوغسلافية وراء الإصلاحات الدستورية وإعادة توصيف المواطنة وحقوق العمال خلال الثمانينات ويبدو ان هذه السياسات قد أدت دوراً مهماً في قيام الجمهوريات القومية بمعنى ان الحكومة الاتحادية اصبحت تفتقر الى المشروعية[1] .

الفرع الاول

طبيعة الإصلاح الهيكلي في يوغسلافيا

لقد خضع الشعب اليوغسلافي لبرنامج تشديد او تقشف في السبعينات والثمانينات نتيجة للقرارات الصادرة عن صندوق النقد الدولي .وقد نشطت عملية الإصلاح الهيكلي في عام 1984 بعد ان تلقت يوغسلافيا قرض مساعدة جديد أواخر السبعينات تضخمت فائدته بشكل كبير وقد الحقت بهذا القرض شروط من جانب

(1) Orford (Anne) Locating the international ;Military and Monetary intervention after the cold war ,hil ,1997 ,vol 38 ,no .2 , pp .451 -452

صندوق النقد الدولي هدفت في البداية الى اصلاحات سياسية داخلية اعتقد البعض انها ستمكن من خدمة الدين الخارجي بشكل افضل(1) .

وقد تضمن البرنامج الاساسي للتقشف عدة امور منها تخفيض الانفاق الحكومي وتحرير التجارة والاسعار وتخفيض الواردات بينما ازداد التشديد في برامج لاحقة حيث اصبح الصندوق يطالب يوغسلافيا بتخفيض الاجور وإعادة توجيه المنتجات نحو التصدير ، بحيث تستطيع المنافسة في اسواق المنظمة الاوربية للتعاون والتنمية ، واعادة تركيز صنع القرار السياسي والاقتصادي والخصخصة وقد بررت هذه المطالب من الصندوق على انها ذات اسباب اقتصادية محضة . في حين انها كانت كما يراها البعض مفعمة بالاقتحامات السياسية(2) .

ويمكن القول ان صندوق النقد الدولي أعاد تشكيل السياسات اليوغسلافية خلال الثمانينات والتسعينات بشكل مباشر وغير مباشر .

فقد تم تدخل الصندوق في السياسات اليوغسلافية بشكل مباشر عندما فرض شروطاً تتطلب إجراء إصلاحات دستورية وتنظيمية ومؤسساتية وقد ظهر ذلك في الثمانينات عندما اشترط للدخول في قروض جديدة مع يوغسلافيا . ان تقوم بهذه الإصلاحات من خلال إعادة المركزية او نقل السلطة السياسية والاقتصادية من الحكومات الجمهورية والبنوك المحلية إلى الحكومة الاتحادية والبنك الوطني(3) .

وبالمثل فان شروط الصندوق الملحقة باستخدام القروض بعد عام 1982 تضمنت طلبات أكدت على وجوب عودة السلطة الاقتصادية الى الحكومة الاتحادية وكذلك التغيرات السياسية الناتجة عن الشروط الملحقة بقروض الصندوق لعامي 1987

---

(1) Id,p.452.

(2) انظر د. ياسر خضر الحويش ، مصدر سابق ، ص283 .

(3) وتذهب Orford الى القول بناءاً على هذه المطالبات :

((Economists considered that the decentralization of policy – making amongst Yugoslay republics that had occurred during the early 1980 was responsible for Yugoslav s weak macroeconomic control)) Id ,p .453 .

– 1988 وقد كانت مطالبات عام 1988 تؤكد على وجوب القضاء على المشاركة العمالية في صنع القرار علاوة على إزالة الإجراءات الحمائية وخفض الإنفاق العام أي انها كانت موجهة لتدمير النظام الأيدلوجي الذي تقوم عليه الدولة .

وفي الوقت الذي ظهرت فيه معارضة الجمهوريات المكونة للاتحاد اليوغسلافي لتوجهات الحكومة الاتحادية تابعت الأخيرة تنفيذ الشروط الجديدة للصندوق كسبا لثقته وأملا في الحصول على شهادة منه تساعد يوغسلافيا في إعادة جدولة ديونها دون الالتفات لمطالب الجمهوريات المكونة للاتحاد .

وفي بداية عام 1989 اعلنت الحكومة الاتحادية ان تنفيذ برنامج العلاج بالصدمة الذي رسمه الصندوق سيتم في اواسط عام 1989 وقد هدف هذا البرنامج الى حركة اصلاح شاملة من خلال قيود سياسية على اقتصاد السوق وخلال عام 1990 حتى مع وجود دلائل واضحة على اندلاع حرب أهلية فان الحكومة تابعت محاولاتها لسن قانون الإصلاحات السياسية طبقاً لشروط العلاج بالصدمة ،وقد فعلت ذلك نتيجة ضغط شديد من الصندوق[1] .

ومن جانب اخر فقد كانت لبرنامج الصندوق تأثيرات غير مباشرة على المؤسسات والأنماط السياسية في يوغسلافيا فالشروط التي أعدها الصندوق والتي كانت ذات صفة سياسية واضحة كانت تتطلب إجراء تغييرات في سياسات يوغسلافيا وان لم تتطلب ذلك صراحة فأهداف السياسة الاقتصادية على سبيل المثال تتطلب تغييرات جوهرية في عملية صنع القرار الاقتصادي كما انها تتطلب أيضا إجراء إصلاحات دستورية كإعادة توزيع المناصب الوزارية على القوميات المختلفة ونقل ميزان السياسة الاقتصادية لمصلحة شركات خاصة وهو ما يخالف طبيعة النظام الاشتراكي ، وقد ادت الاصلاحات

(1) Id ,p .454 .

الوزارية الى خطوات تعمل على هدم الوسـائل السياسية القائمـة مـن اجـل اتخـاذ تـدابير يدعمها الصندوق .

وفضلاً عن ذلك فان الصدمة الاجتماعية للتحرير الاقتـصادي وترسـيخ برنـامج العلاج بالصدمة كان لها اثر سياسي مهم فهذه البرامج كانـت تـدفع الى إعـادة البنـاء عـلى مستوى الجمهوريات وعلى المستوى الاتحادي لإعداد سياسات لإزالـة الآليـات التـي يـتم تقديم الدعم من خلالها من الدولة للأفراد الـذين سـيعانون مـن الحريـة الاقتـصادية غـير المقيدة(1) .

الفرع الثاني

تهديدات السلم في يوغسلافيا

يشير البعض الى عدد من الظروف التي اشعلت الحروب الداخليـة التـي أدت الى جرائم التطهير العرقي وإبادة الجنس كنمو الدور القومي في سياسات اليوغسلاف والدور العسكري كقوة ضغط سياسي واتساع الهوة بين الجمهوريات الغنية والفقيرة(2) .

ويمكن القول ان برامج صندوق النقد الدولي لإحداث الإصلاح الهيكلي والعلاج بالصدمة ساهمت في تلك الظروف التي أدت الى عـدم الاسـتقرار الـسياسي في يوغـسلافيا ومن ثم الى هدم الاتحاد وتفكيكه .

فمن ناحية اولى ساهمت برامج الـصندوق في انعـدام امـن الـشعب اليوغـسلافي وأدت الى تقلبات اجتماعيـة اذ كـان للنتـائج المبكـرة غـير المـستقرة لـبرامج الـصندوق في التقشف منذ عام 1982 دور كبير في نقص البضائع الاسـتهلاكية والبطالـة وإلغـاء نظـام الإعانات الغذائية وارتفاع اسعار السلع التي تأثرت بقيود الاستيراد ورفع قيود التصدير .

---

(2) انظر د. ياسر خضر الحويش ، مصدر سابق ، ص285 .

(2) Bunce (Valerie),the Elusive peace in the Former Yugoslavia ,cilj ,1995 , vol .28 ,pp .709 - 715 .

ومن ناحية ثانية كان للأسباب الاقتصادية التي دفعت إلى الإصلاحات السياسية والدستورية دور في تدمير وسائل حماية حقوق الأقليات في النظام الاشتراكي وقد كانت نظم هذه الحماية مؤسسة على توزيع العمل الحكومي وفقاً للأوضاع القومية وكانت الدولة الاتحادية تنفق المزيد على تعميم وترسيخ تلك الحقوق وقد تم تحطيم آليات التآلف بين القوميات العرقية في يوغسلافيا بشكل تدريجي منذ عام **1982** فصاعدا . ولاشك ان لشروط الصندوق دورها المهم في الوصول الى هذه الأوضاع المتدهورة في يوغسلافيا .

ومن ناحية ثالثة ادت الإصلاحات الدستورية والتنظيمية الناتجة عن برامج الصندوق الى زيادة التمسك بالانتهاءات القومية لكل جمهورية من جمهوريات الاتحاد في أواخر الثمانينات بل ان برامج الصندوق أدت الى قيام الجمهوريات القومية كجمهوريات مستقلة مما أدى الى الجدل بان الحكومة الاتحادية أصبحت تفتقر الى المشروعية وان الاتحاد اليوغسلافي كان يقوم على اشتراكية خيالية منذ ان بدأ بتطبيق برامج الإصلاح الهيكلي لان ذلك حمل الدولة على هجر معظم وظائفها لذلك بدأت شعوب الاتحاد في البحث عن البديل وفي هذا الفراغ عادت القوميات العرقية للظهور اذ المعروف ان القومية في مثل تلك الظروف تصبح ذات قيمة مهمة . ولا تتمثل أسباب ذلك بالعوامل التاريخية او صدام الثقافات فحسب بل لان اساس وجود الجماعة الموحدة قد تدهور الى الحد الذي أصبح يهدد حق الجماعات القومية ذاته ، بل حتى حق المواطنة فعندما سنت الحكومة الاتحادية قانوناً تبنت بموجبه سياسة الإصلاح الهيكلي تلبية لمطالب المؤسسات الدولية الاقتصادية استغل قادة الجمهوريات القومية هذه الفرصة لإقناع شعوبهم التي تواجه نتائج اقتصادية سلبية والحصول على تأييد هذه الشعوب لمقاومة فرض ضرائب اتحادية ومقاومة السلطة الاتحادية . وفضلاً عن ذلك فان الهوة الواسعة بين الجمهوريات الفقيرة والجمهوريات الغنية التي نتجت أصلا عن الإصلاح الهيكلي زادت الشعور بالحاجة الى الانفصال كما

استطاع القادة المحليون ان يكسبوا دعم الأقليات التي اهملت الحكومة الاتحادية مصالحها[1] .

ومن ناحية رابعة فان سرعة الاصلاح الهيكلي والعلاج بالصدمة وان لم يؤديا بشكل مباشر الى التفكك السياسي فان الحكومة الاتحادية والمؤسسات الدولية المالية استمرت في إعداد إصلاحات سياسية ودستورية ولكنها لم تكن قادرة على التحول السريع من النظام الاقتصادي الاشتراكي الى النظام المؤسس على اقتصاد السوق وفي الوقت نفسه اصبح المناخ القومي والمقاومة العنيفة لهذه الإصلاحات واضحين تماما وقد كان هناك صراع واضح بين الشروط الضرورية لتحقيق السلام وتلك التي تعتبر ضرورية للتحرير الاقتصادي فرغم ان الحكومة الاتحادية كانت بحاجة الى تكريس جهودها لتجنب الحرب الاهلية وجرائم ابادة الجنس فقد كانت المؤسسات الدولية المالية تطالب بسرعة إجراء التغييرات الاقتصادية والسياسية . صحيح ان الشروط التي فرضها الصندوق لم تكن السبب الوحيد في جرائم إبادة الجنس التي وجهت بشكل خاص الى المسلمين فالإصلاح الهيكلي والعلاج بالصدمة خضعت لهما دول عديدة دون ان يؤديا إلى مثل تلك النتيجة التي حدثت في يوغسلافيا وإنما كانت هناك عوامل محلية اخرى اتحدت مع شروط الصندوق وكلا العاملين ساهما في الوصول الى العنف وجرائم الإبادة .

وهكذا فان إعادة البناء الاقتصادي الذي يطلبه الصندوق والمؤسسات الدولية المالية الأخرى يوحي بان التعارض بين التدخل واللا تدخل هو امر زائف[2] والواقع ان الجماعة الدولية من خلال المؤسسات الدولية المالية ولاسيما صندوق النقد الدولي تعمل

---

(1) Orford ,op .cit ,pp .456-458

(2) من الجدير بالذكر ان صندوق النقد الدولي بعد انتهاء التدخل العسكري في يوغسلافيا عاد يقدم قروضه الى يوغسلافيا بشروط مخففة وما ذلك بتقديرنا ، الا لاسباب سياسية ودينية بالدرجة الاولى وقد قدم الصندوق ليوغسلافيا قرضاً بمقدار 78و13 مليون وحدة سحب خاصة أي ما يعادل 19 مليون دولار امريكي وان كان المدراء التنفيذيون قد ابدوا اسفهم للتقدم البطئ في الاصلاحات الاساسية= =وما اسموه بالهفوات في الانفاق الاداري والرقابة التي حدثت في الاشهر التالية لانتهاء ازمة كوسوفو والاعتداءات الصربية انظر د. ياسر خضر الحويش ، مصدر سابق ، ص287 .

بشكل عميق على صياغة وتشكيل الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في دول عديدة . مما يعني حدوث التدخل واقعياً وان أنكرته المؤسسات الدولية.

المبحث الثاني
مبدأ عدم التدخل في البنك الدولي للإنشاء والتعمير

لقد تم إنشاء البنك الدولي للإنشاء والتعمير توأمه صندوق النقد الدولي كما سبق ان ذكرنا اثر المؤتمر الذي عقد في بريتون وودز عام 1944 وقد ارتبطت مؤسستا بريتون وودز ارتباطاً وثيقاً وقد تأكد هذا الارتباط عن طريق اشتراط عضوية الصندوق بالنسبة للدول الراغبة في الانضمام الى البنك الدولي وقد استطاعت هاتان المنظمتان الاستمرار في نشاطهما بشكل اكثر أهمية واكثر تأثيراً على الدول من كثير من المنظمات الدولية وسنحاول في خضم هذا المبحث ان نتناول مبدأ عدم التدخل في اتفاقية البنك الدولي وذلك عبر تناول مبدأ عدم التدخل في الاتفاقية المنشئة للبنك الدولي عبر المطلب الاول من هذا المبحث اما المطلب الثاني فسيكون مخصصاً للتعرف على مدى التزام البنك بمبدأ عدم التدخل .

المطلب الاول
مبدأ عدم التدخل في اتفاقية البنك الدولي

تناولنا خلال الفصل الثاني من هذه الرسالة الاتفاقية المنشئة للبنك الدولي وقد نص القسم العاشر من المادة الرابعة من اتفاقية البنك الدولي للإنشاء والتعمير على انه ((ليس للبنك ولا لموظفيه ان يتدخلوا في الشؤون السياسية لاي عضو ولا ان يتأثروا بالصفة السياسية للعضو او الأعضاء المعنيين . وان الاعتبارات الاقتصادية وحدها هي الملائمة عند إصدار قراراته ....))[1] .

(1) القسم العاشر من المادة الرابعة من اتفاقية البنك الدولي للإنشاء والتعمير .

استناداً الى نص المادة أعلاه يمكننا القول ان البنك الدولي قد نص بشكل صريح على حظر تدخل البنك في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء وهو ما يميزه عن غيره من المنظمات الدولية المالية القائمة ، وينصرف تعبير البنك الوارد في النص المذكور الى البنك كسلطة تمويل والى مجالسه الحاكمة ((مجلس المحافظين ومجلس الإدارة)) وأما تعبير موظفي البنك فينصرف الى المدير وكبار الموظفين[1] .

ولابد من تحديد المقصود بالشؤون السياسية والاعتبارات الاقتصادية وذلك من اجل معرفة الحظر الوارد في القسم العاشر من المادة الرابعة من اتفاقية البنك خاصة اذا علمنا انه كان قد اثير العديد من النزاعات في أروقة المنظمات الدولية بشأن الاتفاق على مدلول معين لها . ففي محاولتها معاقبة كل من البرتغال (لسياستها الاستعمارية) وجنوب افريقيا (بسبب سياسة التمييز العنصري) دعت الجمعية العامة للأمم المتحدة الوكالات المتخصصة الى حرمان هاتين الدولتين من الاستفادة من عضويتهما في المنظمات الدولية ولكن البنك رفض فرض أي جزاء على هاتين الدولتين استناداً الى كونه منظمة وظيفية وليست سياسية وبالتالي فانه ليس له فرض جزاءات على الأعضاء لأسباب سياسية لا تتعلق بأغراض البنك[2] وفي رد الأمم المتحدة على موقف البنك حاولت تقييد عبارتي الشؤون السياسية والصفة السياسية الواردتين في القسم العاشر من المادة الرابعة من اتفاقية

(1) انظر عبد المعز عبد الغفار نجم ، الجوانب القانونية لنشاط البنك الدولي للإنشاء والتعمير ، رسالة دكتوراه ، دار النهضة العربية ، 1976 ، ص149 . ومن الجدير بالذكر ان رؤساء البنك المتعاقبين منذ تاسيس البنك يتمتعون جميعاً بالجنسية الامريكية وهو ما يعكس نفوذ الولايات المتحدة في البنك .

(2) Bleicher (Samuel) ,un – ibrd ,adilemma of function alism ,intl , org ,1970 ,vol .xxxiv ,no 1,pp .31-47 .

البنك[1] على انهما تعبيران ينصرفان الى مسائل السياسة الداخلية أي ان النص يرمي الى منع البنك وموظفيه من التدخل في الحياة السياسية للدول الأعضاء وان نوع الحكومة او طبيعتها يجب الا يكون لها تأثير عند اتخاذ البنك لقراراته[2] .

اما اذا كانت المسألة مما يعرض على مجلس الأمن فانه عندما يقرر ان الموقف يشكل تهديداً للسلام وهو ما حدث بالنسبة لمسألتي (البرتغال وجنوب افريقيا) فان النص 1/ القسم العاشر من المادة الرابعة من اتفاقية البنك ولاسيما ان اتفاقية الربط بين البنك

---

(3) بدأت اسباب النزاع بين الجمعية العامة والبنك عندما اصدرت الجمعية العامة في تشرين الثاني 1961 في دورتها السادسة عشرة قرارها رقم 1654 تطبيقاً لقرارها 1514 الصادر في عام 1960 في الدورة الخامسة عشرة المتضمن اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة وقد طلبت الجمعية العامة من الوكالات المتخصصة المعنية مساعدة اللجنة الخاصة التي انشئت لهذا الغرض في عملها كل في مجالها وقد ارسلت نسخة من القرار الى رئيس البنك الدولي مسترعية انتباهه الى انه في اواسط عام 1964 وبناءاً على طلب اللجنة الخاصة كتبت سكرتارية الامم المتحدة الى البنك طالبة معلومات عن قروض البنك للبرتغال وعن امكانية حضور احد ممثلي البنك امام اللجنة لتقديم بعض الايضاحات وقد ارسل البنك المعلومات وتجاهل الدعوة وعندما طلبت السكرتارية في وقت لاحق تعليقاً من البنك على الدعوة اجاب البنك انه لاينوي ارسال أي ممثل عنه . ولم تتخذ أي خطوة حتى 1965 عندما مررت اللجنة الخاصة قراراً ذا لهجة حادة طالبت فيه الوكالات المتخصصة التابعة للامم المتحدة ولاسيما البنك والصندوق الدوليان بالامتناع عن منح أي مساعدة مالية او اقتصادية او فنية للبرتغال طالما ان حكومة الاخيرة فشلت في التخلي عن سياستها الاستعمارية التي تشكل انتهاكاً صارخاً لنصوص ميثاق الامم المتحدة.ومن ناحية ثانية فان الجمعية العامة اقرت نصاً مشابهاً ، ولكنه اقل حدة من قرارها رقم 2107= =الصادر في عام 1965 في الدورة العشرين واشارت ايضاً الى دور الوكالات المتخصصة في القرار 2054 الصادر في عام 1965 في الدورة العشرين بشأن التمييز العنصري في جنوب افريقيا ، وقد دفع هذا النشاط المتزايد كلا من البرتغال وجنوب افريقيا الى طلب قروض جديدة من البنك بينما ارسلت هذه القرارات على الفور الى البنك من قبل سكرتارية الامم المتحدة وقد ارسل رئيس البنك نسخاً من طلبات البرتغال وجنوب افريقيا وقرارات الجمعية العامة الى المدراء التنفيذين للبنك مشفوعة برايها الخاص ومفاده ان نصوص اتفاقية البنك تمنع موظفيه من التدخل في الشؤون السياسية لاي عضو وانهم لايتأثرون بالصفة السياسية للعضو او الاعضاء المعنيين وان الاعتبارات الاقتصادية وحدها هي التي يجب استحضارها عند اتخاذ قراراتهم وري انه مضطر بناءاً على ذلك متابعة طلبات القروض من هاتين الدولتين كما يتعامل مع طلبات الاعضاء الاخرين وفي عام 1966 اعطى البنك قرضاً للشركات البرتغالية بقيمة 30 مليون دولار كما وافق على منح قرض قدرة 20 مليون دولار لشركة توريد الكهرباء في جنوب افريقيا . وهنا قرر المجلس العلم للبنك تلبية دعوات الامم المتحدة لشرح سياسات قروض البنك وقيودها القانونية وفي 28 تشرين الثاني حضر رئيس البنك امام اللجنة الرابعة للجمعية العامة وقد اشار الى ان المادة الرابعة من اتفاقية الربط بين البنك والامم المتحدة تتطلب اجراء مشاورات بين المنظمتين قبل اصدار أي توصية رسمية من احداهما الى الاخرى .وحسب راي البنك لم تحدث هذه المشاورات مطلقاً وان البنك لم يعامل اتصالاته مع الامم المتحدة على انها توصيات رسمية وفوق ذلك فقد شعرالبنك ان المادة الرابعة في قسمها العاشر من اتفاقية البنك لاتسمح باتخاذ تصرف بالنسبة للتوصيات لانها ذات صفة سياسية وبعد اسبوع واحد حضر المجلس القانوني للامم المتحدة امام اللجنة الرابعة لعرض وجهات نظر الامم المتحدة حول موقف البنك ورغم المعارضة بشكل عام لموقف البنك فقد اقر المجلس القانوني بعدم حدوث المشاورات وبالنتيجة اصدرت الجمعية العامة القرار 2184 في عام 1966 في الدورة الحادية والعشرين وطلبت فيه من الامين العام للامم المتحدة ان يدخل في مشاورات مع البنك الدولي لكي يضمن امتثاله لقرارات الجمعية العامة 2105 و2107 كما اصدرت القرار 2202 في الدورة ذاتها وتضمن نصاً مشابهاً فيما يتعلق بقضية التمييز العنصري في جنوب افريقيا وبعد ذلك ارسل الامين العام القرار 2184 الى البنك وطلب رايه بخصوص توقيت وشروط اجراء المشاورات المشار اليها وبعد اسبوع اجتمع الامين العام مع رئيس البنك واتفقا على ان يكون تبادل الاراء مكتوباً وبعد تبادل الاراء عبر البنك عن رغبته في التعاون مع الامم المتحدة وشرح موقف البنك في هذه القضية وبعد مشاورات ومساجلات مطولة اوصت الجمعية في دورتها الثالثة والعشرون بموجب قرارها رقم 2426 الصادر في عام 1968 اوصت البنك بسحب قروضه واعتماداته الممنوحه الى كل من جنوب افريقيا والبرتغال

Bieicher)samuel),un ,ibrd ,adilemmaof functionalism ,inti .org ,1970 ,vol.xxiv,no.1pp.31-35.

(1) انظر د. ياسر خضر الحويش ، مصدر سابق ، ص291 .

والأمم المتحدة تلزم البنك بمراعاة قرارات مجلس الأمن الصادرة بناءاً على أحكام المادتين 41، 42 من ميثاق الامم المتحدة(1) .

لقد رفض البنك الدولي تفسير الأمم المتحدة الذي يقضي بان حظر النشاط السياسي الوارد في القسم العاشر من المادة الرابعة ينصرف الى الشؤون السياسية الداخلية ذلك ان إنشاء البنك كان بدافع ان يكون مؤسسة اقتصادية لتشجيع وتيسير الاستثمارات الاجنبية بغض النظر عن الاعتبارات السياسية وقد احتج البنك بانه ملزم بمراعاة الاعتبارات الاقتصادية فقط وليس هناك ما يلزمه بالامتثال لقرارات الامم المتحدة ويرى البنك ان المقصود من النص على الشؤون السياسية هو منع البنك من التمييز بين اعضائه الذين يرفضون على سبيل المثال الاعتراف او الانحياز او مناصرة الأعضاء الآخرين في البنك وبالتالي فان البنك يعمل بما يتفق مع مصالح الدول الاعضاء بغض النظر عن الاعتبارات السياسية لذلك قضت المادة الثالثة في قسمها الخامس (ب) من اتفاقية البنك بأن يتخذ البنك من التدابير ما يمكنه من التأكد من ان اموال القرض تستخدم في الأغراض المخصصة لها مع مراعاة الاعتبارات الاقتصادية ودون التأثر بالاعتبارات او العوامل السياسية او غيرها من العوامل غير الاقتصادية(2) .

المطلب الثاني

مدى التزام البنك بمبدأ عدم التدخل

رغم اعلان البنك الدولي للإنشاء والتعمير عن تمسكه بمبدأ عدم التدخل فانه قد خرق هذا المبدأ في العديد من المناسبات حتى ذهب البعض الى الإعلان أن البنك ليس ببعيد عن الاعتبارات السياسية(3) .

(1) انظر د. ياسر خضر الحويش ، المصدر نفسه ، ص291 .
(2) انظر د. ياسر خضر الحويش ، المصدر نفسه ، ص292 .
(3) انظر د.عبد المعز عبد الغفار نجم ، مصدر سابق ، ص150 -151 .

ويمكننا ملاحظة ذلك في اتجاهين :

أولاً : عدم عدالة البنك في توزيع القروض او تفاوت نسبة هذه القروض من دولة الى أخرى حيث حظيت الدول الأوربية بنصيب كبير من هذه القروض خاصة بعد الحرب العالمية الثانية بينما كان نصيب الدول النامية اقل من ذلك بكثير ولا يمكن تبرير ذلك الا تبعاً لأهمية أوربا ووزنها السياسي الا انه يجب ان لا يغيب عن البال ان المؤسسات الدولية المالية قد تم انشاؤها لإعادة اعمار اوربا وليس لمساعدة الدول النامية التي لم يكن لها وجود على الساحة الدولية(1).

ثانياً: قيام البنك في العديد من المناسبات برفض منح القروض لبعض الدول لاعتبارات سياسية ومن أمثلة ذلك رفض البنك منح مصر قرضاً لبناء مشروع السد العالي فقد اتسم هذا القرض منذ البدء باعتبارات سياسية كان من أبرزها ان البنك سيقوم بتمويل المشروع بمقدار النصف تقريباً (200 مليون دولار) شريطة ان يتم تمويل النصف الاخر من جانب الدول الغربية وهذا يعني ان عدم وصول مصر الى اتفاق مع الدول الغربية فان ذلك يستتبع رفض القرض ولما كانت الدول الغربية التي تفاوضت مع مصر (الولايات المتحدة الامريكية ، والمملكة المتحدة) قد طالبت مصر بشروط رفضتها الأخيرة فقد ترتب على ذلك إلغاء اتفاقية البنك(2) .

وهكذا نرى ان البنك يتدخل في أمور سياسية وخاصة عندما تحتوي هذه الأمور على جوانب اقتصادية ومن جانب اخر فان البنك يقوم بتعيين مندوبين في الدول التي يساعدها ويقوم هؤلاء المندوبون بدراسة المشاكل الاقتصادية للدول الموفدين اليها ويقدمون التقارير والتوصيات التي يرون تنفيذها وقد دفعت تصرفات العديد من هؤلاء الموفدين بعض الدول الى اتهامهم بالتدخل المباشر في شؤونها السياسية الى الحد الذي

(1) انظر د. عبد الواحد الفار ، المصلحة الدولية المشتركة كاساس لتطوير النظام الاقتصادي الدولي ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 1985 ، ص36 .

(2) انظر د. عبد المعز عبد الغفار نجم ، مصدر سابق ، ص157 -163

طلبت فيه تركيا من البنك سحب ممثله لديها . ورغم ذلك تقبل العديد من الدول مثل هذا التدخل تحت ضغط الحاجة لمساعدة البنك[1] .

والسؤال المطروح هنا هو كيف يؤثر البنك في النظام الداخلي للدول الأعضاء فيه ؟

ان تأثير البنك في النظام الداخلي للدول الأعضاء يكون عن طريق الشروط التي يضعها عند عقد قرضه مع الدول الأعضاء .

وتنحصر هذه الشروط في نوعين :-

النوع الاول من الشروط يهدف الى إحداث تغيرات في وظائف الدولة من اجل تهيئة المناخ الملائم لكي تكون الدولة مهيئة لوفاء القرض الممنوح لها من البنك ويمكن القول ان عمليات الإقراض التي يقوم بها البنك علاوة على كونها محكومة بنصوص اتفاقية البنك فإنها محكومة بالقوانين والنظم الوطنية باعتبار الدول هي الطرف الآخر في عقد القرض فالقوانين والنظم الوطنية لها فاعليتها بالنسبة لنشاط البنك . وقد يحدث في بعض الأحيان ان تعترض الدول المتلقية للقرض على الشروط التي يضعها البنك تحت زعم ان هذه الشروط تشكل تدخلاً في الشؤون الداخلية لها لان هذه الشروط تعني ان الدولة المتلقية ليست محلاً للثقة[2] .

اما النوع الثاني من الشروط فانه يتمثل في السياسات الاقتصادية للدولة وهذه يمكن ان تتمثل في فرض ضرائب جديدة وإحداث إصلاحات إدارية ، او تقوية السياسة النقدية ، وتغيير نسب تبادل القطع الاجنبي او حتى برامج التثبيت البعيدة الاجل ، ان هذا النوع من الشروط لطالما كان مصدر نقد للبنك ولاسيما من تركيا والبرازيل حيث ينظر اليها على كونها ثمن لمنح القرض وغالباً ما تخرق استقلال وسيادة الدول[3] وبشكل عام

(3) انظر د. عبد المعز عبد الغفار نجم ، المصدر نفسه ، ص151 -152 .

(2) Biouch (Roy) the world Bank group , in,I .org ,1968,vol .xx11,p.164.

(3) ibd ,pp164-165 .

يمكن القول ان البنك يؤثر في سياسات الدول بشكل مباشر من خلال فرض الشروط للدخول مع هذه الدول في اتفاقيات قروض ومنذ عام 1987 أصبحت القروض المعطاة لأي دولة تتضمن شروطاً تتناسب مع الدور الذي يحدده البنك لنفسه في الدول المقترضة وغالباً ما تتصل هذه الشروط بمسائل سياسية رغم الحظر الوارد في القسم العاشر من المادة الرابعة[1] ويبدو من ممارسات البنك وشروطه انه لا يمكن فصل الجوانب الاقتصادية لنشاطه عن الشؤون السياسية للدول لذلك يرى بعض الفقه ان النص على تجنب التدخل في الشؤون السياسية للدول الأعضاء لم يكن دقيقاً لانه من غير الممكن للبنك إجراء أي إصلاحات اقتصادية من دون ان يكون لها تأثيرات سياسية[2] .

لذلك فانه لا يمكن الادعاء بقصر نشاط البنك على الجوانب الفنية بل ان البنك يساهم مع بقية أجهزة الأمم المتحدة في تنفيذ القرارات السياسية ، لذلك نجد ان البنك بعد جدل طويل مع الامم المتحدة اعتنق مبدأ قرر فيه عدم تقديم قروض للدول التي تتبع سياسة لا تقبلها الجماعة الدولية او تنتهك التزاماتها الدولية[3] .

والأبعد من ذلك ان البنك بدأ يتوجه الى الاهتمام بأساليب الحكم القائمة في الدول التي يتعامل معها مقدرا ان الفشل في بعض الدول يرجع الى فساد النظم السياسية السائدة ولذلك فقد يهتم بإحداث تغيرات جذرية في أساليب الحكم وهذا ما حمله الى ابتداع تعبير الحكم الصالح[4] .

اما فيما يتعلق بالاعتبارات الاقتصادية التي يأخذها البنك بنظر الاعتبار عند عقد القرض مع الدول المعنية فيمكن القول أنها تتعلق بقدرة الدولة المقترضة على الوفاء

(3) انظر د. ياسر خضر الحويش ، مصدر سابق، ص295 .
(4) انظر د. عبد المعز عبد الغفار نجم ، مصدر سابق ، ص152-153 .
(5) انظر د. عبد المعز عبد الغفار نجم ، المصدر نفسه ، ص152-153
(6) انظر د. حازم الببلاوي ، مصدر سابق ،ص191-197 .

بالقروض فضلاً عن تقدير الأولويات الاقتصادية للدولة المقترضة وكيفية إدارتها لمواردها ، وللبنك سلطة تقديرية واسعة بالنسبة لأهمية وأولوية القروض التي يقدمها[1] .

خلاصة ما تقدم ان البنوك الدولية عموماً والبنك الدولي للانشاء والتعمير بشكل خاص لها تأثيرها في السياسة الداخلية للدول الأعضاء وقد لقيت سياسة هذه المؤسسات انتقادات واسعة لتأثيراتها المختلفة[2] .

وقد ازدادت الانتقادات الموجهة الى البنك مع بداية الثمانينات من القرن الماضي وتركزت على إقحام المسائل البيئية والعدل الاجتماعي وحقوق الإنسان في مشروعات البنك فقد اصبح البنك يهتم بالمسائل البيئية والى درجة اقل بحقوق الانسان عند عقده للقروض مع الدول الأعضاء وأصبح يقحم حماية البيئة في جميع نشاطاته وفي عام 1990 قرر ان يأخذ بعين الاعتبار حقوق الإنسان عند قيامه بالإقراض فقد تضمن التقرير السنوي لعام 1990 ان البنك سوف يهتم بالحقوق السياسية التي قد تؤثر في الشروط الاقتصادية او في مقدرة البنك على الإشراف على القرض[3] وقد طبق البنك هذه السياسة في قرضه المقدم الى كينيا في كانون الاول 1990 حيث ربط الحقوق السياسية بهذا القرض مشجعاً كينيا على إحداث إصلاحات ديمقراطية ويبدو ان البنك يربط بين البيئة وحقوق الانسان ويحاول تبرير تدخله في هذه المجالات التي لا علاقة لها اصلاً بالاعتبارات الاقتصادية على أساس اهتمامه بترقية الحقوق السياسية وتأكيده على ربط هذه الاهتمامات بالظروف الاقتصادية . ومن ناحية اخرى تركزت الانتقادات الموجهة الى سياسات البنك على نموذج التنمية الذي يفرضه البنك وعلى شروط الإصلاح الهيكلي والالتفات الى

(1) انظر د. عبد المعز عبد الغفارنجم ، مصدرسابق ، ص155 .

(2) البنوك المتعددة الاطراف – كالبنك الاوربي للتعمير والتنمية وبنك التنمية الامريكي وبنك التنمية الاسيوي وبنك التنمية الافريقي اضافة الى مجموعة البنك العالمي – تأثيرات قوية في السياسات الاساسية للاستثمارات الوطنية والاقليمية لاسباب عديدة فهي غالباً ما تكون الاولى في الاستثمار في المشروعات الجديدة ولديها المقدرة على تمويل المشروعات الضخمة وتستطيع ان تقدم الاستثمارات الحساسة التي لا تفضلها الدول المانحه بشكل منفرد للمزيد من التفصيل انظر:
Kame (Michael g,promoting politing rights to protect the environment ,yjil ,1993 vol .18 ,no 1 ,p407

(3) Kame ,op .cit ,p.407 .

الآليات التصديرية والضغط على الدول المدينة لإحداث إصلاحات إدارية داخلية وكذلك على الطبيعة غير الديمقراطية والسرية لعمليات هذه المؤسسات[1] فهذه المؤسسة شانها شان صندوق النقد الدولي تتطلب من الدول ان تستجيب في ظروف معينة لشروطها حتى يمكن للدول ان تستخدم مصادرها[2] .

لقد تعامل البنك في عامي **1995-1996** (بعد تجلي ظاهرة العولمة واستقرارها) في مجالات لا يمكن قبول وقوعها ضمن الاعتبارات الاقتصادية دون الحيز السياسي فهذه التقارير توحي بان الحكومة التي تدعم النشاطات التعليمية والصحية والسياسية هي حكومة غير مناسبة للدخول معها في عقد قرض بينها في واقع الحال تعد هذه المجالات مجالات حيوية للحياة الاجتماعية والسياسية للدولة وعلى الرغم من هذا الوجه السياسي من أوجه التدخل فان هنالك وجهاً أخر يتمثل في ان سياسات البنك والصندوق ايضاً يمكن انتقادها بالنسبة لمسألة حقوق الانسان والعدل الاجتماعي فشروط هذه المؤسسات وبخاصة إحداث الإصلاح الهيكلي الذي يتطلب خفض الإنفاق العام على الصحة والتعليم وتنظيم سوق العمل والاتجاه نحو المحاصيل التصديرية والخصخصة أدت الى زيادة التفاوت بين الطبقات وإساءة استخدام حقوق الانسان والتدخل من اجل حقوق الانسان هي السياسات التي تتبعها المؤسسات الدولية المالية ومن ورائها طبعاً الدول الصناعية الكبرى[3] .

(1) انظر د. ياسر خضر الحويش ، مصدر سابق ، ص 298 .

(3) يجب الانتباه الى ان نشاطات البنك والصندوق مرتبطة فيما بينها ارتباطا وثيقا وفضلاً عن كون عضوية الصندوق شرطا لعضوية البنك وان هناك اجتماعات سرية مشتركة بين الصندوق والبنك وان تركيبتهما متشابهة وان هناك تداخلاً في عضوية المجلس التنفيذي في كل منهما .

(3) انظر د. ياسر خضرالحويش ، مصدر سابق ، ص298 .

المبحث الثالث

مبدأ عدم التدخل في منظمة التجارة العالمية

سنحاول في هذا المبحث إلقاء الضوء على مبدأ عدم التدخل في الاتفاقية المنشئة لمنظمة التجارة العالمية ، ولابد لنا هنا من إيراد بعض الملاحظات الخاصة بمنظمة التجارة العالمية .

الملاحظة الأولى : ان منظمة التجارة العالمية هي امتداد لاتفاقية catt 47 وبالتالي لا يمكن إدراك مبدأ عدم التدخل في إطار هذه المنظمة إلا من خلال ممارسات catt 47 .

الملاحظة الثانية : تتمثل في ان طبيعة الجزاءات التي تفرضها منظمة التجارة العالمية على الدول التي تنتهك الالتزامات التي يفرضها ميثاقها تختلف عن الجزاءات التي تستخدمها الأمم المتحدة فمنظمة الامم المتحدة يمكنها استخدام الجيوش لقهر الدول الأعضاء وإجبارها على تنفيذ التزاماتها[1] .

الملاحظة الثالثة : على الرغم من وجود العديد من الروابط التي تربط منظمة التجارة العالمية بالمنظمات الدولية المالية الأخرى فان مشروعية التدخل في إطار هذه المنظمة يختلف عنها في المؤسسات الدولية المالية الأخرى[2] .

وفي خضم هذا المبحث نحاول تناول مبدأ عدم التدخل في اتفاقية منظمة التجارة العالمية في المطلب الأول وفي المطلب الثاني سنتناول الاستثناءات الواردة في اتفاقية منظمة التجارة العالمية على مبدأ عدم التدخل (التدخل المشروع) .

(1) انظر د. ياسر خضر الحويش ، مصدر سابق ، ص299 .
(2) انظر د.جمعة سعيد سرير الزوي ، النظام القانوني لمنظمة التجارة العالمية ، اطروحة دكتوراه ، جامعة عين شمس ، 1998 ، ص363-377 .

المطلب الأول
مبدأ عدم التدخل في اتفاقيات منظمة التجارة العالمية

لم تتضمن الاتفاقية المنشئة لمنظمة التجارة العالمية نصاً صريحاً فيما يتعلق بمبدأ عدم التدخل واقتصرت الاتفاقية على ذكر تصميم الأعضاء على صون المبادئ الأساسية وتعزيز الأهداف التي بني عليها النظام التجاري متعدد الأطراف[1] .

ولكن السؤال الذي يثار هنا هو هل تقتصر المبادئ الأساسية لمنظمة التجارة العالمية على مبادئ القانون الدولي التجاري ام أنها تمتد إلى مبادئ التنظيم الدولي عموماً ؟

ان الإجابة الأولية عن هذا التساؤل هي ان المبادئ الأساسية المذكورة في ديباجة الاتفاقية مقصورة على مبادئ القانون الدولي التجاري فحسب وبالتالي فإنها لا تمتد إلى مبادئ التنظيم الدولي ومنها مبدأ عدم التدخل وقد يبدو ذلك منطقياً لأول وهلة ، فمن ناحية أولى يتعلق اهتمام اتفاقية تحرير التجارة العالمية بالمسائل التجارية وحدها وأحيانا يتعلق بمسائل أخرى كالبيئة او حقوق الانسان[2] ، وذلك عندما ترتبط هذه المسائل بمسائل تجارية ومن ناحية اخرى فان القول باهتمام منظمة التجارة العالمية بمبدأ عدم التدخل انما هو تحميل للنص اكثر مما يحتمل وهي مبالغة زائدة بل ربما تجاهل واضعو اتفاقيات تحرير التجارة العالمية التعرض لهذا المبدأ لأنه يتنافى مع طبيعة النشاط الدولي الذي تهتم المنظمة بتحقيقه[3] .

غير ان وجهة النظر هذه لقيت من يعارضها فذهب رأي مناقض الى ناحيتين : ناحية اولى ليس صحيحاً ان اهتمام القانون الدولي التجاري مقصور على مسائل التجارة او المسائل التي ترتبط بمسائل التجارة فالواقع ان احد اهم مبادئ القانون الدولي التجاري يتمثل بمبدأ المساواة او عدم التمييز ليس سوى تأكيد لفكرة احترام سيادة الدول (أعضاء

(3) انظر الفقرة الاخيرة من ديباجة منظمة التجارة العالمية .
(1) انظر المادة xx(g) من اتفاقية catt 47 /94
(2) انظر د. ياسر خضر الحويش ، مصدر سابق ، ص302.

النظام الدولي التجاري) وتفترض فكرة المساواة في السيادة ان المنظمة الدولية يجب ان تحترم مبدأ عدم التدخل لان الأساس القانوني لمبدأ عدم التدخل يكمن في مبدأ المساواة[1] .

ومن ناحية أخرى فان عدم ذكر مبدأ عدم التدخل في نصوص الاتفاقية المنشئة لمنظمة التجارة العالمية لا يعني عدم التقيد بهذا المبدأ ذلك انه توجد العديد من المنظمات التي لم يرد فيها ذكر هذا المبدأ ومع ذلك فإنها تلتزم بالتقيد به وعلى الرغم من تجاهل واضعي اتفاقية تحرير التجارة العالمية لإدراج مبدأ عدم التدخل في اتفاقية منظمة التجارة العالمية فان هناك نصوصاً أخرى يمكن الاستناد إليها بشكل غير مباشر لتأكيد التزام المنظمة بمبدأ عدم التدخل[2] .

وامام هذه الآراء المتناقضة هل يمكن القول بسريان مبدأ عدم التدخل على منظمة التجارة العالمية ؟

يذهب جانب من الفقه إلى أن هذا المبدأ يعد مبدأ عاماً يسري على كل المنظمات الدولية ومنها منظمة التجارة العالمية سواء تم النص عليه في ميثاقها ام لم يتم النص عليه[3] .

ولكن هل يمكن من خلال ممارسات منظمة التجارة العالمية ملاحظة تقيدها او عدم تقيدها بمبدأ عدم التدخل ؟ يمكن القول انه من الناحية الواقعية لا يمكن القول ان منظمة التجارة العالمية تلتزم بعدم التدخل في شؤون الدول الأعضاء اذا ما أخذنا التدخل بمعناه الواسع فالواقع ان كل ما فعلته اتفاقيات تحرير التجارة العالمية بهذا الخصوص انها

---

(3) انظر د. احمد ابو الوفا ، منظمة التجارة العالمية والمنظمات المتخصصة والاقليمية (مع دراسة خاصة للمنظمة العالمية للتجارة) ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1997 ، ص180- 181 حيث يذهب الى القول (ان هناك العديد من المبادئ التي استقر العمل الدولي على اعتبارها مبادئ عامة تسري على اية منظمة دولية حتى عند عدم وجود نص صريح يقررها وهي :-
1- مبدأ المساواة في السيادة بين الدول الاعضاء .
2- مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول .
3- مبدأ فض المنازعات الدولية بالطرق السلمية .
4-مبدأ عدم استخدام القوة او التهديد بها في العلاقات الدولية التجارية .
5- مبدأ توفير كل ماهو لازم لتمكين المنظمة من الوصول الى الغايات التي انشئت من اجلها .
6- مبدأ حسن النية .
7- مبدأ مراعاة الاعراف التجارية الدولية وهو مبدأ خاص بمنظمة التجارة العالمية .

قننت مسألة التدخل وأسبغت عليها نوعاً من المشروعية اما فيما يتعلق بالوسائل التي تتبعها المنظمة في هذا الصدد فهي متنوعة ومنها مثلاً فرض الرقابة على الاعضاء وتقييد خياراتهم في اتباع سياسات معينة في مسائل تعد من الشؤون الداخلية وهذا ما حدث بالنسبة لبعض أعضاء المنظمة[1] هذا من ناحية ومن ناحية اخرى فان المنظمة يمكن ان تؤثر في الدول غير الأعضاء في المنظمة ولاسيما تلك الدول التي تسعى الى كسب عضوية منظمة التجارة العالمية حيث تتطلب منها أحداث تغييرات في قوانينها ونظمها الداخلية بحيث تكون متلائمة مع قواعد المنظمة من ناحية ومرضية للشركاء التجاريين الأعضاء في منظمة التجارة العالمية من ناحية ثانية[2] .

وهكذا فان ما أحدثته اتفاقيات تحرير التجارة العالمية من أثار على تفصيلات الحياة الداخلية للدول الاعضاء دون ان يكون لهذه الدول أي مقدرة فعلية على مواجهة تأثير هذه الاتفاقيات انما هو نوع من انواع التدخل المشروع الذي يكتسب مشروعيته من موافقة الدول أعضاء النظام الدولي عليه لماتتطلبه اتفاقيات تحرير التجارة العالمية من خلال تأكيدها على وجوب تطابق القوانين واللوائح والإجراءات الوطنية مع اتفاقيات منظمة التجارة العالمية[3] ومن ضرورة التخلي عن سلطة اتخاذ القرار بحجة تحقيق التعاون الدولي (لمصلحة المؤسسات الدولية والشركات المتعددة الجنسية وهذا مايدل على مدى تأثير المنظمة وتدخلها المشروع في تحديد ما يكون مشروعاً من القواعد الداخلية وما لا يكون كذلك) .

---

(1) كما هو الحال بالنسبة لهونج كونج حيث وجهت منظمة التجارة العالمية انتقادات شديدة لحكومة هونج كونج على سياستها في سوق الاوراق المالية فطلبت منها ان تتراجع عن هذه السياسة وكانت حكومة هونج كونج قد اشترت اسهماً في سوق الاوراق المالية بحيث تكون قادرة على السيطرة على سوق راس المال بشكل مباشر واقل تكلفة مما لو تم عن طريق بعض الشركات ، لمزيد من التفصيل انظر د. ياسر خضر الحويش ،مصدر سابق ، ص305 .

(2) وهذا ماحدث بالنسبة للصين حيث كان مطلوباً منها اضافة الى امور اخرى ان تحدث تغييرات في قوانينها في مجالي النظام المصرفي وحقوق الملكية الفكرية وهو ما كان يتطلب منها ايجاد الاسس الملائمة والتحول التام عن الاقتصاد الموجه ، لمزيد من التفصيل انظر د. ياسر خضر الحويش ، مصدر سابق ، ص306 .

(1) انظر على سبيل المثال المادة 4/16 من اتفاقية منظمة التجارة العالمية والمادة 22 من الاتفاق الخاص بتطبيق المادة السابعة من catt 94 والمادة 2/8 من اتفاق اجراء تراخيص الاستيراد .

المطلب الثاني
الاستثناءات الواردة على مبدأ عدم التدخل
(التدخل المشروع)

تنص المادة الحادية والعشرون من اتفاقية الجات على انه ((ليس في هذه الاتفاقية ما يفسر على انه .... (ج) يمنع ايا من الدول الاعضاء (الأطراف المتعاقدون) من اتخاذ أي اجراء في سياق القيام بالتزاماتها بموجب ميثاق الامم المتحدة للحفاظ على السلم والأمن الدوليين))[2] لقد عالجت اتفاقية الغات 47 هذه الاستثناءات في إطار الاستثناءات الأمنية ويثير هذا النص العديد من المسائل منها :

أولاً : مما يلاحظ على النص انه يؤكد التزامات يفرضها ميثاق الامم المتحدة فيما يتعلق بالحفاظ على السلم والأمن الدوليين وهذا التأكيد والتكرار يعني وجوب تنفيذ الالتزامات التي يفرضها الميثاق ، فإذا ما فرضت الأمم المتحدة عقوبة او تدبيراً ضد احدى الدول بغرض الحفاظ على السلم والامن الدوليين فان الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية او أيا من هذه الدول والتي هي في الوقت نفسه أعضاء في الأمم المتحدة تلتزم بموجب ميثاق الأمم المتحدة وليس فقط بموجب المادة الحادية والعشرين من الغات بالعمل على تنفيذ التدابير المتخذه من قبل الامم المتحدة من خلال وسائل عديدة من بينها الامتناع عن تنفيذ التزاماتها في اتفاقيات تحرير التجارة العالمية تجاه الدولة التي اتخذت الامم المتحدة التدابير ضدها .

ثانياً : ان ما يلاحظ على نص المادة الحادية والعشرين (ج) انه نص تخييري ، وهو ما يوحي به مطلع النص اذ ليس في هذه الاتفاقية ما يفسر انه ... (يمنع) ايا من الدول الأعضاء ...) فعبارة ما يفسر على انه يمنع تدل على انه يوجد لدى الأعضاء مجال للاختيار بين تنفيذ الالتزامات التي تفرضها عليها اتفاقيات تحرير التجارة العالمية وبين تنفيذ الالتزامات التي تفرضها الأمم المتحدة من اجل حفظ السلم والأمن الدوليين .

---

(2) انظر لمادة (21) من اتفاقية الغات وتعد هذه المادة الاصل الذي نقل عنه النص الى الاتفاقيات الاخرى مع الانتباه ان ما ياتي من شرح ينطبق ايضاً على النصوص المطابقة الواردة في الاتفاقيات الاخرى .

وان هذا التخيير جاء منسجماً مع الهدف الطبيعي في الدفاع الجماعي عن النفس ذلك ان المادة الحادية والخمسين لا تلزم جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بالدفاع عن الدولة المعتدى عليها وإنما تترك الخيار للدول فيما يتعلق بالاشتراك في الدفاع عن هذه الدولة فان الأمر قد يكون مختلفاً عندما يباشر مجلس الأمن صلاحياته في اتخاذ التدابير من اجل الحفاظ على السلم والامن الدوليين ففي الوقت الذي تعطي المادة 48 من ميثاق الأمم المتحدة[1] الحرية لمجلس الأمن في اختيار الأعضاء الذين ينفذون قراراته المتعلقة بحفظ السلم والأمن الدوليين فإنها تجعل الاصل ان يقوم جميع أعضاء الأمم المتحدة بتنفيذ القرارات المذكورة وهذا ايضاً ما تدل عليه المادة 49 من الميثاق[2] التي تفرض التزاماً بتضافر أعضاء الأمم المتحدة على تقديم المعونة المتبادلة لتنفيذ ما يقرره مجلس الأمن من تدابير .

وهنا يثار سؤال حول ما اذا كان بإمكان أي دولة عضو في منظمة التجارة العالمية ان تستمر في القيام بالتزاماتها التي تفرضها اتفاقيات تحرير التجارة العالمية تجاه عضو منظمة التجارة العالمية الذي اتخذت الامم المتحدة ضده إجراءات لحفظ السلم والأمن الدوليين ام ان ذلك سيكون متعارضاً مع الالتزامات التي يفرضها الميثاق ؟

يوجد في هذه الحالة افتراضان :

الافتراض الأول : إمكانية تطبيق القاعدة اللاحقة حسب قانون المعاهدات[3] ولما كانت التزامات الميثاق سابقة على التزامات منظمة التجارة العالمية فان تطبيق القواعد اللاحقة يعني مشروعية تصرف الدولة العضو في منظمة التجارة العالمية اذا ما استمرت في تنفيذ التزاماتها التي تفرضها اتفاقيات تحرير التجارة العالمية حتى لو كان التصرف مخالفاً للالتزامات التي يفرضها الميثاق في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين .

---

(1) تنص المادة المذكورة في فقرتها الاولى على ان ((الاعمال اللازمة لتنفيذ قرارات مجلس الامن لحفظ السلم والامن الدوليين يقوم بها جميع اعضاء الامم المتحدة او بعض هؤلاء الاعضاء وذلك حسبما يقرره المجلس))

(2) تنص المادة المذكورة على ان (يتضافر أعضاء الامم المتحدة على تقديم المعونة المتبادلة لتنفيذ التدابير التي قررها مجلس الامن))

(3) انظر المادة 30 من اتفاقية فينا لقانون المعاهدات .

وهذا يعني حرية الاختيار المتروكة لأعضاء منظمة التجارة العالمية تبقى قائمة بالنسبة للاستمرار في تنفيذ الالتزامات التي ترتبها اتفاقيات تحرير التجارة العالمية ولكن هذا يعني ان المسالة تبقى تقديرية وبالتالي فإنها تخضع لمعايير سياسية وليس لمعايير قانونية .

وبهذا فان القول بان استمرار عضو منظمة التجارة في تنفيذ الالتزامات تجاه العضو الأخر الذي تفرض عليه الأمم المتحدة تدابير معينة من اجل حفظ السلم والأمن الدوليين سيؤدي الى تسييس منظمة التجارة العالمية مثلما ادى من قبل الى تسييس مؤسسة ألغات[1] لأنه لا توجد ضوابط قانونية للاستمرار في تنفيذ الالتزامات او التوقف عن التنفيذ وبالتالي فان الاستمرار في تنفيذ الالتزامات يكون خاضعاً للسلطة التقديرية للدولة العضو التي يمكن ان تستمر في التنفيذ حتى لو كان ذلك متعارضاً مع التزاماتها التي يفرضها ميثاق الأمم المتحدة في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين ، ومما لاشك فيه ان هذا يضعف فاعلية قرارات الأمم المتحدة في حفظ السلم والأمن الدوليين في حال رفض عضو منظمة التجارة العالمية ان يضم جهوده ويتضافر مع الأمم المتحدة لتحقيق تلك الغاية ولاسيما اذا كان هذا العضو ذا أهمية كبيرة في التجارة الدولية .

الافتراض الثاني: الحل الثاني المتوافر أمام الدولة العضو في منظمة التجارة العالمية هو قيامها بالوفاء بأحد الالتزامين المفروضين عليها ، وهما اما التزامها تجاه الأمم المتحدة او التزامها تجاه منظمة التجارة العالمية ، حسب الاهمية القانونية لاي منهما ، ويعني ذلك التقيد بالالتزامات التي يفرضها ميثاق الامم المتحدة باعتبارها اسمى من أي التزام آخر وذلك إعمالا لنص المادة (103) من الميثاق التي تعطي امتيازاً لكل نصوص الميثاق على أي التزام دولي اخر[2] وهذا يعني وجوب الامتثال للالتزامات التي يفرضها الميثاق والامتناع عن الاستمرار في تنفيذ الالتزامات التي تفرضها اتفاقيات تحرير التجارة العالمية ويبدو ان ذلك

---

(1) Mayall (james) the sanctions problem in international economic relatious : reflection in the light of recent experience ,inti .aff ,1984 ,vol 60 no .4 p.636

(2) انظر حول سمو احكام الميثاق المادة (103) د. محمد سعيد الدقاق ود. مصطفى سلامة حسين ، المنظمات الدولية المعاصرة ، منشأة المعارف ، الاسكندرية ، بدون سنة ، ص95 – 103 .

يجد سنداً آخر ليس بموجب المادة (103) من الميثاق فحسب بلّ بموجب المبادئ الـواردة في المادة الثانية من الميثاق حيث تفرض الفقرة الخامسة من هذه المادة[1] في شـقها الثـاني عـلى جميع أعضاء الامم المتحدة ان يمتنعوا عن مساعدة أي دولـة تتخـذ الأمـم المتحـدة إزاءهـا عملاً من أعمال المنع او القمع .ورغم ذلك يمكن ان تثور مشكلة تحديـد مفهـوم المـساعدة التي يمتنع أعضاء الامم المتحدة عن تقديمها وما اذا كان الاستمرار في تنفيـذ الالتزامـات التي تفرضها اتفاقيات تحرير التجارة العالمية هي من قبيل المساعدة التي يحظرها النص ام لا .

وعلى اية حال فان القبول بفكرة سمو التزامات ميثاق الأمم المتحدة يعني سـحب سلطة التقدير المتروكة للدولة العضو بموجب الاستثناء الوارد في المادة (21) (ج) وإفراغ النص من محتواه وهو ما يعني التعدي على مسألة تركت اصلاً للاختصاص الداخلي للدول الأعضاء وبالتالي فان فرض الأمم المتحدة على أعضائها ان يمتنعوا عن الاستمرار في تنفيذ الالتزامات التي تفرضها عليهم اتفاقيات تحرير التجارة العالمية تجاه دولة عضو في كل مـن الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية في إطار حفـظ الـسلم والأمـن الـدوليين يمكـن ان يكون تدخلاً في شؤون هؤلاء الأعضاء[2] .

ثالثاً : من المخاطر التي قد يسبغها الاستثناء الوارد في المادة (21) فقرة (ج) انـه يمكـن ان يتوسع كلما توسع تفسير الدول الكبرى لميثاق الأمم المتحدة من خـلال إسـباغ المـشروعية على التدخل الدولي الإنساني ، او التدخل من اجـل حمايـة حقـوق الإنـسان والديمقراطيـة وطالما ان الدول الكبرى بـدأت فعـلاً في تبريـر تلـك التـدخلات باعتبارهـا متلائمـة مـع نصوص ميثاق الأمم المتحدة ومتعلقة بحفظ السلم والأمن الـدوليين[3] كـذلك فـان هـذه

---

(3) حيث تنص هذه المادة على ان (تقدم جميع الاعضاء كل ما في وسعهم من عون الى الامم المتحدة في أي عمل تتخذه وفق هذا الميثاق كما يمتنعون عن مساعدة ايه دوله تتخذ الامم المتحدة ازاءها عملاً من اعمال المنع او القمع .

(1) مثال ذلك ما ذهب اليه ممثل بيرو في الامم المتحدة (في المسألة الاسبانية) من ان التوجهات المقترحة (وهي قطع العلاقات الدبلوماسية مع اسبانيا) تشكل تدخلاً ضد اسبانيا من ناحية وضد اعضاء الامم المتحدة أيضاً من ناحية ثانية ، راجع على سبيل المثال:

Franck (Thomas M) the emerging right to democratic governance ,Ajil ,1992 ,vol .86 .p46.

(3) Franck ,op .cit ,p9 .

الدول التي هي اعضاء في منظمة التجارة العالمية يمكن ان تتدخل ايضاً عن طريق فرض القيود التجارية على الأعضاء الآخرين في المنظمة الذين تتخذ ضدهم تلك الإجراءات ولاسيما ان هنالك استثناءات عديدة في الغات يمكن ان ترتبط بصورة او بأخرى بحقوق الإنسان والديمقراطية وهي ماافرزته العولمة من سلوكيات مطلوب من دول العالم تطبيقها ولكن بدرجات متفاوته وبحسب ماتقتضيه مصلحة الدول الصانعة والمصدرة للعولمة[1] .

مما تقدم يبدو ان الاستثناء الوارد في المادة الحادية والعشرين (ج) بمثابة صلة الوصل بين الالتزامات التي يفرضها ميثاق الامم المتحدة في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين وهو المجال الذي يعد فيه تدخل الامم المتحدة مشروعاً والالتزامات التي تفرضها اتفاقيات تحرير التجارة العالمية . على ان ما يميز إباحة التدخل بموجب الميثاق عن إباحته بموجب المادة الحادية والعشرين (ج) من الغات ، انه منوط (بموجب الميثاق) بالأمم المتحدة كمنظمة دولية في حين انه بموجب المادة الحادية والعشرين (ج) منوط بالدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية وليس بمنظمة التجارة العالمية كمنظمة دولية[2] .

وقد ظلت هذه الاستثناءات حقاً ولم تندمج مع الاتجاه السائد في العلاقات الدولية أي ان اللجوء اليها كان قليلاً عموماً ويرجع ذلك الى ان الأمم المتحدة والغات كانتا مؤسستين مؤلفتين من دول ذات سيادة يبحث اعضاؤها عن أمنهم وكذلك عن مصالحهم التجارية ، ومن الحالات التي تم استخدام نص المادة الحادية والعشرين (ج) بمناسبتها ما حدث عقب غزو الأرجنتين لجزر(Falklands) ففي عام 1982 تحالفت استراليا وكندا والدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية الاوربية مع بريطانيا على فرض جزاءات تجارية على الأرجنتين وقد اشتكت الأرجنتين في مجلس الغات من ان القيود

---

(3) يجادل جانب من الفقه بان مسالة الديمقراطية وحقوق الانسان تاثرت بشكل كبير بسبب اتفاقيات تحرير التجارة العالمية فقد انتقدت اتفاقية الغات والتجارة العالمية بسبب اثارها المحتملة في القضاء على الفقراء وعلى الريفيين ولاسيما في الجنوب فاتفاقية Trims على سبيل المثال ذات تأثير سلبي على الشعوب في دول الجنوب لان الاتفاقية تقيد حق الحكومة في التدخل في الاقتصاد لمصلحة شعوبها . لمزيد من التفصيل راجع د. ياسر خضر الحويش ، مصدر سابق ، ص315 .

(1) يذهب جانب من الفقه الى ان نص المادة الحادية والعشرين (ج) يستبعد رقابة الغات على القيود التجارية المطبقة كجزاءات اقتصادية أي ان الغات – كمؤسسة دولية – لا تستطيع مراقبة كيفية او مشروعية استخدام اطرافها المتعاقدين للاستثناء المذكور . Mayall ,op .cit, p35

التجارية تم فرضها لأسباب غير اقتصادية وانه لم يتم إبلاغ مؤسسة الغات من قبل البلدان المعنية وان فرض الجزاءات يشكل سلوكاً مدبراً ضد دولة نامية من جانب مجموعة من البلدان المتقدمة وان واحدة منها فقط كانت على نزاع مباشر مع الارجنتين[1] .

وبالرغم من ان مجلس الامن كان قد اتخذ قراراً يدعو فيه الارجنتين الى سحب قواتها من جزر الفوكلاند الا انه لم يأمر بالتدخل من خلال إجراءات عقابية ضد الأرجنتين (كالحظر والمقاطعة مثلاً) .

وقد اكدت الدول التي قامت بفرض التدابير المقيدة للتجارة على الارجنتين انها اتخذت هذه التدابير على أساس حقها الطبيعي الذي تعكسه المادة (21) من الغات ومن الواضح ان الدول المتدخلة لم تعتمد على المادة (21) (ج) بشكل مباشر وإنما كان اعتمادها متركزاً على الحق الطبيعي .

ويرى جانب من الفقه ان الاعتماد على الحق الطبيعي غير المحدد بدلاً من الاعتماد على المادة (21) ذاتها يظهر المعارضة القوية الأساس للادعاء بمشروعية الإجراءات التجارية المتخذة لأسباب غير اقتصادية في الغات[2] .

ورغم ان المحاولة الارجنتينية لكسب دعم العالم الثالث ولاستخدام نصوص الغات في نفي مشروعية التدخل الدولي عن طريق فرض الجزاءات من قبل شركاء بريطانيا في الجماعة الاقتصادية الاوربية والكومنولث ولاسيما ان غياب قرار من مجلس الأمن بهذا الخصوص يمكن ان يضعف قرار هذه الدول ورغم ان هذه المحاولة لم تكن ناجحة تماماً الا انها ايضاً لم تكن فاشلة تماماً فقد عارضت جميع الدول الغربية الاقتراح الارجنتيني بشأن قيام الغات بدراسة مفصلة للمادة (21) من الغات (والمتعلقة بجميع الاستثناءات الأمنية) بينما ايدته جميع بلدان امريكا اللاتينية وبعض البلدان الاخرى كالهند ورومانيا ونيجيريا ويوغسلافيا والبرازيل وحتى بعد استعادة جزر الفولكلاند وإنهاء الجزاءات فقد شددت البرازيل على ضرورة إدراج مسألة القيود التجارية المفروضة لأسباب غير اقتصادية كعائق

(1) انظر د. ياسر خضر الحويش ، مصدر سابق ، ص317 .

(1) Mayall ,op .cit ,36 .

تجاري لكي تتم دراستها من قبل المؤتمر الوزاري (مجلس الغات) في عام 1982 وقد تضمن التصريح الصادر عن المؤتمر اشارة مهمة بان ..... يتعهد الاطراف المتعاقدون بشكل فردي وجماعي .... (3) ان يمتنعوا عن اتخاذ تدابير مقيدة للتجارة لاسباب ذات صفة غير اقتصادية ولا تتلاءم مع الاتفاقية العامة[1] .

خلاصة القول ان ضبط الاستثناء الوارد في الفقرة (ج) من المادة الحادية والعشرين لم يتم التعبير عنه في اتفاقيات التجارة العالمية بشكل يدل على الميل الى وضع اطار قانوني محدد له فقد انتقل هذا النص بحرفيته الى اتفاقيات trips cats , catt 94 دون أي تعديل مما يدل على رغبة واضعي نصوص الاتفاقيات بالإبقاء على سلطتهم التقديرية في استخدام النص وهو ما يشكل تهديداً حقيقياً لمبدأ عدم التدخل في إطار منظمة التجارة العالمية .

رغم ذلك يمكن القول ان إنشاء ألية لتسوية المنازعات التجارية العالمية يعد ضماناً مهماً لاحترام مبدأ عدم التدخل اذ ان هناك وجوهاً عديدة يمكن ان يظهر فيها اهتمام اتفاقيات تحرير التجارة العالمية بمبدأ عدم التدخل أهمها رفض الاتفاقيات للممارسات الانفرادية من جانب الدول التي تنطوي على فرض عقوبات تجارية على الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية .

---

(2) رغم ان جانباً من الفقه يسلم بان القيود غير الاقتصادية التي تهدم روح ورسالة الغات يمكن ان لا تكون كبيرة جداً ومع ذلك فانه يشكك في ان تلعب الامم المتحدة او الغات دوراً اصلياً لمزيد من التفصيل انظر:

Mayall .op .cit .p.637 .

الفصل الرابع

الأزمات المالية العالمية

المبحث الأول

ماهية الأزمات المالية العالمية

المبحث الثاني

الأزمة العالمية الراهنة

المبحث الثالث

التصور الإسلامي لتجنب وعلاج الزمات المالية

الفصل الرابع

الأزمات المالية العالمية

لقد تبلور النظام الرأسمالي من خلال تشريعات جديدة للعلاقات الدولية في مؤتمر فينا في (عام 1815) في إعقاب الحروب النابليونية ، حيث فتحت تلك التشريعات الباب امام الدول الاستعمارية لغزو الأسواق العالمية على قاعدة الشراكة في تقاسم النفوذ بين الرأسماليات الاوربية خلال النصف الاول من القرن التاسع عشر ومنذ ذلك الوقت والنظام الرأسمالي موضع تساؤل يتصاعد كلما دخل النظام الرأسمالي في ازمة مالية عالمية .

لقد تنبأ العديد من المفكرين الاقتصاديين والماليين بسقوط الرأسمالية ، في حين ان البعض الأخر ذهب إلى القول بان النظام الرأسمالي يمتلك من الآليات والوسائل ما تمكنه من تصحيح الاختلالات التي تنتابه وانه قادر على تطوير نفسه ، في حين ان الاخرين طالبوا باجراء التسويات التاريخية من خلال حقوق جميع الاطراف (العمال – اصحاب العمل – الدولة) الامر الذي شكك في امكانية حدوثه العديد من المفكرين ومنهم ماركس ، فقد راى ان المساواة بين رب العمل والعمال تجعل الارباح كلها تذهب الى رب العمل[1] .

لقد تميزت الرأسمالية المعاصرة بقدرتها على التكيف والتجدد وذلك من خلال ((ادراكها لموضوعية القوانين الاقتصادية للرأسمالية واخذ فعلها في الحسبان ، ومن ثم اكتسبت هذه الرأسمالية قدرة على البقاء))[2] .

وهنا يمكننا القول ان كينز استند الى هذه الحقيقة في صياغة نظريته العامة في العمالة والنقد واستطاع من خلالها ان يحقق الازدهار والنمو لاوربا والولايات المتحدة في اعقاب الحرب العالمية الثانية حتى السبعينات من القرن الماضي (أي حتى ظهور ازمة

(1) انظر د.منير الحمش ، الازمة العالمية الراهنة ومصير النظام الراسمالي ، مجلة المستقبل العربي ، السنة (32) ، العدد 364 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2009 ، ص 27-28 .
(2) انظر ، فؤاد مرسي ، مصدر سابق ،ص 175 .

الركود التضخمي) حيث عجزت النظرية الكنزية عن مواجهة هذه الازمة وبدات الاتهامات تتجه نحو كينز وانه كان السبب في حدوث هذه الازمة لانه سمح بتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ،وهنا انطلقت اللبرالية الاقتصادية الجديدة الى تقديم الحلول بعد ان اتهمت تدخل الدولة بانه السبب في حدوث الازمة ومع تتابع الازمات المالية في الاقتصاد الرأسمالي في الثمانينات وما بعدها حصل تطوران مهمان اثرا في النظام الرأسمالي هما :

1- التحول التكنلوجي الكبير والانتقال الى (الرأسمالية المعلوماتية) .
2- تنامي دور الشركات المتعددة الجنسية وتخطيها حدود الدولة السياسية[1] . وطرح هذا التطور مع تزايد حدة الازمات مسألة النظام الرأسمالي ومستقبله.

هذا وتوصف الازمة المالية العالمية بالكره المتدحرجة على سطح مستو لمنضدة او سطح صقيل قد تؤثر فيها العديد من المؤثرات فتتدحرج وتسقط من على ذلك السطح من قريب او بعيد بقوة او بهدوء ويسر ، انها الازمة المالية ، انها حادث ليس مرتبطاً بزمان ولامكان وسماته المفاجأة والمباغته .

واذا كان العالم يشهد ازمة كل عقد من السنين فقد اصبح ومنذ بداية التسعينات من القرن الماضي يشهد ازمات متعددة في العقد الواحد ، لقد بدأ العالم يشهد في السنوات الاخيرة ازمات محلية واخرى اقليمية وعالمية متعاقبة وبدأت تتبلور ازمات يسيرة وصغيرة واخرى كبيرة وخطيرة رمت بظلالها على العديد من الاقتصاديات كبيرها وصغيرها واصابت بالذعر العديد من الساسة ورجال الاعمال .

ان التنظيم الدولي قد اصبح في الوقت الحاضر يمثل احدى السمات المهمة للسلطة العالمية ، وان الحاجة للتنظيم لم تظهر بشكل اوضح مما ظهرت عليه في المجال المالي الدولي ولاسيما استجابة للازمات المالية العالمية .

(1) أنظر د. منير الحمش ، الازمة العالمية الراهنة ومصير النظام الرأسمالي ، مصدر سابق ، ص28-29 .

فبالنسبة للباحثين في مجال العلاقات الدولية فان النظم والهيئات التنظيمية الدولية تشير الى بروز اشكال او صيغ جديدة للسلطة العالمية اما بالنسبة الى الباحثين في مجال القانون الدولي فانها تمثل ظهور اشكال او صيغ جديدة للقانون الدولي .

وفي الواقع ان مافعلته هذه النظم والهيئات التنظيمية هو عرضها وابرازها لنقاط الضعف والقصور وكذلك القيود المفروضة على الافتراض الوستفالي للسيادة الخاص بالاتجاه السائد في القانون الدولي والعلاقات الدولية أي ان الاقليم يعد العنصر الاساسي لسيادة الدولة وهي لذلك قد عملت على تشكيل او صياغة عالم او مجتمع يحكمه القانون قوامه التفاعل ما بين الدول الموحدة(1) .

وللاحاطة بهذا الموضوع وللتعرف على تأثير العولمة في الازمات المالية العالمية وتلمس التصور الاسلامي لحدوث الازمة المالية واستراتيجية الوقاية منها وعلاجها ، سيتمحور هذا الفصل على ثلاثة مباحث يكون الاول مخصصاً لماهية الازمات المالية العالمية في حين نتطرق عبر المبحث الثاني الى الازمة المالية العالمية الراهنة بينما يكون الثالث مكرساً للمنظور الاسلامي لتجنب الازمات المالية العالمية وعلاجها.

المبحث الاول

ماهية الازمات المالية العالمية

تتعرض الاقتصاديات عبر تطورها لازمات من حين الى اخر رغم اختلاف حدتها وظروف حدوثها بحسب بيئة كل دولة تحدث فيها وبحسب ظروفها المؤسسية والهيكلية هذه الازمات تؤدي الى حدوث اضطرابات عنيفة تترك اثارها السلبية على اسواق المال الدولية وما يصاحبها من تدهور وانحطاط في مستويات التبادل التجاري وهبوط في ايرادات التصدير ومعدلات النمو الاقتصادي هذا ولقد تسارعت حدة الازمات المالية مع

(2) Kanishka jayasuriya ، العولمة ، القانون والتحول في السيادة : نشوء السلطة التنفيذية العالمية ، مركز الابحاث الاسيوية ، جامعة مورنول ، استراليا، 2002 ، ص7 .

بداية عقد التسعينات من القرن الماضي اكثر من السنوات السابقة لها وذلك في خضم عولمة الاسواق المالية والتدفق المفاجئ لرؤوس الاموال وسنحاول في هذا المبحث القاء الضوء على مفهوم الازمات المالية في المطلب الاول واسباب الازمات المالية العالمية في المطلب الثاني اما المطلب الثالث فسنخصصة لتناول تاريخ الازمات المالية العالمية .

المطلب الاول
مفهوم الازمة المالية وانواعها

سنبحث في تناول مفهوم الازمات المالية في الفرع الاول بينما نتناول في الفرع الثاني ابرز انواع الازمات المالية .

الفرع الاول
مفهوم الازمات المالية

الازمات المالية عبارة عن محطات تمر بها الاقتصاديات في مسارها التاريخي[1] وهي مؤشر على هشاشة وسوء اداء في النظام المالي لهذا البلد او ذاك ، ولايوجد اتفاق بين الفقهاء على تعريف او مفهوم محدد للازمات المالية وفيما ياتي بعض هذه التعاريف التي اعطاها الفقهاء للازمة المالية فالبعض ومنهم Kamnskey عرفها ب((انها التوسع في الائتمان المحلي المصحوب بزيادة الطلب على النقود في ظل اسعار صرف ثابتة ، مما يؤدي الى حدوث مضاربات حادة في العملة المحلية وانخفاض كبير في حجم الاحتياطيات الدولية

(1) هنالك ثلاث مدارس اساسية في تفسير الازمات المالية وهي : مدرسة التوقعات العقلانية التي ترجع اسباب الازمة الى عدم تماثل المعلومات لدى الفاعلين على مستوى السوق المالية مما يؤدي الى تباين توقعاتهم وبالتالي سلوكياتهم وتوقعاتهم للاسعار ، والمدرسة الثانية هي مدرسة عدم الاستقرار المالي التي تركز على عدم عقلانية المتعاملين وسلوك القطيع لديهم ، اما المدرسة الثالثة وهي المدرسة الماركسية فهي ترجع الازمة الى التناقضات الكامنة ضمن النظام الرأسمالي والنمو الفظيع للرأسمالية المالية ،للمزيد من التفصيل نظر د. عبد المجيد قدي ، الازمة الاقتصادية الامريكية وتداعياتها العالمية ، مجلة بحوث اقتصادية عربية العدد 46 السنة (16) ، تصدر عن الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ، 2009 ، ص8 .

وعندها تضطر الحكومات الى التخلي عن اسعار الصرف الثابتة لعملتها المحلية لعدم قدرتها على الدفاع عنها عند مستوى ثابت ، ان الحفاظ على مستوى سعر صرف ثابت امر صعب ومكلف مما يضطر السلطات النقدية الى رفع سعر الفائدة المحلية بهدف دعم العملة المحلية عند مستوى معين ، ويعود رفع اسعار الفائدة المحلية الى ارتفاع خدمة الدين العام الذي تتحمله الحكومات))[1] .

في حين يعرفها فقيه اخر بانها ((ذلك الاضطراب او التوتر المالي الذي يؤدي الى تعرض المتعاملين في الاسواق المالية لمشكلات سيولة واعسار مما يستدعي تدخل السلطات المختصة لاحتواء تلك الاوضاع وقد تأخذ الازمة شكل ازمة مديونية ، او ازمة عملات او ازمة في المؤسسات المصرفية وتشمل الازمة الحالية جميع هذه الاشكال[2] .

وعرفها frankela kros انها اشارات الى هبوط في معدل الصرف الرسمي للعملة الوطنية (المحلية) بما لايقل عن 25٪ وزيادة معدلات التضخم بما لايقل عن 10 ٪ سنوياً[3].

بينما عرفها اخرون بانها ((مستحقات لراس المال لم تدفع او ان هناك فوائد على المطلوبات الخارجية لم تدفع وهي مستحقة تجاه المقترضين التجاريين (مصارف او حاملي سندات) وبما يزيد على 5٪ من القرض القائم التجاري الكلي ويمكن عد ازمات القروض هذه التي ترتبط بالقروض الخارجية غير المقيدة (sovereign debt) قروضاً غير قابلة للسداد (Defanits)[4] .

---

(2) انظرد. سراء سالم داؤود الجرجوسي ، الازمات المالية العالمية ، قياس ومحاكاة لازمات مالية في بلدان عربية مختارة ، اطروحة دكتوراه ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الموصل ، 2006 ، ص8-9.

(1) انظرمنير الحمش ، الازمة المالية والاقتصادية الراهنة بين التفسير المالي والاقتصادي والتحليل السياسي والثقافي ، مجلة شؤون الاوسط ، العدد (130) ، مركز الدراسات الاستراتيجية ، ط1 ، بيروت ، لبنان ، 2008 ، ص35 .

(3) Jeffrey frankela & Andrew k .Ros (1996 gurreney grashes in Emerging Markets ; AnEmpirical Treatment cvvb „journal of inter nation Economic , vol 1.4,Novemper .

(4) Enrica Detragiache &Antonio spilimbergo ,(2001),((Grisis and liquidity :Evidence and Iterpretation)) international Monetary fund ,working papers wp /01/2 .

وبعد استعراض االتعاريف المتقدمة يمكننا ان نعرف الازمة المالية بانها : حدث غير متوقع ولايمكن التكهن به يصيب الاقتصاد الكلي بالهشاشة ويصاحبه انخفاض كبير في قيمة العملة الوطنية والاحتياطات من العملة الاجنبية وتوسيع كبير في حجم القروض الاجنبية لايستطيع معه الجهاز المالي للدولة من القيام بمهامه الاساسية .

وان الازمات المالية في عصرنا الحاضر قد اصبحت من صفات النظام المالي العالمي خاصة بعد انهيار نظام بريتون وودز اوائل السبعينات عندما قررت الولايات المتحدة الغاء ربط الدولار بالذهب وبعد ذلك حدث الانفجار الهائل في اسعار النفط 1973 -1974 ثم تتالت الازمات التي وصلت الى 124 ازمة خلال الثلاثين سنة الماضية ومن اشهر هذه الازمات ازمة المديونية عام 1982 ثم انهيار بورصة نيويورك عام 1987 فازمة النقد الاوربي 1992 التي تلتها عام 1994 ازمة المكسيك فالازمة الاسيوية 1997 التي انتقلت الى روسيا والبرازيل 1998 -1999 فازمة الارجنتين عام 2001 الى ان وصلنا الى ازمة الرهن العقاري التي بدأت طلائعها عام 2006 ومازالت مستمرة حيث تشهد انهيارات البورصات والبنوك والمؤسسات المالية وتهاوي سعر الدولار ازاء العملات الاخرى[1] .

الفرع الثاني

انواع الازمات المالية

هنالك ثلاثة انواع من الازمات المالية[2] نتناولها بشيء من الايجاز فيما يأتي:

1- ازمات العملة : ان هذا النوع من الازمات يحدث عندما تتدهور قيمة عملة معينة بدلالة عملة او عملات مرجعية ويكون هذا التدهور اكثر من 25٪ ويتم بناء هذا المؤشر بمزج تغير سعر صرف العملة بتغير مستويات الاحتياطيات الرسمية

(1) انظر منير الحمش ، مصدر سابق ، ص35 .
(2) انظر د. عبد المجيد قدي ، مصدر سابق ، ص9 .

ومعدلات الفائدة المفترض فيهما انهما يعبران عن كثافة دفاع السلطات النقدية عن سعر صرف العملة ، ويمكن تلمس هذه الازمة من خلال توجيه الافراد والشركات باتجاه تحويل الموجودات المالية والنقدية بالعملة الوطنية الى العملة الاجنبية لتجنب الهبوط المتوقع في قيمة العملة الوطنية الذي قد يحدث نتيجة لظهور اختلال على صعيد الاقتصاد الكلي وفي مثل هذه الحالة تصبح السلطات غير قادرة على الدفاع عن السعر الثابت للعملة الوطنية مما يجبرها الى تبني نظم صرف حره[1] .

2- ازمة الاسواق المالية : ان هذا النوع من الازمات يحدث كنتيجة لما يعرف اقتصادياً بظاهرة (الفقاعات)) ذلك ان الفقاعة تتكون عندما يرتفع سعر الاصول بشكل يتجاوز قيمتها العادلة على نحو ارتفاع سعره وليس بسبب قدرة هذا الاصل على توليد الدخل في هذه الحالة يصبح انهيار اسعارالاصل مسألة وقت عندما يكون هناك اتجاه قوي لبيعه فيبدأ سعره بالهبوط ومن ثم تبدأ حالات الذعر في الظهور فتنهار الاسعار ويمتد هذا الاثر نحو اسعار الاصول الاخرى .

3- الازمات المصرفية : ان هذا النوع من الازمات يحدث عندما تكون حجم الاصول غير الكفوءة الموجودة لدى بنك معين كبيرة جداً او عندما تتفق المعلومات الصادرة عن مختلف الجهات (اعلام ، دراسات) على ان هناك مؤشرات ذعر (تجميد ودائع ، غلق بنوك ، ضمان ودائع ، وجود مخططات انقاذ حكومية للبنوك)[2] وتعرف الازمة المصرفية بانها ارتفاع مفاجئ وكبير في سحوبات الودائع من البنوك التجارية وينبع ذلك اساساً من الانخفاض المتواصل في نوعية الموجودات المصرفية[3] .

(3) انظر د. هيل عجمي جميل ، الازمات المالية ، مفهومها ومؤشراتها وامكانية التنبؤ بها في بلدان مختارة ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد (19) العدد (1) ، جامعة دمشق ، مطابع دار البعث ، سوريا ، 2003 ، ص279 .

(2) Robert Boyer,mario Dehoveet Domique plihon ,lescrises financiers ,les rapports duconseil danalyse economique ,50 (paris : ladocumentation francaise ,2004) ,p.15 .

(2) انظر د. هيل عجمي جميل ، مصدر سابق ، ص282 .

المطلب الثاني

اسباب الازمات المالية العالمية

ان تشخيص اسباب الازمات المالية هـو مفتـاح العـلاج الـسليم فتـصور الـشيء تصوراً سليماً ودقيقاً ومحايداً وموضوعياً هـو جـزء مـن تقـديم الحـل الـسليم الموضـوعي الرصين . يقول علماء الاقتصاد العالمي ومنهم الذين حصلوا على جائزة نوبل في الاقتـصاد مثل موريس اليه ((ان النظام الاقتصادي الرأسمالي يقوم على بعض المفاهيم والقواعد التي هي اساس تدميره اذا لم تعالج وتصوب تصويباً عاجلاً)) .ويمكن تلخيص مجموعـة مـن الاسباب التي قادت الى الازمة المالية العالمية ومن اهمها ماياتي :

1- يمكن القول ان من اهم الاسباب التي قادت الى الازمات المالية العالميـة ترجـع الى الفكر الاقتصادي الذي تبناه القائمون على الشأن السياسي والاقتصادي الذي سيطر على خياراتهم وسياساتهم وقراراتهم منذ السبعينيات وهـو الفكـر الـذي اسـتند الى بروز اقتصاديات العـرض (supply Economics) في مقابـل اقتـصاديات الطلـب (Demand Economics)[1] .

ومما تجدر الاشارة اليه هنا ان اقتصاديات الطلب كانت قد ظهرت وهيمنت عـلى الفكر الاقتصادي وعلى السياسات الاقتصادية عـلى اثـر ازمـة الكـساد الكبـير (1929 - 1933) حيث انهارت وول ستريت في نيويـورك وانهـارت بقيـة القطاعـات الاقتـصادية واصيب النـشاط الاقتـصادي الامريكـي بالـشلل التـام لينتقـل الانهيـار الى بقيـة البلـدان الرأسمالية وانهارت اسس التحليل الكلاسيكي واثبت الواقع عدم امكانية الاخذ به لمعالجة الازمة وردد كينز ما معناه ان الرأسمالية تنطوي على الازمات وانها فقدت القدرة على تحقيق

[1] John Maynard Keynes ,the general theory of Employment , interest and Money New york: Harcourt ,Brace ,1936).

التوازن التلقائي بعد ان تفشت البطالة وتكدست البضائع وتحقق افراط في انتاج البضائع على عكس ما كان يتوقع الكلاسيك[1] .

وفي ظل ذلك تعود المانيا الى دائرة الصراع الدولي بعد ان تحالفت مع اليابان وتعهدت بالتخلص من اثار معاهدة فرساي وبعدها اندلعت الحرب العالمية الثانية لتخسر كل من بريطانيا وفرنسا موقعهما وتتربع الولايات المتحدة الامريكية على موقع القيادة العالمي بمثابة اقوى قوة عسكرية واقتصادية[2] .

وقد كانت تسعى الى ان تستحوذ على هذا الدور منذ مطلع القرن العشرين خاصة عندما تساوت معدلات نموها مع معدلات نمو الاقتصاد البريطاني وبعد ذلك اخذ الاقتصاد الامريكي بالنمو المتسارع ولم يستطع الاقتصاد البريطاني الوصول الى هذا النمو حتى نهاية القرن العشرين[3] .

وعلى الرغم من ان معالجات اللورد كينز المالية منها او النقدية لاتنسجم مع المفاهيم الكلاسيكية الا ان هذه المعالجات وصفة وقتية وذلك من اجل تمكين الرأسمالية من النمو في ظل مساراتها الرئيسية ولم تكن لاراء الفقيه كينز في انشاء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي الا انطلاقاً من قاعدة المساهمة في تحقيق التوازن الاقتصادي في الدولة الواحدة وذلك لتسهيل مسالة تنظيم العلاقات الاقتصادية الخارجية بين الاقتصاديات المتقدمة من جانب والنامية من جانب اخر، ومما لاشك فيه ان الاراء الكنزية في هذا الاطار كانت تستهدف تحقيق الية افضل للانسياب السلعي الخارجي للوصول الى مناطق جديدة للطلب من خلال تنظيم الاسواق النقدية وهي احدى اهم محاولات النظام الرأسمالي من اجل عولمة الاقتصاد .

(1) انظر د. ناظم محمد نوري الشمري ، التطور الاقتصادي الفكري والبنيوي للنظام الرأسمالي في القرن الحالي ، مجلة الحكمة ، السنة (1) ، العدد (1) ، بيت الحكمة ، مطبعة دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، 1998 ، ص80 .

(2) انظر د. ناظم الشمري المصدر نفسه ، ص ص81 .

(3) Ericn Gundlach , the economic growth of nations in the wtutieth century ,colledian of receut gormau studies vol ,institute for scientific cooperation ,tubimgen ,1999, p 9-10 .

وقد كان تأكيد الفقيه كينز على ان معالجاته قصيرة الامد وليست بعيدة الامد وانه لم يشأ ان يجعل للدولة دوراً الا لتعديل التشوهات التي تحصل في المتضمنات الرأسمالية ذلك ان القبول بها على المدى الطويل يعني تغيراً في مضامين النظام الرأسمالي وهو ما لم يسع اليه كينز[1] .

وقد كان لافكار اللورد كينز تأثير كبير في تنشيط الطلب الكلي الفعال بمكوناته الاستهلاكية والاستثمارية فازدهرت الاقتصاديات الرأسمالية وتوسع الاستثمار والانتاج وتراكم راس المال والارباح مما حدا ببعظهم الى القول بان عصر الازمات قد ولى دون رجعة مادام قد ساد المنظومة الرأسمالية الازدهار لمدة ربع قرن (1945- 1971).

لكن مطلع عقد السبعينات من القرن الماضي كان على خلاف ما قيل اذ اعلن رئيس الولايات المتحدة الامريكية (نيكسون) في اب/ 1971 قرار الولايات المتحدة الامريكية بتخليها عن تعهدها السابق الذي اخذته على نفسها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وبموجب اتفاقية بريتون وودز المتمثل بتحويل الدولار الى الذهب ليبقى عملة دولية قائدة .

وتنامى العجز في ميزان المدفوعات الامريكية وفي موازنتها الفدرالية وظهر لاول مرة معايشة لمستويات مرتفعة من التضخم ومستويات من البطالة لتظهر ازمة جديدة مزدوجة هي ازمة الكساد التضخمي وبموجب هذه الازمة وضعت الافكار الكينزية موضع الاتهام وتعالت الاصوات بانه لاجدوى في الاستمرار بسياسات الفكر الكينزي بل انه هو المسؤول عن حدوث الازمة واستمرارها طالما يسمح بتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية[2] .

وبعد ذلك ظهرت النظريات النقدية التي كان اشهر واضعيها والمروجين لها الاقتصادي الامريكي ميلتوم فريدمان من جامعة شيكاغو وقد لقيت هذه النظريات

---

(4) انظر د. سالم توفيق النجفي ، متضمنات النظام الاقتصادي الرأسمالي الجديد ، مصدر سابق ، ص6-7
(1) انظر د. ناظم الشمري ، مصدر سابق ، ص82 .

تشجيعاً كبيراً وذلك من اجل ايجاد حل لما عرف بظاهرة الكساد التضخمي وهي ظاهرة جديدة لم يعرفها العالم الصناعي من قبل وتتمثل بتلازم الكساد الاقتصادي مع تضخم الاسعار ذلك انه قبل هذا الوقت كانت الاقتصاديات الصناعية تشهد انخفاضاً في الاسعار في حالات الركود او الانكماش الاقتصادي[1] .

وهكذا برز الى جانب النظريات النقدية ما يمكن تسميته بنظريات العرض التي يمكن تلخيصها بالقول ان مشكلة الركود التضخمي تكمن في العوائق والحواجز والقيود العديدة التي تضعها الحكومات والمؤسسات الرسمية التي تعرقل العمل الحر للاسواق ولرجال الاعمال لذلك فانه لابد للخروج من هذه الازمة من رفع للقيود والعوائق واعطاء الحرية الكاملة لعمل الاسواق لذلك بدأت الاصوات تتعالى مطالبةً بالخصخصة ورفع القيود هذا الفكر الاقتصادي الجديد اطلق عليه بالفكر النيولبرالي وقد استند هذا الفكر الى وثيقة صدرت سنة 1989 واصبحت معروفة تحت اسم (اجماع واشنطن) ويتضمن القواعد التي تم التوافق عليها بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وحكومة الولايات المتحدة التي وضعت اساساً كبرنامج لتحويل البلدان الاشتراكية السابقة وبلدان العالم الثالث الاخرى ذات الاقتصاد الموجه الى اقتصاد السوق[2] ولكن مما يؤخذ على الفكر النيولبرالي انه مع الوقت اخذ يزداد انحيازاً لمصلحة الاسواق على حساب دور الحكومات خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي ومع بروز القطبية الاحادية وهيمنة الاقتصاد الامريكي على العولمة الاقتصادية الى ان وصل الى اقصى درجات الانحياز والتطرف خلال ولاية الرئيس جورج w بوش حتى ليمكن القول ان الفكر الاقتصادي المسيطر على الادارة الامريكية وعلى العالم كله يمكن وصفه بالاصولية السوقية[3].

---

(2) انظر د. الياس سابا ، الازمة المالية العالمية ، اسبابها وانعكاساتها ، مجلة المستقبل العربي ، السنة (31) ،العدد (360)، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2009 ، ص11 .
(1) انظر د. منير الحمش ، مصدر سابق ،ص37-38.
(2) انظر د. الياس سابا ، مصدر سابق ، ص12 .

وبهذا يمكننا القول ان السبب الاول للازمة المالية العالمية يعود الى الفقه الاقتصادي المنحاز ضد تدخل الدولة في المجال الاقتصادي وبالتالي الى هيمنة الاسواق والقائمين عليها والمتعاملين فيها على القرارات الاقتصادية مقابل غياب بنية كاملة لرقابة واليات الضبط الحكومية .

2- تعطيل اليات التصحيح التي تضمنتها اتفاقيات بريتون وودز فيما يخص صندوق النقد الدولي :

لقد تم انشاء صندوق النقد الدولي بموجب اتفاقيات بريتون وودز (كما مر معنا في الفصول المذكورة انفاً من هذه الرسالة) وذلك من اجل مساعدة الدول الاعضاء على تثبيت اسعار الصرف دون اللجوء الى عمليات تخفيض تنافسية وعلى تحرير تجارة السلع والخدمات ولما كان ثبات اسعار الصرف من المسائل الجوهرية التي قامت عليها اتفاقية بريتون وودز فقد كان على الدول الاعضاء العمل على ثبات اسعار الصرف لذلك فقد تم الزام الدول الاعضاء بان تحدد قيمة عملتها بوزن معين من الذهب وان تحتفظ بهذا السعر ثابتاً الا اذا قام اختلال جوهري ففي هذه الحالة يجوز تعديل سعر الصرف بعد موافقة الصندوق[1] وقد تم تأمين سيولة لدى الصندوق من مختلف العملات حتى اذا واجه الميزان الجاري لاحدى الدول الاعضاء خللاً ما سواء كان ذلك فائضاً ام عجزاً تمت معالجته كما ياتي : اذا كان عجزاً مؤقتاً او موسمياً او عابراً او قابلاً للانعكاس فان الصندوق يقرض الدولة العاجزة العملات اللازمة (بفائدة حقيقية) حتى يزول العجز وينقلب الى وفر فتسدد الدول المعنية ما كانت قد اقترضته اما اذا كان الخلل اساسياً فان الدولة العاجزة تخفض قيمة عملتها بالنسبة الى الذهب فتنخفض قيمتها بالنسبة الى قيمة عملات باقي الاعضاء الامر الذي يفترض ان يزيد من قدرتها التنافسية فترتفع صادراتها وتنخفض وارداتها ويتم تصحيح العجز[2] .

(3) انظر د. وسام كلاكش ، مصدر سابق ، ص5 .
(1) انظر انظر د. الياس سابا ، مصدر سابق ، ص13 .

وخلال الثلاثين عاماً التي تلت انتهاء الحرب العالمية الثانية كان العالم النقدي مبنياً على الدولار فالدولار الامريكي أدى دور العملة الرئيسة في عمليات التبادل التجاري الدولي والتمويل ووضعت قيمة تبادل العملات وكذلك بنيت الاحتياطيات الرسمية والخاصة على اساس الدولار وخلال هذه المدة الزمنية ازدهر اقتصاد العالم وبدأت معظم الدول الصناعية بازالة الحواجز امام التبادل الحر وبجعل عملاتها قابلة للتبديل بحرية وانتعشت اقتصاديات اوربا واسيا الشرقية بعد الحرب ونمت بمعدلات كبيرة لكن هذا الانتعاش حمل معه بذرة ازمة كبيرة اذ بدأ الدولار الامريكي يتجمع خارج امريكا بكميات كبيرة وبدأت تتكون في دول مثل المانيا واليابان فوائض كبيرة من التبادل التجاري بينما ازداد عجز الخزينة الامريكية بسبب الانفاق الضخم على برامج التسلح والحروب الخارجية مثل حرب فيتنام وبسبب الاستثمارات المتزايدة للشركات الامريكية في الخارج[1] .

وهكذا بعد ان كانت الولايات المتحدة الامريكية البلد الاول ذا الوفر في ميزانه الجاري منذ حوالي عشرين سنة او اكثر تحولت الى بلد يشكو من عجز كبير جداً ومستمرة وهكذا وقف صندوق النقد الدولي عاجزاً امام ظاهرة استمرار عجز الميزان الجاري للولايات المتحدة دون ان يتمكن من القيام باي جهد تصحيحي رغم جميع المحاولات التي بذلت . بمعنى اخر ان الولايات المتحدة تمكنت ومنذ سنوات عديدة من ان تنفق على الاستهلاك (الخاص والعام) وعلى الاستثمار (الخاص والعام ايضاً) وعلى نشاطها السياسي والعسكري وحروبها المتعددة في الخارج بغير حساب وبما يفوق بكثير انتاجها وادخاراتها وهي مستمرة في ذلك عبر تمويل عجزها الداخلي والخارجي بواسطة مدخرات ووفورات الدول الاخرى اما لماذا يمكن لها ان تقوم بذلك وتستمر فيه فلانه لم يتبق في العالم عملة احتياطية سوى الدولار الامريكي ولان اليات التصحيح التي نصت عليها بنود اتفاقية صندوق النقد الدولي اصبحت معطلة لايمكنها ان تعمل وهكذا فان بروز

(2) د. وسام كلاكش ، مصدر سابق ، ص11 .

الولايات المتحدة كدولة عجز كبير ومستمر ومتهاد وتفرد الدولار بدور العملة الاحتياطية الوحيدة في العالم هذا زيادةً على الحجم الاقتصادي الكبير للولايات المتحدة ونفوذها السياسي العريض وقدرتها العسكرية فضلاً عن سيطرتها شبه المطلقة على ادارة صندوق النقد الدوليهذه الاسباب جميعها سمحت لهذا الوضع غير المستقر وغير المتوازن ان يقوم ويستمر[1] .

3-التدفق الكبير لرؤوس الاموال الى الداخل مع ما يرافقها من توسع كبير في الاقتراض دون التأكد من الملاءة الائتمانية للمقترضين اوحتى سجلهم الائتماني وهذا مما يساعد على زيادة في حجم القروض المشكوك في تحصيلها من قبل البنوك المحلية وعند ذلك يحدث انخفاض اسمي في قيمة العملة المحلية ازاء العملات القيادية وهذا مما يؤدي الى موجة من التدفقات الرأسمالية نحو الخارج[2] .

4- ارتفاع الفاعلية المالية للاقتصاد : ويعني ذلك ان نسبة المطلوبات المعروضة للقطاع الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي تزداد والسلطات تستجيب لذلك بضخ السيولة في النظام المصرفي من اجل الحفاظ على اسعار فائدة منخفضة على الرغم من التأثير السلبي على العملة فالنظام المصرفي القليل السيولة والعالي الفاعلية المالية قد يكون قناة مهمة للقلق المالي حتى لو لم يكن النظام المصرفي في حالة عسر مالي[3] .

5- وجود خلل في تطبيق السياسات النقدية والمالية الكلية والملائمة خاصةً اذا تزامن ذلك مع انعدام الشفافية ، وانتشار الفساد والتلاعب في البيانات والقوائم المالية في المؤسسات التي تكون المبعث الاولي للاضطراب[4] .

---

(1) انظر د. الياس سابا ، مصدر سابق ، ص14-15 .
(2) انظر د. عبد المجيد قدي ، مصدر سابق ، ص10 .
(3) انظر د. سراء سالم الجرجوسي ، مصدر سابق ، ص20 .
(4) انظر د. عبد المجيد قدي ، مصدر سابق ، ص10 .

ومن المعروف ان العلاقات الدولية تتشكل وتتطور لكي تلائم المتغيرات التي تلحق بالمجتمع الدولي[1] ومن خلال نظرة فاحصة لهذه العلاقات يتبين لنا انها ظلت تفسح مجالاً كبيراً لاثر تدخل العامل السياسي على الروابط التي تقوم بين الدول بالتصدي لمشاكل الحروب ، الحدود ، الاستعمار ، وتقسيم النفوذ ، الاستقلال .....الخ

ان كل هذه المشاكل كانت ولاتزال ذات طابع نسبي ، الا انها باتت تأخذ مايمكن ان نطلق عليه بالثبات النسبي ، وهذا الثبات النسبي للعلاقات الدولية بالنسبة لهذه الامور لم يمنع من ان يأخذ عامل جديد دوره في اهتمام العلاقات الدولية وبالتالي المنظمات الدولية واصبح يحل حلولاً تاماً محل العامل السياسي بل يؤثر عليه نقصد بذلك العامل المالي والاقتصادي ولانغالي اذ قلنا ان هذا العامل اصبح بمثابة الموجه والمسيطر على مجريات العلاقات الدولية في كل ابعادها .

ومن المهم ذكره ان مختلف فروع القانون الداخلي تعترف بخصوصية القواعد القانونية المنظمة للعلاقات المالية[2] ويكاد ان يعد ذلك اتجاهاً عالمياً فلا مناص من ان يتأثر النظام القانوني الدولي وبالتالي المنظمات الدولية بالعامل المالي الاقتصادي . وتكاد تشترك المنظمات الدولية التي تهتم بالشؤون المالية والاقتصادية في ان القواعد التي تصدرعنها تتأثر بالظروف المالية والاقتصادية بالنسبة لتكوين هذه القواعد ومضمونها وتطبيقها ويصدق ذلك على المنظمات الدولية العالمية منها كالامم المتحدة والوكالات المتخصصة والاجهزة التابعة لها وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للانشاء والتعمير ومنظمة التجارة العالمية[3] .

---

(1) Les relation internationals dans un monde en mutation : international relations in achanging world , institute universitalres des houtes etudes internationals si jthoff ,leiden ,genere ,1977 Kp434 .

(2) Alex jacquemin eeguy schvans: ledroit economique ,oue sais –je? P.U.F ,paris ,1974 ,p.52-87.

(3) Reuter (p.) combocou (j) ,institutions ee relations internationals p.u.f, paris ,1980 ,p.44 etsuiv

المطلب الثالث

تاريخ الازمات المالية

نحاول في هذا المطلب تسليط الضوء على اهم الازمات المعاصرة[1] التي مر بها العالم ونتائجها وابرز ما قدم من حلول للخروج منها .

الفرع الاول

ازمة الادخار والقروض (1986-1992)

حدثت هذه الازمة عام 1986 -1992 وكان السبب وراء هذه الازمة هو السياسة النقدية التي اتبعها الاحتياطي الفدرالي الامريكي وكان من نتيجتها حصول حالة عدم توازن في هيكل موازنات المصارف والتي ادت في النهاية الى افلاس 118 مؤسسة ايداع وبلغت التكلفة الاجمالية للازمة 153 مليار دولار[2] .

الفرع الثاني

الازمة السويدية (1990-1992)

حصلت هذه الازمة عام 1990 -1992 حيث كان لانخفاض اسعار العقارات في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية تأثير كبير على السويد حيث ازداد الضغط على العملة السويدية وهذا مما اضطر السلطات السويدية الى تخفيض قيمة الكرون السويدية كما ارتفعت اسعار الفائدة في السويد ارتفاعاً كبيراً وعلى اثر ذلك اتخذت السلطات السويدية

(3) لقد سبق هذه الازمات العديد من الازمات لعل من اشهرها ذلك الانهيار الكبير الذي حدث في سوق (وول ستريت) بنيويورك عام 1929 في فترة ولاية الرئيس الامريكي الاسبق هربرت هوفر والذي كان من ابرز معالم هذا الانهيار ان اختفت مبالغ تقدر بالمليارات من بورصة نيويورك بين يوم وليلة ووصف هذا الانهيار بانه من ابرز الاحداث التي شهدها القرن العشرين لانه تسبب في نشوء الازمة الاقتصادية العالمية التي عانى منها العالم كله في فترة الثلاثينيات وادى الى موجة كساد طويلة لم يفق منها العالم بسهولة للمزيد من التفصيل انظر ، د. صلاح الدين حسن السيسي ، قضايا اقتصادية معاصرة (الازمات المالية والاقتصادية العالمية) ، ط1 ، مطبعة ابناء وهبة محمد حسان ، القاهرة ، 2009 ، ص2 .

(1) يوسف مسعداوي ، الازمات المالية العالمية ، الاسباب والنتائج المستخلصة منها ، مجلة المستقبل العربي ، العدد (365 لشهر تموز) ، مركزدراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2009 ، ص42 .

اجراءات للحيلولة دون استمرار انخفاض اسعار الصرف للكرون السويدية ولكن جميع هذه الاجراءات باءت بالفشل مما ادى في المحصلة الى انهيار النظام المالي والاقتصادي السويدي[1].

الفرع الثالث
الازمة المالية المكسيكية (1994- 1995)

حصلت هذه الازمة في سنة 1994 وترجع اسباب هذه الازمة الى ارتفاع نسبة القروض الاجنبية القصيرة الاجل الى الاحتياطي الاجنبي والى العجز في رصيد الحساب الجاري والى وجود قطاع مالي ضعيف . ويعد الاقتصاد المكسيكي من الاقتصاديات البارزة والتي لاتعاني من اية مشكلة اقتصادية قبل حصول الازمة بل يمكن القول ان الاقتصاد المكسيكي كان يتمتع بوجود اسواق مالية ذات نشاط عال وذلك لوجود فرص استثمارية ومناخ استثماري عال ادى الى تدفق كبير لرؤوس الاموال الداخلة وقد كان هذا التدفق الكبير لرؤوس الاموال الى المكسيك رغبة من المستثمرين في الحصول على عوائد اكبر من الاسواق المالية بسبب انخفاض الربح في اسواق الدول الصناعية[2] .

وقد استمر النمو الاقتصادي في المكسيك الى ان حصل فجأة تغيير في توجهات المستثمرين المكسيكيين نحو الخارج مشككين في قدرة اقتصاد المكسيك مما ادى الى حصول ضرر بسبب حصول عجز في الحساب الجاري والنمو السريع في الائتمان المصرفي المقدم للقطاع الخاص وثبات سعر الصرف وتدهور في العملة المحلية المكسيكية لتنهار بعد ذلك النظم المصرفية وسعر الصرف[3] .

---

(1) Desjardins ,etudes economiques ,((Grise financiere ; pasla premiereet pasla derniere ,)) p.4

(2) Michel gamdessus ,(1999) ,the financial gris es in the dereloping markets ,IMf survey vol .28 ,No.4,February 2-4 .

(1) انظر د. سراء سالم داؤد الجرجوسي ، مصدر سابق ، ص72 .

ومن اجل مواجهة الانهيار الاقتصادي والمالي للمكسيك قامت الولايات المتحدة الامريكية بتقديم قرض مقداره 9 مليارات دولار امريكي علاوة على عقد مبادلة بقيمه 12و5 مليار دولار امريكي مقابل الايرادات المستقبلية للنفط، كما قام صندوق النقد الدولي بمنح قرض بقيمه 17و8 مليار دولار امريكي[1] .

الفرع الرابع
الازمة الاسيوية (1997-1998)

يذهب الكثيرون الى القول ان بداية هذه الازمة هي في يوليو (تموز) 1997 عندما اعلنت الحكومة التايلندية عن عدم قدرتها على تثبيت عملتها مقابل الدولار ، فطلبت المساعدة من صندوق النقد الدولي وبعد ذلك تساقطت العملات الواحدة تلو الاخرى ، وحقيقة الامر ان هذا التاريخ لا يشكل سوى منعطف مهم في تاريخ هذه الازمة فقد بدأت هذه الازمة قبل هذا التاريخ بسنوات فمع بداية عقد التسعينات من القرن الماضي دخلت كميات كبيرة من رؤوس الاموال باتجاه الدول الناشئة وذلك من اجل تمويل مختلف الاستثمارات وشهدت نهاية عام 1996 ارتفاعاً كبيراً في معدل التضخم نتيجة الحجم الكبير للاستثمارات فضلاً عن تباطؤ وتيرة الصادرات وهذا مما تسبب في انخفاض قيمة العملات الاسيوية ونظراً لان الديون المستحقة على الدول الاسيوية كانت قصيرة الاجل وبالدولار الامريكي فان انخفاض قيمة العملات الاسيوية من شأنه ان يرفع من تكلفة حجم المديونية[2] .

ويمكننا تلخيص اهم الاسباب التي قادت الى الازمة الاسيوية بما ياتي :

1- ديون القطاع الخاص .

2- التزامات الدول الاسيوية تجاه مقرضيها .

(2) انظر د. يوسف مسعداوي ، مصدرسابق ، ص43 .
(3) للمزيد من التفصيل انظر د. صلاح الدين حسن السيسي ، مصدر سابق ، ص3 .

3- الارتباط الوثيق بين العملة المحلية والدولار الامريكي .
4- ضعف الاداء الاقتصادي ومشاكل ميزان المدفوعات .
5- ومن الاسباب المهمة الاخرى نقص التبادل الاجنبي في تايلند وكوريا الجنوبية واندنوسيا ودول اسيوية اخرى .

وفي محاولة منها للحد من تدهور قيمة العملات قامت المصارف المركزية لهذه الدول بالرفع من معدلات الفائدة لكن محاولتها باءت بالفشل وذلك بسبب الارتفاع في قسط المخاطرة على القروض الموجهة الى الدول الناشئة[1] .

المبحث الثاني
الازمة العالمية الراهنة

خلال العقود الثلاثة الماضية حدثت تحولات مهمة على صعيد العلاقات الاقتصادية والمالية الدولية في ظل سياسات الليبرالية الاقتصادية الجديدة ، افرزت اجواء عولمية فرضت مادعي بـ(العولمة المالية) هذه التحولات تجسدت بـ :-

1- ظهور المشتقات المالية .
2- التقدم التكنلوجي الكبير في مجال الاتصالات .
3- ظهور انواع جديدة من الشركات كالشركات القابضة والشركات التابعة لاغراض معينة .
4- هيمنة الفكر اللبرالي الجديد المتمثل في (اجماع واشنطن) الذي تجسد في برامج التثبيت والتكييف الهيكلي برعاية صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وحكومة الولايات المتحدة[2] .

(1) انظرد. يوسف مسعداوي ، مصدر سابق ، ص44 .
(2) انظر د. منير الحمش ، الازمة العالمية الراهنة ومصير النظام الرأسمالي ، مصدرسابق ، ص 16 .

وقد افرزت هذه التحولات ظهور مؤسسات ماليـة عملاقـة ومتـشابكة وتتمتـع بقدر كبير من الحرية والقدرة على المناورة ومـن امثلتهـا (صـناديق التحـوط) التـي تـدير اموالاً هائلة تصل الى مئـات الملايـين مـن الـدولارات كـشركة اسـتثمارات الامانـة وهـي مؤسسة مالية امريكية يعادل حجم الاموال التي تديرها على مستوى العالم القيمة الرأسمالية للتداول في الاسواق المالية في الاقتصادات الناشئة مجتمعة ويأتي في هـذا الاطـار الـصناديق السيادية . هذا زيادة على ظهور المعاملات المالية التي تتم من خلال (المراكز المالية المغتربة) التي لاتخضع لاية رقابة خارج الولايات المتحدة وقد بدأت هذه الاصدارات بادوات مالية في مايدعى (يورو دولار) ثم تجـاوزت اوربـا الى اليابـان وشرق اسـيا وامريكـا اللاتينيـة ولكنها احتفظت بالتسمية نفسها فظهر هنالك اليورو بونـد واليـورو ماركـت . ان هـذه الاصدارات لاتخضع لاية ولاية وهي بالتالي قادرة على خلق السيولة دون رقابة .

ان جميع هذه التحولات تتم في اطار العولمة المالية ،لـذلك سـنحاول هنـا التطـرق للسمات الاساسية للعولمة المالية كونها كانت الخلفية وراء حدوث الازمة المالية العالمية .

1- النمو الهائل للتدفقات الاستثمارية الاجنبية .

2- الزيادة السريعة في معاملات الاوراق المالية عبر الحدود .

3- ارتفاع معدلات التعامل في اسواق العملات المالية بشكل اكـبر مـن نمـو التجـارة العالمية.

4- الارتباط المتزايد بين مـؤشرات اسـعار الاسـهم في الاسـواق الـصاعدة ومـؤشر (نازداك) أي مؤشر اسهم شركات التكنلوجيا المتقدمة في الولايات المتحدة .

وسنلقي في هذا المبحث الضوء على السياسات الاقتصادية الامريكية ودورهـا في توليد الازمة في المطلب الاول بينما سنخصص المطلب الثاني لدراسة المراحل التي مرت بهـا هذه الازمة اما المطلب الثالث فسنخصصة لتناول اسباب هذه الازمة اما في المطلب الرابع

فستطرق الى اهم اثار هذه الازمة اما المطلب الخامس فسنخصصه لتناول ابرز السبل المتاحة لمواجهة هذه الازمة .

المطلب الاول
السياسات الاقتصادية الامريكية
ودورها في ايجاد الازمة

تمثل السياسات الاقتصادية الامريكية التي قادت الى الازمة جوهر ايدلوجية (الليبرالية الاقتصادية الجديدة) وهي بدورها (أي الايدلوجية الليبرالية) تعبر عن التطور الموضوعي في بنية الرأسمالية الامريكية ولنقف على حقيقة ماجرى ويجري في الاقتصاد الامريكي وسياساته الاقتصادية ، وفي اثار ذلك على الاقتصاد العالمي ، لابد لنا اولاً من استعراض الجوانب السياسية والثقافية التي ولدت توجهات الاقتصاد والمجتمع الامريكي في ظل ايدلوجية اللبرالية الجديدة التي فرضت وجودها السياسي والاقتصادي من خلال تحالف سياسي حمل لواءه ثلاثة تيارات[1] :

1- التيار الاقتصادي :

ويتمثل هذا التيار باليمين المحافظ الذي يهدف الى اعادة الرأسمالية الامريكية الى ما يدعوه (وضعها النقي) الذي كانت عليه قبل ان تعكره انظمة فترة (العهد الجديد) ومشاريع البيروقراطية وتدخل الدولة .

2- التيار السياسي :

يضم (المحافظين الجدد) الذين يعملون على اعادة صياغة العالم على وفق نظام عالمي جديد يكرس الهيمنة الامريكية على العالم ، بحيث تبقى الولايات المتحدة قادرة على الدفاع عن هذا النظام الى الابد .

---

(1) انظر د. منير الحمش ، الازمة العالمية الراهنة ومصير النظام الرأسمالي ، مصدر سابق ، ص20 .

3- التيار الاجتماعي :

يضم تيار اليمين المسيحي الذي كان يطمح الى سن قوانين وتشريعات جديدة تضمن بقاء المجتمع الامريكي كمجتمع مسيحي لايسمح بالممارسات الفردية التي تهدد تماسك الاسرة وتضعف من سيطرة الكنيسة .

واستطاع هذا التحالف في ما بين التيارات الثلاثة بسط نفوذه وسيطرته على المؤسسات الدولية فاصبح البنك الدولي يتصرف كذراع للبيت الابيض ، كما اصبح صندوق النقد الدولي يعمل كذراع لوزارة الخزانة الامريكية ومن تلاقي الاطراف الثلاثة ولد فيما بعد ما يدعى (اجماع واشنطن) او (توافق واشنطن) الذي يتضمن التحول نحو اقتصاد السوق.

واتبع الجمهوريون (برئاسة ريغان) حال انتقال السلطة اليهم مع بداية الثمانينات ، ومن خلال برامج اللبرالية الاقتصادية الجديدة السياسات الاقتصادية المناسبة للايدلوجية اللبرالية التي تمحورت اساساً في توجهين اساسين[1] .

1- الانفتاح الاقتصادي وحرية السوق وتحرير التجارة الداخلية والخارجية .

2- تخفيض الانفاق العام وانسحاب الدولة من التدخل في الشأن الاقتصادي .

لقد تطلب ذلك اتخاذ العديد من الاجراءات منها

أ- الغاء ضوابط السوق .

ب- خصخصة المرافق العامة وتحويل السلع الى سلع خاصة .

ت- تبني سياسة حروب الرعب والصدمة .

ان هذه العوامل مجتمعة قادت الى احداث تغيرات في بنية المجتمع الامريكي وادت في النهاية الى انتشار واسع للمغامرات الاقتصادية والعسكرية في الداخل والخارج

(1) انظر د. منير الحمش ، الازمة العالمية الراهنة ومصير النظام الرأسمالي ، المصدر نفسه ، ص21 .

على السواء مما ادى الى اتساع الفجوة بين الاغنياء والفقراء وكانت هذه المرحلة بكاملها (منذ مطلع الثمانينات) مرحلة ازمات متوالية .

وقد خاضت الادارة الامريكية حربها الطويلة ضد الارهاب بعد احداث 11 / ايلول سبتمبر 2001 بالاسلوب ذاته الذي اتبعته صناديق المال الامريكية بعد تحريرها من القيود التي كانت تنظم نشاطها قبل الثمانينات من القرن الماضي فقد تصرفت هذه الصناديق على اساس انها المرجع المالي الوحيد في العالم تماماً كما تصرفت ادارة بوش على اساس ان الولايات المتحدة الامريكية هي القوة الوحيدة في العالم المسؤولة عن قضايا الحرب والسلام ويحق لها تصنيف الشعوب والدول بين ارهابية او داعمة للارهاب ودول معادية للارهاب او بين ديمقراطية او دكتاتورية هذا وقد اخذت المؤسسات المالية الامريكية على عاتقها خلق السيولة واصدار سندات وبوالص الائتمان التي تعتمد على اموال الاخرين كما عمدت ادارة بوش الى شن حروبها الطويلة ضد الارهاب وضد افغانستان والعراق واعتماداً على الاقراض من الخارج وليس بتمويل من دافعي الضرائب .

المطلب الثاني

المراحل التي مرت بها الازمة المالية الحالية

نشبت الازمة الحالية في قلب المركز الرأسمالي العالمي وفي اكبر اقتصاد عالمي أي في الولايات المتحدة الامريكية ، وانطلقت من (وول ستريت) ويمكن ملاحظة مرور الازمة الحالية بالمراحل الاتية :

المرحلة الاولى : التمويل العقاري

اتبع الاحتياطي الفدرالي سياسة الفوائد في مواجهة التضخم وبهدف ضبطه على حساب اطلاق الاقتصاد ، حيث توسعت البنوك في منح القروض للافراد ومتوسطي

الدخل وغير القادرين على السداد والمساة بالقروض (المتدنية الجودة) وذلك دون التحقق من قدرة اصحاب القروض على السداد او حتى الاستعلام عن هويتهم الائتمانية في معظم الاحوال[1] .

وفي الوقت نفسه توسعت المؤسسات المالية في اعطاء قروض للمؤسسات العقارية وشركات المقاولات بمبالغ تجاوزت 700 مليار دولار امريكي، لقد ادى ارتفاع معدل الفائدة العام الى احداث تغيير في طبيعة السوق الامريكية تمثل في انخفاض اسعارالمساكن وهو ما قلص من حجم ضمانات البنوك ومن هنا بدأ فتيل الازمة في الاشتعال اذ توجب على الكثير من المقترضين سداد قروضهم واصبحت المؤسسات المالية وشركات الاقراض تعاني من تداعيات القروض الضخمة والمتراكمة ولقد ادى ارتباط عدد كبير من المؤسسات المالية في الدول الصناعية والناشئة بالسوق الامريكية الى تأثرها بالازمة[2] .

وهنالك سببان ساهما في تشديد الأزمة الاول : استخدام عدة ادوات مالية غير معتادة ربطت بشكل او باخر باسعار المساكن وقيم الضمانات التي اعطيت الرهون على اساسها ولقد تم تسعير الادوات المالية هذه وفقاً لاعتماد نماذج اقتصادية معقدة وليس نتيجة معاملات السوق وحيث انخفضت قيمة المساكن والرهون واصبحت اسعار تلك الادوات المالية اقرب الى المستحيل . اما السبب الثاني الذي ساهم في انهيار اسعار المساكن هو التزام الحكومة الفدرالية الامريكية بتوفير مساكن يستطيع المشترون تحمل اسعارها

(1) انظرادارة البحوث والدراسات الاقتصادية ، الازمة المالية العالمية وتداعياتها على الاقتصاد السعودي ، مجلس الغرف السعودية ، 2008 ،ص2 .
(2) انظر د. عبد المجيد قدي مصدر سابق ، ص11 .

ولقد وضع الضغط على الدائنين بموجب هذا الالتزام تم بيع المساكن للاشخاص ذوي المداخيل المنخفضة الذين يفتقرون الى ضمانات تمكنهم من تسديد القروض العادية[1] .

المرحلة الثانية : تضخم حجم التمويل

قامت المصارف (مباشرة اوعن طريق مؤسسات متخصصة) بتجميع القروض العقارية ضمن محافظ واصدرت بموجبها سندات مالية ذات ريع مغر وعمدت الى بيع هذه السندات الى المصارف والمؤسسات الاخرى لتقوم هذه بدورها ببيعها الى الزبائن (افراد او شركات تأمين اوادخار) وقام بعضها باستعمال السيولة الناجمة عن عمليات بيع هذه السندات لاعادة تمويل قروض عقارية جديدة وهكذا تضخم حجم التمويل ليبلغ ارقاماً خيالية قدرها بعض المحللين لدى مصرف (ليمان براذرز) مثلاً بحوالي (700) مليار دولار[2] ، وتقوم المصارف بهذا البيع في مقابل معجل اقل من قيمة الدين ثم تقوم شركة التوريق باصدار سندات بقيمة هذه الديون بقيمة اسمية لكل سند وتطرحها للاكتتاب العام بقيمة اكبر واقل من القيمة الاسمية (أي بعلاوة او خصم اصدار) ويحصل حملة السندات على فوائد القروض وتتولى شركة التوريق مع البنك او شركة التمويل عملية تحصيل الاقساط والفوائد من المقترضين الاصليين وتوزيعها على حملة السندات وبهذا تحصل البنوك او شركة التمويل على سيولة وتكسب شركة التوريق الفرق بين قيمة القروض وما دفعته لشرائها ويكتسب حملة السندات الفوائد كما يمكنهم تداول هذه السندات في سوق المال بالبيع لغيرهم باسعار اكثر من سعر شرائهم لها في حالة ارتفاع

(1) انظر جيرالد بي ، أودر يسكوك (القوا اللوم على الاحتياطي الفدرالي) ، بحث منشور على الرابط التالي :
www .minbar alhurriyya .org

(2) انظر منير الحمش ، مصدر سابق ، ص35-36 .

سعر فائدتها عن سعر الفائدة السائدة وقد يبيعونها بخسارة عندما يقل سعر الفائدة او عندما يحتاجون الى سيولة عاجلة[1] .

المرحلة الثالثة : ظهور بوادر العجز

عمد الاحتياطي الفدرالي الامريكي حفاظاً على مستوى التضخم ومنعاً من ارتفاعه الى رفع سعر الفائدة مما ادى الى زيادة اعباء سداد الديون العقارية على اصحاب الدخل المتوسط والمحدود وبدأت بوادر التوقف عن الدفع واسترداد الاملاك العقارية ومن اجل درء مخاطر السندات تم اصدار سندات تأمينية مضادة بحيث تدفع عندما يتعثر دفع القرض العقاري وبالتالي يتأخر سداد السندات العقارية فتتهافت المصارف على شرائها[2] .

المرحلة الرابعة : وهي ما انتهت اليه الازمة المالية وذلك عندما بدأت كرة الثلج بالتدحرج اذ توسعت الازمة فقد رافق استرداد العقارات امران :

الاول : قيام العديد من ملاك العقارات باتلافها عمداً قبل التخلي عنها .

والثاني : ان المصارف المقترضة واجهت ازمة تصريف هذه العقارات نظراً لتعددها وكثرة ما عرض منها في الاسواق في وقت واحد وارتفاع فوائد التسليف لاعادة بيعها فوجد الافراد والمؤسسات والمصارف الاستشارية الذين اشتروا السندات التي تمثل المحافظ العقارية انفسهم امام اوراق مالية دون ايرادات وقد فقدت نسبة لايمكن تقديرها من قيمتها وكانت النتائج كارثية اصابت جميع المتعاملين من زبائن وافراد ومصارف متخصصة ومصارف استشارية ومؤسسات[3] .

(3) انظر د. عبد المجيد قدي ، مصدر سابق، ص12 .

(1) انظر د. عبد اللطيف الهميم ، الازمة المالية العالمية والبديل الثالث (سقوط الرأسمالية) ، بحث منشور على الانترنت على الموقع التالي www iraqisg .org

(2) انظر منير الحمش ، مصدر سابق ، ص36 .

المطلب الثالث

الاسباب الرئيسية لازمة النظام المالي العالمي

ان من اهم الاسباب التي ادت الى الازمة المالية العالمية الحالية[1] ماياتي :

1- الفائدة المتصاعدة : لقد ارتبطت بوادر الازمة بصورة اساسية بالارتفاع المتوالي لسعر الفائدة من جانب بنك الاحتياطي الفدرالي الامريكي منذ عام 2004 وهو ماشكل زيادة اعباء القروض العقارية من حيث خدمتها وسداد اقساطها ، وتفاقمت الازمة بحلول النصف الثاني من عام 2007 حيث توقف عدد كبير من المقترضين عن سداد الاقساط المالية المستحقة عليهم[2] .

2- تصاعد الانفاق العسكري : لقد ارتفع معدل الانفاق العسكري الى معدلات غير مسبوقة (لاتظهرها الموازنة المعلنة للبنتاغون) فقد تجاوزت كلفة حربي العراق وافغانستان بحسب الدراسة التي قام بها جوزف ستيغلتز ال 3 تريليونات دولار وفي عام 2008 بلغت ميزانية البنتاغون حوالي 482 مليار دولار لتغطية الرواتب والعمليات (عدا العراق وافغانستان)[3] والى جانب ذلك هناك مجموعة من النفقات مثل تمويل القتال ضد الارهاب وتمويل التكاليف الحربية غير المنظورة وغيرها ، وهكذا فان الموازنة الحقيقية تصل الى اكثر من تريليون دولار ، أي اكثر من ضعف الموازنة المعلنة للبنتاغون .

---

(1) ان من اهم الاسباب التي ادت الى انتشار الازمة المالية الامريكية وتحولها الى ازمة مالية عالمية يرجع الى عولمة الاسواق وعدم اقتصار الازمة على جانبها المالي بل امتد ليشمل كافة القطاعات الانتاجية والاقتصادية والسياسية ... وظاهرة العولمة والتي هي تعبير عن الهيمنة والسيطرة من جانب القوى الكبرى الوحيدة في العالم وبالتنسيق مع الدول الصناعية الغنية التالية لها في منظومة القيادة وفي سبيل تمكين هذه السيطرة على بقية العالم كانت اختراعات الاقتصاد الحرفي القرية الكونية ورفع ايدي الحكومات من النشاط الاقتصادي والمالي بالكامل وبصرف النظر عن الاختلافات الكبيرة بين الدول والمجتمعات والثقافات فقد اخضع الكل لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية .... وان ماحدث نتيجة لتلك الحرية الكاملة الممنوحة لاصحاب الاموال الضخمة في الدول الكبرى من انهيار لاسواق المال فيها وانهيار البورصات واقتصاديات دول العالم كلها كان بسبب العولمة . للمزيد من التفصيل انظر د. صلاح الدين حسن السيسي ، مصدر سابق ، ص18 .

(2) انظر د. سامر مظهر قنطقجي ، ضوابط الاقتصاد الاسلامي في معالجات الازمات المالية ، دار النهضة العربية ، دمشق ، سوريا ، 2008 ، ص32 .

(3) انظر غالب ابو مصلح (امريكا وازمة النظام الاقتصادي العالمي) ، مجلة شؤون الاوسط ، السنة (18)، العدد (130) ، ،مركز الدراسات الستراتيجية ، 2008 ، بيروت ، ص45

3- التحول في طبيعة الاقتصاد العالمي : في عصر العولمة الاقتصاية اصبح الاقتصاد العالمي اقتصاداً رمزياً يقوم على المضاربة في الاصول المالية وقد اصبح حجم الاقتصاد الرمزي يفوق الاقتصاد الحقيقي باربعين مرة او يزيد وهو ما ادى الى بروز الفقاعات المالية التي من الممكن ان تنفجر في أي لحظة ولم يعد الاستثمار في الاوراق المالية مرتبطاً بحقيقة ما تمثله هذه الاوراق بقدر ما صار تعبيراً عن حركة رؤوس الاموال فكلما تزايدت التوقعات بارتفاع اسعار الاوراق تزايد اتجاه المصارف والمؤسسات المالية الى شرائها [1] .

4- لقد شجع الازدهار الكبير الذي عرفته سوق العقارات الامريكية في الفترة 2001-2006 البنوك وشركات الاقراض على منح القروض العقارية المرتفعة المخاطر وذلك بتقديم قروض ضخمة الى مقترضين لدى الكثير منهم سجل ائتماني ضعيف او غير موجود وبالتالي فقد توسعت المؤسسات المالية في اعطاء قروض للمؤسسات العقارية وشركات المقاولات بمبالغ تجاوزت 700 مليار دولار امريكي ، ولقد ادى ارتفاع معدل الفائدة العام الى احداث تغيير في طبيعة السوق الامريكية تمثل في انخفاض اسعار المساكن وهو ما قلص من حجم ضمانات البنوك ومن هنا بدأ فتيل الازمة بالاشتعال اذ توجب على الكثير من المقترضين سداد قروضهم واصبحت المؤسسات المالية وشركات الاقراض تعاني تداعيات القروض الضخمة والمتراكمة[2] .

5- الرهون العقارية الاقل جودة : وهذا ياتي من ان المواطن الامريكي يشتري عقاره بالدين من البنك مقابل رهن هذا العقار حيث يرتفع ثمن العقار المرهون ونتيجة لسهولة الحصول على قرض فان صاحب الرهن يسعى للحصول على قرض جديد ولكنه مقابل رهن جديد من الدرجة الثانية ومن هنا تسمى الرهون الاقل جودة

(1) انظر د. فؤاد مرسي ، مصدر سابق ، ص203 .
(2) انظر د. عبد المجيد قدي ، مصدر سابق ، ص11

لانها رهونات من الدرجة الثانية أي انها اكثر خطورة في حال انخفاض ثمن العقار وقد توسعت البنوك في هذا النوع من القروض مما رفع من درجة المخاطرة في تحصيل تلك القروض[1] .

6- اتباع سياسة توريق الديون (securitization) وتسبيلها بالبيع وهو امر مألوف في الاقتصاد التقليدي ومن ذلك خصم السندات والكمبيالات . لكن الامر توسع على الصعيد المصرفي الدولي وصيرته مصارف الولايات المتحدة ظاهرة في نهاية الثمانينات بسبب تكالب المصارف على توريق ديونها وهذا مايفسر انعكاس الفشل المالي في السوق الامريكية على السوق الاوربية بشكل مباشر[2] .

7- السياسة النقدية والانفلاشية التي اتبعتها السلطات المعنية وخاصةً رئيس الاحتياطي الفدرالي (البنك المركزي) (الن غرينسيان) (1987-2006) حيث ادت هذه السياسة الى استمرار الولايات المتحدة الامريكية في الانفاق بما يفوق انتاجها وبالتالي ان تستمر في ان تعيش على حساب مدخرات الدول الاخرى هذا من ناحية ومن ناحية اخرى لان سهولة التسليف ووفرته ساهما في خلق الجو الاستثماري المفرط في التفاؤل غير الواقعي وفي اطالة امد هذه الظاهرة علاوة على ذلك فان التسليف السهل كان قد مرض السوق العقاري وسمح لوول ستريت بخلق نوع من الاستثمارات السيئة التي لوثت وافسدت النظام المالي العالمي[3] .

8- سوء سلوكيات مؤسسات الوساطة المالية التي تقوم على اغراء الراغبين (محتاجي) القروض والتدليس عليهم واغرائهم والغرر والجهالة للحصول على القروض من المؤسسات المالية ، ويطلبون عمولات عالية في حالة وجود مخاطر والذي يتحمل

(3) انظر د. نورة عبد الرحمن اليوسف ، اسباب الازمة المالية العالمية ، بحث منشور على الانترنت على الرابط التالي ، www .alaswaq .net .

(1) انظر د. سامر مظهر قنطقجي ، مصدرسابق ، ص42 .

(2) انظر د. الياس سابا ، مصدر سابق ، ص15 .

تبعة ذلك كله المقترض المدين الذي لاحول له ولاقوة وهذا ماحدث فعلاً وهذا يقود في النهاية الى الازمة[1] .

9- ضعف النظم المحاسبية الرقابية والتنظيمية :لقد تعرضت البلدان النامية الى ازمات مالية عديدة وذلك بسبب ضعف النظام المحاسبي والاجراءات المحاسبية وخاصةً فيما يتعلق بالديون ونسبتها في محفظة المصارف الائتمانية كما ان ضعف النظام القانوني المساند للعمليات المصرفية وعدم الالتزام بالحدود القصوى للقروض المقدمة من المصارف ونقص الرقابة المصرفية من الاسباب التي كانت وراء وقوع الازمات المالية فضلاً عن ذلك فان التقييم غير الدقيق وغير الكافي للمخاطر الائتمانية[2] ومن اهم مظاهر التراجع في الرقابة المالية تراجع نسبة الاقراض التي تخضع لنوع او اخر من الرقابة من حوالي 80٪ قبل عشرين عاماً الى اقل من 25٪ عام 2006 [3] ومن مظاهر هذا التراجع ايضاً تعدد الجهات الرقابية من اتحادية ومحلية وعدم كفاءة مواردها البشرية لمتابعة التطورات الحاصلة في الادوات المالية[4] .

10- التوسع في تطبيق نظام بطاقات الائتمان بدون رصيد (السحب على المكشوف) التي تحمل صاحبها تكاليف عالية ، وعندما يعجز صاحب البطاقة عن سداد ما عليه من مديونية زيد له في سعر الفائدة وهكذا حتى يتم الحجز عليه او رهن سيارته او منزله ، وهذا ماحدث فعلاً للعديد من حاملي هذه البطاقات وقادت الى الخلل في ميزانية البيت الابيض وكانت سبباً في ازمة بعض البنوك الربوية[5] .

11- ويعزو البعض سبب الازمة الحالية الى الجشع الذي الصق بقيادة النظام المصرفي العالمي من خلال ما صرحت به مجلة التايمز الامريكية في العدد 29/ لسنة 2008

(3) انظر د. حسين حسين شحاته ، مصدر سابق ، ص7.

(2) Imf ,(1995) inter national capital Markets <international monetary Fund . Washington .

(3) charles R.morris ,the trillon meltdown : Easy money high rollers ,and the great gredit grash (new york : public affairs ,2008 ,p.64

(1) انظر يوسف خليفة اليوسف ، الازمة المالية والاقتصادية الخليجية ، مجلة المستقبل العربي العدد (358 كانون الاول ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2008 .ص37.

(2) انظر د. حسين حسين شحاته ، المصدر نفسه ، ص7.

ظهر غلافها يحمل عنوان ثمن الجشع فالجشع هو الدافع كما يقال في علم الجريمة الذي يتم بالاقتراض المتعاظم والاسترسال في الاقتراض لتحقيق ربح لايمكن تحقيقه بالتعامل الاقتصادي او المالي العادي[1].

المطلب الرابع

اثار الازمة المالية العالمية[2]

يصف (بن بيرتانك) رئيس الاحتياطي الفدرالي المشهد المالي والاقتصادي الحالي في الولايات المتحدة الامريكية على النحو الاتي ((الانقباض في النشاط الاسكاني الذي بدأ عام 2006 وما ترافق معه من تدهور في سوق الرهن العقاري ، والذي اصبح واضحاً في العام 2007 الذي قاد الى خسائر ضخمة في المؤسسات المالية والى تضييق حاد في الظروف العامة للائتمان تأثيرات الانقباض الاسكاني والرياح المالية غير المؤاتية في النشاط الانفاقي والاقتصادي تضاعفت بسبب التزايد في اسعار الطاقة وباقي السلع ، وهذا ما انهك القوة الشرائية للأسر وزاد في معدلات التضخم ، قبالة هذه الستارة فان النشاط الاقتصادي تقدم بخطوات بطيئة خلال النصف الاول من هذا العام . بينما حافظ التضخم على ارتفاعه))[3].

ويقول الرئيس الامريكي المنتخب (اوباما) في اول مؤتمر صحفي له بعد انتخابه ((اننا نواجه اعظم تحد اقتصادي في حياتنا)) في حين يطالب الاوربيون باجراء حقيقي وكامل ويتحدثون عن اتفاقيات (بريتون وودز) جديدة ويدعو الرئيس الفرنسي (ساركوزي) الى بناء (رأسمالية المستقبل) بينما يؤكد الرئيس الامريكي السابق جورج w بوش على ان (حماية اسس الرأسمالية الديمقراطية امر اساسي ويقول ان (التشكيك في اقتصاد السوق سيشكل كارثة)[4] .

---

(3) انظر عبد الرحيم حمدي ، الازمة المالية العالمية واثرها على الفكر الاقتصادي الاسلامي ، بحث منشور على الرابط التالي ، www .fibsudan .com

(4) لقد تأثرت كافة دول العالم بغير استثناء بالازمة المالية العالمية الراهنة بدرجات متفاوتة وبصور واشكال متعددة ترتبط بدرجة اندماج الدولة في الاقتصاد العالمي واسواقه المالية .

(1) انظر د. منير الحمش ، مصدر سابق ، ص33 .

(2) انظر د. منير الحمش ، المصدر نفسه ، ص33 .

بينما وصفت صحيفة لوس انجلوس تايمز ماحدث في اسواق الاسهم بانه الاسوء منذ هجمات (11 من ايلول 2001) وعزت ذلك الى تنامي القلق من ان تحيل متاعب الولايات المتحدة الاقتصاديه الازدهار العالمي الى ازمة اقتصادية . اما صحيفة (واشنطن بوست) فعزت انهيار اسواق الاسهم الى ازمة الرهن العقاري بالولايات المتحدة التي تفشت تداعياتها لتصل ارجاء المعمورة كلها تقريباً ، وذكرت (لوس انجلوس تايمز) ان القلق الرئيسي يكمن في انه رغم النمو المذهل في اقتصاديات دول مثل الصين والهند والبرازيل فان العالم لم يستطع الصمود امام الهبوط الحاد للاقتصاد الامريكي الذي استهلك ماقيمته 2,1 تريليون دولار من السلع والخدمات الاجنبية في الاشهر ال (11) الاولى من عام 2007 [1].

وليس بمقدور أي احد ان يدعي او ان يتنبأ بانهيار سريع وفي مرحلة مبكرة باسس الرأسمالية العالمية ولكن يمكن القول انه من المؤكد ان هناك اثاراً على غاية كبيرة من الاهمية للازمة المالية العالمية نستطيع ان نوجزها بالاتي :-

الفرع الاول

الاثار الاقتصادية للازمة المالية العالمية[2]

أولاً : نهاية عصر العولمة المالية :

ان هذه الازمة قد ادت الى انهاء عصر العولمة المالية التي قادت العالم خلال العقدين الماضيين باعتبارها قدراً مفروضاً على الدول والشعوب بل ان فكرة الدولة السيدة قد عادت الى الظهور بعد حدوث الازمة وراح العديد من اقطاب الرأسمالية العالمية تكيل

(3) لمزيد من التفصيل انظر د. سامر مظهر قنطقجي ، مصدر سابق ، ص63 .

(4) فيما يتعلق بالوطن العربي ومدى تأثره بالازمة المالية الحالية فيمكن القول ان الدول العربية تقع في قلب الازمة لارتباط اقتصادياتها وحركتها المالية والتجارية باقتصاديات الازمة المالية في الغرب . ونشير هنا الى انه في 11/15/ 2008 بدأت اجتماعات الملتقى الثاني عشر لاتحاد رجال الاعمال العرب بالقاهرة الذي اكد انه لم يكن من الخطا الاندماج في الاقتصاد العالمي وانما كان يجب اعطاء العالم العربي وضعه الحقيقي فيما يتعلق بحجم الاستثمارات والتجارة البينية بين دول العالم العربي . لقد اكدت الازمة المالية العالمية الراهنة ان الدول العربية هي الملاذ الامن للاموال العربية وانها بمثابة جرس الانذار للعرب لزيادة تعاونهم وتوجيه استثماراتهم للدول العربية بدلاً من الخارج بعد ان ثبت ان الاموال العربية غير امنة فيها . للمزيد من التفصيل انظر د. صلاح الدين حسن السيسي ، مصدر سابق ، ص45-46.

النقد اللاذع للسياسة الامريكية وفي مقدمة هولاء الرئيس الفرنسي الحالي ساركوزي وجورج براون رئيس الوزراء البريطاني الاسبق .

لقد اثبتت الازمة الحالية هشاشة فكرة العولمة المالية التي تقودها الرأسمالية الانجلوسكسونية والتي حاولت التقليص من فكرة الدولة القومية في رعاية مصالحها وشعوبها على اساس فلسفتها في قيادة المجتمع وليس على اساس اولويات العولمة المالية التي استفادت منها الاقتصاديات الثلاث دون غيرها[1] .

ثانياً : تباطؤ النمو العالمي : اعلن (دومنيك ستراوسكان) رئيس صندوق النقد الدولي ان معظم مخاطر تراجع الاقتصاد العالمي قد تحققت وتوقع تباطؤ النمو العالمي الى 3,7 ٪ العام القادم وهو ادنى النسب في العقدين الاخيرين وقال ان بطئ النمو يأتي من التباطؤ في الاقتصاد الامريكي الذي اثر بشكل سريع في نظيره الاوربي[2] .

ثالثاً : نهاية الرأسمالية الانجلوسكسونية[3] : لقد اثبتت الازمة المالية العالمية ان مقولة (ان السوق قادر على تصحيح نفسه وانه يتمتع بكفاءة بانفراده في قيادة كافة الفعاليات الاقتصادية وتوزيع الموارد على مختلف القطاعات بكفاءة ودونما تدخل من الدولة) قد اثبتت ان هذه المقولة غير دقيقة وتفتقر الى اليقينية ، ان فلسفة النظام الرأسمالي في امريكا وبريطانيا قد عمدت في معالجة الازمة الحالية الى اجراءات تعد في الادبيات المالية قمة

(1) انظر د. عبد اللطيف الهميم ، مصدر سابق ، ص33 .
(2) انظر د. سامر مظهر قنطقجي ، مصدر سابق ، ص64 .
(1) الرأسمالية ظاهرة في التاريخ الاقتصادي قد عرفها اكثر من بلد منذ القدم الا انها دخلت مرحلة من الانعطاف النوعي نحو تسجيل التطورات الخطية منذ مطلع القرن السادس عشر ، وذلك بفعل عدد من المحفزات نوردها فيما يأتي :1- سيطرة الاقتصاد السلعي – النقدي في اوربا كبديل نمطي للاقتصاد العيني القائم على المقايضة البطئ التطور .2- ظهور الدول القومية ادى الى احداث تطور في مسيرة الرأسمالية وذلك نتيجة طبيعة لزيادة الانتاجية في نطاق التحول من الاقطاعية الى الدولة وليشمل توسع السوق الى العالم كله ، هذا وقد ادت هذه الزيادة في الانتاجية الى التطلع الى الاسواق الخارجية من اجل تصريف المنتجات وهذا تطلب في الوقت ذاته زيادة في قوة الدولة من اجل منافسة الدول القومية الاخرى

3- الثورة الصناعية وما ادت اليه من زيادة في تراكم راس المال كان لها دوراً كبيراً في تزايد الانتاج السلعي .
4- الكشوف الجغرافية في امريكا وافريقيا والاندفاع نحو اسيا لغرض التوسع الرأسمالي وهنا اخذت الرأسمالية منحنى استعمارياً من خلال الربط الالحاقي بين اسواقها في المستعمرات وسوقها المركزي داخل اوربا .
5- تحويل العلوم الاساسية الى معارف في الانتاج (تكنلوجيا الانتاج) .
6- ارتكاز الرأسمالية الى قانون المراكمة المستمرة لمزيد من التفصيل انظر محمد مراد ، الرأسمالية من التطور الى الازمة ، خلفيات الازمة المالية الراهنة ، مجلة شؤون الاوسط ، العدد (130) ، مركز الدراسات الاستراتيجية ، بيروت ، 2008 ، ص61 .

تطبيقات الاشتراكية وقد تمثلت بعض هذه الاجراءات في التأميم الكلي او الجزئي لبعض المؤسسات المالية في امريكا وبريطانيا وهكذا فان قوانين السوق لم تعد قادرة على العمل بكفاءة بمفردها من دون تدخل الدولة[1] .

رابعاً : ادت هذه الازمة الى بث الرعب في نفوس المستثمرين بشأن مستقبل الاقتصاد والاستثمار والى ايجاد نوع من التذبذب وعدم الاستقرار في الاسواق المالية العالمية مما دفع بالكثير من اصحاب الاعمال الى البحث عن استثمارات آمنه في قطاعات اخرى ذلك ان تراجع مصداقية الاقتصاد الامريكي نتيجة ازمة الرهن العقاري قد دفعت بالكثير من المستثمرين الاجانب من القطاعين الخاص والعام الى تنويع استثماراتهم بالاتجاه نحو اليورو الامر الذي سيؤدي الى تراجع قيمة الدولار الامريكي امام العملات الاخرى وهذا يعني مزيداً من الخسائر للدول النفطية التي تبيع نفطها وترتبط عملاتها بالدولار[2] .

خامساً : ادت الازمة الى شطب عدد من المصارف الكبرى في العالم (حوالي 25 مصرفاً) لاكثر من 300 مليار دولار من قيمة اصولها ، نتيجة انخفاض قيمة الاوراق المالية المضمونة بقروض عقارية منذ عام 2007[3] .

سادساً : قيام بعض الدول الى فرض المزيد من الضرائب لتعويض العجز في ميزانياتها[4] بسبب ارتفاع ميزانية الدعم وتقديم المساعدات للشركات والمصارف المقبلة على الافلاس او لدعم الودائع او نحو ذلك .

---

(2) انظر د. عبد اللطيف الهميم ، مصدر سابق ، ص33 .
(1) انظر د. يوسف خليفة اليوسف ، مصدر سابق ، ص41 .
(2) انظر مجلس الغرف السعودية ، الازمة المالية العالمية وتداعياتها على الاقتصاد السعودي ، مصدر سابق ، ص5.
(3) يبلغ الدين العام الامريكي (10) تريليون دولار ويرتفع بسرعة كبيرة وذلك للاسباب الاتية :
1- الانكماش الاقتصادي التي دخلت مرحلته الولايات المتحدة سيقلص كثيراً من واردات الخزينة نتيجة هبوط الانتاج والارباح .
2- ان النقص المتصاعد في ملاءة المؤسسات الرأسمالية يفرض على الخزينة مد هذه المؤسسات باموال طائلة تتخطى كثيراً ال700 مليار دولار المخصصة لذلك .
3- ان زيادة البطالة والفقر سيجبر السلطة على زيادة تقديماتها للشرائح الضعيفة في المجتمع خوفاً على السلم الاهلي وعلى النظام العام .
4- ارتفاع الانفاق العسكري الامريكي الى معدلات غير مسبوقه لاتظهرها ارقام موازنة البنتاغون . غالب ابو مصلح ، امريكا وازمة النظام الاقتصادي العالمي ، مجلة شؤون الاوسط ، السنة (18) ، العدد (130) ، مركز الدراسات الستراتيجية ، بيروت ، 2008 ، ص52 .

سابعاً : قد يكون من اسوء اثار هذه الازمة تاثيرها في نسبة العمالة وما يتوقع من ارتفاع في معدلات البطالة في العالم ككل وفي البلدان المتقدمة اقتصادياً وفي القطاع المالي بداية قبل ان تتفشى البطالة في باقي القطاعات الاقتصادية ويخشى ان تتأثر البلدان الفقيرة باكثر مما تتأثر به البلدان الغنية لانها بالكاد تنتج ما يكفي لسد حاجتها وغالباً ما تعتمد على الطلب على صادراتها من البلدان الغنية[1] .

ثامناً :انتهاء نموذج البنوك الاستثمارية في امريكا : لقد كان من تداعيات الازمة المالية العالمية ان وافق البنك المركزي الامريكي على تحويل بنك (مورغان ستانلي) (وغولد مان ساكس) الى شركتين مصرفيتين قابضتين وبذلك فان نموذج البنوك الاستثمارية في امريكا قد انتهى وقد وصفت صحيفة (وول ستريت جورنال) هذه الاجراءات بانها تشكل نهاية (وول ستريت) بالشكل المعروف منذ عقود[2] .

الفرع الثاني

الاثار غير الاقتصادية للازمة المالية العالمية

ان الازمة المالية العالمية وماتتضمنه من شرخ في النموذج الليبرالي المطبق في الغرب يمكنها ان تحدث العديد من التغيرات في موازين القوى السياسية العالمية وكذلك في منطقتنا العربية اذا استثمرت بعقلانية ومن اهم هذه التغيرات ماياتي :

أولاً : ان هذه الازمة يمكن ان تكون فرصة جيدة من اجل تصحيح ماتعانيه المؤسسات المالية والدولية بوجه عام كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية من هيمنه غربية املتها موازين القوى التي كانت سائدة بعد الحرب العالمية الثانية مماجعل هذه المنظمات

(4) انظر د. الياس سابا ، مصدر سابق ، ص17 .
(1) انظر د. سامر قنطقجي ، مصدر سابق ، ص65 .

اقرب الى الاذرع التي تستخدمها الدول الغربية في الحفاظ على مصالحها وتمرير سياساتها على بقية العالم ولاستمرارها في استغلال الدول النامية وبقية الدول غير الغربية(1) .

ثانياً : ان الازمة الحالية هي فرصة للتحول في النظام العالمي من نظام القطب الواحد الى نظام متعدد الاقطاب حتى وان كانت هذه الاقطاب غير متساوية في قوتها فالصين وروسيا واليابان والهند وايران دول يبدو انها تتطلع الى الصعود وتهدف الى فرض تأثيرها ان لم نقل هيمنتها على محيطها وخير دليل على ذلك احداث جورجيا الاخيرة حيث تؤكد وجود هذه التطلعات التي ستؤدي في النهاية الى تغيير في موازين القوى ولو بعد حين ، والوقت الذي تكسبه ايران لحين اعلان نفسها دولة نووية من خلال لعبة المد والجذب مع الهيئات الدولية مستفيدة من الظروف التي تمر بها الولايات المتحدة عسكرياً ومالياً واجتماعياً وسياسياً في ظل ضعف العراق وتمزقه وتناقض الانظمة العربية ووهنها(2) .

ثالثاً : ان الخسائر التي تكبدتها الولايات المتحدة الامريكية نتيجة للازمة المالية العالمية يمكن ان تؤدي الى اضعاف موقعها الرسمي العالمي خاصةً اذا ما اضيفت الى الخسائر العسكرية على الجبهتين العراقية والافغانية مما يعني تقوية الموقف التفاوضي لقوى الممانعة العربية خاصةً فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية والعراق وافغانستان ولكن هذا يتوقف الى حد ما على امكانية استفادة هذه القوى وقيامها بتوحيد موقفها وتحقيق مزيد من الضغط من اجل اسقاط مشاريع الاحتلال والتواجد الاجنبي والتجزئة في هذه المنطقة(3) ، خلاصة القول ان النظام الرأسمالي العالمي الذي تم بناؤه في اعقاب الحرب العالمية الثانية والذي بناه المنتصرون بقيادة وهيمنة الولايات المتحدة الامريكية والذي تم تطويره على حسب مصالحها هو نظام آيل للسقوط وازمة النظام الرأسمالي في مرحلة الامبريالية الجديدة التي بدأت مع وصول

(1) Kishore mahbubani ,the new asian hemisphere : the irresistible shift of global power to the East (new york :public Affairs ,2008 , p.p125-126 .

(2) Robert Kagan , the Return of history and the end of dreams (new york : knopf ,2008)p-p3-53(

(1) انظر يوسف خليفة اليوسف ، مصدر سابق ، ص22 .

المحافظين الجدد الى السلطة في بريطانيا وامريكا ليست ازمة عابرة وليست مجرد ازمة سيولة وملاءة بل انها ازمة بنيوية شاملة للنظام على الصعد النقدية والمالية والاقتصادية والاجتماعية كما على الصعد الاخلاقية والسياسية والعسكرية[1] .

المطلب الخامس

سبل معالجة الازمة المالية العالمية

ان سبل معالجة اثار الازمة المالية العالمية يكمن في البحث عن اسباب حدوث هذه الازمة تمهيدا لعلاجها او التخفيف من اثارها السلبية قدر الامكان وذلك من اربعة جوانب الجانب النقدي المالي والجانب الاقتصادي الحقيقي والاجراءات التصحيحية في الداخل والاجراءات التصحيحية للنظام المالي .

1- لقد ادت الازمة المالية العالمية الى احداث ردود فعل كبيرة من اجل الخروج من هذه الازمة[2] كان من ابرزها اعتماد الولايات المتحدة الامريكية لخطة انقاذ بمبلغ 700 مليار دولار تدور حول :

أ- تقديم مساعدات للعائلات للتقليل من ارتفاع حالات عدم القدرة على التسديد .

ب- اعتماد سياسة نقدية مرنة بضخ السيولة من اجل التأثير في معدل الفائدة ، وهكذا عمل الاحتياطي الفدرالي على تخفيض سعر الفائدة الى غاية الوصول به الى 1٪ من اجل عدم توقف المستثمرين عن طلب الائتمان فيكرس ذلك حالة من الركود الاقتصادي[3] .

---

(2) انظر غالب ابو مصلح ، مصدر سابق ، ص57 .

(3) لقد بلغت تكلفة جهود الانقاذ التي قامت بها الولايات المتحدة نحو ثمانية تريليونات دولار وذلك منذ بروز المؤشرات الاولى للازمة ، وان هذا المبلغ يفوق مجمل المشاريع الفدرالية الاساسية في الولايات المتحدة خلال القرن الماضي بما في ذلك غزو العراق ومشروع مارشال لانقاذ اوربا بعد الحرب العالمية الثانية ، وهو مايعادل اكثر من الناتج المحلي الامريكي ، كما ان هذا الرقم يفوق حتى ماانفقته الولايات المتحدة في الحرب العالمية الثانية (أي 3،6 تريليونات دولار بحسب قيمة الدولار الحالية) انظر منير الحمش ، الازمة العالمية ومصير النظام الرأسمالي ، مصدر سابق ، ص12 .

(1) انظر د. عبد المجيد قدي ، مصدر سابق ، ص14 .

2- ان عدداً من الدول النامية والاسواق الناشئة قد اتخذت اجراءات في هذا المجال ولكن من الملاحظ ان المعالجة النقدية التسليفية غير كافية وحدها لمنع الاثار السلبية والثانوية في الاقتصاد الحقيقي لذلك يفترض ان تتخذ جميع الاجراءات الاضافية (غير النقدية) التي تشجع الاستهلاك والاستثمار الخاص مثل تخفيض الضرائب وخاصةً على اصحاب المداخيل المتوسطة والصغيرة لان هؤلاء ينفقون على الاستهلاك نسبة اعلى من الزيادة في مداخيلهم (النزعة الحدية للاستهلاك) مما يفعل اصحاب المداخيل المرتفعة وفي هذه الحالة فان تخفيض الضرائب والرسوم غير المباشرة مثل ضربة المبيعات والضريبة على القيمة المضافة امثلة جيدة لزيادة الاستهلاك الخاص[1] .

3- وعلى الرغم من اهمية الاجراءات المتخذه من اجل تشجيع الاستهلاك والاستثمار الخاص فانها قد تبقى غير كافية وقاصرة لمنع الركود او الانكماش الاقتصاديين لذلك يجب على الدولة (القطاع العام) ان تقتحم الحلبة مباشرةً فترفع من نفقاتها الاستثمارية والجارية لكي تعوض النقص الحاصل في مستوى الطلب الخاص وليصل مجموع الطلب الكلي الى المنسوب الذي يتأمن معه الاستعمال الكامل للموارد بما فيها اليد العاملة ومن الطبيعي ان ذلك سيزيد من حجم النفقات العامة ويؤدي الى تردي اوضاع الخزينة (فينخفض الوفر او يزيد العجز)[2] .

اما فيما يتعلق بموقف صندوق النقد الدولي من الازمة المالية العالمية فانه قد قام بالعديد من الاجراءات من اجل الخروج من الازمة من اهمها[3] :

1- قام صندوق النقد الدولي بتقديم تسهيل تمويلي للسيولة القصيرة الاجل والمخصصة للبلدان القادرة على النفاذ الى الاسواق يمكن ان تصل الى 500 ٪ من حصة البلد

(2) انظر د. الياس سابا ، مصدر سابق ، ص20 .
(3) انظر د. الياس سابا ، مصدر سابق ، ص20 .
(4) انظر د. عبد المجيد قدي ،مصدر سابق ، ص27-28 .

العضو باجل استحقاق 3 اشهر ويمنح للدول الاعضاء ذات السجل الايجابي في اتباع سياسات سليمة تستطيع النفاذ الى اسواق المال ولديها مديونية يمكن الاستمرار في تحمل اعبائها .

2-منح تسهيلات وقروض للدول ذات الاساس الاقتصادي الصلب والتي تتعرض مؤقتاً لضغوط مالية حيث اشار الصندوق الى ان لديه 200 مليار دولار متاحة للاقتراض مع مجموعات من الدول الاعضاء .

3- مراجعة اولويات الصندوق بالاتجاه نحو مساعدة الدول الاعضاء على معالجة الازمات الوشيكة والمهمة والعاجلة ومراجعة ادوات القروض المتوافرة لدى الصندوق .

4- وضع مجموعة من المبادئ لمعالجة الاوضاع بشكل معجل وهي الاستعانة بتدابير شاملة تتخذ في الوقت المناسب وواضحة وتدور حول توفير المزيد من التمويل وتحسين تكلفة واجال استحقاقه حتى تستقر الميزانيات العمومية[1] .

المبحث الثالث
التصور الاسلامي
لتجنب وعلاج الازمات المالية

لقد ساد تصور عام في النظرية الغربية انه لااقتصاد بلا بنوك ولابنوك بلا فائدة وكثيراً ماقدم النظام الغربي البنوك والبورصات وشركات التأمين الغربية وغيرها من المؤسسات العملاقة على انها الانموذج الذي يجب ان يحتذى به في جميع انحاء العالم على مختلف ايدلوجياته .

---

(1) انظر د. عبد المجيد قدي ، مصدر سابق ، ص27-28 .

ويجد المفكرون الاسلاميون ان بداية الازمة الحالية هي في الاقراض بالربا واثقال كاهل الناس بقروض ربوية ذهبت الى سد احتياجات اساسية كالمنازل اوغيرها من الكماليات وقد وجد فيها الاقتصاد الامريكي محركاً اساسياً لاستمرار النمو لكن جاءت رياح الاعصار بما لاتشتهي سفن الادارة الامريكية[1] .

ويرى هؤلاء ان عملية الاتجار بالائتمان تمر بمرحلتين هما :

المرحلة الاولى : جمع الاموال من المدخرين بفائدة وتسمى الايداع او الودائع وهذه التسمية غير حقيقية لان هذه الاموال تسجل لدى المصرف على انها ايرادات دائنه ، العميل فيها دائن المصرف فيها مدين فهذه الايرادات تدخل ذمة المصرف المدينة ويتملكها ملكية كاملة ويستثمرها البنك لحساب نفسه وربحها وخسارتها له او عليه وحده وليس للعميل الدائن الا رأس ماله وفوائده .

المرحلة الثانية : هي توزيع الاموال على المحتاجين من اصحاب الاعمال او المستهلكين وتتم عن طريق الاقراض بفائدة ويلاحظ انها ايضاً عملية مداينة ،المصرف فيها دائن واصحاب الاعمال فيها مدينون وليس للبنك فيه الا رأس مال القرض وفائدته سواء ربح صاحب المشروع او خسر ويكسب البنك الفرق بين فائدتي الايداع والاقراض وقد دلت بعض الدراسات لميزانيات البنوك ان معدل مابين 70 -80 ٪ من معاملات البنوك تتم عن طريق اقراض المال للمحتاجين ويقوم نظام البنوك على ان سداد المدين لجزء من دينه يخصم اولاً من الفوائد المتراكمة وقد جرت العادة ان المدينين لايستطيعون الوفاء بديونهم كاملةً ويفاجأ المدين انه قد اوفى البنك قيمة الدين كاملاً ولكن الدين باق على حاله كاملاً زيادةً على جزء من الفوائد وهكذا تتحول ذمة المقترض الى مديونية دائمة تمتص جهده وعرقه وتؤدي بمشروعه في النهاية الى كارثة اقتصادية[2] .

---

(2) انظر د. عبد اللطيف الهميم ، مصدر سابق ، ص69 .
(1) انظر د. عبد اللطيف الهميم ، مصدر سابق ، ص70 .

والسؤال الذي يورده دعاة الحل الاسلامي هنا هو : هل تأثرت المصارف الاسلامية بالازمة المالية العالمية ؟ ثم مالعوامل التي تجعل النظام المالي الاسلامي قادراً على مواجهة الازمات ؟ ثم هل المصرفية الاسلامية اليوم قادرة على الدخول بقوة ومنافسة المصرفية التقليدية ؟ ويجيب هؤلاء على ذلك بان الازمة المالية العالمية اتت على الاخضر واليابس فلم تدع قطاعاً من القطاعات الاقتصادية الا واثرت فيه خصوصاً قطاع المؤسسات المالية سواء التقليدية او المتوافق منها مع الشريعة الاسلامية ، بدليل نتائج ارباح الربع الرابع من العام الماضي (عام 2008) لبنك دبي الاسلامي ، وغيرة من البنوك ، الا ان الواضح ان المؤسسات المالية الاسلامية اقل تأثراً بالازمة المالية العالمية اذا ماقورنت بمثيلاتها من المؤسسات التقليدية[1] .

اما فيما يتعلق بأحتمال مواجهة الاقتصاد الاسلامي للازمات فان هذا وارد والذي يقرأ التاريخ يجد ان ذلك واضح في تاريخ الدول الاسلامية فالتاريخ الاسلامي لايشهد دائماً اقتصاداً مستقراً ليس فيه أي ذبذبات بل انه احياناً تمر على المسلمين ازمات قد لايجد الشخص حينها ما يستطيع به اطعام نفسه وعائلته[2] .

لكن المعاملات المالية الاسلامية تتميز بالعديد من المميزات التي تجعلها اقدر من غيرها على مواجهة الازمات وسنحاول في خضم هذا المبحث تناول التصور الاسلامي لتجنب وعلاج الازمات المالية العالمية مبتدئين بمسببات الازمات المالية وضوابط الاقتصاد الاسلامي في المطلب الاول اما في المطلب الثاني فسنخصصه لدور المصارف الاسلامية في مواجهة الازمات المالية .

(2) انظر د. صلاح بن فهد الشلهوب ، المصرفية الاسلامية ومواجهة الازمات ، بحث منشور على الانترنت على الرابط التالي www. Aljazera .com

(3) انظر د. صلاح بن فهد الشلهوب ، المصدر نفسه ، ص1 .

المطلب الاول
مسببات الازمات المالية
وضوابط الاقتصاد الاسلامي

يعتقد المفكرون الاسلاميون ان جوهر الازمات المالية التي عصفت بالرأسمالية المعاصرة منذ حقب زمنية طويلة يتمثل في تأكل القيم والاخلاقيات التي تحكم سلوكيات الافراد في تعاملاتهم المالية وغير المالية فمن الملاحظ انه في السنوات القليلة الماضية ظهرت مواد دراسية بعنوان (اخلاقيات العمل) تضاف الى مقررات بعض الجامعات الامريكية اقراراً بهذا الخلل .

وسنحاول في هذا المطلب تناول مسببات الازمات المالية وفقاً للمنظور الاسلامي وذلك في الفرع الاول اما الفرع الثاني فسنخصصه لتناول ضوابط وقواعد الامن والاستقرار في الاقتصاد الاسلامي .

الفرع الاول
مسببات الازمات المالية
وفقاً للمنظور الاسلامي

ان للازمات المالية العديد من الاسباب وفقاً للمنظور الاسلامي سنحاول تناولها فيما ياتي :-

أولاً : الربا : يرى الفقهاء المسلمون ان من اهم اسباب الازمة المالية العالمية هي الربا فقد ارتبطت بوادر الازمة بصورة اساسية بالارتفاع المتوالي لسعر الفائدة من جانب بنك الاحتياطي الفدرالي الامريكي منذ عام 2004 وهو ماشكل زيادة في اعباء القروض العقارية من حيث خدمتها وسداد اقساطها ، وتفاقمت الازمة بحلول النصف الثاني من عام 2007 حيث توقف عدد كبير من المقترضين عن سداد الاقساط المالية المستحقة

عليهم[1] وهكذا نرى ان النظام المصرفي الغربي يقوم على الفائدة اخذاً وعطاءاً ويعمل في اطار منظومة تجارة الديون شراءاً وبيعاً ووساطة وكلما ارتفع معدل الفائدة على الودائع ارتفع معدل الفائدة على القروض الممنوحة للافراد والشركات ، والمستفيدون هم المصارف والوسطاء الماليون والغبن والظلم يقع على المقترضين الذين يحصلون على القروض سواء لاغراض الاستهلاك او لاغراض الانتاج وهكذا نرى ان السبب الاول للازمة المالية العالمية هو سوء اداء مؤسسات الوساطة المالية في تعاملها بالربا اخذاً وعطاءاً[2] .

ثانياً : ضعف التزام المؤسسات المالية بالقيم والاخلاق :- ان ضعف التزام الافراد بمبادئ ولوائح المؤسسات المالية هو ثمرة خبيثة للرؤية الكونية للانسان في ظل الرأسمالية المعاصرة واعتبار الانسان نفسه الة انتاج واستهلاك وتجريده من ابعاده الاجتماعية وتقييد حساباته للربح والخسارة بهذه الارض مما جعله انانياً ميكافيلياً يتصرف بنزواته واهوائه ولايفكر الا في نفسه واشباع رغباته وهو يعني انه يبرر الغش والخداع والتدليس والاحتكار والمعاملات الوهمية[3].

وهذه الموبقات تؤدي الى الظلم أي ظلم اصحاب الاموال من الاغنياء والدائنين للفقراء والمساكين والمدينين وهذا سوف يقود الى تذمر المظلومين عندما لايستطيعون تحمل الظلم وسوف يقود ذلك الى تذمر المدينين وحدوث الثورات الاجتماعية عند عدم سداد ديونهم وقروضهم[4] .

ثالثاً : بيع الديون : يرى بعض الفقهاء ومنهم سورس البليونير والمستثمر الامريكي من اصل هنغاري ان اهم اسباب الازمة المالية الحالية انتشار كثير من الادوات الاستثمارية المعقدة التي يرى ان بعضها غير مجد ويجب التخلص منه خاصه اذا لم تستطع المؤسسات

(1) انظر د. سامر مظهر قنطقجي ، مصدر سابق ، ص32 .
(1) انظر د. حسين حسين شحاته ، مصدر سابق ، ص6 .
(2) انظر د. يوسف خليفة اليوسف ، مصدر سابق ، ص23 .
(3) انظر د. حسين شحاته حسين ، المصدر نفسه ، ص6 .

الرقابية فهمه ومراقبته[1] ذلك ان الكثير من هذه الادوات تحمل في طياتها الظلم والمقامرة في اموال المستثمرين فجوهر ازمة الرهن العقاري هي ظاهرة بيع الديون واعادة بيعها وهذا التمويل بالدين الذي يقوم على الفائدة هو اسلوب غير مجد فهو يزعزع استقرار النظام المالي ويعمق تفاوت الدخل ويؤدي الى هدر موارد المجتمع[2] .

رابعاً : ان النظام المالي والمصرفي الغربي يقوم على نظام جدولة الديون بسعر فائدة اعلى او استبدال قرض واجب السداد بقرض جديد بسعر فائدة اعلى كما كان المرابون يقولون في الجاهلية (اتقضى ام تربي) وهذا يلقي اعباء اخرى على المقترض المدين الذي عجز عن دفع القرض الاول بسبب سعر الفائدة الاعلى .

خامساً : يقوم النظام المالي العالمي ونظام الاسواق المالية على نظام المشتقات المالية التي تعتمد على معاملات وهمية ورقية شكلية تقوم على الاحتمالات ولايترتب عليها أي مبادلات فعلية للسلع والخدمات فهي عينها المقامرات والمراهنات التي تقوم على الحظ والقدر، والادهى والامر ان معظمها يقوم على ائتمانات من المصارف في شكل قروض وعندما تأتي الرياح بما لاتشتهي السفن ينهار كل شيء وتحدث الازمة المالية[3] .

سادساً : التوسع في الانفاق : تبنى الفلسفة الاقتصادية الرأسمالية على الانفاق الاستهلاكي من خلال خلق الطلب من خلال جعل (التسوق متعة) ويقدر الخبراء ان ثلثي الاقتصاد الامريكي مبني على الانفاق لذلك يتوجه الاقتصاد التقليدي الى جانب العرض فيتوسع فيه من خلال توجيه وسائل اعلامه لترويج ثقافة كيف تنفق ؟ ولو ادى ذلك الى توجيه المستهلكين نحو الاسواق والتبذير بينما تبنى فلسفة الاقتصاد الاسلامي على الضغط على

---

(1) Soros the new paradigm for financial markets : the gredit Grisis of 2008 and what it means .p. 143 .

(5) انظر د. يوسف خليفة اليوسف ، مصدر سابق ، ص24 .

(1) انظر د. حسين حسين شحاته ، مصدر سابق ، ص7 .

الطلب بترشيد الاستهلاك لذلك فهو يمنع الاسراف والتبذير لدورهما في توليد التضخم كما يمنع التقتير لدوره المسيء في انكماش الطلب الكلي[1] .

وفي مطلع القرن الحالي ونتيجة النفقات العسكرية على الارهاب وعلى الحرب على العراق وافغانستان جاءت الازمة المالية العالمية الحالية نتيجة الانفاق الامريكي المجنون لتعلن نهاية حقبة جيوسياسية وبدء تشكيل اقطاب جديدة[2] .

الفرع الثاني

قواعد وضوابط الامن والاستقرار في الاقتصاد الاسلامي

يقوم النظام المالي والاقتصادي الاسلامي على مجموعة من القواعد التي تحقق له الامن والامان والاستقرر وتقلل المخاطر وذلك بالمقارنة مع النظم الوضعية ومن اهم هذه القواعد ماياتي

أولاً : اسس السوق الاسلامي

أرسى الرسول الكريم محمد صلى الله عليه وسلم اسس السوق الاسلامي عند هجرته الى المدينه المنوره لبناء الدولة الاسلامية فكان اول مابناه هو المسجد لتربية النفوس على الفضيلة والايمان ، ثم سال الرسول علية الصلاة والسلام عن السوق فدلوه على سوق لليهود فامر باشادة سوق للمسلمين وقال ((هذا سوقكم فلا ينتقصن ولايضربن عليه خراج)) وهذا دليل على وجوب استقلالية اسواق المسلمين وحرمة انتقاصها باحتكار او فساد او غش وما الى ذلك وفيه ايضاً دليل على حرمة فرض الرسوم والضرائب على الاسواق[3] .

(2) انظر د. سامر مظهر قنطقجي ، مصدر سابق ، ص60 .
(3) انظر د. سامر مظهر قنطقجي ، المصدر نفسه ، ص61 .
(1) انظر د. سامر مظهر قنطقجي ، مصدر سابق ، ص16 .

ثانياً : ضوابط السوق

اوضح الرسول الكريم عليه الصلاة والسلام مبدأ الحرية الاقتصادية قائلاً ((لايبيعن حاضر لباد ، دعوا الناس في غفلاتهم يرزق الله بعضهم من بعض))[1] .

وقال ايضاً صلى الله عليه وسلم ((لاتستقبلوا السوق ولاتحفلوا ولاينفق بعضكم لبعض))[2] .

ويفترض ذلك ان العمليات الاقتصادية من غير الممكن لها ان تسير بتلقائية ساذجة تدفعها الى ذلك يد خفيه او يحكمها قانون طبيعي يشبه قوانين النظام البيولوجي الذي يتصف في العادة بالجبرية ومن ثم فان النظام الاقتصادي الاسلامي لايتصور فيه الاقتصاد بصفته نظاماً تعاونياً تؤدي فيه القوانين الاقتصادية مهمة تحويل سعي الافراد الى تحقيق مصالحهم بتلقائية غبية او جبرية لها حكم الضرورة . ومن ثم فان العمليات الاقتصادية يجب ان تناط بجهة قادرة على توجيه هذه العمليات لتحقيق اهدافها الاجتماعية[3] فالكون ليس آلة خلقها الله ثم تركها تدور بدون تدخل كما ترى ذلك المدرسة الفرنسية بالتالي فان تدخل الدولة ضروري[4] ومن هنا فقد خالف النظام الاسلامي الرأسمالية التي تقول بالتلقائية وهذا التوجيه الارادي نجده من خلال تدخل الدولة في فرض التسعيرة الجبرية عند الحاجة وفي مكافحة الاحتكار والانشطة المعوقة لقوانين السوق[5] .

ثالثاً : المشاركة في الربح والخسارة

يقوم النظام المالي والاقتصادي الاسلامي على قاعدة المشاركه في الربح والخسارة وعلى التداول الفعلي للاموال والموجودات ، ويحكم ذلك الحلال الطيب والاولويات

---

(2) مسند احمد :14685
(3) سنن الترمذي :1189
(4) انظر عبد اللطيف الهميم ، مصدر سابق ،ص58 .
(1) انظر د. اشرف محمد دوابه ، الازمة الاقتصادية العالمية ، بحث منشور على الرابط التالي : www .kantakji .com
(2) انظر د. عبد اللطيف الهميم ، مصدر سابق ، 58 .

الاسلامية وتحقيق المنافع المشروعة والغنم بالغرم والتفاعل الحقيقي بين اصحاب الاموال واصحاب الاعمال والخبرة والعمل على وفق ضوابط العدل والحق وبذل الجهد وهذا يقلل من حدة أي ازمة حيث لايوجد فريق رابح دائماً وفريق خاسر ابداً بل المشاركة في الربح والخسارة[1].

رابعاً : يقوم النظام المالي والاقتصادي الاسلامي على منظومة من القيم والمثل والاخلاق مثل الامانة والمصداقية والشفافية والبينة والتيسير والتعاون والتكامل والتضامن فلا اقتصاد اسلامياً بدون اخلاق ومثل وتعتبر هذه المنظومة من الضمانات التي تحقق الامن والامان والاستقرار للمتعاملين كافةً وفي نفس الوقت تحرم الشريعة الاسلامية المعاملات المالية والاقتصادية التي تقوم على الكذب والمقامرة والتدليس والغرر والجهالة والاحتكار[2].

خامساً : ان الاقتصاد الاسلامي حث على تحجيم الدين بين الناس وتوسعته مع المحتاجين بضوابط وكانه يسعى لضبط السوق مانعاً اياه من الوقوع بمخاطر وازمات اما الاقتصاد التقليدي فقد حث على التوسع بالدين مهيئاً كل السبل للبطاقات الائتمانية والتسهيلات الائتمانية والتلاعب بالرهن وبيع الدين وما الى ذلك من ممارسات ينهى عنها الشرع الاسلامي .

سابعاً : اقطاع الاراضي واحيائها : تقوم الدولة الاسلامية بمنح رعاياها الاراضي لاستغلالها والانتفاع منها ، وقد سمح الاسلام ايضاً لرعايا الدولة الاسلامية باحياء الارض الموات فمن احيا ارضاً ميتة فهي له على ان يستغلها خلال ثلاث سنوات والا اخذت منه ، بهذه الطريقة تستغل الارض استغلالاً جيداً وتتوافر فرص العمل للكثيرين وتنخفض الاسعار وينتهي احتكار الاغنياء للاراضي والاموال[3].

(3) انظر د. حسين حسين شحاته ، مصدر سابق ، ص10 .
(4) انظر د. حسين حسين شحاته ، المصدر نفسه ، ص9 .
(5) انظر محمد بن سعيد سهو ابو زعرور ، مصدرسابق ، ص98 .

سادساً : سهم الغارمين : اوجب الاسلام على المال زكاه سنوية مقدارها 2,5٪ من المال النامي تدفع من ملاكه الى الفقراء كمساهمة اجتماعية فمن احد مصاريف الزكاة المهمة جداً هي اغناء الفقراء والمساكين خاصةً اذا كانوا قادرين على العمل وفي هذا محاربة للبطالة وتشجيع للاستثمار ومن مصاريف الزكاه سهم الغارمين أي المدينين وهم مدينون غرقوا في ديون عجزوا عن سدادها[1] .

سابعاً : نهى الرسول صلى الله عليه وسلم عن الاقتصاد الورقي (توريق الديون) قائلاً لاتبع ماليس عندك[2] لما في ذلك من جهالة وغرر وتؤدي لحالات بيع وشراء وهمية تؤدي في الغالب الى تدهور الحالة الاقتصادية وهذا مانبهت اليه اسواق البورصه فعمدت الى التخفيف منها فالقائمون على العملية يبقون ولمدة شهرمدينين وبالتالي يمكنهم بيع وشراء الاصل ذاته عدة مرات وحصد او قبض الفوارق الحاصلة بسبب الاسعار المتغيرة يومياً[3] .

ثامناً : التلقائية المستهدفة موضوعياً :يفترض هذا القانون ان هناك قوانين في السوق قادرة على قيادة العمليات الاقتصادية اذا ما توافرت لها شروط المنافسة المتكافئة ومن ثم فان تدخل الدولة ربما كان مفسداً لهذه القوانين اكثر مما يفيد العملية الاقتصادية وتاسيساً على هذا عمد الاقتصاد الاسلامي من خلال الدولة على تهيئة الظروف المناسبة للمنافسة المتكافئة ومن ثم اراد طرفا العملية الاقتصادية ان يتصرفا بعفوية دون تدخل من عوامل اخرى للتأثير على هذا الطرف او ذاك ومن هنا اشر الفقه الاسلامي الحالات التي تعيق حرية التنافس وتمنع من التصرف بتلقائية بالتأثير على خيارات الفرد بالتدليس او بالسمسرة والوساطة ويتجلى هذا في حجب الوسيط الانتهازي وتحريم حجب المعلومات عن احد طرفي العملية الاقتصادية وايجاب توفير الدولة للمعلومات التي تزيل الجهالة

(1) انظر د. سامر مظهر قنطقجي ، مصدر سابق ، ص95 .
(2) سنن الترمذي :1153
(3) انظر د. سامر مظهر قنطقجي ، مصدر سابق ، ص17 .

لذلك حرم تلقي السلع والنجش واباح لمن تعاقد مع الجهالة حق فسخ العقد لعدم توافر المعلومات او تزييفها فشرع خيار العيب وخيار الغبن وفي كل ذلك كان لنا نتائج مهمة[1] .

تاسعاً : ربط عملة الدولة الاسلامية بالذهب والفضة : ذلك ان الاسلام حرم كنز الذهب والفضة وربط بهما احكاماً شرعية ثابته فقد فرض الزكاة فيهما وحدد الدية بهما ايضاً وتم تحديد احكام الصرف في المعاملات النقدية بالذهب والفضة ايضاً وهذا كله يبين لنا ان ذلك اقراراً من الرسول عليه الصلاة والسلام بجعل الذهب والفضة هما الوحدة القياسية النقدية التي تقدر بها اثمان المبيعات واجرة الجهود وكذلك ربطت عملة الدولة بهما وقد سار العالم على اتخاذ الذهب والفضة عملة ونقداً الى ان تم الغاء ربط الدولار بالذهب عندما اعلن الرئيس الامريكي نيكسون في 15/ 8/ 1971 الغاء نظام بريتون وودز .ومنذ ذلك الوقت يعاني العالم من مشاكل نقدية حادة معروفة لدى الجميع[2] .

وبالنتيجة فاننا نتوصل الى ان هذه القوانين العاملة في الشريعة الاسلامية تقودنا الى انه لايوجد سبب واضح يدعو الدولة الى تبني سياسة تشمل على القسم الاعظم من الحياة الاقتصادية للجماعة فلا مصلحة للدولة في ان تتبنى سياسة واسعة على مستوى النشاط الاقتصادي ذلك لان الدولة متى ما تمكنت من تحديد الحجم الاجمالي للموارد المخصصة لزيادة هذه الوسائل والمعدل الاصلي للمكافحة الممنوحة فانها تكون قد قامت بكل ماهو ضروري وبهذا فانه يمكننا القول ان الشريعة الاسلامية قد توصلت الى نتائج من الكفاءة والقدرة ماجعلها تتميز عن الانظمة الاقتصادية كافة اذ غاية ماوصل اليه الاقتصاد الحديث هو قوله بالتدخل المحدود للدولة وفق المعايير التي قدمناها .

---

(4) انظر د. عبد اللطيف الهميم ، مصدر سابق ، ص60 .

(1) انظر محمد بن سعيد بن سهو ابو زعرور ، مصدر سابق ، ص96 .

المطلب الثاني
دور المصارف الاسلامية في مواجهة الازمات المالية

تقوم المصارف بدور جوهري واساسي في مجال النشاط الاقتصادي ولذلك تحرص جميع الدول على تملك جهاز مصرفي يعتمد عليه في تسيير وتوجيه شؤونها الاقتصادية بما يحقق اهدافها القومية .

وقد لاقت المصارف في كل بلاد العالم تنظيماً يجعلها اداة فعالة في نهضة هذه البلاد اجتماعياً واقتصادياً .

ولابد من ان يكون للعالم الاسلامي نصيبه من هذا التنظيم ذلك انه يمر في الوقت الحاضر بدور انتقالي لذلك كان حرياً بالمفكرين المسلمين ان يبذلوا كل عنايتهم لاستحداث ما يتطلبه هذا التطور من تغييرات هيكلية اجتماعية وقانونية واقتصادية .

ومن اجل الالمام بالتنظيم الاسلامي للمصارف المالية واساليب مواجهتها للازمات المالية سوف نتناولها في خضم هذا المطلب وذلك عبر تناول تاريخ ظهور المصارف الاسلامية في الفرع الاول في حين سنخصص الفرع الثاني للتعريف بالمصارف الاسلامية بينما يكون الفرع الثالث مكرساً لمناقشة خصائص هذه المصارف في حين سنتناول عبر الفرع الرابع استراتيجية الحل الاسلامي للازمات المالية .

الفرع الاول
الخلفية التاريخية لظهور المصارف الاسلامية

تشير الوقائع التاريخية الى ان بوادر تجربة المصارف الاسلامية قد ظهرت -لاول مرة- في مدينة (بيت غمر) المصرية عام 1963 لكن البداية الحقيقية للعمل المصرفي الاسلامي تمثلت بتأسيس بنك دبي الاسلامي عام 1977 ، حيث اتسم عمله بتكامل

الخدمة المصرفية ، ثم توالى بعد ذلك انشاء المصارف الاسلامية حتى في بلدان غير اسلامية كالولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا[1] .

ذلك ان المصارف اصبحت اليوم تشير الى مجالات التطور والتقدم الاقتصادي لاي بلد حيث شهدت الساحة المصرفية الدولية والمحلية انتشاراً وتوسعاً كبيراً في الولوج الى هذه الصناعة سواء كان في انشاء مصارف تعمل وفقاً لحكم الشريعة الاسلامية أي لاتتعاطى بالفائدة اخذاً وعطاءاً او تحول بعض المصارف التقليدية الى نشاط الصيرفة الاسلامية[2] .

وتعود اسباب انتشار الصيرفة الاسلامية في منتصف القرن الماضي (العشرين) وذلك بسبب تنامي الموارد وتراكم الثروات حيث اصبح الفرد المسلم يتحرى عن الحلال والحرام في النشاط ومن هنا مارست بعض المصارف نشاطاً يقوم على عدم استيفاء الفائدة الا ان ذلك تطلب تجميع القواعد والاسس المصرفية المتبعة والتأكد من مطابقتها لاحكام الدين والشريعة[3] .

وحسب احدث الارقام ذات الصلة بهذا النشاط المصرفي فان عدد المؤسسات المالية التي تطبق الصيرفة الاسلامية يقدر بنحو (300) مؤسسة تنتشر في جميع انحاء العالم ولديها موجودات تبلغ (300) مليار دولار ومن المتوقع نمو هذه الموجودات الى 1و85 تريليون في نهاية السنوات الست القادمة وبنسبة نمو 24٪ سنوياً هذا ويرى الخبير بالصيرفة الاسلامية السيد لاحم حمد الناصر ((ان الصيرفة الاسلامية لم تعتمد في بدايتها عام 1970 على أي تجارب سابقة فقد بدأت معتمدة على الله ثم على ذلك الكم الهائل من التراث الفقهي الذي تركه علماء الامة على مدى قرون وارادة الاباء المؤسسين لانجاح هذا

(1) انظر شاهين عكاب سالم ، الصيرفة (بحوث وتطبيقات) ط1 ، مطبعة نون ، سوريا ، 2008 ، ص109.

(2) انظر صادق راشد الشمري ، عمليات التمويل والاستثمار في الصناعة المصرفية الاسلامية ، ط 1 ، مطبعة الفرح ، بغداد ، 2008 ، ص7 .

(3) انظر صادق راشد الشمري ، اساسيات الصناعة المصرفية (انشطتها والتطلعات المستقبلية) ط2 ، مطبعة الفرح ، بغداد ، 2006 ، ص7 .

المشروع الحضاري للامة الاسلامية فاخذت بمبدأ التجربة والخطأ بحيث يتم في النهاية الوصول للادوات المثلى في مجال التمويل والاستثمار))[1] .

وفي العراق بدأت الصناعة المصرفية بالانتشار حيث بدأت بمصرف واحد وهي الان بحدود ثمانية مصارف منها (المصرف الاسلامي العراقي .... مصرف كردستان الدولي للتمويل والتنمية .... المصرف الوطني الاسلامي .... مصرف دجلة والفرات .... مصرف البلاد الاسلامي ...مصرف التعاون الاقليمي) وهذه المصارف تعمل وفقاً لاحكام الشريعة الاسلامية باجمالي رؤوس اموال بلغت (200) مليار دينار عراقي وهذا ان دل على شيء فانما يدل على الوعي الكبير لدى شرائح واسعة من المجتمع بهذا المنتج الجديد الذي بدأ يزاحم الصيرفة التقليدية او يكاد ان يزاحمها[2] .

الفرع الثاني

التعريف بالمصرف الاسلامي

ان المصرف الاسلامي هو مؤسسة مالية تحمل رسالة اقتصادية واجتماعية ودينية تهدف الى تحقيق نفع عام للمجتمع الاسلامي قائم على اسس اخلاقية وانسانية واقتصادية واجتماعية ، أي انه مؤسسة لاتهدف الى الربح بقدر ماتستهدف تحقيق قيم تربوية واقتصادية عليا لتحقق بالضرورة اعلى درجات التكافل الاجتماعي من خلال مبدأ العدالة الاجتماعية في توزيع الثروة[3] .

كما قد عرفه البعض بانه مؤسسة مصرفية ذات اطار شامل وذات اغراض متعددة تتعامل في الائتمان النقدي في الاستثمارات التي تتفق ومعطيات الشريعة الاسلامية وبما ينسجم مع اهداف الدين الاسلامي وبما يخدم مصلحة المجتمع الاسلامي[4] .

---

(1) انظر شاهين عكاب سالم ، مصدر سابق ، ص109 .
(2) انظر د. صادق راشد الشمري ، اساسيات الصناعة المصرفية الاسلامية ، مصدر سابق ، ص7 .
(3) انظر د. صادق راشد الشمري ، عمليات التمويل والاستثمار في الصناعة المصرفية الاسلامية ، مصدر سابق ، ص11 .
(1) انظر شيماء وليد عبد الهادي البواب ، مخاطر العمل المصرفي ، دراسة مقارنه بين المصارف الاسلامية والمصارف التقليدية ، رسالة ماجستير ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الموصل ، 2007 ، ص16 .

وقد عرف بعض كتاب الاقتصاد الاسلامي المصارف الاسلامية بانها (بنوك لا ربوية أي التي لاتتعامل بالفائدة بينما عرفها اخرون بانها البنوك التي تباشر انشطتها المصرفية مع التزامها باجتناب العوائد الربوية[1] .

كما ويعرف المصرف الاسلامي بانه مؤسسة مالية مصرفية لتجميع الاموال وتوظيفها وتقديم الخدمات المصرفية بما لايخالف الشريعة الاسلامية ومقاصدها وبما يخدم المجتمع وعدالة التوزيع بوضع المال في مساره السليم[2] .

كما يعرف المصرف الاسلامي بانه منظمة حديثة النشأة تسعى لنبذ سعر الفائدة واتباع قواعد الشريعة الاسلامية في معاملاتها.

هذا وقد اضحت المصارف الاسلامية في وقتنا الحاضر تقدم وسائل تنمية وتطوير فريدة من نوعها لاتستطيع ان تقدمها المصارف التقليدية وفي الوقت نفسه هي مربحة وتسعى الى تحقيق الغاية الاساسية والمثلى للمجتمع وهو التكافل الاجتماعي بين جميع افراده كما تقدم خدمات المنفعة العامة بمختلف اشكالها وكذلك المساهمة في التنمية الاقتصادية واعادة اعمار البنى التحتية في دولها من خلال الانشطة الاقتصادية[3] .

واستناداً الى ماتقدم يمكننا القول بان طبيعة عمل المصارف الاسلامية واساس عملها انها لاتتعامل بالربا (سعر الفائدة) وتطبق الشريعة الاسلامية ومبادئها في جميع معاملاتها ولها العديد من الاهداف الاجتماعية والاقتصادية والدينية التي تنسجم مع الدين الاسلامي من اجل تحقيق منفعة المجتمع ومساعدة افراده وبناءاً على ذلك يمكننا تعريف المصارف الاسلامية بانها تلك المصارف التي تعمل وفقاً لالية مصرفية تحدد اطارها الشريعة الاسلامية .

(2) انظر د. طارق طه ، ادارة البنوك ونظم المعلومات المصرفية ، 2000، 194 .
(3) انظر شيماء وليد عبد الهادي البواب ، مصدر سابق ، ص17 .
(4) انظر د. صادق راشد الشمري ، اساسيات الصناعة المصرفية الاسلامية ،مصدر سابق ، ص29 .

الفرع الثالث

خصائص المصارف الاسلامية

ان للمصارف الاسلامية العديد من الخصائص التي تميزها عن غيرها من المصارف التقليدية فتجعلها اقل تأثراً بالازمات المالية ومن بين هذه الخصائص ماياتي :

أولاً : انها مصارف تبنى تعاملاتها على اساس الشريعة الاسلامية وتستبعد التعامل بالفائدة الربوية وهو اهم مايميز المصارف الاسلامية عن المصارف التقليدية اذ انها تعمل على وفق مبادئ الدين الاسلامي وذلك من اجل تنقية المجتمع الاسلامي من كل ما لايتلاءم مع مبادئه الاسلامية[1] .

قال تعالى ((الذين يأكلون الربا لايقومون الا كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس ذلك بانهم قالوا انما البيع مثل الربا واحل الله البيع وحرم الربا فمن جاءه موعظة من ربه فانتهى فله ماسلف وامره الى الله ومن عاد فأولئك اصحاب النار هم فيها خالدون))[2] .

ثانياً : توجيه الجهد نحو التنمية الشاملة الاقتصادية والاجتماعية وتعميق القيم الروحية بتحقيق التكافل الاجتماعي : ان المصارف الاسلامية تسعى الى تحقيق اهداف التنمية الشاملة الاجتماعية والاقتصادية في اطار متوازن وكذلك تحقيق التكافل الاجتماعي في المجتمع الاسلامي وذلك عبر منح الزكاة وتوزيعها وانفاقها باوجه الصرف المشروعة وذلك من اجل توفير الخدمة الاجتماعية العامة للمجتمع الاسلامي[3] .

ثالثاً : ان هدف المصرف الاسلامي هو تعظيم ثروة المودعين والمالكين في حين يهدف المصرف التقليدي الى تعظيم ثروة المالكين فقط[4] .

---

(1) انظر شيماء وليد عبد الهادي البواب ، مصدرسابق ، ص17.
(2) الايات من 275 _276 من سورة البقرة .
(3) انظر شيماء وليد عبد الهادي البواب ، مصدر سابق ، ص18 .
(4) انظر شاهين عكاب سالم ، الصيرفة ، مصدر سابق ، ص131 .

رابعاً : لقد حرمت الشريعة الاسلامية كل صور وصيغ واشكال بيع الدين بالدين مثل خصم الاوراق التجارية ، وخصم الشيكات المؤجلة السداد كما حرمت نظام جدولة الديون مع رفع سعر الفائدة ولقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الكالئ بالكالئ (بيع الدين بالدين) وقد اكد خبراء وعلماء الاقتصاد الوضعي ان من اسباب الازمة المالية المعاصرة هو قيام بعض شركات الوساطة المالية بالتجارة في الديون مما ادى الى اشتعال الازمة وهذا ماحدث فعلاً[1] .

خامساً : تنوع صيغ الاستثمار الاسلامي اذ تتصف الاستثمارات بالمصرف الاسلامي بما ياتي:

- التفاوت في توقيت تحقق العائد والايراد .
- التفاوت في توقيت تحصيل العائد والايراد .
- التفاوت في درجة المخاطرة او الضمانات اللازمة .
- التقيد بالضوابط الشرعية التي تحكم العديد من ادوات الاستثمار .

سادساً : التأكيد على العمولة باعتبارها اجرة عمل والاهتمام الواسع والكبير بتوسيع الدخول التي تدر عنها وبما تسمى (على اساس العمولات)[2] .

سابعاً : محاولة التقليل او الحد من ظاهرة التضخم : تساهم المصارف الاسلامية في الحد من ظاهرة التضخم وذلك عن طريق قيامها بتعزيز واستقرار قيمة الوحدة النقدية اذ تنخفض فرصة خلق النقود فيها وبذلك تحافظ على العلاقة السليمة بين المعروض النقدي والناتج القومي ذلك ان المصارف الاسلامية لاتسمح بالسحب على المكشوف في الحسابات الجارية وبذلك ينخفض دورها في خلق النقود بينما المصارف التقليدية تقوم بخلق النقود او

(1) انظر د. حسين حسين شحاته ، مصدر سابق ، ص11.
(2) انظر اسراء يوسف ذنون النعيمي ، تصميم نظام تكاليف للمصرف العراقي الاسلامي ، رسالة ماجستير ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الموصل ، 2001 ، ص5 .

الائتمان عن طريق منح الاعتمادات للسحب على المكشوف وبذلك تنفق اضعاف مامودع لديها من مبالغ وتخلق ضغوطاً تضخمية تعيق التنمية الاقتصادية[1] .

ثامناً : تجميع الاموال العاطلة ودفعها الى مجال الاستثمار وذلك بالنظر لعزوف الكثير من المسلمين عن التعامل مع المصارف التقليدية خشية الوقوع في الحرام لذلك فان المصارف الاسلامية تسعى الى دفع الكثير من هؤلاء نحو استثمار اموالهم المجمدة وتنميتها في مشروعات تنموية مختلفة لتجعل منها اداة فعالة في خدمة الاقتصاد الوطني[2] .

الفرع الرابع

استراتيجية الحل الاسلامي للازمات المالية

لقد تنبأ علماء الاقتصاد الوضعي من قبل بانهيار النظام الاقتصادي الاشتراكي لانه يقوم على مفاهيم ومبادئ تتعارض مع فطرة الانسان وسجيته ومع احكام ومبادئ الشريعة الاسلامية كما تنبأ العديد من رواد النظام الاقتصادي الرأسمالي بانهياره لانه يقوم على مفاهيم ومبادئ تتعارض مع سنن الله عز وجل ومع القيم والاخلاق كما انه يقوم على الاحتكار والفوائد الربوية (نظام فوائد القروض والائتمان) التي يرونها اشر شر على وجه الارض وتقود الى عبادة المال وسيطرة اصحاب القروض (المقرضون) على المقترضين وتسلب حرياتهم واعمالهم وديارهم وتسبب اثاراً اجتماعية واقتصادية خطيرة .

وفي هذا الفرع نتناول ستراتيجية الحل الاسلامي للازمات المالية وتكمن في:

أولاً : يذكر انه من اسباب الازمة المالية هو ضعف التزام المؤسسات المالية بالقيم والاخلاق والسؤال هنا هو هل هناك وسيلة لتهذيب هذه الشخصية المتوحشة التي غرستها الراسمالية في اتباعها ؟ ان لدى المسلمين رؤية كونية مختلفة تهذب سلوك الفرد وتجعله اكثر اعتدالاً واكثر صدقاً واكثر تعاوناً وذلك لان الرؤية الكونية الاسلامية وكذلك

(3) انظر شيماء وليد عبد الهادي البواب ، مصدر سابق ، ص20 .
(4) انظر اسراء يوسف ذنون النعيمي ،المصدر نفسه ، ص6 .

رؤية جميع الديانات السماوية تقوم على جعل الدنيا مزرعة للاخرة فالحق سبحانه وتعالى يقول لنا (وابتغ فيما اتاك الله الدار الاخرة ولاتنس نصيبك من الدنيا واحسن كما احسن الله اليك ولاتبغ الفساد في الارض ان الله لايحب المفسدين)[1] أي يا ايها الانسان عش في هذه الارض وتمتع بنعمها ولكن اضبط هذا العبث بقيم التكافل والاعتدال والصدق والامانة ولاتفسد في الارض هذا اذا اردت ان تكسب الاخرة التي هي افضل وادوم من هذه الدنيا الفانية كما يؤكد الحق سبحانه في قوله (بل تؤثرون الحياة الدنيا والاخرة خير وابقى)[2] هذه الرؤية تمثل حافزاً للانسان بجعله مرتبطاً بالاخرة اكثر من الدنيا لذلك فهو يعيش في هذه الدنيا مهذباً لنزواته واخلاقياته لانه يطمح الى ماهو افضل الى رضاء الله وثوابه وتوفيقه وهكذا فاننا نرى أن هنالك الملايين من الناس الذين يبحثون عن مستحقي الزكاة ليدفعوا اليهم بزكاة اموالهم بينما نجد ان الدول الغربية تنفق ملايين الدولارات لتكافح ظاهرة التهرب من الضرائب وتتابع اصحابها وبذلك نجد ان الفرق بين المسلمين والغرب هو فرق في المنظومة العقائدية والاخلاقية التي يعمل في اطارها النظام المالي[3] .

ثانياً : ان النظام المالي والاقتصادي الاسلامي يقوم على مبدأ التيسير على المقترض الذي لايستطيع سداد الدين لاسباب قهرية يقول تبارك وتعالى (وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة وان تصدقوا خير لكم ان كنتم تعلمون)[4] في حين اكد علماء وخبراء النظام المالي والاقتصادي الوضعي ان من اسباب الازمة المالية توقف المدين عن السداد وقيام الدائن برفع سعر الفائدة او تدوير القرض بفائدة اعلى او تنفيذ الرهن على المدين وتشريده وطرده ولايرقب فية الا ولاذمة وهذا يقود الى ازمة اجتماعية وانسانية تسبب العديد من المشكلات النقدية والاجتماعية والاقتصادية وغير ذلك[5] .

---

(1) سورة القصص الاية (77) .
(2) سورة الاعلى الايتان 16-17 .
(1) انظر يوسف خليفة اليوسف ، مصدر سابق ، ص22-23 .
(2) سورة البقرة الاية 280 .
(3) انظر د. حسين حسين شحاته ، مصدر سابق ، ص11 .

ثالثاً : ان جوهر ازمة الرهن العقاري هي بيع الديون واعادة بيعها وهذا التمويل الذي يقوم على الفائدة اسلوب غير مجد فهو يزعزع استقرار النظام المالي ويعمق تفاوت الدخل ويؤدي الى هدر موارد المجتمع وان الدين الاسلامي قد شرع صيغاً استثمارية كالمضاربة والمشاركة وغيرها من الادوات الاستثمارية التي تقوم على قاعدة (الغنم بالغرم) وتركز على الاقتصاد الفعلي وتبعده عن حمى المراهنات والمتاجرة بالنقود . وبمقارنة سريعة بين المصرف الربوي والمصرف الاسلامي حتى تتضح جوانب الاستقرار والكفاءة والعدالة التي تتصف بها ادوات الاستثمار الاسلامي فالمصرف الربوي يتسلم ودائعه ويحولها الى المستثمرين على اساس الفائدة المثبتة أي ان المودعين والمساهمين في هذا المصرف يضمنون ومنذ البداية رؤوس اموالهم والفوائد المتراكمة عليها وحيث ان المشروعات التي تستثمر فيها هذه الاموال عرضة للربح والخسارة فعندما تحدث خسائر في هذه المشروعات أي في اصول المصرف فانها تقع باكملها على المقترضين أي اصحاب المشروعات واذا لم يتمكنوا من تسديدها فان هذا يعني ان اصول المصرف اصبحت اقل من خصومه وبالتالي فانه يتعرض للافلاس اما المصرف الاسلامي فان العائد الذي يحققه للمودعين والمساهمين يكون مرتبطاً دائماً بنتيجة المشروع الذي استثمرت فيه الاموال فاذا حقق اصحاب المشروع ارباحاً يتم تقاسمها مع المساهمين والمودعين على اساس نسبة متفق عليها سلفاً اما في حالة الخسارة التي تنتج من تقصير من جانب رجال الاعمال فان هذه الخسارة تقع على المساهمين والمودعين وحدهم بينما يخسر رجال الاعمال جهدهم الذي بذلوه خلال تنفيذهم للمشروعات ومن هنا نرى انه اذا خسرت المشروعات فان عوائد المودعين تتراجع مع هذه الخسارة أي ان خصوم المصرف تتراجع مع تراجع الاصول مما يحقق استقراراً للمصرف ولايكون عرضة للانهيار . والمصرف الاسلامي هو كذلك اكثر عدالة وكفاءة في استغلال الموارد لان عوائده لا تقوم على بيع النقود وانما على المشاركة في الربح والخسارة في مشروعات فعلية يتم تنفيذها في الاقتصاد الفعلي فهو اقرب الى البنك الاستثماري الذي

يساهم في تنمية المجتمع . والمصرف الاسلامي اذا وجد بيئته العقائدية والاخلاقية أي اذا كان المتعاملون معه على مستوى من الثقة لايشترط على المقترضين الضمانات والرهونات التي يشترطها المصرف الربوي والتي تقصم ظهور اصحاب الحرف والمهارات وتحرمهم من فرصة اقامة مشروعاتهم الصغيرة والمتوسطة وهي المشروعات التي تعتبر العمود الفقري لاية تنمية جادة لانهم لايملكون مايرهنونه مقابل القرض"[1] .

رابعاً : ايجاد هيئة رقابية تتولى القيام بمهامها الادارة بنفسها او بتكليف غيرها وذلك للتاكيد من ان مايجري عليه العمل داخل الوحدة الادارية او الاقتصادية يتم وفقاً للشريعة الاسلامية وقواعدها وطبقاً للخطط الموضوعة والسياسات المرسومة والبرامج المعدة وضمن الحدود المعمول بها لتحقيق اهداف معينة ارادتها الشريعة وقصدتها لتحقيق مفهوم خلافة الانسان في الارض"[2] .

ويخلص المفكرون الماليون الاسلاميون من خلال تحليل الازمة المالية المعاصرة الى انها ترتكز حول النظم الوضعية الاتية :

نظام الفائدة (الربا) على الودائع ونظام الفائدة على القروض .

نظام التجارة بالدين اخذاً وعطاءاً .

نظام جدولة الديون مع رفع سعر الفائدة مقابل زيادة الاجل .

نظام بيع الديون.

وكما يتبين من مفاهيم وقواعد وضوابط النظام المالي والاقتصادي الاسلامي والمصارف الاسلامية انها تحرم كل هذه النظم التي كانت سبباً في حدوث الازمة المالية العالمية فقد حرمت الشريعة الاسلامية نظام الفائدة الربوية على القروض والائتمان واحلت نظم التمويل والاستثمار القائمة على المشاركة وتفاعل راس المال والعمل في اطار قاعدة الغنم بالغرم . كما حرمت الشريعة الاسلامية كل صور الغرر والجهالة والتدليس والمقامرة

(1) انظر يوسف خليفة اليوسف ، مصدر سابق ، ص25 .
(2)انظر د. عبد الطيف الهميم ، مصدر سابق ، ص57 .

والغش والكـذب واكـل امـوال النـاس بالباطـل واكـدت الالتـزام بالـصدق والامـــانة والشفافية .

ويخلص دعاة الـنهج الاسـلامي الى القـول انـه عنـد الالتـزام بقواعـد وضـوابط الاقتصاد الاسلامي يمكننا من الخروج من الازمة مرتكزين على قول الله عز وجل ((فامـا ياتينك مني هدى فمن اتبع هداي فلا يضل ولايشقى ومـن اعـرض عـن ذكـري فـان لـه معيشة ضنكا ونحشره يوم القيامة اعمى[1] وقال تعالى ((يمحق الله الربا ويربـى الـصدقات والله لايحب كل كفار اثيم))[2] .

(1) الايات من 123 -124 من سورة طه .
(2) الاية 276 من سورة البقرة .

الخاتمة

النتائج والتوصيات

الخاتمة

من الثابت ان هناك نظاماً عالمياً قديماً ، اخذ بالانهيار بسرعة شديدة بحيث ضاعت ملامحه الاساسية وتغيرت انماط العلاقات والتفاعلات ... ولكن من المؤكد ايضاً ان النظام الجديد تبلورت ملامحه بعد ولوج الالفية الثالثة واتضحت قيمه وقضاياه فضلاً عن استقرار مؤسساته وهياكله .

ومن المسلم به ان الولايات المتحدة الامريكية تنفرد الان بالتحكم في مقاليد القيادة والسيطرة على قمة النظام العالمي الراهن بعد اندثار القطب العالمي الثاني (الاتحاد السوفيتي) وتلاشي نظام القطبية الثنائية كلياً .

وفي اطار عمليات التحول الكبرى التي يشهدها العالم منذ مطلع التسعينات من القرن المنصرم بدأت تترسخ مجموعة من التوجهات والتغييرات التي تضع الاساس لقواعد نظام عالمي جديد ولعل ابرز تلك التوجهات والتغييرات (ظاهرة العولمة) بتاثيراتها الواضحة في الميادين السياسية والاقتصادية والتكنلوجية والمعلوماتية والاستراتيجية والثقافية مع التركيز نحو تأكيد (سيادة الاقتصاد) حيث ادت هذه المتغيرات الجديدة في النظام العالمي الى تغييرات جوهرية في العلاقة بين الاقتصاد والاستراتيجية حيث اصبحت الروابط بينهما شاهداً على تغير جوهري في الفكر الاستراتيجي العالمي .

ومن المهم ملاحظته في النظام العالمي الراهن (الجديد) ليس التحول من نظام القطبية الثنائية الى نظام القطب الواحد وانما التغيير في طبيعة القطبية ذاتها ، فتقليدياً كان التعرف على القطبية يتم من خلال توزيع القوة والسلطة بين دول قومية او تكتلات او احلاف ، لكن الان يمكن التعرف على القطبية من خلال سيادة شبكة هائلة معقدة من التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على الشؤون العلمية وتتمثل هذه الشبكة بوجود منظومة رأسمالية عالمية تعتبر المصدر الحقيقي لعملية

الهيمنة وقد اصبحت تمثل قلب النظام العالمي كله وتقبض باحكام على الدفة الموجهة لمساره .

ولهذه المنظومة مكونات تتمثل في صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية ، والشركات المتعددة الجنسية ، والبنك الدولي للانشاء والتعمير وبالرغم من وجود الفقرة (7) من المادة 2 من ميثاق الامم المتحدة التي تحظر تدخل المنظمة الدولية في شؤون الدول الاعضاء ، الا ان موقف المنظمات الدولية المالية من مبدأ عدم التدخل ليس سوى انعكاس لموقف الدول المسيطرة على هذه المنظمات (وهي الدول التي تملك النصيب الاكبر من الحصص والاصوات) ومن الطبيعي ان تسعى هذه الدول الى فرض فلسفتها الاقتصادية (الرأسمالية على الدول الاخرى بحيث تستطيع الاستفادة من أسواق هذه الدول من خلال تغيير النظام المالي الذي تنهجه هذه الدول بشكل يمكنها من الدخول معها في تنافس محسوم النتائج .

وفضلاً عن هذا وذاك فان ماتقدمه هذه المؤسسة من إرشادات واجبة الإتباع ليس المقصود به تحسين أوضاع الدول المعنية لمقدار ما يقصد منه ضمان سداد هذه الدول تجاه الدائنين .

وقد اصبحت دبلوماسية هذه المؤسسات بالذات في مطلع القرن 21 بديلاً لدبلوماسية البوارج التي عرفتها مطلع ق 19 لذلك فان تعميق نظرية الفكر الاقتصادي المنحاز ضد تدخل الدولة في المجال الاقتصادي اعتبر ان هيمنة الاسواق على الحكومات هي لب العولمة مما يعني سيطرة الاسواق والقائمين عليها والمتعاملين فيها على القرارات الاقتصادية مقابل غياب شبه كامل للرقابة ولاليات الضبط الحكومية .

مما يؤدي حتماً الى ازمة مالية عالمية على اساس قانون تطور الراسمالية من حيث كونه عملية مراكمة دائمة وهو ان هذا التطور كان يتم دائماً على قاعدة ازمة هي ناتج للتطور نفسه .

ان حدوث ازمة مالية عالمية لم يكن في اطار معين ولن يكون بل سيجر العالم بدوله كافة وان اكثر الدول تأثراً هي الدول النامية فحال وقوع الازمة تفقد الادوات كلها فاعليتها ومنها الاقتصادية والمالية لابل تفقد السياسة ادواتها وتدخل في مرحلة العشوائية نظراً لافتقار الدول النامية للخبرات الادارية والمالية وينتقل امر ادارة الازمة حال وقوعها الى المؤسسات المالية الدولية وخاصة منظومة ادارة الازمات المالية في هذه المؤسسات مما يعني فقد الحكومة والدولة لسيادتها وقراراتها وتصبح اداة منفذة لمقررات صندوق النقد الدولي وسواه من المنظمات الدولية المالية فضلاً عن التبعات التي تحدثها الازمة على مختلف المستويات .

ويرى البعض في الرؤية الاسلامية لادارة المال العام والمال الخاص وما تطرحه من تصورات للعلاقات المالية والنقدية بين الدول وما تنشئه من مؤسسات مالية تؤطر هذه العلاقات وتؤخر وتكتنز ما ينتج عن هذه العلاقات من نواتج نقدية سلبية ام ايجابية ونواتج اقتصادية مستندية ام مادية ... العلاج الشافي للعالم بمؤسساته المالية من اثار اية ازمات مالية عالمية واجراء وقائي يجنب العالم اية ازمة مالية مستقبلية .

النتائج والتوصيات :

أولاً : نتائج الدراسة

من استعراض موضوع الدراسه وتحليله ، يمكن ان نستخلص النتائج الاتية :-

1- ان التنظيم الدولي المعاصر هو ثمرة لمنطق القوة تحكمه قواعد الغالب والمغلوب وليس لقوة القانون ولعل المثال الساطع على ذلك ان الامم المتحدة وسواها من المنظمات الدولية قامت بارادة الاقوياء منذ البدء لذا حفظت لهم الحق في التمرد عليها واقصاء القانون الذي يفترض انهم اليه يحتكمون اذ ليس بالامكان اطاعة النقيضين ، القوة والقانون .

2- للعولمة تجليات وانعكاسات واثار متنامية في شتى المجالات المالية والاقتصادية والسياسية والامنية والاجتماعية والثقافية واكبرها حجماً في المجال المالي والاقتصادي وقد ادت جميعها في جانبها السلبي الى انحسار دور الدولة في شتى هذه المجالات ، وكان ايضاً للعولمة اثر كبير في قواعد القانون الدولي والمنظمات الدولية ، فتم تعطيل العديد من قواعد الشرعية الدولية باستثناء ما استخدم منها لاغراض ومصالح ذاتية بواسطة القوى المهيمنة على النظام العالمي بعد الحرب الباردة ، اما المنظمات الدولية فقد تم تهميشها امنياً وسياسياً والزج بها في ادوار اخرى ثانوية .

3- تعمل العولمة على اعادة صياغة وتشكيل الحدود الثابتة والراسخة بين الميادين او المجالات الدولية والداخلية وتعمل كذلك على تغيير المفاهيم التي تحملها او التي تؤمن بها بخصوص المجال او النطاق المناسب لممارسة كل من القانون والسياسة على الصعيدين الداخلي والدولي ، فالعولمة تعمل على انتقال السلطة من الدولة الى السوق

وعلى هذا فان مفهوم السيادة لايتصدع او يتاكل وانما يتعرض الى عملية تحول من النموذج الوستفالي الى نموذج قانوني متعدد المراكز .

4- العولمة عملية مستمرة تتيح فرصاً يجب اغتنامها وتثير مخاطر وتحديات يجب تجنبها مع الاخذ في الاعتبار ان عدم الاستقرار في النظم الاقتصادية والمالية الدولية تمثل مشكلة خطيرة تتطلب الاهتمام العاجل بها . وهناك مصاعب كثيرة امام فرص ومكاسب العولمة التي يمكن ان تعود على الدول النامية واهمها القيود المفروضة على انتقال التكنلوجيا والثقافة وتقليص دور الدولة لمصلحة مقومات العولمة وفي وضع السياسات الاقتصادية والمصاعب الناجمة وراء اتفاقيات الغات .

5- ان ظاهرة العولمة وبعد ان دخلت في اطار دراسات القانون الدولي اصبحت تنال حيزاً مهماً من مشكلات هذا القانون ومعالجاته وخاصة منها ما يتعلق بالاوضاع القانونية المتصلة بالنظام الدولي الاقتصادي والمالي .

6- تعاظم ادوار المنظمات الدولية المالية وتطور مجالات عملها وتزايد تأثيرها في المجتمع الدولي وقدرتها على ايجاد الحلول المناسبة لعدد من المشكلات الاقتصادية والمالية التي تحتاجها الدول وتطويرها للادوات القانونية التي تستعين بها للوصول الى تحقيق غاياتها .

للوهلة الاولى تبدو المنظمات الدولية ابتكاراً متقدماً ، باعتبارها ادوات طيعة في خدمة التعاون بين اعضاء التنظيم الدولي المعاصر ، الذين اسرف البعض باعتبارهم عائلة واحدة ، غير ان الحقيقة الموجعة تكشف زيف النظرة الاولى للمنظمات الدولية خاصة المنظمات الامتيازية التي بنت ترتيبية طبقة ظالمة بين دول العالم المعاصر ، والادهى من ذلك ان المنظمات في العقد الاخير من القرن العشرين ، بدأت تأنف من دورها كاليات في خدمة التعاون الدولي المفترض .

7- حدوث تغييرات كبيرة في بيئة وعمل مؤسسات النظام الدولي بحيث باتت هذه المؤسسات تؤدي دوراً واضحاً في مجال التعامل مع مشكلات التنمية والتخلف لدى دول العالم الثالث ، وقدرة هذه المؤسسات على التأثير الحقيقي والفاعل في احداث تغيير ملموس على واقع النظام المالي والاقتصادي الدولي وبشكل خاص ما تقوم به الشركات المتعددة الجنسية من ادوار في هذا الميدان .

8- بالرغم من ان مبدأ عدم التدخل هو من المبادئ التي استقرت في القانون الا ان ادوات العولمة (صندوق النقد الدولي ، البنك الدولي ، منظمة التجارة العالمية) لم تتقيد بهذا المبدأ في حالات كثيرة بل اخذت تقنن للتدخل وتضعه في اطار من المشروعية وصندوق النقد الدولي IMF قام بتعديل لوائحه تدريجياً بشكل

يمكنه من التأثير في الشؤون الداخلية لدوله الاعضاء من خلال وضع شروط صارمه لعقد صفقات القروض مع هذه الدول التي اصبحت تلتزم باتباع الارشادات التي يضعها الصندوق والبنك الدوليان والتي تتعلق بضرورة التكييف الهيكلي والاصلاح الاقتصادي في الدول المعنية وهي من الامور التي يتركها القانون الدولي اصلاً لكي يتم تنظيمها من جانب الدولة ولقد كان من شأن هذه التدخلات انها لم تساعد على التأثير في الشؤون الداخلية للدولة فحسب بل انها ساعدت على تفكيك بعض الدول (كما هو الحال في يوغسلافيا) وبالمثل فان البنك الدولي لم يلتزم تماماً بمبدأ عدم التدخل في الشؤون السياسية للدول الاعضاء ، بل اصبح يتدخل في تفاصيل الحياة الداخلية للدول الاعضاء عند طلب القروض ولاسيما اذ كانت هذه الدول من البلدان النامية .

اما بالنسبة لمنظمة التجارة العالمية فلم يرد في اتفاقيتها المنشئة مايدل بشكل مباشر على التقيد بمبدأ عدم التدخل ولكن ذلك لايعني ان هذه المنظمة لاتلتزم بالمبدأ الذي استقر في القانون الدولي العرفي وفي التنظيم الدولي ايضاً وبالتالي يمكن القول ان هذا المبدأ يسري على منظمة التجارة العالمية بيد ان الممارسات العملية قد لاتوحي بمثل هذه النتيجة دائماً فالواقع ان اتفاقيات تحرير التجارة العالمية قد نقلت التدخل في شؤون الدول من مجال الحظر الى مجال الاباحة وهكذا اصبح للنظام الدولي التجاري الذي اتت به اتفاقيات تحرير التجارة العالمية تأثير واسع النطاق في شؤون الدول .

اذ كان من الممكن النظر الى هذا التأثير على انه تدخل غير مشروع اذ قامت به بعض المنظمات الدولية المالية (كالصندوق والبنك الدوليين) فانه اصبح مشروعاً في ظل اتفاقيات تحرير التجارة العالمية .

فالتكييف الهيكلي الذي يطلبه الصندوق والبنك الدوليان يراه بعض الفقه تدخلاً في شؤون الدول المعنية اما في اطار اتفاقيات تحرير التجارة العالمية فانه اصبح محل اتفاق

بين الاعضاء وبالتالي فان القول بعدم مشروعيته لم يعد ممكناً وقد ساعدت العولمة المالية على ترسيخ هذه المفاهيم بشكل لا يقبل الجدل .

9- أظهرت الازمة المالية العالمية حقائق لايمكن اغفالها تتجسد ب

أ- الاقرار بعجز نماذج التنبؤ بالازمات ، لان هذه النماذج كانت اكثر افادة في تحديد درجة حساسية البلدان للازمات خلال فترات الاضطرابات المالية الدولية من افادتها في التنبؤ بتوقيت وقوع الازمات . وقد يعود ذلك الى ان نمط الازمات ما انفك يتطور عبر الزمن وهو ماجعل صندوق النقد الدولي في موقع المتهم لعدم قدرته على الحد من السلوكيات الخاطئة للاسواق المالية الدولية ، وان مشروطيته كانت في معظمها لحماية المصالح السياسية والاقتصادية للدول الكبرى والبنوك المقترضة دون مراعاة لمصالح الدول المتلقية للقروض والمساعدات .

ب-الاحساس بخطورة الدور الذي يؤديه سعر الفائدة في الاقتصاد العالمي كونه المحرك الاساسي للنظام الرأسمالي ، وهو ماجعل التفكير يتجه الى البحث عن بدائل تمويلية اخرى ، من ابرزها الصيرفة الاسلامية التي مافتئ دورها يتعاظم ، بحيث انتقل عدد المؤسسات المالية الاسلامية من مؤسسة واحدة سنة 1975 الى (390) مؤسسة تعمل في اكثر من(75) بلداً باصول تفوق (700) مليار دولار . وتتميز البنوك الاسلامية باستبعادها للفائدة وتحريم المضاربة في النقود ، ليس هذا فحسب بل تتميز بارتباط التمويل فيها بالاقتصاد العيني ، مما يؤدي الى حساب دقيق لمخاطر الائتمان . وقد تكون هذه المزايا هي التي دفعت (بوفيس فينست) رئيس تحرير مجلة Ghallenges الى الكتابة في افتتاحية الجريدة في 11 ايلول / سبتمبر 2008 مقالاً بعنوان (البابا او القران) جاء فيه اظن اننا بحاجة اكثر في هذه الازمة الى قراءة القران ، لفهم ما يحدث بنا وبمصارفنا ، لانه لو حاول القائمون على مصارفنا احترام ما ورد في القران من احكام وتعاليم

وطبقوها ، ماحل بنا ماحل من كوارث وازمات ، وما وصل بنا الحال الى هذا الوضع المزري ، لان النقود لاتلد نقوداً))

ت-الشعور بالحاجة الى ضرورة مراجعة مؤشرات مخاطر البلدان والاسواق بادخال عناصر جديدة من غير العناصر التقليدية ، التي تجعل من الدول النامية فقط دولاً ذات مناخ اعمال غير مناسب ، متجاهلة المخاطر الكبيرة القائمة في اسواق الدول الصناعية .

ث-شكلت الازمة المالية العالمية الاخيرة ، مؤشراً على انتهاء مرحلة العولمة المالية لتلكأ وفشل ركائزها في تجنب او معالجة هذه الازمة المالية قبل وبعد حدوثها .

ثانيا : التوصيات

1- اذا لم تزح العولمة من جراء تداعيات هذه الازمات المالية واذا ما استمرت فالقضية هي كيف يتسنى لنا انجاحها والنجاح منوط بضرورة اجراء اصلاحات للمؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي ، والبنك الدولي ، ومنظمة التجارة العالمية) فيجب ان لا ينحصر سماعنا لاصوات وزراء المالية والخزانة في صندوق النقد الدولي ووزراء التجارة في منظمة التجارة العالمية بحيث يتم سماع ممثلو البلدان النامية الذين يتوجب ان يكونوا حسني الاطلاع حيث ان هذه الدول ليس بوسعها تحمل انواع الموظفين الذين يمكن ان تحشدهم الولايات المتحدة الامريكية لدعم مواقفها في هذه المؤسسات .

وعلى هذا فعلى البلدان المتقدمة تمويل مراكز بحوث مستقلة عن المنظمات الاقتصادية الدولية في الدول النامية من اجل مساعدتها في صياغة استراتيجيات ومواقف فضلاً عن اعتماد إستراتيجية الإفصاح المالي والشفافية لدى هذه المؤسسات المالية الدولية.

2- اظهرت الازمة الراهنة ضرورة واهمية اعادة النظر في النظام الراسمالي الاحتكاري وسياساته الاقتصادية والمالية التي قادت الى الازمة ، فان الضرورة والاهمية تبدو ملحة لاعادة النظر في النظام المالي الاقتصادي العالمي ، الذي انفردت الولايات المتحدة بقيادته ، وقاد الى الاضطراب وعدم الاستقرار في انحاء العالم كافة .

وهذا يتطلب ادخال التعديلات الضرورية على اليات عمل المؤسسات الدولية والقيام باصلاح مؤسسي يواكب التغيير الحاصل كما ان الضرورة اصبحت ملحه من اجل احكام سيطرة الشعوب على مواردها ، واعادة التوازن في توزيع الدخول بين الدول الفقيرة والدول الغنية .

الا ان ذلك يظل مرهوناً بعدم قيام ظروف تسمح بمغامرة عسكرية قد تؤدي الى اشتعال حرب عالمية جديدة .

3- الحاجة الى مراجعة المعايير المحاسبية الدولية لكي تكون اكثر قدرة على تجسيد القيمة العادلة للاصول العينية والمالية . ولايكون ذلك الا بوضع معايير وقواعد محاسبية جديدة لتقويم الاصول ، ولا تؤدي الى تضخيمها بما يسمح بتفادي تضخيم الاستدانة عليها .

وهذا يقتضي العمل على توجيه الاهتمامات الى قضايا تنظيم الرقابة على البنوك ونظم المحاسبة والمراجعة ، وشفافية المعلومات المالية ، والادارة السليمة للمؤسسات .

4- تبين الازمة المالية الراهنة ان معالجة القضايا العالمية هي اكبر من ان تترك لدولة او مجموعة محدودة من الدول ، وإنما تتطلب تحركاً جماعياً سيعمل على استلهام الحلول والبدائل من مختلف التجارب . وعلى الدول النامية عدم الانسياق الاعمى امام الدعوات المنادية باعتماد أي اجراء ما لم يتم تشخيصه ،وتحديد مدى ملاءمته وانسجامه مع اوضاعها الاقتصادية والثقافية .

5- ثبت بما لايقبل الشك ان النظام النقدي الدولي (صندوق النقد الدولي اساساً) لم يعد قادراً على تحقيق اهدافه التي رسمها له مؤسسوه وهي تأمين التوازن في الميزان الجاري للدول الاعضاء ، وتسهيل عمليات التصحيح الهادئ والسلس عندما يكون حجم الخلل اساسياً ومستمراً .

في قناعتنا ان اصلاح النظام النقدي الدولي يجب ان يتم عبر استبدال صندوق النقد الدولي الحالي بمؤسسة دولية جديدة شبيهة بما كان اقترحه كينز سنة 1943 ، أي اتحاد المقاصة الدولي International Clearing Union) (الذي تم تجاوزه لمصلحة الاقتراح الامريكي بانشاء صندوق النقد الدولي . ويفترض بالمؤسسة الجديدة ان تعمل استناداً الى اسس العمل المصرفي ، كما انه يفترض ان تنشئ عملة دولية جديدة كوحده حسابية ، وعلى الورق فقط وبكميات كافية لتأمين تغطية العمليات التجارية الدولية ، بما فيها انتقال رؤوس الاموال . والمبدأ الاساسي في عملها يكون في تعاملها المتساوي او المتماثل مع الدول العاجزة والدول ذات الوفر ، أي ان الدولة التي تكون عاجزة تستعين بالمؤسسة الجديدة لتأمين السيولة الدولية المطلوبة مع دفع كلفة هذه الاستعانة ،وكذلك الدولة ذات الوفر (لن ندخل هنا في تقنيات وتفصيل عمل المؤسسة لان ذلك يقع خارج نطاق هذا الكتاب ،ولان هنالك اكثر من طريقة لتأمين مبدأ المعاملة المتساوية (Symmetrical) .

اخيراً لابد من التأكيد ان كوتا الدول الاعضاء في المؤسسة الجديدة يجب ان يصار الى تحديدها من جديد وليس استناداً الى ماهو قائم في صندوق النقد حالياً ، بسبب تطور الاوضاع الاقتصادية لعدد كبير من الدول الاعضاء ، اهمها الصين والهند والبرازيل وروسيا والدول النفطية ودول الاسواق الناشئة على العموم .

قَائِمَةُ المَرَاجِع

قائمة المصادر

القرآن الكريم

الكتب باللغة العربية :-

1- ابراهيم احمد شلبي ، اصول التنظيم الدولي ، بيروت ، لبنان ، 1985 .

2- ابراهيم احمد شلبي ، التنظيم الدولي ، بيروت ، لبنان ، 1984 .

3- ابراهيم العيسوي ، الغات واخواتها ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط3 ، بيروت ، لبنان ، 2001 .

4- د. ابراهيم شحاته ، البنك الدولي والعالم العربي ، منشورات دار الهلال ، العدد (474) ، القاهرة ، 1990 .

5- د. احمد ابو الوفا ، منظمة التجارة العالمية والمنظمات المتخصصة والاقليمية (مع دراسة خاصة للمنظمة العالمية للتجارة) ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1997 .

6- د. احمد زكي يماني واخرون ، الوطن العربي بين قرنين (دروس من القرن العشرين وافكار من القرن الواحد والعشرين)، مركز دراسات الوحدة العربية ، دار الخليج للطباعة والنشر ، ط1، بيروت ، 2000 .

7- اسامة الخوري واخرون ، العرب وثورة المعلومات ، ط1 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2005 .

8- د. اسماعيل صبري عبد الله ، نحو نظام اقتصادي عالمي جديد ، ط1 ، مطابع الهيئة المصرية للكتاب ، القاهرة ، 1977 .

9- د. اكرام عبد العزيز ، الاصلاح المالي بين نهج صندوق النقد الدولي والخيار البديل ، ط1 ، بيت الحكمة ، بغداد ، 2002 .

10- اوليفر .س. كوكمس ، الرأسمالية نظاماً ، ترجمة ميسوري وابراهيم كبة ، مطبعة العاني ، بغداد ، 1973 .

11- باسيل يوسف ، النظام الدولي الجديد ، اراء ومواقف ، وزارة الثقافة والاعلام ، دائرة الشؤون الثقافية العامة ، مطبعة دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، 1992 .

12- د. ثامر كامل ، الدولة في الوطن العربي على ابواب الالفية الثالثة ، بيت الحكمة ، بغداد ، 2001 .

13- د. جاسم محمد زكريا ، مفهوم العالمية في التنظيم الدولي المعاصر ، منشورات الحلبي الحقوقية ، سوريا ، 1997 .

14- جلال امين ، العولمة والتنمية العربية (من حملة نابليون الى جولة الاورغواي 1798 – 1998) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان ، 2001 .

15- جوزيف تشمبرلين ، التعاون الدولي وتنظيمه ، ترجمة (عبد الله العريان ، القاهرة) نيويورك ، دار المعرفة ، 1961 .

16- جوزيف سيفليتز ، خبيات العولمة ، ترجمة ميشال كرم ، بيروت ، دار الفارابي، 2003 .

17- حازم الببلاوي ، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر ، سلسلة عالم المعرفة ، العدد 257 ، 2000 .

18- د. حامد سلطان ، القانون الدولي العام في وقت السلم ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، بدون سنة طبع .

19- حسام عيسى ، الشركات المتعددة القوميات ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، بدون سنة طبع .

20- د. حسن العطار ، المنظمات الدولية ، مطبعة شفيق ، ط1 ، بغداد ، 1970 .

21- د. حسن حنفي ود. صادق جلال العظم ، ماالعولمة ، دار الفكر المعاصر ، بيروت ، ودار الفكر ، دمشق ، ط1 ، مطابع سيكو ، بيروت ، 1999 .
22- د. حسين كمال بهاء الدين "الوطنية في عالم بلا هوية "تحديات العولمة ، دار المعارف ، 2000 .
23- د. حميد الجميلي ، المحتوى الايدلوجي لمنظمة التجارة العالمية ، رؤية تحليلية للاقتصاد السياسي للعولمة النيولبرالية (العولمة واثرها في الاقتصاد العربي) بحوث ومناقشات ندوة بغداد (14-16 نيسان 2002) ، ج3 ، بيت الحكمة، بغداد ، بدون سنة طبع .
24- د. حميد الجميلي ، دراسات في اقتصاديات الغات ، دار الشؤون الثقافية العامة ، وزارة الثقافة والاعلام ،ط1 ، افاق عربية ، بغداد ، 1998 .
25- خليل اسماعيل الحديثي ، المعاهدات غير المتكافأة المعقودة وقت السلم ، مطبعة جامعة بغداد ، بغداد ، 1981 .
26- د. رمزي زكي ، التاريخ النقدي للتخلف ، دراسة في اثر نظام النقد الدولي على التكوين التاريخي للتخلف بدول العالم الثالث – سلسلة عالم المعرفة – رقم 118 – اكتوبر 1987 .
27- زين العابدين عبد الناصر ود. صفوت عبد السلام عوض الله ، الاقتصاد الدولي ، دار الثقافة الجامعية ، 1996 .
28- د. سامر مظهر قنطقجي ، ضوابط الاقتصاد الاسلامي في معالجة الازمات المالية العالمية ، دار النهضة العربية ، دمشق ، 2008 .
29- سعد حقي توفيق ، علاقات العرب الدولية في مطلع القرن الحادي والعشرين دار وائل ، ط1 ، عمان ، الاردن ، 2003 . .
30- سمير امين واخرون ، العولمة والنظام الدولي الجديد ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط1، 2004 .

31- شاهين عكاب سالم ، الصيرفة (بحوث وتطبيقات) ط1 ، مطبعة نون ، سوريا ، 2008 .

32- شريف دلاور ، الاقتصاد المصري والعولمة ، دار المعارف ، القاهرة ، 2000.

33- شيريل بيبار ، البنك الدولي (دراسة نقدية) ، ترجمة احمد فؤاد بلبع ، دار سينا للنشر ، ط1 ، القاهرة ، 1994 .

34- صادق راشد الشمري ، اساسيات الصناعة المصرفية الاسلامية ، مطبعة الفرح ، ط2 ، بغداد ، 2006 .

35- صادق راشد الشمري ، عمليات التمويل والاستثمار في الصناعة المصرفية الاسلامية ، مطبعة الفرح ، ط1 ، بغداد ، 2008 .

36- د. صلاح الدين حسن السيسي ، قضايا اقتصادية معاصرة (الازمات المالية والاقتصادية العالمية) ط1 ، مطبعة ابناء وهبة محمد حسان ، القاهرة ، 2009 .

37- د. صلاح عبد البديع شلبي ، التدخل الدولي ومأساة البوسنة والهرسك ، ط1 ، 1996.

38- طارق طه ، ادارة البنوك ونظم المعلومات المصرفية ، 2000 .

39- عبد الباسط عبد المعطي ، العولمة والتحولات المجتمعية في الوطن العربي ، مركز البحوث العربية (الجمعية العربية لعلوم الاجتماع) ، 1998 .

40- عبد الخالق عبد الله ، عولمة السياسة والعولمة السياسية ، من كتاب العولمة وتداعياتها على الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط3 ، بيروت ، لبنان ، 2003 .

41- عبد العزيز سرحان ، المنظمات الدولية ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 1990 .

42- د. عبد المطلب عبد الحميد ، الجات واليات عمل منظمة التجارة العالمية ، الدار الجامعية ، مصر ، 2005 .

43- عبد المعز عبد الغفار نجم ، الجوانب القانونية لنشاط البنك الدولي للإنشاء والتعمير ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مصر ، 1976 .

44- د. عبد الواحد الفار ، المصلحة الدولية المشتركة كأساس لتطوير النظام الاقتصادي الدولي ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 1985.

45- د. علي ابراهيم ، التجارة الدولية وجدلية التقدم والتخلف ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 1997 .

46- علي ابراهيم يوسف ، منظمة التجارة العالمية ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 1997.

47- علي حسين الجابري واخرون ، العولمة والمستقبل العربي ، بيت الحكمة ، بغداد ، 1999.

48- د. علي صادق ابو هيف ، القانون الدولي العام ، ط17 ، مطبعة المعارف ، الاسكندرية ،1997 .

49- عمرو محي الدين ، المحاور الاساسية لاقتصاديات التنمية وظاهرة العولمة ، دار النهضة العربية ،بيروت ، 1977 .

50- غسان الجندي ، قانون المنظمات الدولية ، مطبعة التوفيق ، عمان ، الاردن ، 1987 .

51- فلاح سعيد جبر ، انعكاسات العولمة وتحرير التجارة على الصناعة العربية ، من كتاب العولمة واثرها في الاقتصاد العربي ، بحوث ومناقشات ندوة بغداد (14-16 نيسان 2002)، ج3 ، بيت الحكمة ، بغداد ، بدون سنة طبع .

52- فؤاد مرسي ، الرأسمالية تجدد نفسها ، عالم المعرفة، 147 ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب ، الكويت ، 1990 .

53- د.كمال مجيد العولمة والدولة Wood stock publishing ودار الحكمة ، ط1 ، لندن ، 2002 .

54- ماري فرانس ليريتو ، الصندوق النقدي الدولي وبلدان العالم الثالث ، ترجمة الدكتور هشام متولي ، دمشق ، دار طلاس ، ط1 ، 1993 .

55- محسن احمد الخضري ، مقدمة في فكر وادارة وعصر واقتصاد اللادولة ، ط1 ، جمعية النيل العربية ، القاهرة ، 2000.

56- د. محسن الشيشكلي ، الوسيط في القانون الدولي العام ، ج1 ، منشورات الجامعة الليبية ، بنغازي ، 1972 .

57- محمد الاطرش واخرون ، العرب وتحديات النظام العالمي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1999.

58- د. محمد بن سعيد بن سهو ابو زعرور ، العولمة (الخيار البديل) ، دار البيارق ، عمان ، الاردن ، بدون طبعة .

59- د. محمد حافظ غانم ، مبادئ القانون الدولي العام ، مطبعة النهضة الجديدة ، القاهرة ، 1967 .

60- محمد حسين الفلاحي ، سلام اخطر من حرب (خطاب العولمة) ، ط1 ، المغرب للطباعة والتصميم ، بغداد 2001 .

61- د. محمد سامي عبد الحميد ود. مصطفى سلامة حسين ، القانون الدولي العام ، الدار الجامعية، بيروت ، 1988 .

62- محمد سعيد الدقاق ، التنظيم الدولي ، الدار الجامعية ، بيروت ، لبنان ، 1983 .

63- د. محمد سعيد الدقاق ود. مصطفى سلامة حسين ، المنظمات الدولية المعاصرة ، منشأة المعارف ، الاسكندرية ، بدون سنة.

64- د. محمد صبحي الاتربي ، مدخل الى دراسة الشركات الاحتكارية متعددة الجنسية ، دار الثورة للصحافة والنشر ، بغداد ، 1977 .

65- د. محمد طلعت الغنيمي ، الاحكام العامة في قانون الامم ، دراسة في الفكر الشيوعي والراسمالي ، منشأة المعارف ، الاسكندرية ، بدون سنة طبع .

66- د. محمد طلعت الغنيمي ، الغنيمي في التنظيم الدولي ، منشأة المعارف ، الاسكندرية ، 1974 .

67- د. محمد طلعت الغنيمي ، الوجيز في القانون الدولي (النظرية العامة) ، ط3 ، منشأة المعارف ، الاسكندرية ، 1973 .

68- د. محمد عابد الجابري ، قضايا في الفكر المعاصر ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1997 .

69- محمد عبد العزيز الشناوي ، اوربا في مطلع العصور الحديثة ، بلا ناشر ، القاهرة ، 1977 .

70- محمد مستجيد مصطفى ، ترجمة لكتاب عولمة الفقر ، كتاب سطور العاشر ، ط2 ، 2000.

71- د. مصطفى سلامة حسين ، المنظمات الدولية ، الدار الجامعية ، بدون طبعة، بيروت.

72- معن عبد القادر ال زكريا ، مديات تأثير العولمة في تراتيبية نظام القانون الدولي للاقتصاد ، ط1 ، دار الصقر للطباعة والنشر ، العراق ، 2005 .

73- منصور علي ناصيف ، التاج الجامع للاصول في احاديث الرسول ،ج 1 ،دار الفكر ،بيروت ، 1981 .

74- د.نسيم الخوري ، الاعلام العربي وانهيار السلطات اللغوية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1 ، بيروت ، 2005 .

75- د.نيلسون اروجودي دي سوزا ، العولمة هي الاسم الجديد للاستعمار ، من كتاب العولمة في الاقتصاد العربي ، بحوث ومناقشات ندوة بغداد (14-16) نيسان ، 2002 ، ج2 ، بيت الحكمة ، بغداد ، بدون سنة طبع .

76- د.نيلسون اروجواي دي سوزا ، انهيار اللبرالية الجديدة ، ترجمة جعفر على السوداني ، بيت الحكمة ، ط1 ، مطبعة ابداع ، بغداد ، 1999 .

الرسائل :-

1- اسراء يوسف ذنون النعيمي ، تصميم نظام تكاليف للمصرف العراقي الاسلامي ، رسالة ماجستير ، ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الموصل ، 2001.

2- د.جمعة سعيد سرير الزوي ، النظام القانوني لمنظمة التجارة العالمية ، اطروحة دكتوراه ، جامعة عين شمس ، 1998.

3- خلف رمضان الجبوري ، اعمال الدولة في ظل الاحتلال ، رسالة ماجستير، كلية القانون ، جامعة الموصل ، 2003 .

4- رياض صالح عبد الحافظ ، ازمة الديون ودور المنظمات الدولية في علاجها في ظل النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، اطروحة دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة طنطا ، مصر ، 1993 .

5- سراء سالم داؤد الجرجوسي ،الازمات المالية العالمية ، قياس ومحاكاة لازمات مالية في بلدان عربية مختارة ، اطروحة دكتوراه ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الموصل ، 2006 .

6- شيماء وليد عبد الهادي البواب ، مخاطر العمل المصرفي ، دراسة مقارنة بين المصارف الاسلامية والمصارف التقليدية ، رسالة ماجستير ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الموصل ،2007.

7- طالب عبد صالح الدليمي ، دور الشركات متعددة الجنسية في المشروعات العربية الدولية المشتركة ، رسالة ماجستير ، كلية الادارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، بغداد ، 1983 .

8- طلعت جياد لجي الحديدي ، المركز القانوني الدولي للشركات المتعددة الجنسية ،اطروحة دكتورا ه ، كلية القانون ، جامعة الموصل ، 2005 .
9- د. طلعت جياد لجي الحديدي ، مبادئ القانون الدولي العام والعولمة ، رسالة ماجستير ، كلية القانون ، جامعة الموصل ، 2001 .
10- عبد المعز عبد الغفار نجم ، الجوانب القانونية لنشاط البنك الدولي للانشاء والتعمير ، رسالة دكتوراه ، دار النهضة العربية ، 1976 .
11- عماد خليل ابراهيم الحديدي ، حقوق الانسان في ظل العولمة ، رسالة ماجستير ، كلية القانون ، جامعة الموصل ،2004 .
12- فراس علي حسين الجبوري ، اشخاص القانون الدولي العام في ظل العولمة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية القانون ، جامعة الموصل ، 2003 .
13- فيصل بن محمد التيجاني ، الامم المتحدة في ظل العولمة ، رسالة ماجستير ، كلية القانون ، جامعة الموصل ، 2001 .
14- د. محمد يونس يحيى الصائغ ، المركز القانوني للاستثمارات الاجنبية الخاصة في الدول النامية في ظل القانون الدولي المالي ، اطروحة دكتوراه ، كلية القانون ، جامعة الموصل ، 2005 .
15- د. مراد جابر مبارك السعداوي ، مصير مبدأ السيادة في ظل العولمة ، اطروحة دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة عين شمس ، القاهرة ، 2003
16- معن عبد القادر ال زكريا ، عولمة المنظمات الاقتصادية الدولية ، رسالة ماجستير ، كلية القانون ، جامعة الموصل ، 2005 .
17- مهدي غالب حسن المقري ، افاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجمهورية اليمنية في ظل العولمة للفترة (1990 -2000) ، رسالة ماجستير ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة البصرة ، العراق ، 2002 .

18- وسام كلاكش ، صندوق النقد الدولي والازمة النقدية في جنوب شرق اسيا ، رسالة دبلوم الدراسات العليا في العلوم السياسية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية والادارية ، الفرع الثاني ، الجامعة اللبنانية ، بيروت ، لبنان ، 2001 .
19- د. ياسر خضر الحويش ، مبدأ عدم التدخل واتفاقيات تحرير التجارة العالمية ، اطروحة دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة عين شمس ، 2001.

البحوث :-

1- د. احمد صدقي الدجاني ، تعقيب على بحث السيد يسين في مفهوم العولمة والمنشور ضمن ندوة العرب والعولمة ، ط3، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان ، 2000.
2- ادارة البحوث والدراسات الاقتصادية ، الازمة المالية العالمية وتداعياتها على الاقتصاد السعودي ، مجلس الغرف السعودية ، 2008 .
3- بعض المسائل الاقتصادية في الاقطار النامية ، سلسلة الدراسات الاستراتيجية ، العدد (16) ، ط1 ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ومركز العالم الثالث للدراسات والنشر ، لندن ، 1980 .
4- جلال امين ، العرب والعولمة، ندوة العرب والعولمة ، ط3 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان ، 2000 .
5- جلال امين ، العولمة والدولة ، بحث منشور ضمن ندوة العرب والعولمة ، ط3 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ،2000.
6- جوستاف ماسيا ، كيف نواجه العولمة (ترجمة بسمة بربري) بحث مقدم الى المؤتمر القومي ، القاهرة ، 1997 .
7- دليل دوائر الاعمال الى النظام التجاري العالمي ، ط2 ، مركز التجارة العالمية ، امانة الكومنولث ، جنيف ، 1999 .

8- صباح ياسين علي في تعقيبه على بحث السيد يسن والموسوم ب في مفهوم العولمة والمنشور ضمن ندوة مركز دراسات الوحدة العربية ،ط3 ، بيروت ، 2000.

9- د.طلال كداوي ، نظرة تحليلية للازمة المالية الحالية ، بحث القي في الندوة العلمية الثالثة التي اقامها مصرف الموصل للتنمية والاستثمار خلال الفترة من 28- 19 نيسان 2009 .

10- عبد المنعم محمد الطيب ، الاقتصادات العربية والعولمة والبدائل المطروحة ، ورقة عمل مقدمة الى المائدة المستديرة للاساتذه العرب ، ليبيا .

11- د. محمد عابد الجابري ، العولمة والهوية الثقافية ، عشر اطروحات ، من كتاب العرب والعولمة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان ، 2000.

الدوريات :-

1- د. ابراهيم ابراش " في عصر العولمة تجدد تساؤلات عصر النهضة (العرب وتحديات عصر النهضة) ، مجلة المستقبل العربي ، السنة (29) ، العدد (337) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2007 .

2- د. ابراهيم العناني ، منظمة التجارة العالمية ، مجلة الامن والقانون ، كلية شرطة دبي ، السنة (4) ، العدد (1) ، 1996 .

3- د. ابراهيم عبد الكريم الغازي ، السيادة دلالتها واسنادها ، مجلة القانون والاقتصاد ، السنة (3) ، العدد (5-6) ، هيئة القانون والاقتصاد ، جامعة البصرة ،دار الطباعة الحديثة ، 1971 .

4- احمد بن بله ، العولمة تتمة للنظام الاستعماري الرأسمالي ، مجلة الحكمة ، السنة (4ا) ، العدد (21) ، بيت الحكمة، مطبعة الزمان ، بغداد ، 2001 .

5- د. اسماعيل صبري عبد الله ، الكوكبة الراسمالية في مرحلة ما بعد الامبريالية ، مجلة المستقبل العربي ، السنة (20) ، العدد (222) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1997 .

6- الياس سابا ، الازمة المالية العالمية ، اسبابها وانعكاساتها ، مجلة المستقبل العربي ، السنة (31) ، العدد (360) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2009 .

7- برهان غليون ، الوطن العربي امام تحديات القرن الواحد والعشرين : تحديات كبيرة وهمم صغيرة ، مجلة المستقبل العربي ، السنة (21) ، العدد ،(242) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1998 .

8- بطرس بطرس غالي ، نحو دور اقوى للامم المتحدة ، مجلة السياسة الدولية ، العدد(111) مؤسسة الاهرام ، مطبعة الاهرام ، القاهرة ، 1993 .

9- بهجت محمد ابو النصر ، التحول في دور الدولة واعادة اكتشاف الحكومة ، مجلة الوحدة الاقتصادية العربية ، السنة (14) ، العدد (24) ، بدون ناشر ، القاهرة ، 2002 .

10- تقي عبد سالم العاني ، الثورة التكنلوجية ودورها في العولمة الاقتصادية ، مجلة اليرموك ، العدد (57) ، تصدر عن دائرة العلاقات العامة ، مطبعة جامعة اليرموك ، اربد ، الاردن ، 1997 .

11- تيسير عبد الجابر ، منظمة الجات وحرية التجارة الدولية ، مجلة اليرموك ، العدد (47) ، تصدر عن دائرة العلاقات العامة ، جامعة اليرموك ، الاردن ، 1995 .

12- د. جلال امين ، العولمة والهوية الثقافية والمجتمع التكنلوجي الحديث ، مجلة المستقبل العربي ، السنة (21) ، العدد (234) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1998 .

13- جهان سليم ، عولمة الثقافة واستراتيجيات التعامل معها في ظل العولمة ، مجلة المستقبل العربي ، السنة (26) ، العدد (293) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2003 .

14- حفيظ الرحمن الاعظمي ، كيف ندرس التاريخ الاسلامي في ظل العولمة الثقافية ، مجلة افاق الثقافة والتراث ، السنة (15)، العدد(60) ، مركز طعيمة الماجد للثقافة والتراث ، دبي ، 2008 .

15- حكيمة بو بعيو ، واقع العولمة وابعادها (دراسة في المتغيرات) مجلة المعرفة ، السنة (46) ، العدد (524) ، وزارة الثقافة ، مطابع وزارة الثقافة ، سوريا ، 2007 .

16- د. حميد نفل النداوي "العولمة ومستقبل الدولة الوطنية في الوطن العربي" ، مجلة السياسة الدولية ، السنة (1) ، العدد(1) ، مؤسسة الاهرام ، القاهرة ، 2005 .

17- خالد سعد زغلول ، العولمة والتحديات الاقتصادية وموقف الدول النامية ، مجلة الحقوق ، السنة (26) ، العدد (1) ، مجلس النشر العلمي ، جامعة الكويت ، الكويت ، 2002 .

18- خزعل الجاسم ، الازمة النقدية الدولية المعاصرة ، مجلة افاق اقتصادية ، السنة (4) ، العدد(15) ، قسم البحوث والدراسات في اتحاد غرف الصناعة والتجارة ، الامارات العربية المتحدة ، 1983 .

19- خليل محمد شهاب الجبوري ، العولمة واثرها على الامن الاقتصادي العربي ، مجلة السياسة والدولية ، السنة (1) ، العدد (1) ، مجلة كلية العلوم السياسية ، الجامعة المستنصرية ، بغداد ، 2005 .

20- د. رواء زكي يونس الطويل ، تركيا وصندوق النقد الدولي ، مجلة دراسات اقليمية ، السنة (5) ، العدد (12) ، مركز الدراسات الاقليمية ، جامعة الموصل ، 2008 .

21- د. رواء زكي يونس الطويل ، ثورة المعلوماتية بين النهوض والتبعية مجلة اداب الرافدين ، العدد (44/ 3) ، كلية الاداب ، جامعة الموصل ، ، 2006 .

22- د. رواء زكي يونس الطويل ، دور صندوق النقد الدولي في القرار السياسي ، مجلة متابعات اقليمية ، السنة (5) ، العد(2) ، مركز الدراسات الاقليمية ، جامعة الموصل ، 2008 .

23- د. رياض المومني ، صندوق النقد الدولي وازمة المديونية العالمية ، مجلة اليرموك ، العدد(27) ، دار العلاقات الثقافية العامة ، مطبعة جامعة اليرموك ، 1989 .

24- د. سالم توفيق النجفي ، البعد الواحد للرأسمالية المعاصر ، مجلة دراسات اقتصادية ، السنة (3) ، العدد(2) ، بيت الحكمة ، بغداد ، 2001 .

25- د. سالم توفيق النجفي ، متضمنات النظام الاقتصادي الرأسمالي الجديد ، المنهج الاقتصادي للعولمة ، مجلة دراسات اقتصادية ، السنة (11)، العدد (3) ، بيت الحكمة ، بغداد ، 2000 .

26- د. سعيد الصديقي ،العولمة وافاق المستقبل في الوطن العربي ، هل تستطيع الدولة الوطنية ان تقاوم تحديات العولمة ، مجلة المستقبل العربي ، السنة (26) ، العدد (293) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2003.

29- سعيد النجار ، التطورات الجديدة في النظام المالي الدولي ، مجلة مصر المعاصرة ، السنة (78) ، العددان (409- 410)، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع ، القاهرة ، 1987 .

30- سلطان بلغيث ، العولمة بين معزوفة الخطاب وصدمة الواقع ، مجلة المعرفة ،السنة (44) ، العدد (51) ، ، وزارة الثقافة ، سوريا ، 2005 .

31- د. سميحة السيد فوزي ، ظاهرة الشركات دولية النشاط والدول النامية ، مجلة مصر المعاصرة ، السنة (80) ، العددان (415-416) ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع ، القاهرة ، 1989 .

32- سمير ابراهيم حسن ، الثورة المعلوماتية عواقبها وافاقها ، مجلة جامعة دمشق ، المجلد (18) ،العدد (1) ، مطابع دار البعث ، دمشق ، 2002 .

33- صلاح الدين احمد حمدي ، السيادة واللامساواة في القانون الدولي ، مجلة العلوم القانونية والسياسية ، مجلد (3) ، العددان (1-2) ، كلية القانون والسياسة ، بغداد ، دار افاق عربية للنشر ، 1984.

34- د.طلال عبد المعطي مصطفى ، العولمة والدولة ، مجلة المعرفة السنة (45) ، العدد (513) ، وزارة الثقافة ، مطابع وزارة الثقافة ، سوريا ، 2006 .

35- د. عامر عبد الفتاح الجومرد ، السيادة ، مجلة الرافدين للحقوق ، العدد(1) ، جامعة الموصل ، 1996 .

36- عباس غالب الحديثي ، صندوق النقد الدولي اداة لصنع التبعية والهيمنه ، المجلة الثقافية ، العدد(51) ، الجامعة الاردنية ، مطبعة الجامعة الاردنية ، 2000 .

37- د. عبد الجبار عبد مصطفى النعيمي ، الاسلام والعولمة (مظاهر الصراع والسيادة ، مجلة الرافدين للحقوق ، العدد (3) ، جامعة الموصل ، العراق ، 2002 .

38- د. عبد الجبار عبد مصطفى النعيمي ، وأ . فائز صالح محمود : العولمة وتحديات المصير العربي ، مجلة الرافدين للحقوق ، العدد (10) ، جامعة الموصل ، العراق ، 2001 .

39- عبد الجليل كاظم الوالي ، جدلية العولمة بين الاختيار والرفض ، مجلة المستقبل العربي ،، السنة (24) ، العدد (275) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان ، 2002 .

40- عبد الحميد خضر الصافي ، تطور التجارة الدولية (1974 -1986) الكات من التبادل الحر الى مبدأ الحماية ، مجلة النفط والتنمية ، السنة (12) ، العدد (1) ، (12) دار الثورة للصحافة والنشر ، العراق ، 1987 .

41- عبد الخالق عبد الله ، ست اطروحات حول كيفية التعامل مع العولمة ، مجلة البحرين الثقافية ، السنة (7) ، العدد (26) ، تصدر عن وزارة شؤون مجلس الوزراء والاعلام ، دولة البحرين ، 2000.

42- عبد الرزاق محمد الدليمي ، الاعلام والعولمة ، مجلة الاجيال ، العدد (1) ، نقابة المعلمين ، بغداد ، 2002 .

43- د. عبد المجيد قدي ، الازمة الاقتصادية الامريكية وتداعياتها العالمية ، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، العدد (46) ، 2006 .

44- عبد الوهاب شمام ، البلدان النامية والنظام الاقتصادي العالمي الراهن ، مجلة العلوم الانسانية ، العدد (10) ، دار الهدى ، عين مليلة ، الجزائر ، 1998 .

45- عثمان سلمان غيلان ، دور الدولة الاقتصادي ، دراسة في الفلسفة الدستورية للدولة في المجال الاقتصادي ، مجلة القانون المقارن ، العدد (49) ، تصدر عن جمعية القانون المقارن العراقية ،العراق ، 2007 .

46- د. عماد جاد ، التدخل الدولي بين الاعتبارات الانسانية والابعاد السياسية ، مجلة السياسة الدولية ، مركز الدراسات السياسية والستراتيجية ، العدد (145) ، 2001 .

47- عماد الشربيني ، موقف المشرع المصري من المشروعات متعددة القوميات ، مجلة مصر المعاصرة ، السنة (71) ، العدد (380) ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع ،القاهرة ، 1980 .

48- د. غازي محمد الطائي واحمد ابراهيم منصور ، التجارة العالمية واثارها الاقتصادية في الدول النامية ، ، اتحاد غرف التجارة والصناعة ، الامارات العربية المتحدة ، 2004.
49- غالب ابو مصلح ، امريكا وازمة النظام الاقتصادي العالمي ، مجلة شؤون الاوسط ، السنة (18) ، العدد (130) ، مركز الدراسات الستراتيجية ، بيروت ، 2008 .
50- د. كاظم جاسم العيساوي ، العولمة وانعكاساتها على التنمية في الدول النامية ، مجلة الافاق ، السنة (2) ، العدد (5) ، جامعة الزرقاء الاهلية ، الزرقاء ، الاردن ، 2001 .
51- كليب سعد كليب ، اقتصاد المعرفة والامن الاقتصادي العربي ، مجلة المستقبل العربي ،السنة (26) ، العدد (293) مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ، لبنان ، 2003 .
52- كوفي عنان ، قمة الالفية ، مجلة دراسات دولية ، العدد (67) ، جمعية الدراسات الدولية ، تونس ، 2000 .
53- ماجد عبد الله المنيف ، النفط والعولمة الاقتصادية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (142) ،مؤسسة الاهرام ، مطبعة الاهرام ،القاهرة ، 2000 .
54- محمد خالد الشياب ، العولمة والثقافة الوطنية ، مجلة راية مؤته ، المجلد (4) العدد (2) ، جامعة مؤته ، مطابع الدستور التجارية ، الاردن ، 2000.
55- محمد دحام العزاوي ، "عرض ونقد وتحليل لكتاب (مستقبل العولمة)" ، جريدة الثورة العراقية ، العدد (983) ، العراق ، 1999 .
56- محمد زكي شافعي ، صندوق النقد الدولي ، مجلة القانون والاقتصاد ، السنة (23) ، العدد (1-2) ، كلية الحقوق جامعة فؤاد الاول ، مطبعة جامعة القاهرة ، 1953 .

57- د. محمد سعد سماحة : العولمة والعولمة البديلة ، مجلة النور الاردنية ، العدد (85) ، المملكة الاردنية الهاشمية ، 1998 .

58- محمد صالح المسفر ، النظام الدولي الجديد وموقع العرب منه ، مجلة مركز الوثائق والدراسات الانسانية ، العدد (8) ، الدوحة ، 1996 .

59- محمد عبيد الله ، العولمة والهوية الثقافية ، مجلة راية مؤته ، مجلد (4) ، العدد (2) ، جامعة مؤته ، مطابع الدستور التجارية ، الاردن ، 2000 .

60- د. محمد مراد ، الرأسمالية من التطور الى الازمة ، خلفيات الازمة المالية الراهنة ، مجلة شؤون الاوسط ، العدد (130) ، مركز الدراسات الستراتيجية ، 2008 .

61- محمد مظفر الادهمي ، العولمة والهوية الثقافية ، مجلة افاق عربية ، السنة (2) ، العدد (3) ، دار الشؤون الثقافية ، وزارة الثقافة ، بغداد ، 1997 .

62- محمد نعمان جلال ، العولمة والخصائص القومية والمقتضيات الدولية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (145)، مؤسسة الاهرام ، مطبعة مؤسسة الاهرام ، القاهرة ، 2001 .

63- مزاحم العاني ، "هي رسملة وليست عولمة" جريدة الاعلام العراقية ، العدد (120) ، العراق ، 2000 .

64- منير الحمش ، الازمة المالية والاقتصادية الراهنة ، بين التفسير المالي والاقتصادي والتحليل السياسي والثقافي ، مجلة شؤون الاوسط ، العدد (130) ، مركز الدراسات الستراتيجية ، حمرا ، بيروت ، لبنان ، 2008 .

65- د. منير الحمش ، الازمة المالية العالمية ومصير النظام الرأسمالي ، مجلة المستقبل العربي ، السنة (32) ، العدد (364) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2009 .

66- ناصر عبيد الناصر ، العولمة ومنظمة التجارة العالمية الى اين ، من كتاب العولمة واثرها في الاقتصاد العربي ، بحوث ومناقشات ندوة بغداد (14-16) نيسان 2002 ، ج3، بيت الحكمة ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بدون سنة طبع .
67- ناظم محمد نوري الشمري ، التطور الاقصادي الفكري والبنيوي للنظام الرأسمالي في القرن الحالي ، مجلة الحكمة ، السنة (1) ، العدد (1) ، بيت الحكمة ، مطبعة دار الشؤون الثقافية ، بغداد ، 1998 .
68- نجدت صبري عقراوي ، البلدان النامية والمشروعات الاقتصادية الدولية المشتركة ، مجلة النفط والتنمية ، السنة (الاولى) ، العدد (3) ، دار الثورة للصحافة والنشر ، مطابع دار الثورة ، بغداد ، 2000 .
69- نزيرة الافندي ، الاعتماد المتبادل لمجابهة العولمة ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (141) ،مؤسسة الاهرام ، مطبعة الاهرام ، القاهرة 2000 ،
70- د. هالة مصطفى "العولمة.... دور جديد للدولة"، مجلة السياسة الدولية ، السنة (34)، العدد (34) ، مؤسسة الأهرام ،مطبعة الأهرام ، القاهرة ، 1998 .
71- د. هيل عجمي جميل ، الازمات المالية (مفهومها ومؤشراتها وامكانية التنبؤ بها في بلدان عربية مختارة) ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد (19) العدد (1) ، جامعة دمشق ، مطابع دار البعث ، سوريا ، 2003 .
72- يوسف خليفة اليوسف ، الازمة المالية والاقتصادية الحالية ، مجلة المستقبل العربي ، العدد (358) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2008.
73- يوسف مسعداوي ، الازمات المالية العالمية الاسباب والنتائج المستخلصة ، مجلة المستقبل العربي ، العدد (365) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2009 .

المصادر الأجنبية :-

1- Bleacher (samuel),un ,ibrd ,adilemma of functionalism ,inti .org ,1970 ,vol .xxiv ,no .1
2- Blouch (Roy) the world Bank group , in,I .org ,1968,vol.xx11
3- Bunce (Valerie),the Elusive peace in the Former Yugoslavia ,cilj ,1995 , vol .28 ,pp .709 -715 .
4- charles R.morris ,the trillon meltdown : Easy money high rollers ,and the great gredit grash (new york : public affairs ,2008 ,p.64
5- Charles tilly ,capital and European states ,AD 990-1990 (cambridge, MA : basil Blackwell,1990); david strang ((anomaly and commonplace in European political Expansion ;Realist and institutional accounts ,)) international organization ,vol .45 ,no (spring 1991), p.p 143 -162 ,and spruyt ,the sovereign state and Its competitors ;an analysis of systems change .
6 -David a .lake , ((beyond anarchy ;the importance of security institutions ,)) international security ,vol.26 (2001),p.p .129-160 .
7- Des jardins ,etudes economiques ,((Crise financiere ; pasla premiereet pasla derniere ,)) p.4
8-((Economists considered that the decentralization of policy – making amongst Yugoslay republics that had occurred during the early 1980 was responsible for Yugoslav s weak macroeconomic control))

9-Ericn Gundlach , the economic growth of nations in the Twentieth century ,colledian of receut gormau studies vol ,institute for scientific cooperation ,tubimgen ,1999, p 9-10

10- Enrica Detragiache &Antonio spilimbergo ,(2001),((Grisis and liquidity :Evidence and Interpretation)) international Monetary fund ,working papers wp /01/2 .

11- Fawcett ,the international monetary fund and international .low ,by il ,19 ,4,vol 4

12- Jeffrey frankela & Andrew k .ros (1996 ,"Curreucy grashes in Emerging Markets : An Empirical Treatment ,journal of international Economic ,vol.41 ,November .

13- John Maynard Keynes ,the general theory of Employment , interest and Money (New york : Harcourt ,Brace ,1936) .

14- IMF (1995) internation capital Markets , international monetary Fund ,Wasington .

15- Kame (Michael g,promoting politing rights to protect the environment ,yjil ,1993 vol .18 ,no 1

16- Kishore mahbubani ,the new asian hemisphere : the irresistible shift of global power to the East (new york :public Affairs ,2008 , p.p125-126 .

17- Krasner ,Stephen .((approaches to the state ;alternative conceptions and historical dynamics.)) comparative politics vol .16,1993 ,pp.223-246 .

18- Mayall (james) the sanctions problem in international economic relatious : reflection in the light of recent experience ,inti .aff ,1984 ,vol 60 no .4

19- Michel gamdessus ,(1999) ,the financial Crises in the developing markets ,IMf survey vol .28 ,No.4,February 2-4

20- M .waters ,Globalization ,London ,routledge ,p.98 .

21-(M) the emerging right to democratic governance ,Ajil ,1992 ,vol .86
22- Orford (Anne) Locating the international ;Military and Monetary intervention after the cold war ,hil ,1997 ,vol 38 ,no .2
23- Patriek Daillier ,Alain pellet ,Droit international public ,librairie general de droit de jurisprudence ,paris ,1999 ,01k20,.
24 -Robert Boyer,mario Dehoveet Domique plihon ,les crises financiers ,les rapports duconseil danalyse economique ,50 (paris : ladocumentation fransaise ,2004),p.15 .
25-Robert Kagan , the Return of history and the end of dreams (new york : knopf ,2008)p.p3-53
26- Roland robrtsn , Global calture : Nationalism , Globa lization and modernity : theory culture and society (London ,Newbury .park pub ,1990 ,pp.15-30).
27- Soros the new paradigm for financial markets : the gredit crisis of 2008 and what it means .p. 143 .
28- Tomas Fredman ,the Globalization poverty .impacts of Lmf and World nova Scat ion zed Books Ltd ,London and new Jeisey ,1996 ,p421 .
29- U.N multinational corporation in World development (new York ,1970)p.4
30- Walter lafeeber ,the american age ; US foreign policy at home and abroad ,1750 to the present , 2 nd ed (new york :Lw.w .norton ,1994),p..242 .
31- Williams (Marc) ,international economic organization and the third world , new york harvester .wheotsheaf, 1994.

32- Weiss ,the myth of powerless state ; governing the economy in a global Era ,p. xii

شبكة المعلومات الدولية :-

1- ادارة البحوث والدراسات الاقتصادية ، مجلس الغرف السعودية ، الازمة المالية العالمية وتداعياتها على الاقتصاد السعودي، على الرابط التالي :

www .al Riyad .com

2- ادارة العلاقات الخارجية بصندوق النقد الدولي، ماهو صندوق النقد الدولي على الرابط التالي :

www .imf .org

3- اشرف محمد دوابة ، الازمة الاقتصادية العالمية ،على الرابط التالي :

www . Kantakji .com

4- جريدة الرياض ، نشأت منظمة التجارة لعالمية على الرابط التالي :

2005 ، www .al Riyad.com

5-حسين حسين شحاته ، ازمة النظام المالي العالمي في ميزان الاقتصاد الاسلامي ، على الرابط التالي :

www .Islam house .com

3- صلاح بن فهد الشلهوب ، المصرفية الاسلامية ومواجهة الازمات ، على الرابط التالي :

www . aljazera .com

4- عبد اللطيف الهميم ، الازمة المالية العالمية والبديل الثالث سقوط الرأسمالية ، على الرابط التالي :

www .Iraqisg .org

5- عبد الله بن جبر العتيبي ، العولمة وسيادة الدولة الوطنية ، بحث منشور على الانترنت على الرابط التالي :

www @ Gmail .com

.Abdullah 1520

6- محمد ولد عبد الدائم ، انتقادات منظمة التجارة العالمية على الرابط التالي :
www . aljazera .com
7- نورة عبد الرحمن اليوسف اسباب الازمة المالية العالمية على الرابط التالي :
www .aiaswaq .net

